جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الانبار – كلية الآداب

قسم التاريخ

العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي (١٩٧٩- ١٩٩١)

أطروحة مَّقدمة

إلى مجلس كلية الآداب – جامعة الانبار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر

من طالب الدكتوراه

عمر ياس عيسى فارس الدليمي

بأشراف

ا. د. جاسم محمد عبد الشجيري

١٤٤٦هـ **٢٠٢٤م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾

سورة الإسراء، من الآية ٨٥

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ(**العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي١٩٧٩-١٩٩١**) المقدمة من طالب الدكتوراه **(عمر ياس عيسى فارس الدليمي)** قد جرى بإشرافي في جامعة الأنبار-كلية الآداب-قسم التاريخ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التأريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع

أ. د. جاسم محمد عبد الشجيري

كلية الآداب جامعة الانبار

المشرف على الاطروحة

التاريخ: / / ٢٠٢٤

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشّح هذه الاطروحة للمناقشة.

التوقيع:

أ. د. اياد ناظم جاسم

رئيس قسم التاريخ

التاريخ: / / ٢٠٢٤

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنّي قد قرأت هذه الأطروحة الموسومة بـ**(العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٩١)**، المقدمة من طالب الدكتوراه **(عمر ياس عيسى فارس الدليمي)** إلى مجلس كلية الآداب -بجامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ووجدتها صالحة من الناحية اللغوية .

التوقيع

الاسم واللقب العلمي: أ.د. صفاء علي حسين

كلية الادارب – جامعة الانبار

التاريخ: / /٢٠٢٤

إقرار المقوم العلمي ١

أشهد أنّي قد قرأت هذه الاطروحة الموسومة ب(**العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٩١**)، المقدمة من طالب الدكتوراه **(عمر ياس عيسى فارس الدليمي)** إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ووجدتها صالحة من الناحية العلمية .

كما اتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الاطار العام للأطروحة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الاطروحة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك اتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم واللقب العلمي: أ.د. طه خلف محمد خلف

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة تكريت

التاريخ: / /٢٠٢٤

إقرار المقوم العلمي ٢

أشهد أنّي قد قرأت هذه الاطروحة الموسومة ب**(العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٩١)**، المقدمة من طالب الدكتوراه **(عمر ياس عيسى فارس الدليمي)** إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ ووجدتها صالحة من الناحية العلمية .

كما اتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الاطار العام للأطروحة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الاطروحة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك اتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم واللقب العلمي: أ.م.د. اياد عايش محمد عبدالله

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الانبار

التاريخ: / /٢٠٢٤

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أنَّنا قد أطلعنا على الأطروحة الموسومة **بـ(العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي (١٩٧٩- ١٩٩١))** المقدمة من طالب الدكتوراه **(عمر ياس عيسى فارس الدليمي)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير ( ).

التوقيع:
الاسم: د. علي محمد كريم
المرتبة العلمية: أستاذ
العنوان: كلية التربية–ابن رشد/ جامعة بغداد
التاريخ: / / ٢٠٢٤م
عضواً

التوقيع:
الاسم: د. على حسين علي سعيد
المرتبة العلمية: أستاذ
العنوان: كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الانبار
التاريخ: / / ٢٠٢٤م
عضواً

التوقيع:
الاسم: د. معاذ هلال جاسم
المرتبة العلمية: أستاذ
العنوان: مركز التعليم المستمر/ جامعة الانبار
التاريخ: / / ٢٠٢٤م
عضواً

التوقيع:
الاسم: د. جمال فيصل حمد
المرتبة العلمية: أستاذ
العنوان: كلية الآداب/ جامعة الانبار
التاريخ: / / ٢٠٢٤م
عضواً

التوقيع:
الاسم: أ. د. جاسم محمد عبد الشجيري
المرتبة العلمية: أستاذ
العنوان: كلية الآداب / جامعة الانبار
التاريخ: / / ٢٠٢٤م
عضواً ومشرفاً

التوقيع:
الاسم: أ.د. أحمد صالح خليفة
المرتبة العلمية: أستاذ
العنوان: كلية الآداب/ جامعة الانبار
التاريخ: / / ٢٠٢٤م
رئيساً

مصادقة عميد الكلية

اصادق على ما جاء في إقرار اللجنة.

التوقيع:
أ. د. عارف عبد صايل
المرتبة: استاذ
العنوان: عميد كلية الآداب– جامعة الانبار
التاريخ: / / ٢٠٢٤

الإهداء

إلى: بلدي الحبيب العراق

الشكر والثناء

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، قدَّر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

بعدَ حمد اللهِ تعالى وشكرِهِ على إكمالي هذه الأطروحة أتقدَّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور المشرف عليها جاسم محمد عبد الشُجَيري على ما قدَّمهُ لي من علمٍ نافعٍ وعطاءٍ متميزٍ وإرشادٍ مستمرٍ، وعلى ما بذله من جهدٍ متواصلٍ ونُصْحٍ وتوجيهٍ من بداية مرحلة البحث حتى إكمالها، فجزاهُ اللهُ عني خير الجزاء وجعل الله ذلك في ميزان حسناته.

أتقدَّم بوافر الشكر والثناء إلى رئيس قسم التأريخ في كلية الآداب الأستاذ الدكتور إياد ناظم جاسم لما قدَّمه من عونٍ لطلبة الدراسات العليا، و لا يفوتني أن أسجِّل خالص شكري وثنائي لأساتذتي الأجلاء في السنة التحضيرية الذين تتلمذت على أياديهم الكريمة ونهلت من علمهم الغزير وتقويمهم وإنضاجهم لموضوع الأطروحة وهم كل من الأستاذ الدكتور محمد يحيى أحمد الجوعاني والأستاذ الدكتور أحمد صالح خليفة الدليمي والأستاذ الدكتور جمال فيصل حمد الدليمي والأستاذ الدكتور أحمد راشد الفهداوي والأستاذ الدكتور جبران إسكندر الحديثي، والأستاذ المساعد الدكتور منير عبود جديع والأستاذ المساعد عماد كريم الراوي، ومن منطلق الخلق والوفاء بالجميل ألَّا أنسى أستاذي المشرف على رسالتي في مرحلة الماجستير الأستاذ المساعد الدكتور غسان متعب الهيتي الذي كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إرشادي إلى بداية طريق البحث العلمي الرصين وشكري وامتناني لكل اساتذتي في تلك المرحلة ممن فاتني ذكرهم

من واجب العرفان أن أشكر لمن ابتدأت بهم مسيرتي الدراسية في مرحلة البكالوريوس وهم كل من الأستاذ الدكتور بديع محمد الكربولي والأستاذ الدكتور عبد صالح محمد والأستاذ الدكتور زياد عويد المحمدي والأستاذ المساعد ابو الهيجاء مجمد رافع العاني.

كما أقدِّم شكري إلى أخي وزميلي المدرس المساعد سدير فاروق نوري والمهندس النفطي إبراهيم حميد المعموري المقيم في موسكو والمدرس المساعد هديل حميد المعموري من مديرية تربية البصرة والمدرس المساعد حاكم محمد عبد الرزاق السعدون لما أبدوه لي من مساعدة.

أُعرب عن شكري للعاملين جميعًا في المكتبات وأخصُّ بالذكر منهم موظفي المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق العراقية، والمكتبة المركزية لجامعة بغداد، ومكتبة الجامعة المستنصرية، ومكتبة كلية التربية آبن رشد، ومكتبة كلية الآداب جامعة بغداد.

من واجب الثناء والتقدير أتقدم بوافر الشكر إلى وزارة الموارد المائية (المقر) وهيأة السدود والخزانات لما أبدوه لي من مساعدةٍ كبيرةٍ أسهمت برفد البحث العلمي بمعلوماتٍ قيّمةٍ فجزاهم الله عنا خيرًا ودام عطاءهم.

من واجب الثناء والتقدير أتقدم بوافر الشكر للمكتبة المركزية في جامعة الانبار لما أبدوه لي من مساعدةٍ كبيرةٍ أسهمت برفد البحث العلمي بمعلوماتٍ قيّمةٍ فجزاهم الله عنا خيرًا ودام عطاءهم.

أخيرًا أتوجَّه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه الأطروحة وتحملهم قراءة محتوياتها، داعيًا الله أن يُنعم على الجميع بالصحة والعافية والسلام والإيمان وأن يجعل مساعيهم في الخير والصلاح إن شاء الله إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحث

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى
د .ك. و	دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية
ط	طبعة
ص	صفحة
ج	جزء
(د .ت)	دون تاريخ الطبع
(د. م)	دون مكان الطبع
و	وثيقة
و. ن. ع	وزارة النفط العراقية
و. م .ع	وزارة المالية العراقية
و. خ. ع	وزارة الخارجية العراقية
F.C.O	Foreign and Commonwealth Office وزارة الخارجية البريطانية الكومنولث
F.R.U.S	Foreign Relations of United States الشؤون الخارجية الأمريكية
C.I.A	Central Intelligence Agency وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية
C.D	Congressional Documents وثائق الكونجرس الامريكية
US Arms Control and Disarmament Agency	US Arms Control and Disarmament Agency وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح الامريكية
U.S.N.S	US National Security الأمن القومي الامريكي
U.N	United Nations الأمم المتحدة
R.R.C.C	Records Research Conflict Center سجلات مركز أبحاث الصراعات الدولي
VOl	المجلد
DOC	وثيقة document
P	صفحة page
CTP	صفحة страница

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	ب
إقرار المشرف	ج
الإهداء	ح
الشكر الثناء	ط–ي
قائمة المختصرات	ك
قائمة المحتويات	ل–ن
المقدمة	١–٨
الفصل الأول: مسار العلاقات العراقية السوفيتية في إطار التعاون النفطي (١٩٧٩–١٩٨٤)	**٩–٦٥**
المبحث الأول: التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في مجال قطاع الصناعة النفطية قبل حرب الخليج الاولى	١٠–٢٩
المبحث الثاني: السياسة السوفيتية تجاه الاقتصاد العراقي في بداية حرب الخليج الأولى	٣٠–٤٠
المبحث الثالث: التعاون المشترك في مجال صناعة النفط وأثره في العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠ – ١٩٨٤	٤١–
أولًا: مسار العلاقات في مجال القطاع النفطي من أيلول ١٩٨٠ – نيسان ١٩٨٣	٤١–٤٨
ثانيًا: العلاقات الثنائية في المجال النفطي ١٩٨٣ – ١٩٨٤في إطار الاتفاقيات المشتركة (إبرام العقود – تطوير حقل غرب القرنة)	٤٩–٥٧
ثالثًا: الهيدروكربون (Hydro Carbon)	٥٧–٥٨
رابعًا: صادرات النفط العراقي في ظل المرحلة الأولى لحرب الخليج الأولى (١٩٨٠–١٩٨٤)	٥٨–٦٥
الفصل الثاني: تطور العلاقات العراقية السوفيتية في مجال النفط والغاز ١٩٨٤ـ ١٩٩١	**٦٦–١١٩**
المبحث الأول: اجتماعات اللجنة الاقتصادية العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني العلمي لمشاريع النفط والغاز	٦٧–٨٥
١– اجتماعات اللجان الخاصة بالنفط والغاز ١٩٨٤–١٩٨٥	٦٧–٧٥
٢ – اتفاقية شمال الرميلة ١٦شباط١٩٨٥	٧٥–٧٧

٣- أعمال اللجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي الفني والعلمي لمتابعه تطوير وإنجاز المشاريع بين عامي ١٩٨٥-١٩٩١	٧٧-٨٥
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية العراقية- السوفيتية في ضوء التطورات السياسية ١٩٨٤ -١٩٩١	٨٦-١١٩
١ - عهد (قسطنطين تشيرنينكو١٩٨٤-١٩٨٥)	٨٦-٩٦
أ- أثر العلاقات الثنائية في الجانب الاقتصادي	٨٦-٨٩
ب- الخطوط الناقلة للنفط وأثرها في العلاقات العراقية ـ السوفيتية	٨٩-٩١
ث- أهمية النفط خلال حرب الخليج الأولى وأثره في العلاقات الثنائية بين البلدين	٩١-٩٥
ح- الديون	٩٥-٩٦
٢- التحوُّلات السياسية في الاتحاد السوفيتي وأثره في العلاقات الاقتصادية مع العراق ١٩٨٥-١٩٩١	٩٦-١١٩
أ- تسلُّم غورباتشوف السلطة ١٩٨٥ حتى ٨ / آب/ ١٩٨٨	٩٦-١١٤
ب- العلاقات الاقتصادية ـ العراقية السوفيتية من جلاء حرب الخليج الاولى ١٩٨٨-١٩٩١	١١٤-١١٩
الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية العراقية – السوفيتية في مجال (التجارة والنقل ١٩٧٩ – ١٩٩١)	**١٢٠-١٥٩**
المبحث الأول: التجارة العامة للعراق مع الاتحاد السوفيتي	١٢١-١٤٩
اولاً: التجارة العسكرية (الواردات العسكرية للعراق)	١٢١-١٣١
ثانياً: التجارة غير العسكرية (الاستيرادات والصادرات بين العراق والاتحاد السوفيتي١٩٧٩-١٩٩١)	١٣١-١٤٩
المبحث الثاني: التعاون العراقي السوفيتي في مجال النقل والاتصالات ١٩٧٩-١٩٩١	١٥٠-١٥٩
الفصل الرابع: أثر التعاون العراقي السوفيتي في مجال (الصناعة والزراعة والري (١٩٧٩-١٩٩١)	**١٦٠-٢١٣**
المبحث الأول: التعاون في الميدان الصناعي ١٩٧٩- ١٩٩١	١٦١-١٩٣
أولًا: المؤسسات الصناعية العراقية والتجهيز السوفيتي في إطار اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي (١٩٧٩-١٩٩١)	١٦١-١٨٤
ثانيًا: التعاون في مجال الطاقة الكهربائية	١٨٤-١٩٣
المبحث الثاني: التعاون العراقي السوفيتي المُشتَرَك في مجال الزراعة والري	١٩٤-٢١٢

(١٩٧٩- ١٩٩١)	
أولاً: الزراعة	١٩٤-٢٠٣
ثانياً: الري	٢٠٤-٢١٣
الفصل الخامس: العلاقات الثقافية والرياضية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩- ١٩٩١	**٢١٤-٢٦٠**
المبحث الأول: التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجال العلمي ١٩٧٩- ١٩٩١	٢١٥-٢٣٤
أولًا: التدريب الفني والتقني	٢١٥-٢٢٤
ثانيًا: التدريب وإعداد المدارس المهنية والخبراء والزمالات الدراسية لوزارة التربية العراقية	٢٢٤-٢٢٨
ثالثًا: التعاون في المجال العلمي والبحثي	٢٢٨-٢٣٤
١- مجلس البحث العلمي	٢٢٨-٢٣١
٢- العلاقات الثنائية على المستوى العلمي	٢٣١-٢٣٤
المبحث الثاني: الصحافة والإعلام والأنشطة المختلفة ١٩٧٩-١٩٩١	٢٣٥-٢٥٠
أولًا: التعاون العراقي السوفيتي في مجال الصحافة والأعلام	٢٣٥-٢٣٩
ثانيًا: الأنشطة المختلفة للنقابات والاتحادات بين العراق والاتحاد السوفيتي	٢٤٠-٢٥٠
١- النقابات العمالية	٢٤٠-٢٤٣
٢- اتحاد الطلبة والشباب	٢٤٣-٢٤٥
٣- المهرجانات الموسيقية والسينمائية	٢٤٥-٢٤٨
٤- المعارض الفنية المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي	٢٤٨-٢٥٠
المبحث الثالث: التعاون الرياضي بين العراق والاتحاد السوفيتي	٢٥١-٢٦٠
أولًا: إعداد المنتخبات الوطنية ومشاركتها في أولمبياد موسكو ١٩٨٠	٢٥١-٢٥٣
ثانيًا: المشاركات الرياضية بين عامين ١٩٨١ -١٩٩١	٢٥٣-٢٦٠
الخاتمة	٢٦١-٢٦٤
المصادر والمراجع	٢٦٥-٢٩٤
الملاحق	٢٩٥-٣٠٠

المقدمة

المقدمة

اتسمت العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي بأهميةٍ بالنسبة لموسكو لأسبابٍ تاريخيةٍ وجيوستراتيجيةٍ التي إتصفت ببعض السمات الخاصة هذا الذي جعلها متميزة عن الروابط السوفيتية مع دولٍ أخرى، وحتى ببعض دول الشرق الأوسط العربي، فضلاً عن الإمكانات الاقتصادية العراقية والثروة التي اكتسبها العراق بعد عام ١٩٧٢، وارتفاع أسعار النفط في أعقابها جعلت من العراق ماليًا وزبونًا لموسكو، ممّا زاد من أهمية العراق بالنسبة لموسكو في أواخر سبعينيات القرن الماضي هو تحوُّل مصر من المعسكر الشرقي وتخلّيه عن صداقته والاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩على أنها ثورة معاديةٌ للشيوعية والسوفييت أيضًا، و من ثَمَّ أعطى ذلك أهميةً للعراق بالنسبة للاتحاد السوفيتي وأصبح العراق الأداة الوحيدة المتبقية لنفوذه في المنطقة لذلك التقت المصالح العراقية مع السوفييت فطلب العراق من موسكو مواصلة الدعم الاقتصادي وإمدادات الأسلحة، إذ أتى (النفط) في مقدمة التعاملات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي وقد شكَّل أهميةً بالغةً في ميزان العلاقات الاقتصادية، وعُد المفتاح الرئيس لتحويل العملة، فضلاً عن أنّ النفط له قابليةٌ كبيرةٌ في المحافظة على توازن القوى السياسية، فكان لكل طرفٍ أهدافٌ، فالاتحاد السوفييتي كان من ضمن أهدافهم التوسُّع عن طريق الشركات النفطية والشركات الأخرى في دول الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص منطقة الخليج العربي.

إلى جانب سعي حكومات الاتحاد السوفيتي المتعاقبة إلى حماية النظام السياسي عن طريق التنمية الاقتصادية وعدم خَلْقِ فجوةٍ بين شركات النفط والنقابات العمالية والمزارعين المحليين والمستوردين والعاطلين عن العمل وهو صراعٌ يمكن استيعابه في اقتصادٍ سريع التوسع، كما أنّ موسكو كانت تنظر إلى أنّ اقتصاد النفط يُشكِّل اقتصادًا متغيرًا محتملًا، وبما إنّ العراق من البلدان المعتمدة على تصدير النفط لا تستطيع التحول بسهولةٍ من خط تصديرٍ لآخر.

على الرغم مما شهدته العلاقات الاقتصادية العراقية – السوفيتية من تطوُّرٍ جرَّاء إدخال العراق للشركات السوفيتية في المجالات كافة ولا سيما النفطية منها وما حقَّقه هذا القطاع من إيراداتٍ ضخمةٍ في عام،١٩٧٩ التي من المفترض إنفاقها على الجانب التنموي، إلا أنَّ مجيء النظام الجديد لحكم العراق وانتهاجه سياسةً غير متزنةٍ في ظل التنافس الدولي على المصالح الاقتصادية، أدَّت بنتيجتها إلى إقحام العراق بحرب الخليج الأولى التي استمرت لثماني سنوات استنزفت الواردات النفطية التي تحقَّقت في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، التي كان المستفيد منها السوفييت.

إذ انفردت شركات الاتحاد السوفيتي العاملة في العراق بتصدير كمياتٍ أكبر من الشركات الأخرى لتحقِّق أرباحًا إضافيةً وهي (الشراء بسعر الأوبك وقد يكون في بعض الأحيان ما دون قيمة السعر الحقيقي وبيعه إلى عملائها بسعرٍ إضافيٍّ) ناهيك عن توقُّف الموانئ وخطوط النقل النفطية التي حَاوَل الاتحاد السوفيتي أن يؤدي دورًا أكبر في المنطقة مستغلًا بذلك ظروف العراق الاقتصادية، ومن ثم حقَّق ربحًا آخر أكبر من النفط بإيجاده سوقًا رابحًا لصادراته العسكرية التي امتصت معظم الواردات النفطية بمقايضتها بالسلاح والسلع الأخرى إلى جانب الديون التي ترتَّبت على العراق وما لحقته من فوائد بملايين الدولارات، ممّا سبب بتراجع الاقتصاد العراقي، وجرَّاء ذلك انتهجت الحكومة العراقية سياسة تقوم على تنمية بناء القطاعات غير النفطية وأُنيطت المهمة الاقتصادية إلى اللجنة الاقتصادية العراقية المشتركة مع الاتحاد السوفيتي التي أُنشأت في آذار ١٩٧٠على غرار لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية، التي كان أول انجازٍ لها على الصعيد الاقتصادي إبرامها معاهدة عام ١٩٧٢ التي استندت إليها العلاقات العراقية– السوفيتية في المجال الاقتصادي ومدتها ثلاثة عقود من الزمن.

أما العلاقات الثقافية فلم تكن بمعزلٍ عن الطرفين في السعي إلى تطويرها لأهدافٍ وغاياتٍ، إذ أراد الجانبان تحقيقها وبما يخدم مصلحة كل طرف ومن بين تلك الوسائل الثقافية الجانب الإعلامي، إذ إنّ العراق والاتحاد السوفيتي كانا يدركان حقيقة مدى أهمية دور الإعلام في تطور العلاقات الثنائية وبما يخدم ومصلحة كل نظام فأخذ كل طرف يقدم تسهيلات لغرض فتح قنوات اعلامية للطرف الآخر وسُخِرَ الإعلامُ نحو القضايا المشتركة ولا سيما الاقتصادية منها والتي تناولت مادتها الرئيسة من الاتفاقيات والزيارات والوفود وغيرها الغاية منها هو البيان للعالم عمق الصداقة والترابط بين العراق والاتحاد السوفيتي ابان الحرب العراقية الايرانية، ومن ثم تطور الجانب الإعلامي ولم يتوقف عند حدود التسهيلات بين الدولتين بل تعدى إلى عقد اتفاقات مشتركة برعاية حكوماتها واعطاءه أهمية بالغة ولاسيما للظروف التي مرّ بها البلدان في تلك الحقبة.

جاء اختيار موضوع الدراسة العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي (١٩٧٩ –١٩٩١)، لبيان حقيقة تلك العلاقات، و لا سيما عدم وجود دراساتٍ تناولت الموضوع على شكلٍ تفصيليٍّ، وإنّما وردت في تلك الدراسات إشاراتٌ ربما تكون طفيفةً، إلى جانب أن الباحث أراد الغوص في حقيقة التعاون الاقتصادي وبيان الإشكاليات عبر الوثائق التي عالجت كثيرًا منها زيادةً على أن هناك حقائق لم تظهر للعلن ومنها الخسائر الاقتصادية والديون التي تكبدها العراق جرَّاء الحرب الطاحنة لمدة ثماني سنوات وما نتج عنها أو استيعاب حقيقة الأوضاع الدولية، آنذاك ووجد الباحث، أن هناك باحثين حين أشاروا إلى العلاقات العراقية – السوفيتية مدة البحث إنّما هي حقائق مجتزئةٌ وربما غير متكاملةٍ في جوانبها وتقديرات الخسائر الاقتصادية الحقيقية التي كان المستفيد منها الاتحاد السوفيتي صديقًا رابحًا في كل المقاييس والجوانب، سواءً

في القطاع النفطي أو عمل شركاته في القطاعات الأخرى، وتشغيل العاطلين عن العمل، كما أنّ الباحث سعى إلى إظهار حقيقة سير بناء القطاعات و تنميتها عن طريق التعاون مع الاتحاد السوفيتي ومدى استجابة وموسكو و جديتها بالتعامل مع ذلك البناء وقوة الترابط، ومدى سعي الأطراف إلى فَصْلِ الجانب السياسي عن الاقتصادي بحكم المواقف التي تخلَّلت تلك المدة.

استندت الدراسة في صياغة أحداثها وتحليل معطياتها إلى ثلاثة مناهج أساسيةٍ، الأول هو المنهج الوصفي الذي عالج النصوص التاريخية وأحداثها على أساس وحدة الموضوع والثاني: هو المنهج التحليلي الذي تناول النصوص القانونية، أما المنهج الثالث: فهو المنهج الإحصائي في تحليل الإحصائيات والأرقام التي تم ذكرها في متن الأطروحة.

نأى الباحث عن كتابة تمهيدٍ للأطروحة، لأنَّ هناك دراسةً تفصيليةً للباحث ثامر محمد حميد حسين لأطروحة دكتوراه في كلية الآداب جامعة الأنبار لعنوان (العلاقات الاقتصادية والثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٦٨ –١٩٧٩)، التي غطَّت القضايا الاقتصادية والثقافية في تلك المدة جميعها.

قُسِّمت الأطروحة على مقدمةٍ وخمسة فصول، زيادةً على خاتمةٍ، تناول أربعةٌ منها العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي التي مثَّلت العماد الرئيس وجوهرها، والركيزة الأساسية لتشعبها وتوسُّعها في مفاصلها وأركانها، فجاء الفصل الأول بعنوان (مسار العلاقات العراقية – السوفيتي في إطار التعاون النفطي ١٩٧٩ –١٩٨٤)، وقد أحاط بمسار العلاقات بما يخص القضايا النفطية، لما لهُ من أهميةٍ بالغةٍ من حيث الجوهر.

شمل الفصل ثلاثة مباحث أساسية، جاءت لتفصيل الدراسة وأرضيةٍ مهمةٍ لتلك العلاقات، إذ احتوى المبحث الأول على التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في مجال قطاع الصناعة النفطية، إذ تناول طبيعة العلاقات بين عامين ١٩٧٨– ١٩٨٠ عبر سير المفاوضات وعقد بروتوكولاتٍ مشتركةٍ، التي عُدّت الركيزة الأساسية لما بعد هذا التاريخ، زيادةً على طبيعة عمل اللجان الاقتصادية المشتركة، أما المبحث الثاني فهو السياسة السوفيتية حيال الاقتصاد العراقي في بداية حرب الخليج، الذي بيَّن فيه تأرجح السوفيت فيما يتعلق بالروابط الاقتصادية، إلى جانب استثمار موسكو الأحداث الدائرة لتحقيق أهدافها وتجلّيها على شكلٍ واضحٍ بين العراق والاتحاد السوفيتي، و من ثَمَّ أدَّت إلى ديمومة المصالح الاقتصادية في ظل الحرب.

أما المبحث الثالث: فهو التعاون المشترك في مجال صناعة النفط وأثره في العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠– ١٩٨٤ في سير العلاقات النفطية منذ إعلان حرب الخليج وما تخلَّلت تلك العلاقات من مفاوضاتٍ وعَقْدِ اتفاقياتٍ إلى جانب ما تضمنه المبحث من صادراتٍ نفطيةٍ وديونٍ ماليةٍ كان لها الأثر الواضح من حيث بيان الأزمات المالية التي مرَّ بها

العراق وهي نتيجةٌ طبيعيةٌ لسوء التقدير السياسي والتوازن الدولي، ومحاولة الاتحاد السوفيتي تحسين وضعها الاقتصادي وعدم توسيع هوّة التراجع الاقتصادي، وانعكاسهُ على الجانب السياسي.

أما الفصل الثاني فتناول العلاقات الاقتصادية العراقية- السوفيتية في مجال النفط والغاز ١٩٨٤ -١٩٩١ الذي يحتوي على ثلاثة مباحث رئيسة، شمل المبحث الأول: محاضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية العراقية- السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، فقد تنوَّعت محاوره بين محاضر اجتماعات اللجان الرئيسة والفرعية الخاصة بالنفط والغاز، زيادةً على اتفاقية شمال الرميلة وسير محاضر اللجنة العراقية – السوفيتية في مجال النفط والغاز ١٩٨٥- ١٩٩١، إلى جانب أعمال اللجنة العراقية- السوفيتية ١٩٨٥- ١٩٩١، إذ كانت هذه المحاور قد تناولت على شكلٍ تفصيليٍ أعمال اللجنة العراقية- السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي وما توصَّلت إليه تلك المحاضر وأثرها في الجانب النفطي العراقي وانعكاسه على التعاون المشترك.

فيما تمحور المبحث الثاني: تطور العلاقات السوفيتية في ضوء التطورات السياسة ١٩٨٤- ١٩٩١، على عدة محاور ضمَّ أيضًاً: عهد قسطنطين تشيرنينكو، الذي تناول في عهده أثر العلاقات في الجانب الاقتصادي والخطوط الناقلة وأثرها في العلاقات وأهمية النفط خلال حرب الخليج الأولى وأثرها في العلاقات ما بين البلدين.

فيما شمل الفصل الثالث: العلاقات العراقية – السوفيتية في مجال التجارة والنقل ١٩٧٩- ١٩٩١ على مبحثين، إذ جاء المبحث الأول بعنوان: التجارة العامة مع الاتحاد السوفيتي وهو مُقسَّمٌ على محورين: أولهما: التجارة العسكرية للعراق مع الاتحاد السوفيتي متضمنًا تعاملات بغداد في عقود التسليح، إلى جانب أثمانها، ومدى علاقتها بالاقتصاد العراقي وحجم هذه التجارة في ميزان العلاقات الثنائية، أما المحور الثاني فهو التجارة غير العسكرية (الاستيرادات والصادرات بينت العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٩١) فقد تناول السلع الاستهلاكية وحجم التجارة بين العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

كما تناول المبحث الثاني التعاون العراقي – السوفيتي في مجال قطاع النقل والاتصالات ١٩٧٩- ١٩٨١، إذ تضمن مسائل النقل البحري ودورها في حجم التعاون الاقتصادي إلى جانب قطاع الاتصالات والدور السوفيتي في بنائه وتطويره.

اما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان أثر التعاون العراقي السوفيتي في مجال الصناعة والزراعة والري ١٩٧٩- ١٩٩١ مُتوزِّعًا على مبحثين، إذ تناول المبحث الأول: (التعاون العراقي السوفيتي في الميدان الصناعي ١٩٧٩ – ١٩٩١)، وتوزَّع على محورين أولهما المؤسسات الصناعية العراقية والتجهيز السوفيتي في إطار اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي ١٩٧٩- ١٩٩١، والمحور الثاني التعاون ضمَّ في مجال الطاقة الكهربائية.

ودرس الفصل الخامس العلاقات الثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩ –١٩٩١، الذي توزَّع على ثلاثة مباحث رئيسة، وقد شمل المبحث الأول: التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي وضمَّ محاور عدة في المجال العلمي من عام ١٩٧٩ –١٩٩١ وهي أثر التدريب الفني والتقني في العلاقات الثنائية ١٩٧٩ – ١٩٩١ والتدريب وإعداد المدارس المهنية والخبراء والزمالات الدراسية لوزارة التربية العراقية، والتعاون في المجال العلمي والبحثي الذي شمل أيضًا البحث مجلس البحث العلمي، والعلاقات الثنائية على المستوى العلمي. فيما تناول المبحث الثاني الصحافة والإعلام والأنشطة المختلفة ودورها الثقافي بين العراق والاتحاد السوفيتي، مُتوزعةً على محاور عِدَّة منها النقابات العمالية والتعاون الثقافي على صعيد اتحاد الطلبة والشباب والمهرجانات الموسيقية والسينمائية، زيادةً على المعارض الفنية المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي.

كما تناول المبحث الثالث التعاون الرياضي بين العراق والاتحاد السوفيتي وشملٌ المشاركات للمنتخبات الوطنية في أولمبياد موسكو ١٩٨٠، إلى جانب تناوله المشاركات المختلفة بين عامي ١٩٨١–١٩٩١.

اعتمدت الدراسة على مجموعةٍ كبيرةٍ ومتنوعةٍ مِن المصادر، يأتي في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة منها ملفات وزارة الصناعة والمعادن، وملفات وزارة الخارجية وملفات وزارة النفط العراقية وملفات وكالة الأنباء العراقية وملفات وزارة الري العراقية.

كما جاءت الوثائق الأجنبية غير المنشورة أبرزها وثائق وزارة الخارجية البريطانية الكومنولث (Foreign and Commonwealth Office)، إلى جانب الوثائق السوفيتية التي اختصت بمحاضر اللجنة الاقتصادية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي (Заседания иракско-советского экономического комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству).

أما الوثائق المنشورة العراقية والعربية التي اعتمد عليها الباحث في دراسته و لا سيما تلك التي ضمَّت بياناتٍ وإحصاءاتٍ عن حجم التبادل التجاري فهي الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، زيادةً على سجل العالم العربي الذي تضمَّن وثائق العلاقات الاقتصادية و أحداثها وأبرز مؤشرات الاقتصاد العراقي، إلى جانب ارشيف وكالة الأنباء العراقية المنشور (الأرشيف الورقي).

وبالنسبة للوثائق الأجنبية المنشورة التي رفدت الأطروحة بمعلوماتٍ كثيرةٍ ومهمةٍ وفي مقدمتها الوثائق الامريكية وهي تشمل تقارير مفصلة لكثير من الدول ومنها العراق والاتحاد السوفيتي وتصويرها لأدق الاحداث، أبرزها الشؤون الخارجية الأمريكية (Foreign Relations of United States) ووثائق وكالة الاستخبارات المركزية (Central Intelligence Agency) ووثائق الكونجرس الأمريكي (Congressional Documents). ومن الوثائق غير الأمريكية سجلات مركز أبحاث الصراعات الدولي (Records Research Conflict Center).

اعتمدت الأطروحة على عددٍ من الكتب العربية والأجنبية التي كان لها دَوْرٌ في تعزيز هذه الدراسة بكثيرٍ من المعلومات ومنها: كتاب (الاقتصاد العراقي) لحميد علي زيني الذي درس حالة الاقتصاد العراقي من جوانبه جميعها ابتداءً من التخلف إلى التطور والبناء والتنمية مرورًا بالحالة الاقتصادية في أثناء حرب الخليج الأولى، وكتاب الدكتور عباس النصراوي (الاقتصاد العراقي ١٩٥٠ –٢٠١٠) الذي كان ذا قيمةً علميةً من حيث الإحاطة بمفاصل الاقتصاد من حيث (التنمية – الحروب– التدمير– الآفاق)، كما أنّ هذا المؤلف أعطى بياناتٍ مهمةً عن قطاع النفط في العراق ومالهُ من تداعياتٍ خطيرةٍ على الاقتصاد العراقي مدة البحث، أما الكتب الأجنبية فأبرزها Harald Mueller،East Germany and Third World Countries، الذي أورد إشاراتٍ جليَّةً عن الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية وعلاقاتها مع العراق من الناحية الاقتصادية.

أما بالنسبة للرسائل والأطاريح غير المنشورة، فكانت رافدًا من المعلومات المهمة، استعان الباحث بعدد منها، إذ إنها أعطت إطارًا اقتصاديًّا سواءً للاتحاد السوفيتي أو للعراق وانعكاس ذلك على علاقاتها الثنائية ومنها رسالة ماجستير: أحمد خليل حسين الحسيني، التحوُّلات السياسية في الاتحاد السوفيتي (سابقًا) وأوروبا الشرقية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، ورشا جبار الزبيدي، تحليل تقلُّبات أسعار النفط الخام وآثارها على الاستقرار الاقتصادي في كلَّ من العراق والجزائر والسعودية ١٩٩٠– ٢٠١٠ (رسالة ماجستير)، زيادةً على كثيرٍ من الدراسات الأكاديمية التي لا تقل أهميةً عن هذه الدراسات.

مثَّلت الصُحف والمجلات ركنًا أساسيًا مهمًا في تزويد الدراسة بالمعلومات الأساسية، ولا سيما تلك التي عاصرت الأحداث وتأتي الصُحف العراقية في مقدِّمتها وهي جريدة الجمهورية والثورة والعراق، زيادةً على صحيفة أنباء موسكو وغيرها من الصحف التي غطَّت كثيرًا من الجوانب الاقتصادية المتعلِّقة بموضوع الأطروحة، وما أوردته تلك الصحف منها اتفاقياتٌ تم عرضها في متون الأطروحة، إلى جانب الزيارات واللقاءات والاجتماعات بين العراق والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن مجلة الوقائع العراقية التي أوردت النصوص التشريعية.

اما البحوث والمقالات والمنشورة فقد شكَّلت ركنًا من أركان الأطروحة سواءً العربية منها أو الأجنبية واعتماد الباحث عليها في توضيح المعلومات وتوظيفها وما شكَّلته تلك البحوث من رصانةٍ علميةٍ وأبرزها (كارمان مفيد) العواقب الاقتصادية لحرب الخليج، زيادةً على سناء محمد سد خان، أنماط العقود النفطية وأساليب إبرامها في العراق.

واجه الباحث صعوباتٍ جمَّةً، ولعل من أبرزها صعوبة شراء ما تحتويه تلك الوثائق في أجهزة المايكرو فيلم التي استطاع الباحث الحصول عليها من دار الكتب والوثائق الوطنية التابعة لوزارة الثقافة والسياحة والآثار، إلى جانب فقدان أرشيف بعض الوزارات مثل الوثائق التابعة لوزارة الزراعة العراقية لتلك المدة، زيادةً على عدم تعاون السفارة الروسية، على الرغم من مقابلة الباحث

للسفير الروسي لدى العراق والمستشار الاقتصادي في السفارة والملحق الثقافي فكان رد السفير هو عدم إمكانية إخراج الأرشيف الروسي إلى العلن لأمورٍ مُتعلِّقةٍ بالأمن القومي الروسي، وما تمَّ استحصاله من وثائق سوفيتيةٍ هو عن طريق العلاقات الشخصية لطلبةٍ يدرسون في جامعة موسكو، والجامعات الروسية الأخرى.

في الختام أدرك أنه لا يوجد عملٌ كاملٌ لأنَّ الكمال لله تعالى وحده، غير أنيّ أسعى إلى تصويب أخطائي فيها وتجاوز نقاط ضعفها قدر الإمكان عبر الآراء العلمية السديدة التي يطرحها أعضاء لجنة المناقشة المحترمون والله الموفق.

الباحث: عمرياس عيسى الدليمي

الفصل الأول

مسار العلاقات العراقية السوفيتية في إطار التعاون النفطي (١٩٧٩-١٩٨٤)

المبحث الأول: التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في مجال قطاع الصناعة النفطية قبل حرب الخليج الأولى

المبحث الثاني: السياسة السوفيتية حيال الاقتصاد العراقي في بداية حرب الخليج الأولى

المبحث الثالث: التعاون المشترك في مجال صناعة النفط وأثره في العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠ – ١٩٨٤

أولًا: مسار العلاقات في مجال القطاع النفطي من أيلول ١٩٨٠ – نيسان ١٩٨٣

ثانيًا: العلاقات الثنائية في المجال النفطي ١٩٨٣ – ١٩٨٤في إطار الاتفاقيات المشتركة (إبرام العقود – تطوير حقل غرب القرنة)

ثالثًا: الهيدروكربون (Hydro Carbon)

رابعًا: صادرات النفط العراقي في ظل المرحلة الأولى لحرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٤)

المبحث الأول

التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في مجال قطاع الصناعة النفطية قبل حرب الخليج الاولى

شكَّل القطاع النفطي جانبًا مهمًا وسِمةً أساسية في تحديد ملامح العلاقات العراقية السوفيتية، وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية، التي بُنيت على أساس المعاهدات والاتفاقيات بين الجانبين[١]، إذ كانت الصيغة التي اتسمت بها العلاقات بين الطرفين هو (الاقتصاد الاشتراكي)، بيد أنه لم يكن السبب الرئيس في وجه التقارب العراقِ السوفيتي[٢]، التي بدأت منذ نهاية عقد الخمسينيات والستينيات وتطورت في عقد السبعينيات من القرن العشرين وإنّما كانت نتيجةً طبيعيةً من نتائج الصراع بين الحكومات العراقية المتعاقبة والشركات الأجنبية[٣].

كان الهدف السوفيتي هو الدفع إلى مزيد من التقارب، و لا سيما بعد تأميم العراق الشركات النفطية الغربية، فبالرغم من حدوث بعض الخلافات السياسية في عام ١٩٧٨، واختلاف وجهات النظر، إلاّ أنّ السوفييت جهدوا إلى عزل الجانب السياسي عن الاقتصادي لتحقيق الهدف الرئيس وهو وضع موطئ قَدَمٍ في منطقة الشرق الأوسط وتوطيد علاقاتٍ مع البلدان المنتجة، وفي مقدمتها العراق و لا سيما وإنّ الأخير كان في دوامة التنافس الدولي[٤]، والهدف الآخر من توثيق العلاقات هو انهيار الاقتصاد السوفيتي[٥]، أما فيما يخص العراق فكانت فلسفته الاقتصادية هي الانفتاح نحو آفاق التعاون الخارجي ومنها الاتحاد السوفيتي، بهدف تطوير الصناعة النفطية والاستفادة من

(1) OLESM SMOL annsky. The USSR and Iraq The soviet Quest for influence, Duke University press, Durham, London 1991, P. 64.

(٢) جوزيف ملكون، المتغيرات الدولية وتأثيرها على العالم الثالث، مقال في صحيفة الجمهورية، العدد (٧٤٦٤)، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٠.

(3) Christian Kaunert, western foreign Policy and the Middle east, first published, London, 2015, p. 87.

(4) OLESM, op .cit, P. 47-48.

(٥) حدث اضطراب في الاقتصاد السوفيتي دفع الحكومة إلى وضع الحلول لتدارك الانهيار ومنها دفع أكبر عدد من الشركات السوفيتية خارج حدودها وقيام تلك الشركات بتقديم التقارير والدراسات للمجلس الاقتصادي السوفيتي مع حثّ الحكومة السوفيتية الشركات إلى رفع نسبة الأرباح من الاموال المقدمة من الحكومة (الاموال الداخلة في الإنتاج)، وتكثيف العمالة السوفيتية والخبراء والفنيين للشركات العاملة في القطاعات النفطية للتفاصيل أكثر عن هذا الموضوع، ينظر: احمد خليل حسين الحسيني، التحولات في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وأروبا الشرقية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٣.

الخبرات الأجنبية وإدخال الوسائل التقنية والفنية الحديثة[١]، ولأنَّ العراق لم تكن لديه القدرة الكافية على النهوض بالواقع الاقتصادي وهو في الأساس كان معتمدًا على النفط[٢] لإتمام الخطة التنموية التي شرع بها بين عامي (١٩٧٥- ١٩٨٠) [٣]، فكان لا بد من استقطاب المزيد من الشركات السوفيتية وتقديم التسهيلات الممكنة لمواصلة تطوير الصناعة النفطية التي بدأ العمل بها نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين ومنها المسح الجيولوجي (geological survey) والاستخراج (extraction) زيادةً على المسوحات الجيوفيزيائية والهيدروجينية[٤].

أثمر التعاون العراقي السوفيتي في المجال النفطي بإنجاز كثيرٍ من المشاريع النفطية أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين من ضمنها حقل اللحيس (Luhais) إذ افتُتح في السابع من نيسان ١٩٧٨، الذي نُفِذَ مِن شركة تكنو كسبورت (techno export) السوفيتية وبكلفة (٦) مليون دينار عراقي، وبطاقةٍ إنتاجيةٍ قدَّرت بـ (٥٠٠٠) آلاف برميلٍ يوميًا وبواقع إحدى عشرة بئراً[٥].

أسهمت هذه المشاريع التي نُفِذَت مِن الشركات السوفيتية في زيادة إنتاج النفط بمعدل (٧٩,٤٪)، إذ كانت نسبة الإنتاج (١,٦٩٤,١٠٠) مليون برميلٍ، وارتفعت إلى (٢,٦٢٩,٢٠٠) مليون برميلٍ يوميًا، قياسًا بالأعوام (١٩٦١-١٩٧١)، التي ازدادت فيها النسبة المئوية بـ (٦٨,٢٪) أي (١,٠٠٧,١٠٠) مليون برميل يوميًا[٦]، إذ إن الحقول الجديدة قد زادت من نسبة الصادرات النفطية إلى الدول الاشتراكية وبضمنها الاتحاد السوفيتي بموجب عقود بيعٍ مباشرةٍ قابلةٍ للتجديد لمدة سنةٍ واحدةٍ، إذ اشتملت تلك العقود على بندٍ ينصُّ على مراجعة الأسعار كل ثلاثة أشهر[٧].

والجدول الآتي يوضح حجم الزيادات في الصادرات إلى الدول الاشتراكية بالبرميل[٨].

(1) Francis Fukuymu, The Soviet Union and Iraq since 1968, sant Monica Rand corporation, 1988, P. 45-46.

(2) Central Intelligence Agency, Iraq A HAND Book: Petroleum and Minerals, Washington December, 1982, P.2.

(٣) خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، ج٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧، ص١٣٩٥.

(4) Francis Fukuymu, op. cit, P- 47.

(٥) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، حقول النفط، و ١/ ١٨٠٥، ٢٩ آب ١٩٧٩، بيروت لبنان، ص٢.

(٦) المصدر نفسه، ص١-٢.

(٧) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، النفط (الإنتاج- الصادرات) و.(ع١/ ١٨٠٦)، ٥ أيلول ١٩٧٩، بيروت، لبنان، ١٩٧٩،ص١-٢.

(٨) المصدر نفسه، ص٢.

جدول رقم (١)

حجم الصادرات الى الدول الاشتراكية من العراق بالبرميل

السنة	ألف برميل يوميًا	نسبة التغيير المئوية	السنة	ألف برميل يوميًا	نسبة التغيير المئوية
١٩٧١	١٦١٨,٨	–	–	–	–
١٩٧٢	١٤٣٦,١	١١,٢٩	١٩٧٦	٢٢٤١	٨٨٩
١٩٧٣	١٩٢٥,٨	٣٤,١	١٩٧٧	٢٣٠١	٢٦٧
١٩٧٤	١٨٤٩	-٣,٩٤	١٩٧٨	٢٥٠٠	٨٦٤
١٩٧٥	٢٠٥٨	١٢,٧٦			
المجموع					

مما يُلاحَظ على الجدول أعلاه هو تدني نسبة الصادرات النفطية بسبب القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية في حزيران ١٩٧٢ الخاص بتأميم الشركات النفطية، ولمّا كان الاتحاد السوفيتي هو أكثر الدول المستورِدَة للنفط مِن الدول العربية ولا سيما العراق وحاجة الأخيرة إلى العوائد النفطية استمر العراق بتصدير النفط إلى الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية حتى عام ١٩٧٤، بيد أن كمية الصادرات النفطية تراجعت إلى الدول الحليفة للاتحاد السوفيتي بسبب المتغيرات التي طرأت على الساحة العربية ومنها المقاطعة النفطية التي قامت بها الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني وأفاد قرارٌ مُلزَمٌ أعضاء أوبك بِخَفض نسبة الصادرات النفطية الكلية، لأن معظم النفط الذي كانت تستورده موسكو يذهب إلى معظم الأسواق الغربية، والأمر الآخر هو إن الصادرات العراقية عام ١٩٧٤ أخذت بالارتفاع عَمَّا كانت عليه؛ لأن العراق بقي يُصَدِّر النفط إلى موسكو والدول الاشتراكية عكس بعض الدول العربية التي كانت مقاطعتها شبه تامة، أما بعد ١٩٧٥- ١٩٧٨ فقد أخذت بالزيادة لِأسباب تعلقت باستقرار الأسواق النفطية وانتهاء الحظر العربي على الصادرات النفطية.

كانت نسبة كميات النفط العراقي المُصَدَّرة والمُستخرَجة من حقول شمال الرميلة وبعض الحقول الجنوبية الأخرى إلى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى هي (٤٠٪)[١]، إذ إنَّ الجزء الأكبر من الكميات المُصدَّرة هي أثمان تسديد البضائع المستوردة وأجور الخبراء والمستشارين السوفييت، زيادةً على معداتٍ فنيةٍ داخلةٍ في الصناعة النفطية والصناعات الأخرى على أن تُسَدَد

(١) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، النفط (الإنتاج- الصادرات)، و.(ع -١/ ١٨٠٦)، المصدر السابق, ص٢-٤.

بالنفط الخام (١٠٠٪) على وفق الاتفاقات السابقة بين العراق والاتحاد السوفيتي؛ عدا ذلك كان يشتري الأخير النفط العراقي الخام عِبْرَ موانئ الخليج العربي والبحر المتوسط بكمياتٍ تتزايد سنويًا وبأسعارٍ تحددها الأسواق العالمية، مع الأخذ بالحسبان تسهيلات النقل(١).

لم تكن قيمة أسعار الكميات النفطية المُصَدَّرة إلى الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى ثابتةً بمعنًى آخر كانت آخذةً بالزيادة، وهي مرتبطةٌ بطبيعة الأحداث الداخلية والخارجية (٢) التي انعكست بطبيعتها على السوق العالمية للنفط، وفي مقدمتها مجموعة الدول المُصَدِّرة للنفط (Opec)، إذ كان العراق مُلزَمًا بالقرارات التي تُتَّخَذ داخل المنظمة، كونه أحد الأعضاء البارزين فيها، ففي عام ١٩٧٨ أخذت أسعار النفط بالارتفاع نتيجة الأحداث في إيران، إذ تراجع حجم الصادرات الإيرانية إلى جانب المطالب العراقية السابقة بضرورة رفع سعر النفط(٣)،لإيجاد ترابطٍ بين أسعار النفط وأسعار المنتجات غير النفطية؛ لذلك أعلن العراق عن تطبيق مقررات مؤتمر كراكاس في فنزويلا الذي عُقِد في كانون الأول ١٩٧٧، وكانت نسبة الزيادة التي أعلن عنها العراق في الأسعار هي (+١٠٪) وبحسب نوعية النفط من حيث الكثافة(٤).

كان لموقف العراق داخل منظمة (اوبك) فيما يخص تحديد الأسعار وقبول الرأي العراقي الزيادة بنسبة (١٠٪)، التي بدأ تطبيقها في بداية عام ١٩٧٨، هو ارسال الحكومة السوفيتية وفدًا إلى بغداد أواخر شهر شباط ١٩٧٨ للبحث في قضية الأسعار فالتقى الوفد السوفيتي بوزير النفط العراقي آنذاك تايه عبد الكريم، والجدول الآتي يوضح الأسعار المُعلَنَة للنفط الخام لدول أوبك(٥).

---

(١) عزيز شريف، سلاح النفط في الكفاح ضد الإمبريالية النفطية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي بعنوان (السلم والتضامن)، المحور السادس، بغداد، ١٩٨٥، ص٨.

(٢) وزارة الثقافة والإعلام، الوفود الأجنبية، السلسلة الإعلامية، بغداد، مطبعة الجمهورية، ١٩٧٨، ص٤.

(٣) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، النفط (الأسعار-العائدات) في فنزويلا، و.(١/ ١٨٠٧)، بيروت ١٩٨١، ص١.

(٤) مجلة اليقظة، من أوبك الطائف إلى اوبك جنيف، تجميد الأسعار والإبقاء على الدولار، العدد (٥٠٩)، ٢٦/ حزيران/ ١٩٧٨، منشورات دار اليقظة، الكويت، ص٢٧-٢٨.

(5) OlESM, op. cit, P. 196.

جدول رقم (٢)

الأسعار المُعلَنَة للنفط الخام لدول أوبك

السنوات	السعودي	العراقي		الكويتي	القطري	أبو ظبي	الجزائري	الليبي
	الخفيف	بصرة	كركوك	الكويت	دخان	مربان	صحاري	زوقنه
١٩٧٢	٢,٤٧٩	٢,٤٥١	٣,٤٠٢	٢,٢٧٢	٢,٥٩٠	٢,٥٤٠	٣,٥٥٦	٣,٦٧٣
١٩٧٣	٥,١٧٦	٥,١١٧	٧,٢٩٣	٤,٩٥٧	٥,٨٨٩	٦,١١٣	٩,٣٦٤	٩,٠٦١
١٩٧٤	١٠,٤٦٣	١٠,٤٦٣	غ . م	١٠,٣٦٥	١١,١٧٣	١١,٣٧٩	١٤,٠٠	١٥,٧٦٨
١٩٧٥	١١,٥١٠	١١,٥٣	غ . م	١١,٣٠	١١,٨٤٨	١١,٩١٨	١٢,٧٥	١٢,٣٢
١٩٧٦	١١,٥١٠	١١,٤٣	١١,٦٥	١١,٢٣	١١,٨٤٨	١٢,٥٠	١٣,١٥	١٢,٦٢
١٩٧٧	١٢,٧٠	١٢,٥٨	١٢,٧٧	١٢,٣٧	١٣,١٩٠	١٣,٢٦	١٤,٤٥	١٤,٢٥
١٩٧٨	١٢,٧٠	١٢,٦٧	١٢,٨٨	١٢,٢٧	١٣,١٩٠	١٣,٢٦	١٤,٢٥	١٤,٢٦
١٩٧٩	١٨,٠٠	١٩,٩٦	٢١,١٨	١٩,٤٩	٢١,٤٢	١٢,٤٢	١٣,٥٠	٢٣,٥٠
١٩٨٠	٢٤,٠٠	٢٥,٩٦	٢٦,١٨٠	٢٥,٥٠	٢٧,٤٢	٤٧,٤٢	٣٣,٠٠	٣٤,٧٢

من الملاحظ على الجدول أعلاه يتبيّن أنَّ أسعار النفط غير ثابتةٍ فهي متأرجحةٌ بين الصعود والانخفاض، إذ يُمثِّل العراق بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٤ هو الزيادة النسبية والتدريجية لأسعار النفط بحكم طبيعة الأحداث التي نتجت عن الحرب مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول عام ١٩٧٣ والموقف العربي؛ لذلك كانت أسعار النفط آخذه بالصعود نظرًا لأهمية نفط أوبك في السوق العالمية، أما الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ فقد شهدت معظم أسعار النفط استقرارًا، ويرجع ذلك إلى طبيعة استقرار الأسواق العالمية في حين أخذت الاسعار تأخذ بالصعود النسبي أيضًا في عام ١٩٧٧ بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط نتيجةً لتوسع الصناعات العالمية، في حين كان عام ١٩٧٨ إعلان دول الأوبك السعر للحد الأعلى والأدنى؛ لذلك يُلاحَظ زيادةٌ في أسعار النفط نظرًا لنوعية وجودته وهذا بطبيعته يُحدث فارقًا في السوق العالمية، في حين ترتفع الأسعار في عام ١٩٧٩ لطبيعة الأحداث في إيران وانخفاض صادراتها في السوق العالمية وإقبال الشركات النفطية على الشراء والخزن فارتفع الطلب أكثر من العرض في السوق.

حدثت بداية كانون الثاني عام ١٩٧٩ تطوراتٌ مهمةٌ في منطقة الشرق الأوسط، أبرزها هو تنحّي شاه ايران محمد رضا بهلوي ((Muhammad Reza Pahlui))[١]، عن الحكم الذي يُعدُّ الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فبدأت حكومة الثورة الإيرانية بالتصعيد الإعلامي ضد المصالح الغربية مما أدى إلى تخوُّف شركات تلك الدول، و لا سيما بعد تراجُع صادرات النفط الإيرانية فاتجهت الشركات النفطية للدول الغربية بزيادة مخزونها تحسُّبًا من امتداد الثورة الاسلامية الإيرانية خارج حدودها مما ينتج عنه عدم الاستقرار في السوق النفط العالمي[٢].

كان لهذه الأحداث انعكاساتها بالنسبة للدول المُصدِّرة والمستوردة للنفط ومنها الاتحاد السوفيتي التي كانت تستورد كمياتٍ كبيرةً من النفط والغاز الإيراني أدت بالتالي إلى انخفاض الصادرات الإيرانية إليها بدرجةٍ كبيرةٍ[٣]، ممّا دفع الاتحاد السوفيتي إلى السعي نحو تعويض الكميات الأخرى من بعض الدول الصديقة والعراق في مقدمتها، إذ كان الأخير يُعِد انخفاض الصادرات الإيرانية دون (٢,٤٠٠) مليون برميل يخدم المصلحة العراقية[٤]، ولا سيما وأنه يمتلك احتياطاتٍ كبيرةً من المخزون النفطي[٥]، يُقدَّر ذلك الاحتياط -بحسب تقدير الشركات السوفيتية ما يُقارِب (١٠٦) مليار برميل[٦]، موازنةً بالاحتياط النفطي للاتحاد السوفيتي (٧١,٠) مليار برميل،

---

(١) ولد محمد رضا بهلوي في طهران عام ١٩١٩، تلقى تعلمه في المدرسة الداخلية السويسرية (Larussi) حتى المرحلة الثانوية وأصبح يجيد اللغة الانجليزية والفرنسية، ثم عاد إلى إيران عام ١٩٣٥، التحق بالكلية العسكرية في طهران وتخصص بسلاح المدفعية مثل أبيه الشاه رضا بهلوي، ثم تخرج بعد سنتين برتبة ملازم فزوّجه ابوه من الاميرة فوزية بنت ملك مصر فؤاد الاول. اعتلى محمد رضا بهلوي العرش عام ١٩٤١، بعد تدخل السفير البريطاني والروسي لإجبار رضا شاه بالتنحي عن العرش فترك طهران متوجهاً إلى أصفهان ليستمر ابنه محمد في الحكم حتى عام ١٩٧٩. للتفاصيل، ينظر: نذير هارون الزيدي، العلاقات الايرانية- الامريكية في عهد محمد رضا بهلوي، دراسة تاريخية، بغداد، ٢٠١٣، ص٨-٩.

(2) Foreign Relation of United States, VOL XXXV 11, 1974 - 1980, Doc 183, Memorandum from Rutherford Posts of the national security council staff to the president Assistant of national security Affairs (Brzezinski), Washington, 16 Jun, 1979 P. 1-2.

(3) Karman. Mofid, The economic consquces of the Gulf war, published, London, P. 10.

(4) Ahmed Mehdi, Iraq industry evolution and medium there Prospect, us, P.6.

(5) C.D, Iraq oil Reserves: Production and Potential Revenues, file 1626,DOC27,1979, P. 2;

(٦) إن الاحتياطي المُعلَن عنه هو (١٠٦) مليار برميل في منتصف الثمانيينات، إذ كان في الواقع (٣٢) مليار برميل عام ١٩٦٨، بيد أنّ جهود الشركات السوفيتية والفرنسية كانت لها نتائج واضحة في هذا الجانب، إذ تمكنت من أضافة ٧٢ مليار برميل من خلال اكتشاف (٥٢) تركيباً ثبت منها (٣٨) حقلاً نفطياً أي ثبت نجاح (٧٣٪) وعلى الرغم ذلك وبسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق عام ١٩٨٠، فإن عمليات الاستكشاف والتطوير بقت ضمن المستويات المطلوبة، مما أخّر عمليات تحديد احتياطات جديدة. للتفاصيل، ينظر: عصام الجلبي، ٥٠ عاماً في عالم النفط سيرة وذكريات، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص٥٣.

والذي كان يُشكِّل (١٠,٩٪) من الاحتياطي الثابت[١]؛ لذلك بدأت البرقيات ترد من الحكومة السوفيتية إلى سفارتها في بغداد تخوِّلها بإجراء اتصالاتٍ بالحكومة العراقية لغرض التفاوُض في مسألة رفع الكميات المُصدَّرة إليها، وبالفعل قامت السفارة بالتفاوض مع الجانب العراقي متمثلةً بوزارة النفط العراقية التي خوَّلت بدورها رئيس مؤسسة تسويق النفط العراقي في عام ١٩٧٩ على أن يُقدِّم تقريرًا إلى اللجنة العراقية للعلاقات الاقتصادية الخارجية[٢].

استأنفت اللجان الاقتصادية العراقية السوفيتية المشتركة اجتماعاتها في شهر شباط عام ١٩٧٩، إذ أدرجت على جدول الأعمال أمورًا عدة منها قضية الأسعار المُعلَنة في السوق النفطي[٣]، ولا سيما و أنها شهدت ارتفاعًا كبيرًا إذ وصل سعر البرميل لأكثر من (٣٢) دولار أمريكي قيمة ما طرحته الشركات الغربية للهيمنة على السوق النفطي، فضلاً عن تناول الأسباب في عدم الاستقرار في الأسواق العالمية وأهمها استخدام الشركات الغربية أسلوب ضخ الخزين النفطي[٤]، مما تسبب بوجود فائض قُدَّر بـ (٣٠) مليون برميل من النفط الخام وهذا ما عُرف بالضخ الصناعي[٥]، طلبت اللجنة السوفيتية من الجانب العراقي في أثناء المفاوضات ما يخصّ الأسعار غير الثابتة والآخذ بالزيادة، و لا سيما ما شهده النصف الأول من عام ١٩٧٩ بوصول

(١) شكلت نسبة الاحتياطات العالمية ما مجموعه (١,٢٩٥) ترليون برميل، وهي موزعة كالآتي الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣,٧ مليار برميل بنسبة ٥,٢٪ كندا بنسبة ٨,٣ مليار برميل بنسبة ١,٣٪ دول امريكا الجنوبية ٤١,٢ مليار بنسبة ٦,٤٪ مجموع بلدان نصف الكرة الغربي ٨٣,٢ مليار برميل بنسبة ١٢,٩٪ ودول اوروبا الغربية ٢٤,٣ مليار برميل بنسبة ٣,٧٪ اقطار الشرق الاوسط ٣٦٩,٦ مليار برميل بنسبة ٥٦,٩٪ الدول الافريقية ٥٧,٩ مليار برميل بنسبة ١٠,٩٪ الاتحاد السوفيتي ٧١,٠ مليار برميل بنسبة ١٠,٩٪ بقية دول اوروبا الشرقية ٣,٠ مليار برميل بنسبة ٠,٥٪ والصين ٢,٠ مليار برميل بنسبة ٣,١٪ دول ومناطق نصف الكرة الشرقي ٢٠,٠ مليار برميل بنسبة ٣,١ مجموع بلدان نصف الكرة الشرقي ٥٦٥ بنسبة ٨٧,١ للتفاصيل, ينظر: F. C. O, file 6572183, Soviet and Iraq, British Petroleum Limited report, 30 Feb

(٢) وزارة المالية العراقية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الاتفاقات الدولية وأنواعها، بغداد، ٢٠١٥، ص٣٦٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٨١ -٨٢.

(٤) هناك عدّة أنواع من الخزين هو: العائم على ظهور الناقلات والخزين في الأنابيب الناقلة؛ الخزين في مقر الخزانات والخزين التشكيلي، الخزين التضاربي وهذا النوع تعدّه الشركات لغرض الأرباح؛ الخزين الاستراتيجي الذي تُعدّه حكومات الدول المستهلكة؛ الخزين القانوني وهذا يتم عبر إصدار قرار حكومي إلى الشركات؛ الخزين الموسمي؛ الخزين التجاري وهو الذي تعتمده الشركات بغية توفير احتياجاتها للتفاصيل، ينظر: سيف الدين محمد الحديثي، أهمية الخزين النفطي في الصناعة النفطية في العالم، مجلة تنمية الرافدين، العدد (٣٩)، المجلد ١٥، ١٩٩٣، ص٣٠٦.

(5) C. I. A, Opec and the usser: The oil connection, December, 1980, P. 1.

سعر البرميل الواحد من النفط إلى أكثر من سبعة عشر دولاراً، إلى ضرورة إيجاد صيغةٍ ثابتةٍ للأسعار المُعلَنة من دول أوبك في اجتماعها المُزمَع الذي عقده في آذار ١٩٧٩[١].

لَم تقتصر المفاوضات على قضية الأسعار بل تناولت مسألة العقود الاستثمارية المُعلَنة من الحكومة العراقية فيما يخص تطوير الصناعة النفطية، إذ تم توقيع عقدٍ مع الشركة السوفيتية لتزويد مصفى بيجي بوحدات استرداد والتكثف التي تشمل جهاز فصل الماء عن النفط ووحدة امتصاص الكربون لإزالة آثار النفط بسعة (٣٠ متر مكعب) في الساعة[٢].

كان عمل اللجان الاقتصادية العراقية والسوفيتية مستندًا إلى مواقف حكومتي بغداد وموسكو، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتذليل العقبات التي تواجه عمل تلك اللجان[٣] ففي آذار عام ١٩٧٩ بعث رئيس الوزراء اليكسي كوسيغن (Alexei Kosygin)[٤] رسالةً إلى الحكومة العراقية لمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع اتفاقية التعاون المشترك عام ١٩٥٩، إذ تطرَّق كوسيغن إلى حُسن العلاقات بين البلدين. في إطار الصداقة والتعاون المشترك[٥]، وقد ردَّ أحمد حسن البكر رئيس جمهورية العراق على رسالته بقوله "إن العراق يطمح لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والفني وتَبادُل الخبرات مع الجانب السوفيتي لتحقيق نموٍ متكاملٍ وتوسيع دائرة الاستثمار في المجال النفطي، وتجنيب العلاقات الثنائية التأثر بالسياسات الاقتصادية العالمية والاضطرابات التي تمر بها أسعار الطاقة العالمية، ولا سيما وأن الاتحاد السوفيتي كان يُعوِّل على

---

(١) عُقِدَ اجتماع جنيف لمنظمة اوبك في آذار ١٩٧٩، فتم اعتماد المنظمة لطرح العراق فيما يخص تحديد الأسعار، واتباع طرق مرنه لنفطها الخام بسبب الاضطرابات المستمرة وغير المتوقعة في ميزان العرض والطلب على النفط، للتفاصيل، ينظر: عبد الامير الانباري، ضرورة توفير نظام المرونة لنفطوط الاوبك، نشرة اوبك الشهرية، ع٣، آذار ١٩٧٩.

(٢) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، النفط-التكرير، و .(ع. ١ /١٨٠١)، ١٩/ ايلول/ ١٩٧٩، الدار العربية للوثائق، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ص٢.

(3) F. C. O, file 6572183, op. cit, P.2.

(٤) اليكسي كوسيغن (١٩٠٤-١٩٨٠): شيوعي وزعيم سياسي ورجل دولة سوفيتي, التحق بالجيش الأحمر عام ١٩٣٨، ارتقى سلم المسؤوليات الحكومية والحزبية حتى أصبح وزيراً للصناعة وبقي في هذا المنصب مدة طويلة، أيَّد مشاريع خروتشوف الاقتصادية ودافع عن خطط رفع مستوى المعيشة للمواطن السوفيتي، منح الأولوية للصناعات الخفيفة، قام بدور الوسيط في الحرب الهندية-الباكستانية، التقى عدة مرات برئيس الحكومة الصينية لإيجاد حل للنزاع الصيني الباكستاني، ترأس حكومة الاتحاد السوفيتي ١٩٦٤-١٩٨٠، للتفاصيل ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج١، دار النهضة، لبنان، (د.ت)، ص٨٢.

(٥) صحيفة العراق، العدد (٩٢٥)، في ١٦ آذار ١٩٧٩.

العراق في هذا الجانب كونه العضو البارز في منظمة الأقطار النفطية (opec) أوبك وكيفية مواجهة تلك التقلبات التي تتحكم فيها الدول الرأسمالية أو ما تعرف بالكارتل النفطي"[١].

نتج عن الرسائل المُتبادَلة في إطار التعاون الاقتصادي المشترك، بمبادرة موسكو إلى تقديم قروضٍ للعراق لتطوير القطاع النفطي وقطاعاتٍ أخرى[٢]، إذ بلغ القرض الأول (٣,٥٣٦,٤٢٦) مليون دينارٍ عراقيٍّ وبفائدة (٥٧٢,٦٨٨,٩٨١) ألف دينارٍ عراقيٍّ، والقرض الثاني بلغ (١,٦٨٨,٩٨١) مليون دينارٍ عراقيٍّ وبفائدة (٥٠٣٦,٧٣٧) ألف دينار عراقي وهذه القروض لا تشمل الجانب العسكري[٣].

جرى الاتفاق فيما يتعلق بمسألة القروض، إذ أن الاتفاق ينصُّ على قيام العراق بالتسديد من أثمان النفط العراقي المُصدَّر إلى الاتحاد السوفيتي وعلى شكل دفعاتٍ من الفوائد وتزيد نسبة الاستقطاع مع زيادة الصادرات النفطية[٤]، وفيما يخص مسألة الصادرات النفطية من العراق إلى الاتحاد السوفيتي، فإنَّ الأخير كان مدركًا أن تحقيق الزيادة في الكميات النفطية المُصدَّرة، يستلزم إدخال آبارٍ جديدةٍ لدائرة الإنتاج؛ لذلك وجَّه رئيس الوزراء السوفيتي كوسيغن الوزارات المعنيَّة في حكومته إلى سرعة إنجاز المشاريع المُتَّفق عليها سابقًا مع الحكومة العراقية، ضمن عقود تطوير القطاع النفطي[٥]، زيادةً على أن الحكومة السوفيتية تسعى إلى مساعدة الحكومة العراقية بتسديد الديون المترتبة عليها عبر زيادة الصادرات النفطية[٦]، بعد أن تعهَّدت الحكومة العراقية للحكومة السوفيتية برفع كميات النفط المُصَدَّر عِبر الخليج العربي إلى ما يقارب (٣٠٠) ألف برميل في اليوم بعد إعادة الصيانة لمحطات التحميل في الخليج العربي، وحَسْمِ المفاوضات مع شركة (Techno Export) لإنشاء خط نقل النفط من الحقول الجنوبية إلى موانئ التحميل في

---

(١) تمكنت الشركات النفطية الكبرى (الأخوات السبع بريتش بتروليوم) (BP) وشل (Shell) وخمس شركات أمريكية، فضلاً عن الشركة الفرنسية (CFP) خلال النصف الأول مِن القرن العشرين مِن تكوين كارتل لِتَنظيم الصناعة النفطية خارج الولايات المتحدة مِن خلال تكامل أفقي (ملكيات مشتركة في امتيازات دول الخليج العربي والعراق والسعودية والكويت وأبو ظبي وإيران) وتكامل عمودي امتد إلى العمليات اللاحقة حتى توزيع المنتجات النفطية للمستهلكين، وقد حافظ هذا الكارتل على استقرار الصناعة النفطية عير تخطيط العرض بِما يتلاءم مع الطلب على النفط الخام. للتفاصيل ينظر: علي مرزا، مراجعة كتاب النفط بين السياسات والأوهام، مجلة سياسات عربية، العدد ١٩، آذار ٢٠١٦، ص١٢٤.

(٢) نهاد طالب عويد الحميداوي، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٧٢ – ١٩٨٠، ط١، مؤسسة الصادق الثقافية، بابل، العراق، ٢٠١٨، ص١٥٣.

(3) C. I. A, Opec and USSR, op. cit, P. 1-2.

(٤) د. ك. و، وزارة التخطيط العراقية، رقم الملفة (٢٠/٥٢٣٠٠)، القروض العراقية-السوفيتية، و- (٣٠).

(5) Ahmed Mahdi, op. cit, P.4-5.

(6) C.I.A, Iraq hand book: Main sectors of the Economic Petrol LUM and Agriculture, 9 December, 1982, P.9-10.

البصرة[١]، زيادةً على ضرورة سرعة إنجاز الشركات المتعاقدة بتشغيل الآبار الداخلة ضمن عقود الاستكشافات والاستخراج[٢].

ومن أجل سرعة الإنجاز قامت وزارة النفط العراقية بتوجيه الشركة الوطنية للعمليات النفطية بالعمل مع الخبراء السوفييت لإكمال حفر (٨٢) بئرًا في حقل الرميلة الشمالي ضمن المرحلة الثالثة، و بطاقةٍ إنتاجيةٍ تتراوح بين (٤٠-٥٠) مليون طن سنويًا، زيادةً على قيام مؤسسة (Machine Export) السوفيتية بتنفيذ مشروع حفر آبار نفط الرميلة إلى جانب تشغيل نظام حقن الماء (Water Injection)[٣].

أدى التطور الذي حققته الصناعات النفطية العراقية، و لا سيما ما قامت به الشركات السوفيتية من استكشافٍ وحفرٍ وتطويرٍ للحقول، الذي أسهم في رفع الصادرات النفطية، كما أدى إلى ارتفاع نسبة العائدات من (١٠ – ١٢) مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٩، منها ما يزيد على (١,٦٥٤,٧) مليار دولار من الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية الشرقية الأخرى[٤]، إذ إن هذه النسب أعلى مِن عام ١٩٧٨ التي كانت (١,٥٨٣,٣٣) مليار دولار بفارق (٧٠,٦٧) مليون دولار، وأغلب هذه الأموال مودعةٌ في المصارف السوفيتية مقابل فوائد ربحيةٍ تعود إلى العراق، وهي استراتيجيةٌ استثماريةٌ لرؤوس الأموال، الهدف من ذلك هو سداد الديون من فائض الأرباح للخروج من دائرة الاقتصاد المفرغ أي عدم استهلاك الأموال الحقيقية، إذ بلغت عوائد الأرباح للفوائد السنوية (٤,٢٠٠) مليون دولار, منها (٩٥٠) ألف دولار من الاتحاد السوفيتي، أما بقية الأموال فهي مُوزَّعةٌ بين الدول الأجنبية الأخرى بمقدار (٣,٢٥٠) مليون دولار[٥]، إذ كان الهدف من هذه السياسة (استثمار رؤوس الأموال) منذ بداية عام ١٩٧٩ هو تحقيق التوازن في الأسعار مع تنامي الصادرات النفطية والسعي إلى زيادتها لتحقيق الأرباح زيادةً على سداد الديون من الفائض منها[٦].

---

(1) C. I. A, Main sectors of the economy: official oil prices, 17 December, 1982, P. 19.
(2) Ibid, P. 19.

(٣) ثامر محمد حسين، العلاقات الاقتصادية الثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي(١٩٦٨- ١٩٧٩)، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠٢٠، ص٨٩.

(4) John Kifner, President of Iraq, Iraqi President's Changed Perception of Oil Acquisition, New York Times, July 5, 1980, p. 2.

(5) Начный Тимфеев, ирянефтянид оышленностье влияме назкономику Ирака, од уликованы отчет, pry нефти иказаи мъкуб Кина, 2020, CTP. 10.

(٦) كانت مالية العراق الداخلية والخارجية سليمة، فإيرادات النفط تغطي نفقات الدولة وجميع وارداتها المدنية والعسكرية ومدفوعاتها غير المتطورة، بل كانت الايرادات تفوق المصروفات، إذ نتجت العوائد بتوفير (٣٥,٥) مليار دولار بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٠، على عكس أموال الخليج، فلم تكن أموال العراق مُخَصَصة للاستثمار المباشر والغالبية منها مودعة في المصارف الخارجية، أما الديون فأنها لا تتعدى الثلاث مليارات دولار موزعة=

حدثت بعض المتغيرات السياسية في العراق وذلك في السادس عشر مِن تموز ١٩٧٩، فقد تولَّى الحُكم نائب الرئيس العراقي بعد استقالة رئيس جمهورية العراق أحمد حسن البكر، فسار النظام الجديد على إعادة ما يسمى تقييم العلاقات الاقتصادية الخارجية، التي تقوم على مبدأ الاستقلالية وعدم النظر إلى العراق بأنه محسوبٌ ضمن منظومة التبعية الغربية، والسياسات التي تطبق تجاه بعض بلدان الشرق الأوسط، مع إيجاد توازنٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ جديدٍ في تقييم العلاقات الخارجية مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الدائرة في فلك الشيوعية وأضاف أن العراق عندما انتهج النظام الاشتراكي في المنظومة الاقتصادية لا يعني أنه أصبح يتبنَّى أفكارًا شيوعيةً أو أنه يدور في الأيديولوجية الشيوعية[١]، وإنّما قام العراق بتطبيق هذا المبدأ للسيطرة على العناصر المتباينة ايدلوجياً وحصرها في مسمًى واحدٍ وهو الاشتراكية الاقتصادية' هذا بحسب ادعاء النظام الجديد [٢]، و بالرغم من أحداث تموز ١٩٧٩، إلاّ أنّ السياسة النفطية مضت على مسار عام ١٩٧٢، وهي استراتيجية تطوير الصناعة النفطية لتسهم في رفع قدرة العراق الإنتاجية من خلال تطوير حقول النفط الجنوبية (مجنون- غرب القرنة- حلفايا حقل نهر عمر) [٣].

وبناءً على هذه الاستراتيجية أعلنت وزارة النفط أواخر آب عام ١٩٧٩ عن عقود تطوير الحقول المذكورة[٤]، إلى جانب عقودٍ أخرى لتطوير ميناء البصرة (Basra Part)، إذ تنافست شركاتٌ عِدَّة أبرزها الشركات السوفيتية الأمريكية، فقد فازت الشركات السوفيتية (لتطوير الحقول)، أما العطاء الثاني (محطة البصرة) فكان من نصيب الشركة الأمريكية (Brown Whorf) التي تحمل الاسم الحالي (KBR)[٥]، إلى جانب قيام الشركة بإنشاء مجمع الوحدات الخزنية، إذ أُجري

=بين الدول الغربية والاشتراكية للتفاصيل، ينظر: Jan F. w. Bakft insurgency in Iraq. A history of Perseverance, London, 2005, P. 13.

(1) F. R.U. S, VOL XVIII 1975-1980, DOC 218, Telegram from the instates section, Baghdad to the Department of state, Washington, 3 April, 1980, P. 2.

(2) F. R.U. S, P. 3.

(٣) الدار العربية للوثائق-ملف العالم العربي، التنقيب (الحفر واعمال اخرى)، و.(ع - ٢/ ١٨٠٤)، الدار العربية للوثائق، بيروت، لبنان، ٢٢/ ٧/ ١٩٧٩.

(٤) تضمنت العقود مستودعات وخزانات اضافية ذات خزن عالية، فضلاً عن خطوط أنابيب، إلى جانب إنشاءات أخرى منها مدينة خاصة للعامِلين في المنشأة النفطية والتي تبدأ بالأعمال وتنتهي بالتكاليف النهائية، كما نَصَّت العقود على أن يكون جانب الإشراف مع الشركة المُنَفِذة هم من العراقيين، فيما تقوم الشركات السوفيتية المُنَفِذة الأخذ على عاتقها تدريب الملاكات العراقية بالأعداد التي تُحددها وزارة النفط للتفاصيل، ينظر: U.N, Modes of technology transfer (Packaged and un Packaged technology), Doc,28، 1980, P.2.

(5) Ahmed Mehdi. op. cit, P.7.

التعديل في تصاميمها (الخزينة الكهربائية) لتصبح التصاميم الكهربائية (٥ ميغا) بداية عام ١٩٨٠[١].

وَقَّعَت شركة النفط الوطنية العراقية وشركة تكنو كسبورت السوفيتية في الثامن من أيلول ١٩٧٩ اتفاقيةً جديدةً بقيمة (١٢) مليون دينارٍ عراقيٍّ لإنشاء خط أنابيب يصل حقل الرميلة الشمالي إلى ميناء البصرة، كان الهدف منها هو رفع حجم الصادرات النفطية العراقية من الحقول الجنوبية[٢]؛ وذلك لِما شهدته الأسعار العالية من ارتفاعٍ، فقد وصل سعر البرميل مِن نفط البصرة أواخر تموز ١٩٧٩ إلى ١٩,٩٦ راجع جدول رقم (٢)[٣].

كان مِن أسباب ارتفاع النفط هو تعامُل الكارتل النفطي[٤]، تجاه الدول النامية، إذ إنّ الشركات العالمية الكبرى كانت تأخذ النفط مِن بعض هذه الدول على أساس الأسعار التي تضعها ثم تقوم بطرحه بسعرٍ جديدٍ مُضاعَفٍ مما أدى إلى ردة فعلٍ مِن بعض الدول المنتجة للنفط مثل ليبيا، إلى جانب أسبابٍ أخرى قد تكون متعلقةً بالمواقف السياسية لبعض رؤساء الدول لمنظمة أوبك، إلى جانب عاملٍ آخر هو أكثر أهميةٍ في رفع أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية ألا وهو أحداث أفغانستان عام ١٩٧٩[٥] ولا سيما بعد تدمير خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز من أفغانستان إلى روسيا[٦].

كان لهذه الأحداث تأثيرٌ في الاتحاد السوفيتي منها قطع الامداد النفطي من أفغانستان، فضلاً عن أن هذه الأحداث رفعت من قيمة سعر البرميل الواحد من نفط البصرة إلى (٢٥,٩٦) دولار مما أجبر الاتحاد السوفيتي على الاتجاه نحو إعطاء منظمة أوبك والعراق في مقدمتها أهميةً إلى جانب أسبابٍ أخرى دفعت السوفييت للاعتماد على مصادر الطاقة خارج حدودها معزيةً إلى تراجع الإنتاج السوفيتي وهي أمورٌ تتعلق بالوضع الاقتصادي المهدد بالانهيار التام، فكان لا بدَّ أن تتخذ الحكومة السوفيتية إجراءاتٍ أبرزها هو أن تُولي الاستثمارات الخارجية أهميةً بالغةً؛ وذلك من

---

(١) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي-سياسة خارجية، العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، و.(ع - ١٠ / ١٣٠٢)، ٢٧/ كانون الثاني/ ١٩٨٢، لبنان، بيروت، ١٩٨٢.

(2) Cooper Bryan, op. cit, P. 14.

(٣) نواف اسماعيل، المصدر السابق، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٤) علي مرزا، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٥) بموجب اتفاقية الصداقة والتعاون السوفيتية الافغانية المعقودة في ٥/ تشرين الأول ١٩٧٨ طلبت الأخيرة من الاتحاد السوفيتي التدخل العسكري فاستجابت الحكومة السوفيتية لطلب افغانستان للسيطرة على الشؤون الداخلية ويُعدُّ ذلك التدخل الاول من نوعه = في تاريخ العالم الثالث عن طريق حلف (وارسو) منذ عام ١٩٥٥ فأرسل الاتحاد السوفيتي فوج مشاة محمول جوا إلى مطار كابل. للتفاصيل أكثر، ينظر: عبدالتواب محمد سعيد، تاريخ اوروبا المعاصر، ط١، دار الفكر العربي، الأردن، ٢٠١٠، ص١٣٩.

(6) C. I A, bas Industry development: Afghanistan and Iran, November 1985, P. 3-4.

خلال دعم الشركات النفطية وتمويلها، لتوسيع مجال التعاون على وَفق البرنامج الاستثماري الخدمي والاستثمار المباشر الخارجي، أما فيما يخص العراق فإن حكومتهُ تعاقدت مع الحكومة السوفيتية على أساسٍ خِدْمِيٍ ومقاول منجز[١]، فقد شَجَّعَ البرنامج الاستثماري الجديد لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية للجمهوريات المشتركة في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٧٩ إلى دعوة الجانب العراقي لعقد اجتماعات وإكمال توقيع مشروع اتفاقٍ شاملٍ في شهر كانون الأول عام ١٩٧٩[٢].

وَجَّهَت الحكومة العراقية بتسمية لجنةٍ وزاريةٍ برئاسة (طاهر توفيق العاني) وزير الصناعة والمعادن لحضور اجتماعات الدورة التاسعة المقررة في موسكو، إذ وصلت اللجنة في منتصف كانون الأول من عام ١٩٧٩، وتمَّت المباحثات على أساس جدول الأعمال المُتَّفق عليه في تشرين الثاني من العام نفسه، فقد حضر عن الجانب السوفيتي رياتشوف (Riachov) رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية السوفيتية[٣].

جرت مفاوضات فيما يخص القطاع النفطي للمدة من (٢٠-٢٣) كانون الأول١٩٧٩ تناول الجانبان متابعة تنفيذ محاضر الاجتماعات السابقة (١٩٧٨-١٩٧٩) وما اتفق عليه ولتأكيد المدة الزمنية للشركات السوفيتية، كما توصُّل الطرفان في يوم الثالث والعشرين من شهر كانون الأول ١٩٧٩ إلى صيغة اتفاقٍ تُلزم الجانب السوفيتي إلى إضافة معداتٍ للصناعة النفطية، وتقوم الشركات السوفيتية بإجراء مسوحاتٍ وحفرٍ جديدٍ في منطقتي الرميلة الجنوبية والشمالية، وفضلاً عن أإعداد خبراء المسح الزلزالي وجيولوجيا النفط[٤]، زيادةً على تقديم قروضٍ لدعم القطاع النفطي كما تعهَّد الجانب السوفيتي بتوفير الدعم فيما يخص المواد الهيدروكربون (hydrocarbon) الداخلة في المواد الأولية للصناعة النفطية عنصرًا أساسيًّا مِن عناصر الطاقة[٥]، وقد تركزت في حقول كركوك والزبير والرميلة وباي حسن المكتشفة من الشركات السوفيتية- الفرنسية بعد المسح الجيولوجي التي قامت بها تلك الشركات، إلا أنَّ الجهد الاستثماري والتطويري قد اعتمد على

(1) C. I A, bas Industry development: Afghanistan and Iran, op.cit, P. 4.
(2) AMY Myers, Iraq oil sector past present and future James Baker ill institute for Public, Policy, 2007, P. 2.
(3) Ibid P. 3.
(٤) د. ك. و, وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٢/٥٢٣٠٠)، متابعة أعمال اللجنة العراقية السوفيتية المشتركة، ٨/ ٣/ ١٩٨٠، و.(٨).
(٥) الهيدروكربونات السائلة المقترحة جيولوجياً هي النفط او الزيت المعدني، في حين أنّ الهيدروكربونات الغازية تُسمى الغاز الطبيعي كلاهما يعد مصدراً أساسياً للوقود او مواد اولية لإنتاج الكيميائيات العضوية والهيدروكربونات لها أهمية اقتصادية كبيرة نظراً لأنها تمثل الوقود الحفري (الفحم، النفط والغاز الطبيعي واللدائن والشموع والمذيبات). للتفاصيل، ينظر: نور الدين محاسبة، البترول في نطاق التكرير، دار الفجر، القاهرة، ص١٩-٢١.

التعاون مع الشركات السوفيتية، بالرغم من إن الجهد الأكبر هو للشركة الوطنية العراقية بما نسبته (٥٠٪) من مسحٍ وحفرٍ واستخراجٍ، إذ إن الشركة الوطنية – وعلى مدى السبعينيات – قامت باكتشاف (٥٢) تركيبًا وتقييم (٣٨) حقلًا أي بنسبة نجاح (٧٣٪)[١].

أعقبت الرسائل المُتبادَلة بين الحكومتين العراقية-السوفيتية اجتماع اللجنة العراقية-السوفيتية للعلاقات الاقتصادية المشتركة في العاصمة الروسية في الثاني عشر من شهر آذار ١٩٧٩، بناءً على جدول أعمال اللجنة في كانون الأول ١٩٧٩وزيادةً على تأكيد الوفد الاقتصادي السوفيتي – الذي زار العراق في شباط للعام ذاته – ضرورة مواصلة اللجنة اجتماعاتها على وَفق جداولها المحدودة [٢]، وبما أن الشركة الوطنية العراقية لها الدور الكبير في هذا المجال فمن الطبيعي كانت بحاجةٍ إلى دعمٍ كبيرٍ؛ لذلك قام الاتحاد السوفيتي بإعطاء العراق قرضًا بقيمة (١٧,٠٠٠,٠٠٠) سبعة عشر مليون دولار أمريكي، لغرض إعداد دراساتٍ استخراج مادة الهيدروكربون ويتم التسديد مِن أثمان النفط العراقي المُصَدَّر إلى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، أما القسم الآخر فيتم شراؤه مِن الاتحاد السوفيتي لغرض سد النقص وبقيمةٍ لا تتعدَّى (٥٠) مليون دولار ويُسدَّد من أثمان النفط أيضًا وعلى شكل دفعاتٍ، زيادةً على أن الاتفاق يشير إلى عدم استقطاع المبالغ من أثمان النفط الذي تصدره الشركة الوطنية العراقية، وإنّما يُستقطع من النفط الذي تستخرجه الشركات السوفيتية لصالح الحكومة العراقية والتعاون مع الخبراء العراقيين[٣]، وهذا ناتجٌ من أنَّ التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي مبنيٌ على أسسٍ ومفاهيم محدودةٍ على وَفق السياسات المتبعة فيما يخص القضايا الاقتصادية لحكومتي البلدين، إذ أن رؤية الحكومة العراقية أنَّ الدولة ذات الموارد الطبيعية والميزات الاقتصادية، قد تنطوي تحت منظومة الدول الكبرى المُتحكِّمة بالأسواق العالمية وأنَّ العمل بمبدأ الاستثمار المباشر أدى بالنتيجة إلى أنَّ الدولة قد تواجه صعوبةً في استحصال الحقوق الكاملة أو أن تكون لها القدرة في الإشراف على العمليات الإنتاجية والتصديرية زيادةً على أن الحكومة العراقية كانت في الغالب ما تصرحّ به في سياستها الخارجية أو ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية بأنها تنأى بنفسها عن الدخول في دوامة

(1) C.I.A, Soviet Hydrocarbon deopoment the third world, office of Soviet Analysis, May, 1985, P. 1-2.

(٢) حصلت موافقة مجلس الوزراء العراقي بموجب القرار المرقم (٩/٣ / ٦/ ١٥٦٠) في ٢٧/ ٣/ ١٩٨٠ بتسمية الوفد الاقتصادي، إذ ترأس الجانب العراقي وكيل وزارة الصناعة والمعادن وعضوية عصام عبد الرحيم الجلبي عن وزارة النفط، وضم الوفد اعضاء من وزارة الصناعة قسم التصاميم والإنشاء الصناعي والكهرباء والتعليم المهني ووزارة التخطيط والنقل والمواصلات وممثل عن الإصلاح الزراعي؛ وزارة التجارة والبنك المركزي ومجلس الوزراء ووزارة الري. للتفاصيل، ينظر: وزارة الصناعة والمعادن، الملفة رقم (٢٠ / ٥٢٣٠٠)، الدورة العاشرة اللجنة العراقية السوفيتية، ١٣/ ٤/ ١٩٨٠، و. (٣).

(3) C.I.A, Soviet Hydrocarbon deopoment the third world, op. cit, P. 1-2.

الصراع الدولي أو ما يُعرَف بمفهوم الحرب الباردة[١]، على الرغم من الاتحاد السوفيتي كان الطرف الرئيس في الحرب الباردة، إلاَ أنّ مفاهيمه الاقتصادية كانت إلى حدٍّ كبيرٍ تنسجم وتطلعات دول العالم الثالث والعراق في مقدمتها، زيادةً على أنها كانت نتيجةً من نتائج ذلك الصراع، إذ بدأت الحكومة السوفيتية تأخذ على عاتقها إضافة تعديلاتٍ على مفهوم العلاقات والترابط الاقتصادية بعد دخولها أفغانستان ١٩٧٩، والتعديل الجديد للمفهوم الاقتصادي منطلقٌ من مبدأ تحقيق النمو المتكامل؛ لأنَّ المفاهيم السوفيتية السابقة لا ترتبط بزمنٍ مُعيَّن أو تقلبات الظروف على العكس من الدول ذات النظام الرأسمالي، التي ترغب في تحقيق تنميةٍ اقتصاديةٍ للدول النامية[٢].

أُعيد طرح المفاهيم الاقتصادية المشتركة (العراقية- السوفيتية) في المؤتمر الثاني الذي عُقد في بغداد مع بداية شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٠ تحت شعار تطوير الصناعة النفطية، بحضور وزير النفط العراقي تايه عبد الكريم[٣]، وعن الجانب السوفيتي وكيل وزارة النفط السوفيتية تاكوييف (Takuev) والسفير السوفيتي ارخوبوف (Arkhipov) وعددٍ مِن أعضاء لجنة العلاقات الاقتصادية للدول الاشتراكية، فقد خُصِّص هذا المؤتمر لدراسة تطوير المشاريع النفطية، وكانت من توصياته ضرورة التواصل الدائم بين البلدين وتقديم الدراسات لهذا القطاع، وتحديد جلسات اللجان المشتركة ومتابعة سير أعمال المؤتمرات السابقة وما تتخللها من اجتماعاتٍ جانبيةٍ بين اللجان الرئيسة التي نتجت عنها تأكيد الطرفين على ضرورة مواصلة التعاون المشترك في الميدان الاقتصادي مع ضرورة التوصل إلى صيغة بروتوكولات جديدةً [٤].

---

(١) بدأ مصطلح الحرب الباردة عندما أعلن برنارد باروخ المستشار المالي للرئيس الأمريكي (Bernard Baruch) في مناقشات الكونغرس الأمريكي عام ١٩٤٧ وهو يشير لطبيعة المواجهة بين القوتين على الوحدة الاقتصادية والإعلامية وتَزعَّمَ هذا المصطلح في الصحافة الأمريكية مِن الصحفي الأمريكي (اتشر بي - سووت) وَيُطلَق على حالة اللا حرب واللا سِلم بين القوتين السوفيتية-الأمريكية، وَمِن الجدير بِالذكر إن أول استخدام لِهذا المصطلح جاء في وثيقة الأمن القومي المُرَقمة (٦٨) الصادرة في نيسان ١٩٥٠ قبل الحرب الكورية والوثيقة نضمها (باول نانتر). أما مفهوم الحرب الباردة فهو منطلق إيدلوجي بدأت مع قيام الثورة الروسية، إذ فَجَّرَت هذه الثورة طاقات هائلة سياسية وحضارية، كما وضعت هذه الثورة الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي شَكَّلَت العالَم المُعاصِر للاتحاد السوفيتي كأول دولة عمالية ومنذ ذلك الحين حتى الانقسام بين الشرق والغرب. والمفهوم الآخر هو صراع المصالح، إذ إن التناقض والاختلاف الإيدلوجي حول مصالح سياسية واستراتيجية حيوية عمق في انقسام العالَم إلى شرق وغرب وهو نتيجة مِن نتائج الحرب العالمية الثانية. والمفهوم الثالث هو التشكيك بين الكتلتين. للتفاصيل أكثر، ينظر: إيناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية ١٩٤٥-١٩٦٣، ط١، آشور بانيبال للكتاب، بغداد، العراق، ٢٠١٥، ص٣٥-٣٧.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٢٤)، في ٤ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٣١)، في ١١ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٤) المصدر نفسه.

كان إعلان الحكومة العراقية في مؤتمرها المشترك الثالث في كانون الثاني ١٩٨٠، بأنها تنظر للقضايا الاقتصادية بمعزلٍ عن المواقف السياسية؛ وذلك لأن المصالح السياسية قائمةٌ على أساس التكافؤ، أما العلاقات الاقتصادية فقائمةٌ على أساس المصلحة العامة، بما يُعزِّز الصداقة والتعاون المشترك، زيادةً على أن العراق كان ينظر إلى الاتحاد السوفيتي على أنه متحررٌ من قيود الرأسمالية ويبحث عن تطلعاته وتَبادُل المصلحة المشتركة العائدة بالمنفعة المشتركة، فالعراق حريصٌ على ديمومة تلك العلاقات الاقتصادية(١).

أدّت هذه المواقف الصريحة من الحكومة العراقية تجاه التعاون الاقتصادي المشترك مع الاتحاد السوفيتي، إلى قيام حكومة موسكو بإرسال وفدٍ اقتصادي في شباط ١٩٨٠ برئاسة موردفينوف (Mordvinov) نائب رئيس الدولة للعلاقات الاقتصادية والخارجية للدول الاشتراكية، إذ التقى بمسؤولين في وزارة النفط العراقية، وتم التباحُث في سبل التعاون الاقتصادي والنفط في مقدمتها إذ أعربت الحكومة العراقية أنها مستعدةٌ لتقديم التسهيلات للشركات السوفيتية العاملة كافة في العراق وإشراك الخبراء في عمليات المسح الجيولوجي والتحري والاستخراج، لغرض رفع قدرة العراق الانتاجية، فضلاً عن تعهُّد الجانب السوفيتي بتزويد العراق بالتقنيات الحديثة للقطاع النفطي وتدريب؛ وتأهيل المِلاكات العراقية، كما وجَّه الوفد السوفيتي الدعوة إلى الاجاحي العراقي لعقد جولة مباحثات في موسكو في شهر نيسان ١٩٨٠ من أجل حل بعض القضايا التي تقدَّم بها العراق للجانب السوفيتي(٢).

كانت الأهداف الحقيقية وراء إرسال الوفد السوفيتي إلى العراق والتباحث في القضايا النفطية، هي التزام موسكو بتعهُّداتها تجاه بعض الدول المستوردة للنفط، ولا سيما فنلندا التي تستورد ثلثي ما تحتاجه من النفط عن طريق الاتحاد السوفيتي وبقيمة (٣٠) دولار للبرميل مع بداية عام ١٩٨٠(٣)، إلى جانب بولندا التي تستورد ما يقارب ثلاثة عشر مليون طن سنوياً من النفط الخام حتى عام ١٩٧٩، ثم ازدادت الكميات بفعل التوسُّع الصناعي حتى وصل استهلاكها إلى ثمانية عشر مليون طن سنوياً(٤)، إذ إنّ موسكو كانت تبيع النفط المصدر من العراق (خام البصرة) بـ (٢٤) دولار للبرميل الواحد بعد شرائه من العراق بسعر (١٩,٩٦) أي بفارق (٥,٩٦) للبرميل عام ١٩٧٩، وبعد ارتفاع أسعار النفط وإعلان العراق عن السعر الجديد بداية عام ١٩٨٠إإلى (٢٥,٩٦) للبرميل الواحد للنفط المُصَدَّر إلى الاتحاد السوفيتي والدول الأخرى مع حساب كلفة النقل ضمن السعر المُعلَن رفع السوفييت سعر النفط للدول المستوردة ما يقارب الخمسة دولار للبرميل

(١) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٤٥)، في ١٣ شباط ١٩٨٠.

(٢) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٨(٥٩٤)، في ٢٤ شباط ١٩٨٠.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٥٧)، في ٢٥ شباط ١٩٨٠.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٦١)، في ٢٩ شباط ١٩٨٠.

الواحد من نفط البصرة؛ لأن النفط العراقي يُعَد ذا جودةٍ عاليةٍ بالنسبة للنفط الروسي، إذ بلغ (٢٨) دولار عند تصديره لفنلندا وبولندا [١].

كان ارتفاع الأسعار المُعلَنة للنفط من جهة وتعزيز التعاون مع الاتحاد السوفيتي من جهةٍ أخرى يميل لصالح الاقتصادي للعراق و لا سيما وإنّ الأخير يخوض عمليةً تنمويةً للمرافق الاقتصادية والاجتماعية، الهدف منها رفع المستوى التطويري بموجب ميزانيةٍ استثماريةٍ بلغت (٣,٦٥٠) مليار دينار عراقي مُخَصَصةٍ مِن عائدات النفط [٢]؛ لذلك تبدو أهمية التعاون الاقتصادي العراقي السوفيتي هو أنّ العراق أراد تنويع السوق النفطي وعدم الخضوع للكارتل النفطي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب ما صرحت به الحكومة العراقية في أغلب المحافل وادعائها أن التعامل مع الشركات المختلفة يعطي حرية التصرف والحفاظ على أسعار النفط وعدم الانقياد للأسعار التي تفرضها الشركات الغربية الكبرى؛ لذلك جرى التأكيد ضرورة توسيع أفق التعاون الثنائي بين الجانبين على المستوى الثنائي عبر الرسالة التي بُعِثَت مِن الحكومة العراقية في السابع عشر من نيسان ١٩٨٠ إلى رئيس مجلس السوفييت الأعلى ليونيد بريجنيف (Lined Brezhnev)[٣]، عَبَّرت عن روح الصداقة والتعاون الثنائي و لا سيما في الجانب الاقتصادي مشيدًا بدَوْرِ الاتحاد السوفيتي في المساعدات الاقتصادية والفنية في ظل التعاون المشترك المبني على أساس معاهدة ١٩٧٢ في تطوير الصناعة العراقية في مقدمتها (النفط)[٤]، إذ تمَّ تشكيل لجنةٍ من الوزارات كافة لِطَرح المعوقات والمشاكل التي تواجه تلك الوزارات مع الشركات السوفيتية وطرحها في الدورة العاشرة المُقامَة في موسكو بين ١٢-١٧ نيسان ١٩٨٠[٥]، وقد افتتحت اللجنة جلساتها في العاصمة موسكو في الثاني عشر من شهر نيسان ١٩٨٠[٦]، إذ ترأَّس اللجنة

---

(1) Coper Bryan, op.cit, P.16.

(٢) صحيفة انباء موسكو، العدد ٣٥(٥٩٤)، في ٣ آب ١٩٨٠.

(٣) سياسي شيوعي سوفيتي (١٩٠٦ -١٩٨٢)، انتسب إلى الحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٣١، أصبح سكرتير الحزب ١٩٦٤ ثم أمين عام ١٩٦٦، قام بتصفية خصومه سياسياً واحداً تلو الأخر، بعدها أصبح الرجل الاقوى في الدولة، وفي عهده تم التوقيع على اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية خاصة بأنظمة الدفاع الصاروخي والأسلحة الهجومية الاستراتيجية، اصبح الاتحاد السوفيتي في ظل حكمه قوة عالمية موازية للولايات المتحدة، وفي عهده اجتاحت القوات السوفيتية افغانستان ١٩٧٩، استطاع بريجنيف التخلص من آخر مناوئيه وهو كوسيغن بعد ان اجبره على الاستقالة في تشرين الاول ١٩٨٠. للتفاصيل، ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ص٧١.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٠)، في ١٧ نيسان ١٩٨٠.

(٥) المصدر نفسه.

(6) Deuth Charles, The end Brezhnev Era stagnation and secession, California, 1984, P. 13-16.

الاقتصادية العراقية وكيل وزارة الصناعة والمعادن[١]، عن الجانب السوفيتي ماردينوف (Mardinov)، نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية[٥]. استعرض المجتمعون حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين ومدى تطوره منذ عام ١٩٦٩، وأهم المنجزات التي تحققت بفعل الروابط الاقتصادية وعن الدور السوفيتي في تقديم الدعم للجانب العراقي، زيادةً على إشادة الجانب السوفيتي بالعراق وثقته بالحكومة السوفيتية من خلال منح عقود الإنجاز في المجالات كافة، إذ خرج المجتمعون بقرارٍ مُتَفَقٍ عليه وهو تشكيل لجانٍ فرعيةٍ في مجالات الصناعة والطاقة والنفط والزراعة والري وإعداد مِلاكاتٍ زيادةً على تشكيل لجانٍ خاصةٍ لتسوية بعض العقبات التي تقدمت بها اللجنة العراقية بناءً على تقارير الوزارات وعلى أن تعرض اللجان تقاريرها في الاجتماعات المُقبلة برئاسة طاهر توفيق العاني عن الجانب العراقي وسكاتشوف رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية السوفيتية، زيادةً على تحديد موعدٍ لعقد اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني في بغداد، وذلك في شهر آب عام ١٩٨٠[٦].

وصل موسكو وفدٍ اقتصادي عراقي ضم وزير الصناعة والمعادن طه توفيق العاني رئيساً للوفد وعدداً من الشخصيات من مختلف الوزارات إلى جانب سفير العراق لدى موسكو في شهر آيار عام ١٩٨٠، التقى خلالها في الثاني والعشرين من الشهر ذاته بنائب رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاي تيخونوف (Nicolay Tikhnov)، وفي اليوم الثاني تم اللقاء برئيس الوزراء السوفيتي كوسيغن تناول الاجتماع أهمية العلاقات الثنائية بين الجانبين، ولا سيما العلاقات الاقتصادية وأبرزها القطاع النفطي ودور الشركات السوفيتية في هذا المجال، زيادةً على مناقشة الأسعار النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول المنتجة والمستهلكة، إذ ثَمَّن رئيس الوفد العراقي جهود الاتحاد السوفيتي في دعم القطاعات الاقتصادية وما قدمته من خبرات في هذا المجال [٢]، وقد حضر عن الجانب السوفيتي سميرنا مسكاتشوف (Smyrna Mischachev) نائب رئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن رئيس لجنة الدولة العلاقات الخارجية وعددٌ آخر مِن المسؤولين السوفييت، وفي نهاية الاجتماع جدد الوفد العراقي دعوته للوفد السوفيتي لاجتماعٍ يُعقَد في آب ١٩٨٠ الذي دعا

---

(١) ولد صبحي ياسين خضير السامرائي في بغداد عام ١٩٣١، حصل على شهادة البكالوريوس في جامعة بغداد والماجستير في الكيمياء من الولايات المتحدة، شغل منصب وكيل وزارة الصناعة من ١٩٧٧-١٩٨٢، ثم وزير الصناعة خلفاً لطاهر توفيق العاني من ٢٧ تموز ١٩٨٢- ٢ آذار ١٩٨٧، إذ استبدل اسم الوزارة في أثناء مُدّة توليه المنصب إلى وزارة الصناعات الثقيلة، للتفاصيل، ينظر:

C. I. A, Dlrectorory of Iraq officials, Litrury of congress, 2054, Washington, April, 1986, P. 11.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٤٧)، في ١٣ آيار ١٩٨٠.

إليه في الدورة العاشرة لعرض ما توصلت إليه اللجان الفرعية مِن مداولات و لا سيما لجنتي النفط والتجارة[١].

زار بغداد وفدٌ اقتصاديٌّ سوفيتيٌّ برئاسة سكاتشوف (Scatchov) رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية السوفيتية وعددٌ مِن ممثلي وزارة النفط والطاقة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية؛ وذلك الثلاثين من شهر آب عام ١٩٨٠، وعن الجانب العراقي وزير الصناعة والمعادن رئيس لجنة التعاون الاقتصادي والفني والعلمي المشتركة مع الاتحاد السوفيتي[٢]، و رئيس مؤسسة المشاريع النفطية في وزارة النفط عصام عبدالرحيم الجلبي[٣] إذ جرى الاجتماع في مقر وزارة النفط العراقية بحضور ممثلي الشركات السوفيتية، قَدَّم خلالها ممثلو تلك الشركات تقارير موجزةً عن سير العمل للقطاع النفطي العراقي وأهمها المراحل التطويرية في حقول الرميلة الجنوبية وأجزاء أخرى مِن الرميلة الشمالية، كما أبدى ممثلو الشركات السوفيتية التزامهم بالتشريعات والقوانين العراقية الخاصة بعمل الشركات في العراق[٤]، و لا سيما بعد قيام الحكومة العراقية بطرد الشركات الأذربيجانية لعدم التزامهم بتلك التشريعات[٥] التي تتيح للحكومة العراقية تحديد أماكن محل الشركات على وفق المادة (٩٧) لسنة ١٩٦٣ والمادة (٥) مِن اللائحة النفطية لسنة ١٩٦٨ ومادة (١٠١) لسنة ١٩٧٣ والتعديلات لسنوات ١٩٧٦ و ١٩٨٠[٦].

ومما تقدم يتبين أنّ العلاقات الاقتصادية ودرجة النمو واتجاهات هذا التطور هو مرتبطٌ بالسياسات التي تتبعها الدول ذات العلاقات الثنائية، فَمِن الطبيعي أنّ الأطراف جميعها تهدف مِن

---

(١) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٤٧)، في ١٣ آيار ١٩٨٠ المصدر السابق.

(٢) صحيفة انباء موسكو، العدد ٣٥ (٥٩٤)، في٣١ آب ١٩٨٠.

(٣) ولد عصام عبد الرحيم عبد العزيز الجلبي في بغداد عام ١٩٤٢ في محلة السفينة –الاعظمية، بيد أن جذور اسرته من الموصل من جهة الاب (عائلة الجلبي) التي كانت تسكن باب الجديد منذ زمن طويل ومن جهة الام من اسرة آل طالب المشهورة في تجارة الخيول، أكمل دراسته الابتدائية في منطقة الاعظمية ثم المتوسطة في المنطقة نفسها تخرج في عام ١٩٥٩ بالمرتبة الثالثة على بغداد، تم ابتعاثه على نفقة وزارة النفط إلى بريطانيا، وبعد عودته مارس التدريس في كلية الهندسة جامعة البصرة، انتقل إلى مقر وزارة النفط العراقية وتدرج فيها حتى عين في اوائل عام ١٩٧٤ نائبا لرئيس شركة المشاريع النفطية حتى حزيران ١٩٨١، ثم اصبح رئيس مجلس ادارة الشركة الوطنية حتى عام ١٩٨٣، وفي حزيران عين وكيل وزارة النفط، في اذار عام ١٩٩٧ أصبح وزير للنفط، للتفاصيل، ينظر:

C.I.A,Minister of oil Isam Abd Rahim Chulbee, 9 march 1988, P.9.

ابراهيم خليل العلاف، الدكتور عصام عبد الرحيم الجلبي، عالم وخبير في السياسة النفطية العراقية، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر ٢٠١٣/١/٢١؛ http://www.drIbrahim-di-Allaf.com.

(٤) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٣٥(٥٩٤)، في ٣١ آب ١٩٨٠.

(٥) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٣٥(٥٩٤)، في ٣١ آب ١٩٨٠.

(٦) نبيل جعفر، عقود التراخيص البترولية، ط١، الغدير للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٠ –٢١.

خلال سياستها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها، بيد أن المرتكز الأساس للنشاط الاقتصادي هو (وفرة الموارد الاقتصادية) وكيفية توظيفها واستثمارها في عملية التطور والبناء وهذا لا يقتصر على مسائل التنمية الداخلية وإنّما استثمارها في بناء وترابط قوة تلك العلاقات، لتكون مُكَمِلَةً لقوة الدولة السياسية، إذن فإن عامل العلاقات الاقتصادية مؤثرٌ في السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وإنَّ فشل هذا العامل يُعطي ضعفًا لِمَكانة الدولة وعدم تحقيق التنمية مما يؤدي بالنتيجة إلى ضعف قوة الترابط الثنائية مهما كانت طبيعة وقوة النظام السياسي، وبما إن العراق ذو قوةٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ وَمِن الدول النفطية فقد انتهج منذ عقد السبعينيات سياسةً اقتصاديةً قائمة على قوة الترابط لتحقيق أهدافٍ تنمويةٍ مِن خلال مبدأ الاستثمار المباشر وغير المباشر، وتحقيق ذلك الترابط بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي بصفة منفذٍ مقاولٍ مع إمكانية تحقيق المصالح المشتركة ولا سيما وإن الأخير سعى إلى تَحقيق التكامل السياسي بالعامل الاقتصادي والنفط في مقدمته، الذي يُعد الشريان الاقتصادي بالنسبة للعراق إذ إنَّ الأخير كان بحاجةٍ إلى تطوير هذا القطاع وبناء مشاريع عملاقةٍ بالرغم مِن المشاكل التي كانت تواجه الصناعة النفطية العراقية فالسبب هو سياسة الحكومات العراقية تجاه الكارتل النفطي وهذا ما سبَّب بعض المشاكل لهذا القطاع مِن قضية التصريف والأسعار في بعض الأحيان أدى بالنتيجة إلى عدم استقرار السوق النفطي.

المبحث الثاني

السياسة السوفيتية تجاه الاقتصاد العراقي في بداية حرب الخليج الاولى

إن واقع الصراع الدولي أو ما يُطلَق عليه تسمية الحرب الباردة لَم يكن مقتصراً على الجوانب السياسية أو حدود التطور العسكري، وإنما كان في حقيقته صراعًا على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأساس، و لا سيما على بلدان العالم الثالث، المعتمدة على اقتصاديات الاستخراج، التي لَم تكن تمتلك أدنى إمكانيةٍ للنهوض بواقعها الاقتصادي أو القيام بمهام الاعتماد الذاتي في إقامة صناعاتٍ استخراجيةٍ أو تحويليةٍ أو غيرها من الصناعات فكان من نتائجها عجز هذه الدول وتعاظُم قوة دولٍ أخرى وتبلُور نظامٍ اقتصاديٍّ دوليٍّ يُمثِّل مركز القطبية الثنائية ودول المحيط وهي دولٌ كثيرةٌ، مما يسبب فجوةً اقتصاديةً بين الطرفين نَتَجَ عنه كثيرٌ مِن الأزمات للاقتصاد العالمي الناتجة عن نمط العلاقات غير المتوازنة(١).

لَم تكن القوى الكبرى أو ما تُسمَّى المركز بالأهداف نفسها والمبادئ الاقتصادية، إذ إنّ القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كان هدفها تحقيق الأرباح عن طريق احتكار الثروات لمناطق معينةٍ وتعدها محمياتٍ لها، زيادةً على سياستها القائمة على المديونية المشروطة أو المعبأة بأسعار فائدةٍ عاليةٍ إلى جانب سياسة تقييد إقامة صناعاتٍ مستقلةٍ(٢)، أما القطب الآخر وهو الاتحاد السوفيتي لَم يكن بمعزلٍ عن الدول الغربية الكبرى في البحث عن المصالح، بيد أنّ استراتيجيته في الأهداف الاقتصادية تختلف تمامًا عن القطب الآخر، وهذه الاستراتيجية الاقتصادية قائمةٌ على الإعانة والمساعدات وبفوائد أقل ممّا تقوم به تلك الدول من أجل تحقيق النفوذ(٣).

كان مبدأ الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية هو القبول بالمكاسب الاقتصادية القليلة أو الربح القليل أو ربما خسائر متوقعةٌ، مقابل مكاسب تحققها في دول منطقة الشرق الأوسط وهي الوجود على الأصعدة السياسية والاقتصادية (وجود شركاتها) والعراق في مقدمة دول المنطقة، لِما تمتع به الأخير مِن مزايا جغرافية وموارد طبيعية، وهذا في حقيقته يمثّل وجهة نظر صانعي القرار للحكومات السوفيتية، لتحقيق أهدافٍ استراتيجيةٍ قديمةٍ وهي الوصول إلى منطقة الخليج

(١) أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة والأمم المتحدة ما بعد الحرب البادرة رؤية إصلاحية، ط١، دار البصائر للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص٦٤-٦٥.

(٢) سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٢٦-٣٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢٩.

العربي[١]، الذي زاد مِن الطموح السوفيتي و لا سيما بعد دخولها أفغانستان ١٩٧٩، لِما تمتع به دول المنطقة من ثرواتٍ اقتصاديةٍ هائلةٍ أهمها النفط، زيادةً على المنافذ البحرية المهمة لذلك سعى السوفييت إلى أن يكون قوةً مناوئةً للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة، بيد أن الاستراتيجية السوفيتية لَم تكن مباشرةً في الإعلان عن التوجه صوب الخليج العربي، وإنّما رسخ علاقات اقتصادية مع بعض دول المنطقة[٢]، والعراق في مقدمتها عن طريق إقامة التعاون الاقتصادي[٣]، والاستفادة مِن الدروس السابقة متمثلةً بالأزمات النفطية الناتجة عن الأحداث التي مرَّت بها بعض دول الشرق الأوسط[٤].

عملت الحكومات السوفيتية وفق هذه المتطلبات بدءًا مِن بريجنيف إلى حكومة غورباتشوف (Gorbachev)[٥] بوضع دراساتٍ مِن جانب المعيار الاقتصادي، وكيف يمكن أن يكون السوفييت ذا دورٍ مؤثرٍ، وإبعاد العراق عن مسرح الاقتصاد الغربي، أو على الأقل تفكيك الروابط الاقتصادية وإضعافها؛ ولذلك أوعز بريجنيف في بداية أيلول ١٩٨٠ إلى المجلس الاقتصادي باتخاذ التدابير

(1) Herald Moller, East Germany and the Third world GDR'S Relations with Developing countries using the Examples of china and Ethiopia as well as Iraq and Iran, Berlin coaster, 2004, P. 13-16.

(2) Also, David Engerman, The second worlds Third world's, Exporation in Russian and Eurasian History, London, 2011, P. 7-12.

(3) James Mark, Easter Europe and the post col world, Indiana University Press, United State, 2020, P. 30.

(٤) نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، دراسة للأداء الأمني لِمَجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١- ٢٠٠٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠٠٣، ص٧٢.

(٥) ولد ميخائيل غورباتشوف في ٢/ آذار / ١٩٣١ في قرية برايتولنوي الريفية من عائلة ريفية، وتلقى علومه مع أبناء الفلاحين، بيد ان هؤلاء الاطفال يتحدثون عن الثورة وأعداء الشعب مّما أدى إلى اعتقاله عام ١٩٣٨ بحجة عضويته في إحدى المنظمات، وبعد خروجه من السجن انتقل مع عائلته إلى قرية أخرى لإكمال تعليمه، وفي عام ١٩٥٠ غادر إلى موسكو لإكمال دراسته الجامعية، إذ التحق بكلية الحقوق في جامعة موسكو وبدأ نشاطه السياسي عام ١٩٥٢ ثم انخرط في الحزب الشيوعي ١٩٥٣، والذي تزامن مع وفاة ستالين، وبعد تخرجه عاد إلى مسقط راسه ليمارس مهامه القيادية ومنها السكرتير الأول للمدينة، وشارك بمؤتمر عام ١٩٦١ للحزب الشيوعي بموسكو برئاسة خروتشوف، أصبح عضواً أساسياً للجنة المركزية للحزب عام ١٩٧١ لمدة ثماني سنوات، ثم استدعى ليتولى إدارة الشؤون الزراعية المركزية خلفاً لفيدوزكولاف، وصل إلى مناصب رفيعة في السلطة بفعل علاقته مع رئيس جهاز المخابرات اندروبوف وهو من المتنفذين في السياسة الاقتصادية، وبعد وصول اندروبوف رئاسة اللجنة المركزية للحزب ١٩٨٤، أسند إليه رئاسة اللجنة الاقتصادية وتكليفه بوضع سياسة اقتصادية شاملة، وبعد وفاة اندروبوف عام ١٩٨٤، تولى تشيرنينكو السلطة، بيد أنّه لم يعمر طويلاً فتولى في آذار ١٩٨٥ غورباتشوف رئاسة اللجنة المركزية للحزب إلى جانب توليه منصب رئاسة الاتحاد السوفيتي، للتفاصيل، ينظر: زليخة معلم، دور غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٣ – ٦٥.

وفي مقدمتها تعزيز الروابط الاقتصادية مع العراق عبر التوسع في التعاقد في مجال بناء وتطوير المؤسسات الاقتصادية وفتح الاعتمادات السوفيتية لتلك المؤسسات وتقييم الدور في العراق وبقية الدول الخليجية مع الاتحاد السوفيتي[١]، وبالرغم مِن الخطوات التي اتخذها بريجنيف في بداية الثمانينيات فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الخارجية وتأكيد الدور السوفيتي في العراق وبقية مناطق الشرق الأوسط، إلّا أنّ سياسة المقايضة بالبدل النفطي والحَدّ مِن إنفاق العملات القابلة للتحويل كانت مِن أولويات الحكومة السوفيتية، وهي سياسةٌ -على حدّ تعبير حكومة موسكو بأنها- مرنةٌ وتدخل ضمن مفهوم التجارة الخارجية، إذ إن الاتحاد السوفيتي كانوا يأخذون النفط العراقي بدل السلع وأجور الشركات وإعادة بيعه إلى دولٍ أخرى لغرض إدخال العملة الصعبة إلى البلدان الاشتراكية وكان لهذا الإجراء هدفان[٢]:

أ- تحقيق الربح بنوعين وهو أخذ النفط بسعر الأوبك ويتم البيع إلى مستهلكيها بالسعر المحدد مِن الحكومة السوفيتية مع احتساب كلفة النقل لأساطيلهم، إلى جانب احتكار السوق النفطية لِبَعض الدول وعدم التوجُّه نحو الغرب.

ب- تصريف البضائع وخلق سوق نفطيةٍ استهلاكيةٍ فيها، وبما أنّ العراق أحد أهم البلدان النفطية الكبيرة ومن المستهلكين للبضائع السوفيتية مِن الآلات والمعدات الصناعية والأسلحة، فلا بد مِن إعطائه أهميةً خاصةً بمعزلٍ عن دول الشرق الأوسط.

كان لتوافق الأهداف الاقتصادية المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي تحقيق المنفعة المتبادلة وفق مبدأ الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية، غير أنّ منظور العراق في الاستراتيجية الاقتصادية، كان يختلف إلى حدٍ ما فيما يخص تنوع التعامل السوقي، إذ أن العراق كان يفضل عدم التعامل الأحادي تجاه اقتصاد السوق مثلما تفعل بعض دول الشرق أوسطية المُنتِجَة للنفط، وربما كان أحد أسباب نظرة الحكومة العراقية، بأنَّ التوجه الكامل نحو الاقتصاد الرأسمالي يزيد مِن التبعية الاقتصادية، زيادةً على زيادة التجزئة العربية والبقاء ضمن إطار الاقتصاد المفرغ[٣]، يُضاف إلى ذلك أنّ منظور العراق في التعامل الاقتصادي مع الدول الغربية وتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين وتنويع الصادرات والاستيرادات منها وإليها كان من منطلق عدم الولوج في الطريق الضيق للرأسمالية واستثمار تلك الدول للعراق، مثلما تتعامل مع دولٍ أخرى للخروج مِن أزمات اقتصاد الهشاشة[٤]، أما بالنسبة

(1) Also, op. cit, P. 13.
(2) Herald Moller, op. ci, p. 17-18.

(٣) نصرة عبد الله البستكي، المصدر السابق، ص٧٦.

(٤) جوستان باران، الأزمة العالمية، مجلة المنار، العدد (١)، ١٩٨٥، ص٩٣.

لتوثيق العلاقات مع السوفييت ودول أوروبا الشرقية، فبالرغم مِن أنها كانت تعاني أزماتٍ اقتصاديةً داخليةً، إلا أن العراق سعى للحصول على جزءٍ مِن احتياجاته التي استحيل عليها مِن الدول الغربية[١].

جاء التأكيد لسياسة العراق الاقتصادية على لسان سفيرها لدى الاتحاد السوفيتي عبدالرحمن احمد عبدالرحمن، لدى استقباله في مبنى السفارة العراقية وفدًا رفيع المستوى برئاسة خولوف (Kholov) نائب رئيس المجلس السوفيتي الأعلى ونائب وزير الخارجية السوفيتي كورتينكو (Kortenko)، وعددًا آخر مِن الشخصيات في المجلس الاقتصادي للدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي؛ وذلك في السادس مِن شهر أيلول عام ١٩٨٠[٢]، إذ جرى خلال اللقاء مناقشةٌ عامةٌ للأوضاع الاقتصادية ووجوب التعاون المشترك، وتحقيق المنفعة المتبادلة للبلدين، فضلاً عن تناول مسألة الالتزامات الموجبة للطرفين، إذ أكّد السفير العراقي أن العراق مع بلدان أوروبا الشرقية عامة ودول الاتحاد السوفيتي خاصة له أهميةٌ استراتيجيةٌ مرسومةٌ ومحددةٌ ضمن الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة، وإن العراق منفتحٌ في علاقاته مع الجميع، شريطة أن تكون ضمن سياقاتٍ تحددها التفاهمات وعدم التخندق مع طرفٍ مُعيَّن[٣].

مع بداية نشوب الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) في الرابع من أيلول ١٩٨٠[٤]، ظهرت هناك أهدافٌ ووجهات نظرٍ في إعادة تقييم العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي، ولا سيما وأن وجهات النظر مِن الجانب السوفيتي قد وضعت ميزان العلاقات والمصالح الاقتصادية مِن الأولويات[٥]، إذ كان الاتحاد السوفيتي ينظر إلى أن طموحات العراق في تأدية دورٍ أمنيٍّ إقليميٍّ مقيدٌ بشكلٍ خطرٍ؛ وذلك بامتلاكها أقصر ساحلٍ مِن أي دولةٍ مِن دول الخليج الثماني[٦]، فبالنسبة للعراق لا يمتلك أكثر مِن خمسين ميلًا بعضها في المياه الضحلة والوصول للسيادة غير المؤكدة، وهذا ناتجٌ عن النزاعات مع جيرانها (الكويت وإيران)[٧].

---

(١) جوستان باران، المصدر السابق، ص٩٣.

(٢) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٣٦ (٥٩٥)، في ايلول ١٩٨٠.

(٣) جوستان باران، المصدر السابق، ص٩٤.

(٤) عبدالوهاب القصاب، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨ قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن عبدالكريم فيصل الخزرجي، بيروت، لبنان، ٢٠١٤؛ ص٢٢.

W. Jack Dec's, Iraq Military off activeness' the with the Iran, Middle East Special studies, 1989-1991, P. 3.

(5) M.S El Azhary, The Iran- Iraq war: An Historical Economic and Political Analysis, Martin's Press, New York, 1984, P- 108.

(6) M.S El Azhary,Op. Cit, p- 108.

(7) Ibid, p. 109.

أما إيران يُنظَر إليها على النقيض مِن العراق، إذ إنّها لا تُقاسِم الحدود البرية فقط، وإنّما لها حدودٌ بحريةٌ يزيد طولها على ستمئة ميلٍ مِن شط العرب وصولًا إلى باكستان، لذلك يكون العراق بالنسبة لِشواطئه أقصر مِن إيران، زيادةً على أن الآخر يطل على الشواطئ الشمالية لمضيق هرمز، الذي يمر عبره الجزء الأكبر مِن النفط إلى السوق العالمي(١)، وبما أن العراق وإيران بُلدانٌ نفطيةٌ مُصَدِّرةٌ إلى أوروبا الشرقية والغربية، فإنّه مِن الطبيعي أن الاتحاد السوفيتي له علاقاتٌ مع كلا البلدين فهي لَم تكن راغبةٌ بالمواجهة العسكرية بين العراق وإيران مِن شأنه إلحاق ضرر بالمصالح الاقتصادية للسوفييت، لأنَّ الأخيرة كانت مدركةً أو في الأقل أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تتخذ موقفًا إيجابيًا إزاء أحد الأطراف، و لا سيما وأنها رجَّحَت قيام إيران بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصفية خلافاتها للوقوف ضد بغداد وهذا يحدد وجود المصالح الاقتصادية السوفيتية(٢).

ظهرت هناك وجهات نظرٍ عِدَّة داخل الحكومة السوفيتية في حالة مساندة أحد الأطراف وَمِن القطب الذي يكون التعامل معه وتحقيق الأهداف والفوائد الاقتصادية(٣)، لنجاح برنامجها الجديد في ترميم الاقتصاد السوفيتي وانتشاله مِن حالة الانهيار، إذ عُدِّل البرنامج الجديد فيما يخص ديونها وفوائد معوناتها بالنفط أو عن طريق العملة الصعبة على عكس البرنامج القديم، الذي اشترط السداد بالنفط الخام فقط، ونجاح هذا البرنامج الجديد يعتمد على السياسة الخارجية للحكومة السوفيتية، الذي بُني على جملة نظرياتٍ للإقدام على توثيق الروابط الاقتصادية هي(٤):

أ- إن السوفييت لديهم في العراق ما يُقارِب (٥٠٠٠) مستشارٍ اقتصاديٍّ وفنّيٍّ في المجالات غير العسكرية وما يُقارِب (١٠٠٠) مستشارٍ وخبيرٍ في المجال العسكري.

ب- إنّ التقارب مع العراق وتوثيق العلاقات مِن الممكن أن يُجَنِّب المصالح الاقتصادية السوفيتية خطر الطرف الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية في حال تدخُّلها مع أحد أطراف النزاع؛ لأن العلاقات الاقتصادية مع العراق مبنيةٌ على أساس المعاهدات والبروتوكولات المُعلَنة وإن العراق مُلزَمٌ طرف موَقِعٍ بحماية المصالح بموجب ضماناتٍ سابقةٍ أوجبتها تلك المعاهدات.

(1) Jack Decs, Op. cit, P. 5.

(2) C.I.A, A lert Memorandum (Iraq-Iran), Washington, 13 September, 1980, P. 13.

(3) C.I.A, Impact of termination of Iran-Iraq war on the relationship the U.S - USSR, Washington, 19 April, 1982, P. 1-2.

(4) C.I.A, soviet and East European Economic Assistance programs in non-Communist Less Developed count rice 1982-1983, Washington, 20 Dec, 1984, P. 2.

لَم تكن مسألة التعهُّدات هي التي دفعت العراق إلى إعادة النظر في البحث عن توثيق العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي وتوسيع قاعدة العمل الاقتصادي، و لا سيما ما يتعلق بالبنى التحتية[١]، غير أنَّ حاجة العراق إلى تحويل الحرب والدفع بالعملية مِن جهة والنظرة العراقية في إعادة التعاون المشترك مع السوفييت و لا سيما النفطية منها هو أفضل مِن وجود المصالح الأمريكية التي تسعى إلى إعادة شركاتها إلى سابق عهدها، وقد عَبَّرت الحكومة العراقية في أكثر من مناسبةٍ بأنَّ التعامل مع السوفييت قائمٌ على أساس المنفعة وليس على أساس المواقف)[٢].

حصلت هناك متغيراتٌ دفعت الحكومة السوفيتية إلى الإسراع بتقريب وجهات النظر وتقوية روابطها الاقتصادية، وأهم هذه المتغيرات هو بداية توجُّه الحكومة العراقية نحو إقامة روابط اقتصاديةٍ مع دول أوروبا وتوثيق علاقاتها وفي مقدمتها التجارة المدنية والعسكرية و لا سيما مع فرنسا، التي بدأت تتسع أفق علاقاتها مع العراق منذ عام ١٩٧٩ بحصولها على عقودٍ تطويريةٍ وبناء منشآتٍ حيويةٍ داخله[٣].

كانت هذه الأسباب كفيلةً بمبادرة الاتحاد السوفيتي بإرسال دعوةٍ إلى الحكومة العراقية لزيارة موسكو في مطلع شهر نيسان ١٩٨٢، إذ توجَّه وفدٌ اقتصادي إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية التقى خلالها بسكرتير الحزب الشيوعي بوريس بورماريف (Boris Bordmarev) وبحضور عددٍ من الوزراء في حكومة الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ممثلي المجلس الاقتصادي، وممثلي عن وزارة النفط والطاقة السوفيتية[٤]، جرى في أثناء اللقاء تأكيد التعاون المشترك بين البلدين و لا سيما في المجالات الاقتصادية وسبل تعزيزها، زيادةً على إشادة المبعوث العراقي بدور الاتحاد السوفيتي في الإسهام في بناء القطاعات الاقتصادية العراقية ودعمها العملية التنموية كما رحَّبت موسكو بزيارة الوفد العراقي بالقول بأنَّ حكومة موسكو حريصةٌ على تقديم سبُل التعاون وتعزيز الأواصر الاقتصادية[٥]، ولَم يقتصر تأكيد ضرورة تطوُّر العلاقات الثنائية من جانب موسكو وإنّما أكدت حكومة بغداد على ذلك بعد تقديم السفير السوفيتي الجديد فكتور مينين (Victor minin) أوراق اعتماده لرئاسة الحكومة العراقية، إذ جرى خلال الاستقبال استعراضٌ لِمسار العلاقات الثنائية، وقد أشادت الحكومة العراقية بالعلاقات الاقتصادية واصفةً إياها بأنها علاقاتٌ بُنيَت على أساس المنفعة

(1) C.I.A, Key Jude Mends for Iraq, Washington, 13 July 1984, P. 2.
(2) C.I.A, Impact of termination, op. cit, P. 2.
(3) David A. Sty an, France-Iraq relation and fifth Republic foreign Policy, 1958-1990, Thesis Submitted for Ph. D, Department of international Relation, London school of Economics 1999, P. 180-188.
(4) C. I.A, Status of Soviet-Iraq Relation, Doc 1, Washington, 22 may, 1984, P. 2.
(5) Denn. S Ross, Soviet views Toward the Gulf war, orbits, vol 8, No 3, 1984, P. 437-438.

المتبادلة، زيادةً على الدور السوفييتي في مساعدة العراق في تطوير الصناعة النفطية والبُنى التحتية الأخرى[١].

من جهةٍ أخرى تبادلت الحكومتان العراقية والسوفيتية في الثامن من نيسان ١٩٨٢ برقيات تهنئةٍ لمناسبة الذكرى السنوية لِتَوقيع معاهدة الصداقة والتعاون لعام ١٩٧٢ مؤكدتين حرص البلدين في ديمومة العلاقات وتوسيع أفق التعاون الاقتصادي بِما يخدم المصلحة المشتركة وتجاوز الخلافات وطيّ صفحة الماضي والبدء بصفحةٍ جديدةٍ على أسس التفاهم والتشاور بين الجانبين[٢].

كان مِن أسباب التغيير في سياسة البلدين والتراجع عن الفتور هو لتحقيق أهدافٍ ومصالح لكل طرفٍ منهم إذ إنّ العراق كان بحاجةٍ إلى المزيد من الدعم للاستمرار في حربه ضد إيران و لا سيما وأنه بدأ بالسحب من الاحتياطات النقدية بعد تراجع قيمة الصادرات النفطية، فضلاً عن أن هذه المبالغ كان القسم الأكبر منها مخصصاً لِشراء المعدات والأسلحة العسكرية، والقسم الآخر وهو الأقل يذهب لِتمويل مشاريع التنمية والتعاقد مع الشركات العاملة أبرزها السوفيتية وبقية دول أوروبا الشرقية التي تماشت مع ظرف العراق فيما يخص عملية الدفع بالنفط الخام[٣].

أضحى الهدف المشترك البارز بين الجانبين العراقي والسوفيتي هو تدمير الاقتصاد الايراني وشل حركة نفطه ولا سيما بعد تدهور العلاقات السوفيتية-الإيرانية، إذ إنّ هذا الجانب الاقتصادي المهم الذي يُعد الشريان الحيوي والرئيس لإيران الغاية منه قطع خطوط الإمداد، إذ كان موقف موسكو اكثر صرامةً تجاه النظام الإيراني بعد عام ١٩٨١ عندما قام الأخير بضرب الحزب الشيوعي الإيراني توده (Tudh)[٤].

---

(١) صحيفة الثورة، العدد (٤٣٤٤)، في نيسان ١٩٨٠.

(٢) المصدر نفسه.

(3) F. C. O, 021/ 20, Iran-Iraq war Position: Moscow's position on the Iran-Iraq war, Telegram No 4048, Doc 23, 24 October, 1983, P. 2.

(٤) تمّ تأسيس الحزب بعد ثورة جيلان (جمهورية جيلان الاشتراكية) في شمال ايران وحكم جيلان تياران، التيار القومي المحافظ المعادي للإمبريالية يقوده (كوتشك خان) والشيوعي المتعاطف مع ثورة اكتوبر ١٩١٧ والأخذ بمثالها (حيدر خان) بلغ عدد الشيوعيين في ايران عام ١٩٢٢(٢٠٠٠) شيوعي وصدرت لهم جريدة شيوعية أعلن الحزب في عام ١٩٢٦، بيد أنّ رضا شاه استخدم ضدهم البطش والقسوة فأدّى إلى ضعف في صفوف الحزب الا ان في عام ١٩٣٠ عاد أحد طلبة الدكتوراه من خارج ايران ويدعى (تقي اراني) فعمل أستاذاً جامعياً وبدأ اتصالاته بالطبقة العمالية والرعيل القديم للحزب وأعلن النشاط العلني بعد تنازل (رضا شاه بهلوي) عام ١٩٤١، فضلاً عن احتلال السوفييت للشمال الايراني، فتم إعادة هيكلة الحزب الجديد وكان أبرز قياداته (رضا رسته وأبو قاسم اسدي وجعفر شوري)، تم تنظيمه على أساس المركزية ثم اخذوا بتنظيم التظاهرات والمؤتمرات واول مؤتمر ١٩٤٢، فاز الحزب بـ (٨) مقاعد في انتخابات ١٩٤٢، ثم أيدوا وزارة أحمد قوام ١٩٤٥ -١٩٦٤، وايدوا القوانين المناهضة للولايات المتحدة وبخصوص محمد مصدق فعدوه الثورية على الرغم من تأييدهم له=

على الرغم مِن أنّ الاتحاد السوفيتي كان لديه مصالح اقتصاديةٌ مع إيران ومن مستوردي نفطها، فقد بلغ حجم تصدير النفط الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي (٢,٢) مليون برميل يوميًا، حتى بداية عام ١٩٨٢ وتوقيعها جملة عقودٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ وآخرها عام ١٩٨١[١] إلا أنّ السياسة السوفيتية تغيَّرت مطلع عام ١٩٨٢ تجاه النظام الإيراني لأسبابٍ تتعلق بعدم ثقة حكومة موسكو بذلك النظام، زيادةً على أن الاتحاد السوفيتي أنفسهم كانوا يَعِدّون النظام الإيراني خطرًا على أمنه القومي بفعل الترابط بين الجماعات الإسلامية وهذا بطبيعته يهدد المصالح الاقتصادية للدول الاشتراكية[٢]، وَلَم تكن تلك الأسباب كافيةً مِن اتخاذ موقفٍ تجاه تلك الدول، وإنّما كانت طموحات السوفييت هي الوصول إلى مياه الخليج العربي، لِما تتمتع به من مزايا اقتصاديةٍ التي تُعد محميةً للمصالح الغربية، ولأن الأخيرة كانت حريصةً على عدم ولوج السوفييت إلى هذه المنطقة، فقد بدأت باتخاذ الإجراءات والتدابير بموجب مبدأ كارتر (Carter)[٣] وتترقَّب الأحداث للمحافظة على المكتسبات[٤].

وفي حقيقة الأمر أنَّ الأهداف والمصالح العراقية – السوفيتية ربما التقت في بعض وجهات النظر منها إنّ العراق لَم يكن يأخذ مسألة وصول الإمدادات بمعزلٍ عن القضايا الأخرى وهي تتعلق بأهداف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنّ العراق كان ينظر إلى الأطماع الأمريكية التي قد تصل إلى سيطرتها على شمال العراق لتحقيق وضمان موقعٍ استراتيجيٍّ ودورٍ مهمٍ من جهة، ويمثل خطرًا على المنافذ الاقتصادية للعراق مع تركيا من جهة أخرى، و لا سيما بعد تعثُّر العلاقات العراقية – السورية.

وكانت وجهة النظر العراقية هو التقارب مع السوفييت أفضل من الناحية الاقتصادية، إذ إنّ السوفييت لا توجد لديهم أهداف السيطرة بالمفهوم الشامل وإنما وضع موطئ قدمٍ لشركاتها مِن أجل وصول الإمدادات النفطية لسد العجز الاقتصادي الذي أصابها وتحويل حربها في أفغانستان

=بعد إصدار قانون التأميم ١٩٥١، للتفاصيل، ينظر: نعيم جاسم محمد، حزب توده، والحياة السياسية الإيرانية ١٩٤١ -١٩٥٣، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، م /١٠، العددان ١-٢، ٢٠٠٧، ص ١٨٨-١٩٤.

(١) صحيفة القبس، العدد ١٨٥/ ٧، ١٧/ ١٢/ ١٩٨٥.

(2) Ned Temok, Soviet-Iraq ties at New Law Gulf War isn't helping the Christian silence monitor, Moscow, 16 march 1981, P. 3.

(٣) أعلن الرئيس الامريكي جيمي كارتر في خطابه بتاريخ ٢٣/ كانون الثاني ١٩٨٠ فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي باعتبارها مصلحة ومجالاً حيوياً للولايات المتحدة الأمريكية وقال (ان الولايات المتحدة الامريكية سترد بقوة اذا لزم الامر لكن موقفنا واضحاً فيما يخص أي محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي وتُعدُّ بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم حدّ مثل هذا الهجوم باي وسيلة ضرورية بما في ذلك استخدام القوة العسكرية)، للتفاصيل، ينظر:

Divvied. Holloway, Gorbachev New Thinking Partner, The United states, 1989, P. 19.

(4) F. C. O, Iran-Iraq, Doc 23, op. cit, P. 16.

وهذا بالنسبة للعراق أقل ضررًا، كما رَجَّح الاتحاد السوفيتي انتصار العراق في الحرب مع إمكانية تغيير النظام الايراني، فضلاً عن ذلك فإنَّ العراق بحسب المنظور السوفيتي اصبح قوةً اقتصاديةً كبيرةً مما يمكِّن القيادة العراقية من تأدية دورٍ كبيرٍ في المنطقة، وهذا بطبيعته يجعل التعامل معه أكثر فاعليةً في مجابهة الأضداد للسوفييت، في ضوء القوى الاقتصادية، زيادةً على أن النظام العراقي اعطى قوةً وحضورًا مميزًا للاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي وبقية الدول المحيطة والمُطِلة على البحر المتوسط و لا سيما وأنَّ السوفييت لديهم اتفاقياتٌ سابقةٌ مع بعض منها وفي مقدمتها سورية فقد كان للتقدم الحاصل في تطوير العلاقات العراقية السوفيتية قد تبعه تنفيذ خطوات عملية من جانب الاتجاه السوفيتي لترسيخ وجوده في العراق، فاتخذ البرنامج ما يلي[١]:

أ- إن الاتحاد السوفيتي سمح لأغلب دول أوروبا الشرقية الاشتراكية بتوسيع قاعدة عملها في العراق وشغل أكبر مساحةٍ مِن الاستثمارات وإدخال رجال الأعمال السوفييت مسهمين في الشركات الرومانية وألمانيا الشرقية، و لا سيما بعد توجيه إنذارٍ مِن الحكومة العراقية إلى الشركات الرومانية الإنشائية لعدم التزامها بالجودة ومواعيد إنجاز مشاريعها وفي مقدمتها (مجزرة بغداد للحوم)، إذ قامت الحكومة السوفيتية مع الحكومة العراقية بعدّة اتصالات بشان تلك الشركات وتقديمها ضماناتٍ بأنها ستقوم بإجراء اتصالات المؤسسات المذكورة، وبالفعل قامت حكومة موسكو بتوجيه الدعوة لمؤسسة (Arcom) الرومانية التي كانت شريكةً مع ألمانيا الشرقية في بعض المشاريع الاستثمارية ومؤسسة (Acomecon) ومؤسسة ماثينو كسبورت الرومانية أفضت نتائج المفاوضات إلى موافقة تلك المؤسسات على دخول رجال أعمالٍ سوفييت مسهمين إلى جانب إشراف المجلس الاقتصادي السوفيتي على تنفيذ العقود المبرمة بعد رفع تقارير دوريةٍ تُبيِّن التقدم الحاصل في نسب الإنجاز، وقد سعت تلك المؤسسات والشركات وبمتابعة الحكومة السوفيتية إلى تنفيذ الأعمال التطويرية والإنشائية مِن

(1) Lukasz stank, Architecture in Global socialism Fasten Europe, west Africa and Middle East In the cold war, pronation university Press, 2020, p. 245-248.

للتفاصيل اكثر، ينظر:

Lukasz stank, Architecture in Global socialism Fasten Europe, west Africa and Middle East In the cold war, pronation university Press, 2020, p. 245-248.

الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٤/ ٥٣٣٠٠)، علاقات العراق مع رومانيا، (محضر اجتماعات اللجنة الاقتصادية)، وزارة وزارة الخارجية العراقية، حدود الإصلاح السوفيتي، تسلسل (١٣٢)، ١٩٨٤، ص١١٤ ، في ٣٠/ ١/ ١٩٨١، و . (١٩).

C. I.A, Iraq foreign Exchange Assets, Washington, The national foreign Intelligence Board concurs Except As Noted in the text, 13 July, 1982, P. 12-13

أجل ترسيخ البناء والترابط الاشتراكي في القطاع الاقتصادي العراقي، وإعطاء صورةٍ بارزةٍ للحكومة العراقية تجاه شركات أوروبا الشرقية والدول الاشتراكية الأخرى لكسب المزيد من العقود والوجود السوفيتي.

ب-تقديم الدعم المالي والفني للعراق، فبالرغم من أنَّ البرنامج السوفيتي الذي أُطلق عام ١٩٨٠ ينص على تخفيض الائتمانات الاقتصادية للشرق الأوسط، إلا أن الاتحاد السوفيتي استثنى العراق من هذا البرنامج، ولأنَّ العراق في حالة حربٍ وفرض على الدولة اتباع سياسةٍ طارئةٍ تقشفيةٍ تجاه بعض القضايا الاقتصادية ومنها تأجيل تنفيذ مشاريع قد أُدخلت ضمن الخطط الاستراتيجية، إلّا أنَّ الحكومة العراقية قامت بوضع خططٍ لتدارك الانهيار الاقتصادي؛ وذلك بفعل استنزاف الحرب للواردات، بل تعدَّى إلى أن قامت الدولة بسحب أموالٍ من الاحتياط، وهذا يدخل ضمن أخطر مرحلةٍ في اقتصاديات الحروب فقد اضطر العراق إلى طلب اعتماداتٍ دوليةٍ ومنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية لشراء الحاجيات الأساسية وتمويل المشاريع التنموية للبُنى التحتية رحَّب الاتحاد السوفيتي بطلب العراق للاعتمادات جاعًلا ذلك خطوةً لإعادة ترتيب وتنظيم الاقتصاد العراقي، إذ أنَّ ترحيب الاتحاد السوفيتي بطلب الاعتمادات وتشجيع الاستثمار للمشاريع التنموية في العراق هو لسد العجز الذي يعانيه العراق، بعد أن طلب الأخير اعتماداتٍ ماليةً من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (٢٥٠) مليون دولار، وهذا يؤكِّد أن الاتحاد السوفيتي أراد بموافقته الإسراع بتقديم الدعم, الهدف منه هو تقليلٌ من حاجة العراق للولايات المتحدة الأمريكية، لئلَّا يكون لها مساحةٌ واسعةٌ في الاستثمار و لا سيما القطاع النفطي، والمجالات الاخرى بالرغم من أنَّ الطلب العراقي كان معظمه اعتماداتٍ زراعيةً، غير أن الحسابات السياسية السوفيتية لها دورٌ تجاه الاقتصاد العراقي[١]، أما ما يخص القروض فإن العراق نظرًا للظروف التي كان يمر بها، اضطر إلى طلب مساعداتٍ وقروضٍ ماليةٍ من بعض الدول، إلاّ أنّ أغلب هذه الدول اعتذرت من إعطاء القروض باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي كانت استجابته سريعةً؛ وذلك بإرساله قرضًا إلى العراق بقيمة (١٥٠) مليون دولار[٢].

طلب العراق في شهر تموز من عام ١٩٨٤ من حكومة موسكو قرضاً آخر، إذ وافقت الحكومة السوفيتية على تلبية الطلب العراقي، كما أشار إلى ذلك وزير خارجية العراق في صحيفة (آسيا وإفريقيا) الفرنسية بأن ما تمَّ استحصاله من الاتحاد السوفيتي هو (مئتا) مليون دولار، مضيفًا

(١) د. ك. و, ملفات وزارة الصناعة والمعادن, رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي، / ٧، في ٨/ ٣/ ١٩٨٤، و. (٣).

(2) C. I. A, Iraq foreign, op. cit, P. 13.

أنّه هناك اتفاقياتٌ جرى التباحث بها تخص التنقيب عن النفط، وإقامة منشآتٍ خاصةٍ وسدودٍ، و أشاد بالجهود السوفيتية ووقوفها إلى جانب العراق على الأصعدة كافة[١].

كانت القروض السوفيتية التي أُعطيت للحكومة العراقية تأتي ضمن إطار المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن قامت الأخيرة بإعطاء قرضٍ للعراق بقيمة (٤٣٥) مليون دولار لإنشاء خط أنابيب يصل إلى خليج العقبة مع شراء أنابيب بقيمة (١٠٠) مليون دولار ذات منشأٍ أمريكيٍّ يتم تجهيز المرحلة الأولى بـ (٨٥) مليون دولار أمريكيّ[٢].

لَم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي على الاعتمادات والقروض فقط وإنّما زادت عدد الخبراء والمستشارين في عام ١٩٨٤ على وفق الاتفاقية الاقتصادية والفنية المعقودة بين الجانبين في الثامن من شهر آذار ١٩٨٤ والمُصَدَّقة مِن مجلس الوزراء العراقي في الخامس والعشرين من ١٩٨٤، إذ جاء في الفقرة الخامسة أولًا بقيام الاتحاد السوفيتي بدعم العراق وزيادة عدد الخبراء والمستشارين والفنيين في ضوء هذه الاتفاقية' أُرسِل إلى العراق ما يقارب (٥٠٠) خبيرٍ، منهم (١٥٠) في المجال النفطي ليصبح عدد العاملين والفنيين والخبراء نهاية ١٩٨٤ في العراق ما يزيد عن (٥٠٠٠) [٣].

يتضح مما تقدم ما يأتي

١- دفعت التوترات في المنطقة موسكو إلى تغيير استراتيجيتها ومراجعة سياستها الخارجية بهدف توسيع قاعدة مصالحها الاقتصادية

٢- كان هدف الاتحاد السوفيتي المحافظة على الروابط الاقتصادية مع العراق، بيد أنّ هذا الهدف تعدى إلى الطموح لتوسيع قاعدة النفوذ بفرض السيطرة على البحر المتوسط من جهة والخليج من جهة أخرى بحكم طبيعة العراق الجغرافية.

٣- الدراسات التي توصلت اليها حكومة موسكو مفادها أنَّ التقارب مع العراق يكون أشمل؛ وذلك لغايات اقتصادية منها طموح الحكومة السوفيتية في كسب المزيد من العقود الخاصة بترميم المنشآت والمصانع والبنى التحتية بانجلاء الحرب.

٤- اما العراق فقد رأى أنّ توطيد العلاقات مع السوفييت هو أفضل للحصول على مساعدات مالية وعسكرية إلى جانب ضمان بقاء الشركات السوفيتية العاملة على أراضيهُ، إذ إنّ المصالح السوفيتية وبحسب وجهة نظر الحكومة هي أقل وطأة من المصالح الغربية، فضلاً عن موسكو تعمل بمبدأ المقايضة وهذا يلبي طموح العراق.

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/٥٢٣٠٠)، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، في ٨/ ٣/، ١٩٨٤، و. (٤).

(2) C. I. A, Iraq foreign, op. cit, P. 13

(3) Ibid, P- 14.

المبحث الثالث

التعاون المشترك في مجال صناعة النفط وأثره في العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٨٠ - ١٩٨٤

أولًا: مسار العلاقات في مجال القطاع النفطي من أيلول ١٩٨٠ - نيسان ١٩٨٣

استندت العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي إلى معاهدة الصداقة والتعاون التي عُقِدت في التاسع من نيسان ١٩٧٢ المتألفة من أربع عشرة مادةً شاملةً، فقد أشارت المادة الأولى مِن المعاهدة إلى تأكيد التعاون الاقتصادي والتقني والفني، فضلاً عن الإشارة الضمنية مِن المادة نفسها إلى النفط الخام وضرورة الإفادة منه و استثمار الموارد الطبيعية بما يخدم المصالح المشتركة(١).

سارت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مرحلة السبعينيات وما تلاها، في إطار تنظيمٍ وتطوير القطاعات الاقتصادية وأبرزها القطاع النفطي(٢)، إلّا أنّ هذا القطاع ارتبط مع أواخر عام ١٩٨٠ بظروف حرب الخليج الأولى التي تُعد مِن أطول وأشرس الحروب الإقليمية بين بلدين متجاورين، استُخدمت فيها أنواعٌ متعددةٌ مِن الأسلحة الغربية والشرقية(٣)، كان لها الأثر الواضح منذ بداية المعارك في استهداف المنشآت الحيوية وفي مقدمتها المنشأت النفطية(٤)، بحكم موقعها وقربها مِن الحدود المشتركة مع إيران وأبرزها حقول مجنون المُكتَشَفة مِن شركة إيراب الفرنسية(٥)، وصولًا إلى حقلي الرميلة الشمالي والجنوبي التي كانت توجد فيها الشركات السوفيتية(٦).

---

(١) الدار العربية للوثائق-ملف العالَم العربي، معاهدة الصداقة والتعاون، و.(ع- ٧/ ١٣٠٢)، مصدر سابق، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص١.

(٣) محمد حسن، الأزمات والنزاعات السياسية الدولية، ط١، مكتبة الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٢١٥.

(٤) ياسين طه نوري الشكرجي، الحروب الأمريكية على العراق، مكتبة الرائد العلمية، الدار العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م، ص٢٤-٢٥.

(5) Ahmed Algue and Rivanalay, Antaveling Iraq-Iran Relation during Turbulenin foreign (1958-1988): Regim security concernin foreign Policy, Osmangazi university, p. 1.

(٦) بيار سالنجر، حرب الخليج- الملف السري، ط١١، ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص٢٨١-٢٨٢.

أحدث النزاع العراقي الإيراني قلقًا لدى الحكومة السوفيتية، إذ مِن شأنه أن يؤدّي العجز في الوصول إلى المنتج النفطي، و لا سيما لتغطية صراعها الدائر في أفغانستان[١]، زيادةً على رفع العجز الاقتصادي إلى جانب كسب كثيرٍ مِن العقود لشركاتها في العراق مع تشغيل اليد العاملة فيها مِن خبراء وفنيين[٢]، وإنَّ حرص الاتحاد السوفيتي على المصالح النفطية ووجود شركاتها، دفع حكومة موسكو إلى اتخاذ موقف المحايد، بَل إنّ الاتحاد السوفيتي أخذ بالدفع نحو التهدئة وعدم مواصلة الحرب، على حساب أنها مُدَمِرةٌ لاقتصاديات البلدين (العراق وإيران)، وربما يتعدى ذلك أن تكون لها آثارٌ في التجارة النفطية العالمية، وقد عَبَّر عن ذلك الرئيس بريجنيف بقوله: (لن نتدخل في الحرب الدائرة بين العراق وإيران، وأن الحكومة السوفيتية مع التسوية، ونحن ندعو الأطراف إلى التهدئة؛ لأنّها تنتهك اقتصاد البلدين وتُدمِّر منشآتها النفطية، وقد تكون هناك أطرافٌ مستفيدةٌ من هذه الحرب)[٣].

رفعت الشركات النفطية تقريرًا إلى حكومتها في موسكو في تشرين الأول مِن عام ١٩٨٠ ذكرت فيه حجم المخاطر التي تهدِّد المنشآت النفطية في العراق على الرغم من التطمينات التي قدَّمتها الحكومة العراقية لتلك الشركات، غير أنَّ الحكومة السوفيتية نفسها كانت تنظر بقلقٍ إزاء الصراع الدائر و لا سيما بعد إقدام إيران على ضرب بعض المنشآت النفطية وأماكن التحميل[٤].

كان موقف الاتحاد السوفيتي إزاء تطوُّر الأحداث وتصاعد العمليات العسكرية التي طالت المنشآت النفطية الحيوية العراقية هو إيقاف توريد المعدات والمواد الأولية المخصصة للصناعة النفطية[٥]، التي كانت لها أهميةٌ بالغةٌ لمرافق هذا القطاع، وبحسب دراسة الخبراء العراقيين بأنّها في حالة دخولها لميدان العمل ستزيد من معدلات الإنتاج النفطي المُعَد للتصدير بـ (٢٠٠٠٠) برميل في اليوم[٦]؛ لذلك طَالَبت الحكومة العراقية الجانب السوفيتي، بتنفيذ ما جاء في محضر

(1) F. C. O, file 28/ 42/ 3, The Soviet line on energy and oil Routes, G. D. G. Morel and East European Research Department, Doc 163/ 2, P. 2.
(2) Ibid, P. 8.
(3) IRAN SAYS IRAQ Use Missiles in The war, The New York Times, 9 October, 1980, P. 1.
(4) F. C. O, Doc 163/ 2, op. cit, P. 9.
(٥) كان للبرنامج الذي أطلق عام ١٩٨٠ في موسكو يقوم على تصدير الآلات والمعدات كبديل عن المعدات الغربية لذلك غالباً ما تكون الصادرات مِن موسكو هي معدات داخلة في الصناعة النفطية والتحويلية تحول بقروض أقل مِن الدول الغربية، إذ إنها لا تتعدى(٢-٣٪) ومدفوعاتها لمدة ١٢ عاماً، فضلاً عن ان موسكو مِن خلال مشاركتها بالاستثمار والتوريد تهدف إلى جلب العملة. للتفاصيل، ينظر:
C. I. A, Unclad Report in social 1st trade: Critique Economic and military lunus, u.s Embassy in Moscow, 24 may, 1983, P. 7-8.
(6) Iran Says Iraq, New york Times, op. cit, P. 1.

(١٩٧٨و١٩٧٩) فيما يخص تجهيز تلك المعدات والإيفاء بالالتزامات المُوقَّعة مع وزارة النفط العراقية[١].

لَم تستجب الحكومة السوفيتية للمطالب العراقية في بادئ الأمر، بَل قامت بإيقاف اعتمادات الموانئ مّما تعذَّر إرسال المعدات الاحتياطية والأولية للمنشآت النفطية وتحويل قسمٍ مِن تلك الاعتمادات لحساب سورية، بعد أنّ تم عقد اتفاقيةٍ معها في الخامس عشر من تشرين الأول١٩٨٠[٢]، مّما أدى إلى تأخير إنجاز المشاريع النفطية مِن الشركات السوفيتية موازنةً مع ما قبل عام ١٩٨٠[٣]، فقد كان من نتائج عزوف موسكو عن تزويد العراق بالمعدات كما هو مُتَّفقٌ عليه أواخر عام ١٩٨٠ وبداية عام ١٩٨١ وتلكؤ شركاتها في تطوير وتنفيذ العقود المُبرَمة معها اضطرت الحكومة العراقية إلى إعطاء عقودٍ لشركاتٍ نفطيةٍ أخرى وفي مقدمتها الشركات الرومانية والإيطالية ضمن جولة التراخيص للعقود المُعلَنة، لغرض إنجاز بعض المشاريع وإدخالها ضمن الطاقة الإنتاجية، بهدف سدّ الحاجة المحلية، إلاَّ أن تلك الشركات لَم تكن بمستوى الشركات السوفيتية، لأمورٍ تتعلق بالتقنية وأخرى فنية، وهذا أدّى إلى عدم تنفيذ مشاريع عملاقةٍ مثلما كانت الشركات السوفيتية قبل بدء الحرب العراقية الايرانية[٤].

كان مِن المفترض أن تبدأ اجتماعاتٌ بين العراق والاتحاد السوفيتي لتنفيذ محاضر الدورات السابقة (التاسعة والعاشرة) في تشرين الثاني ١٩٨٠ فيما يخصّ القطاع النفطي، إلّا أن حالة الحرب حالت دون عقدها وتم تأجيلها إلى موعدٍ يُتَفَق عليه مِن الطرفين[٥] هذا الذي دفع الحكومة العراقية في شباط ١٩٨١ بتسليم الأوامر إلى القائم بالأعمال السوفيتية تشيرنشوف (Chernyshkov)، طلبت فيها ضرورة استئناف المفاوضات ومواصلة اللجان المشتركة وسبل تعزيز التعاون في المجال النفطي ومن إمكانية طرح حقولٍ جديدةٍ على وفق شروط يُتَفَق عليها،

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن- ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة العاشرة للجنة العراقية-السوفيتية المشتركة، في ١٦/ ٤/ ١٩٨٢، و. (٧).

(٢) عقدت موسكو ودمشق اتفاقية في ١٥/ ١٠/ ١٩٨٠، عززت مِن وجود الاتحاد السوفيتي في القطاع الاقتصادي السوري، إذ بلغت قيمة المشاريع (٧٤٠) مليون دولار إلى جانب وجود (٤١٠٠) عامل وفني وخبير في المشاريع الاقتصادية، فضلاً عن توقيع بروتوكولات بقيمة (٣) مليار دولار إلى جانب (٥٠٠) مليون دولار لِعقود التطوير تُسَدَد على شكل دفعات بالنفط والفوسفات والقطن. للتفاصيل، ينظر:

C. I. A, Department of state publication 2345 Bureau of indigence and Research, Washington, 20 february, 1983, P. 8.

(3) Ibid, P. 2.

(4) C. I.A, Status of Soviet-Iraq Relation, op. cit, P. 3.

(5) Ibid, P.4.

فضلاً عن مناقشة عمل الشركات المتأخرة في نسبة الإنجاز، وتجهيز المعدات اللازمة للقطاع النفطي[١].

ردت موسكو على لسان الناطق باسم الحكومة السوفيتية فيفولداونيشكتوف (Fifulidawnishiktuf) بأنَّ حكومته حريصة على ديمومة العلاقات الاقتصادية، وهي حريصةٌ على تنفيذ الالتزامات تجاه العقود النفطية العراقية، زيادةً على أنَّ حكومته في موسكو بصدد إجراء مناقشاتٍ في استئناف الجانبين اجتماعاتها في الأشهر القليلة المقبلة، أما فيما يخص تجهيز المعدات، فإن موسكو مُلزَمَةٌ بالعقود الخاصة بالتوريد إلّا أن هناك بعض الإجراءات لحكومة الاتحاد السوفيتي تجاه صناعة المعدات والتجهيز[٢].

وفي إثر المواقف الإيجابية لحكومة موسكو عبر تصريحات مسؤوليها في التزام الاتحاد السوفيتي بالاتفاقيات السابقة وبنود محاضر الاجتماعات وما توصَّلت إليه اللجان الدائمة للتعاون الاقتصادي بدأت اللجان الدائمة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي اجتماعاتها في التاسع من نيسان عام ١٩٨١، في بغداد بحضور رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية السوفيتية سيمون سكاتشوف (Simon Skachov)، بالتزامن مع الاحتفالات العراقية بذكرى توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي[٣].

جرى اجتماع اللجنة الفرعية للنفط في مبنى المؤسسة العامة للمشاريع النفطية لجلستها الخامسة عشرة، إذ حضر عن الجانب العراقي رئيس مؤسسة المشاريع النفطية العراقية وعن الجانب السوفيتي تاكوييف (Takuyev) وكيل وزارة صناعة النفط، إذ تم التباحث عن سير العمل للمشاريع التي تنفذها الشركات السوفيتية وآفاق التعاون في مجال النفط والغاز[٤]، كما ناقش الاجتماع مواضيع تتعلق بالقوانين العراقية الخاصة بعمل الشركات الأجنبية في العراق ومنها قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨١ الصادر في الرابع والعشرين من شهر اذار ١٩٨١ فيما يتعلق بحساب فروع الشركات العاملة في العراق مِن ديوان الرقابة المالية أو من تحوُّل الجبهة المعنية على وفق القانون المذكور[٥].

---

(١) الدار العربية للوثائق-ملف العالم العربي، العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (تدهور العلاقات وبدء التطبع ١٩٧٩-١٩٨١)، و. (ع- ١١ / ١٣٠٢)، شباط ١٩٨٢، الدار العربية للوثائق، لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص٢.

(2) F. C. O, file 28/ 42/ 3, op. cit, P. 10.

(٣) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، و.(ع- ١١/ ١٣٠٢)، مصدر سابق، ص٢.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٧١)، في ١١ نيسان ١٩٨١.

(٥) صحيفة الوقائع العراقية، العدد (٢٨٢٤)، التعديل الخامس لقانون الشركات رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧، ١٠/ ٤/ ١٩٨١، ص٣٣٤.

نتج عن الاجتماع توقيع بروتوكول نفطيٍ بين مؤسسة تكنو كسبورت السوفيتية وشركة النفط العراقية، بهدف تطوير الصناعة النفطية في حقل غرب القرنة[١]، والقيام بالاستكشاف والمسح الجيولوجي، إلى جانب قيام شركة تكنو كسبورت السوفيتية بتدريب الخبرات العراقية مِن فنيين ومهندسين، وتجهيز نظام الحاسوب ونظام السيطرة[٢].

كان للتعاون بين شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية بشكلٍ عام والشركات السوفيتية ومجموعة الدول الاشتراكية بشكلٍ خاص أثره في ميدان الحفر الاستكشافي والحفر التقني والتطويري[٣]، إلى اكتشاف (٥٢) تركيبًا وتقييم (٣٨) حقلًا في مجال المسح الزلزالي بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨ أي: بنسبة نجاح ٧٣٪، زيادةً على أن هناك حقولًا مُكتشَفةً تم تقييمها بقيت بدون تطويرٍ، فمن خلال ٧٣ حقلًا تم تحديدها جيولوجيًّا ومكمنيًّا لم يتم شمل عمليات التطوير سوى (١٥) حقلًا في حين بقي (٥٨) حقلًا بانتظار دوره في التطوير[٤].

والجداول الآتية تُبيّن عمليات الاستكشاف ١٩٧٩-١٩٨٤ والحقول الرئيسة المُكتشَفة ١٩٧٩-١٩٨٦[٥].

جدول رقم (٣)

عمليات الاستكشاف ١٩٧٩-١٩٨٤ والحقول الرئيسة المُكتشَفة ١٩٧٩-١٩٨٦

السنة	عدد الفرق- فرقة سنة			عدد الكيلومترات الممسوحة		
	عراقية	أجنبية	المجموع	عراقية	أجنبية	المجموع
١٩٧٩	٩	١٠	١٩	٧٠١١	١٢٤١٩	١٩٤٥٠
١٩٨٠	٩	١١	٢٠	٦٩٥٨	١٩٩٤٦	٢٦٩٠٤
١٩٨١	١٠	١١	٢١	٥٠٧٨	١٦٠٤٤	٢١١٢٢
١٩٨٢	١٠	٤,٣	١٤,٣	٦٨٦٦	٦٤٤٣	١٣٣٠٩
١٩٨٣	٨	١	٩	-	-	٣٢٥٥
١٩٨٤	٨,٤	-	٨.٤	٥٦٩٩	-	٥٦٩٩

(١) نقلاً عن ملف العالم العربي، (و. ع- ١١/ ١٣٠٢)، مصدر سابق، ص٢.

(2) C. I. A, Soviet Hydrocarbon: Soviet geologists Abroad, op. cit, P. 7.

(٣) أجرت الشركات المذكورة دراسات لعمليات الحفر بعد أن يتم مسح المناطق وتحديد أماكن الحفر، إذ تستخدم الشركات أجهزة لتقييم سوائل الحفر، وأنَّ الطين المستعمل غالباً ما يكون مِن مزيج كيمياوي معقد، أما في المناطق الصحراوية الصلبة فإنَّ الماء الاعتيادي يفي بالغرض، إذ إنّ نوع الطين تتحكم فيه المتطلبات الخاصة للمنطقة الجيولوجية المعنية وتعتمد على قابلية سائل الحفر لإداء الوظائف الضرورية، وبناءً على ذلك فإن كلفة سائل الحفر تمثّل نسبة مِن الكلفة الغازية فقد فعند حفر بئر (١) بيرن او (٢) بيرتا روجرز بعمق ٩١٥٩ و ٩٥٨٣ متر على التوالي تكون كلفة الحفر نصف مليون دولار. للتفاصيل ينظر: أكرم حمودي عبدالوهاب الهيتي وآخرون، هندسة حفر الآبار النفطية، مكتبة نور المعموري، بغداد، (د، ت)، ص١٧-١٨.

(٤) عصام الجلبي، مصدر سابق، ص٢٠٦.

(٥) المصدر نفسه، ص٩٥.

تبيَّن مِن الجدول أعلاه أنّ أعداد الفرق الاستكشافية تكون متقاربةً بين عامي ١٩٧٩-١٩٨١ وتنخفض الفرق الأجنبية في عام ١٩٨٢ ويرجع السبب إلى ظروف الحرب من ناحية ومن ناحيةٍ أخرى من الملاحظ إن إنجاز الفرق الأجنبية يكون أوسع من ناحية الأراضي المُكتشَفة وقد يرجع إلى التقنية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، إذ تتقدَّم أعداد المنتجات ١٢٤١٩ في عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٤٦ في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٠ ثم يبدأ بالتراجع مع بداية حرب الخليج الأولى ليصل إلى أدنى مستوياته عام ١٩٨٢ لعزوف أغلب الشركات العمل في العراق.

والجدول الآتي يوضِّح تواريخ اكتشاف الحقول النفطية[١].

جدول رقم (٤)

تواريخ اكتشاف الحقول النفطية

الخزانات الرئيسة	تاريخ الاكتشاف	مجال
الخصيب شرف مولود	١٩٧٩	أحدب
مولود نهر عمر	١٩٨٠	الرافدين
مشرف يمامة	١٩٨٣	غراف
مشرف نهر عمر	١٩٨٥	العمارة

عقدت اللجان الفرعية في الرابع عشر من نيسان ١٩٨١ اجتماعاتها التمهيدية للاجتماعات التي اتفق عليها الطرفان في العشرين من شهر نيسان ١٩٨١، إذ بحثت تلك اللجان جدول أعمال الجلسة الرئيسة وتقديم التقارير النهائية للجنة الرئيسة، فيما يتعلق بتنفيذ بنود المحاضر السابقة[٢].

من جهةٍ أخرى استقبل وزير الصناعة والمعادن العراقي رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية العراقية مع الاتحاد السوفيتي مبعوثها ماردينوف (Mardinov) نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية، إذ تناول معه مجمل العلاقات الاقتصادية ومناقشة المقترحات في أثناء الجلسة المشتركة المُزمُع عقدها في العشرين مِن شباط ١٩٨٢ فيما يتعلق بسير عمل الشركات والعقود المُبرَمة والقضايا الفنية وأهم العقبات التي تؤخر إنجاز الشركات السوفيتية للمشاريع المُتَفَق عليها والجدول الزمني[٣].

(١) نقلاً عن عصام الجلبي، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٧٤)، في ١٤ نيسان ١٩٨١.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٧٩)، في ١٩ نيسان ١٩٨١.

لَم يقتصر التأكيد في مجال التعاون الفني على مستوى رؤساء اللجان الاقتصادية، وإنّما على لسان السفير السوفيتي لدى بغداد أناتولي بركوفسكي (Anatoly Berkovsky) بعد لقائه برئيس اتحاد جمعيات الصداقة العراقية -السوفيتية في الثامن عشر مِن نيسان ١٩٨١، مُؤكِّدًا أن العلاقات الاقتصادية بين العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية قائمٌ على أساس معاهدة الصداقة والتعاون، وأنَّ موسكو ماضيةٌ بتطوير المشاريع و لا سيما المشاريع النفطية(١).

بدأت في التاسع عشر من شهر نيسان ١٩٨١ في ديوان وزارة الصناعة والمعادن اجتماعات الدورة الحادية عشر للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي، ترأَّس الجانب العراقي وزير الصناعة والمعادن العراقي، وعن الجانب السوفيتي سيمون سكاتشوف (Simon Skachov) رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، كما ضمَّ الجانب العراقي ممثلين عن (الصناعة - التجارة - الري - النفط - الزراعة - التخطيط - المالية - المواصلات - التربية)، فيما ضمَّ الجانب السوفيتي ممثلين عن وزارتي النفط والكهرباء وعددٍ مِن رؤساء اللجان المتخصصة بلجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية -الخارجية المعنية في صناعات النفط والإنشائية والزراعية والري وتهيئة الملاكات(٢)، وفيما يخصّ الجانب النفطي، فقد ترأَّس اللجنة الفرعية عصام عبدالرحيم الجلبي، إذ قدَّم تقريره الموجز عن المشاريع النفطية المُتَّفَق عليها مع الجانب السوفيتي والسقوف الزمنية للإنجاز، وطلب إيضاحًا مِن الشركات المُنفِّذة عن إنجاز بعض المشاريع النفطية، زيادةً على استعراض الاتفاق الأخير المُوقَّع مع شركة تكنو إكسبورت ١٩٨١، بتنفيذ أعمالٍ تطويريةٍ في حقل غرب القرنة وزيادة تقنية الحاسوب وتجهيز ونصب الأنابيب بين الآبار وأماكن التكرير والتصدير، وقضايا الفِرَق الاستكشافية والزلزالية(٣)، مِن جانبه عَبَّر رئيس اللجنة السوفيتية سكاتشوف عن بدء استعداد حكومته للمزيد من التعاون في مجال الاستثمار ودعم القطاع النفطي العراقي، لرفع قدرة العراق الإنتاجية لأجل تحقيق المصلحة المشتركة، زيادةً على تأكيده بأن الحكومة السوفيتية حريصةٌ على تنفيذ ما جاء بالتعهدات وجلسات محاضر الاجتماعات السابقة(٤). تواصلت الزيارات وتبادل الرسائل التي تؤكد الروابط الاقتصادية وتطوير القطاع النفطي العراقي، يبدو أنَّ حرب الخليج وما لحق بالمنشآت النفطية من قصفٍ، أدّى بدوره إلى عدم التعاقد على إنشاء مشاريع عملاقة و لا سيما بين عامي ١٩٨١-١٩٨٢، وأبقت الحكومة السوفيتية على إنجاز ما هو مُتعاقَد عليه سابقًا التي أغلبها تخص أعمالًا تطويريةً وتجهيز

(١) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٧٩)، في ١٩ نيسان ١٩٨١.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٨٠)، ٢٠/ نيسان/ ١٩٨١.

(3) C. I. A, opec and USSR the oit connection: Libya, Iran, Iraq, office of Global Issues, Energy issues Branch, out, United states, October, 1983, P. 5.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٨٠)، المصدر السابق.

المواد الداخلة في الصناعة النفطية وتجهيز المواد الأولية إلى حين تحقيق بعض الاستقرار، وتأمين عمل الشركات السوفيتية من الأضرار التي قد تصيبها مِن الجانب الإيراني[١].

طلبت الحكومة العراقية مِن الحكومة السوفيتية بضرورة توسيع عمليات الاستثمار السوفيتي في المجال النفطي داخل العراق، مع إتمام المشاريع المُتَعاقَد عليها ضمن سقوفها الزمنية[٢]، إذ كانت هذه المطالب العراقية قد طرحها الجانب العراقي في الدورة الثانية عشر التي عقدت شهر نيسان ١٩٨٢ في مقر وزارة الصناعة ببغداد، حضره عن العراق وكيل وزارة الصناعة' ونائب رئيس شركة النفط الوطنية العراقية وعن الجانب السوفيتي ماردينيوف (Mardinov) مع مسؤولٍ من وزارة النفط السوفيتية، كما تناول الاجتماع مطالب العراق بإكمال تزويد المواد الأولية من معداتٍ وآلياتٍ زيادةً على مناقشة العقد الذي طرحه العراق بتطوير حقل غرب القرنة والدراسة التي أعدَّها بهذا الخصوص، غير أنَّ الوفد السوفيتي أعرب عن استعداده للتقديم على العطاء المذكور بعد دراسته مِن خبراء النفط في بلاده، وتقديم تقريرٍ مُفَصَّلٍ بهذا الشأن في الجلسات المقبلة[٣].

توجَّه وفدٌ نفطي عراقي إلى موسكو وفي أيلول عام ١٩٨٢ وعقد جولةً من المفاوضات وفي مقدمتها طلب اللجنة العراقية من الجانب السوفيتي تمديد الأحكام والشروط المتعلقة بالاعتمادات لمنشأة تطوير حقل غرب القرنة النفطي المنصوص عليها في اتفاقيات ١٩٧١-١٩٧٥ – ١٩٧٦، إلى جانب مناقشة طرح العقود النفطية في إطار توسيع الطاقة النفطية، وطلب العراق من الجانب السوفيتي تقديم العطاءات في الميدان النفطي إذ كان الرد السوفيتي، بأن موسكو ترغب في العمل داخل العراق، إلا أنها تطمح إلى أبعد مِن هذا وهو أنَّ تقوم الشركات النفطية السوفيتية بإعادة المنشآت النفطية والموانئ المتضررة مِن الحرب، وأن تقوم الحكومة العراقية بإعطاء ضمانٍ بأن تكون غالبية العقود للشركات السوفيتية، غير أن الوفد العراقي أخبر الجانب السوفيتي أن هذا الأمر متعلقٌ بالحكومة المركزية وفي نهاية المحادثات تقرَّر عقد الاجتماعات الدورية للجنة في مطلع عام ١٩٨٣، فيما يخصّ عطاء غرب القرنة النفطي[٤].

(1) C. I. A, Iraq hand Book-Economic: Iraq oil, Washington, November, 1982. P.2.

(2) Заседания тринадцатой сессии Иракско-Советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству, Документ Р 12‘1983

(3) Заседания тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономи ческому, техническому и научному сотрудничеству, документ Р 15.

(4) Тот же источник

ثانيًا: العلاقات العراقية السوفيتية في المجال النفطي ١٩٨٣ – ١٩٨٤ في إطار الاتفاقيات المشتركة (إبرام العقود – تطوير حقل غرب القرنة)

كانت الحكومة العراقية مُمثَّلةً بوزارة النفط غالبًا ما تلجأ إلى إبرام العقود النفطية مع الشركات الأجنبية الكبرى، وفي مقدمتها الشركات النفطية السوفيتية مِن أجل استثمار الثروة النفطية والحصول على الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، كون القطاع النفطي يمثّل أهم القطاعات الذي يعتمد عليها اقتصاد الدولة[١]. سار العراق في سياسته النفطية على نمطٍ تعاقديٍّ جديدٍ يُنظِّم عمل الشركات النفطية في مجال تطوير الصناعة البترولية، إذ كانت تُمثِّل الأنماط القديمة عقود الامتياز والمشاركة وتقاسم الإنتاج بموجب الصيغة التعاقدية بين الدولة المُنتِجة النفط وبين الشركات الاستثمارية[٢]، غير أنَّ العراق بدأ بتطبيق نمط عقود المقاولة (عقود الخدمة)، يُطلَق عليها حاليًا عقود التراخيص بين عامي(١٩٦٧-١٩٨٠)، إذ كانت هذه العقود لها صفاتها الخاصة مِن الناحية القانونية والفنية[٣].

عملت الحكومة العراقية بموجب القوانين التي تُنظِّم عمل الشركات النفطية في العراق وفي مقدمتها قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧، وقانون رقم (١١) مع تعديلاته لسنة ١٩٦٤ الخاص بعمل شركة النفط الوطنية، إلا أن الأعمال التطويرية للقطاع النفطي أوجبت إصدار قرارها المرقم (٨٦٤) لسنة ١٩٨٠ الخاص بتشكيل الهيأة الفنية العليا لمشاريع تطوير غرب القرنة وحقول حلفاية ومجنون ونهر عمر وشرق بغداد[٤]. تتصف عقود الخدمة، التي بموجبها تحتفظ الدولة بملكية النفط

(١) فاطمة عبد الحسن المحمداوي، أنماط العقود وأساليب برامجها في العراق، مجلة كلية القانون، جامعة النهرين، العدد ٣٠، المجلد ٢١، بغداد ٢٠١٩، ص٢٧١.

(٢) محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١٢)، العدد (٤٦)، السنة (٢٠١٠)، ص٢٦٤.

(٣) عملت الحكومة العراقية بعقود المقاولة منذ عام ١٩٦٧؛ وذلك بإبرام عقود بين شركة النفط الوطنية وإيراب الفرنسية في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ وبقي هذا النمط دارج ومعمول به لقطاع النفط العراقي، لِما له أفضلية للجانب العراقي، إذ كان يتضمن تتحمل الشركة المنقبة عن النفط كافة التكاليف إلى حين ظهور النفط بكميات تجارية وفي حالة الفشل تتحمل الشركة ذاتها الخسارة الكاملة، أما في حالة اكتشاف النفط بكميات تجارية فإن تلك الأموال تُعدُّ قروضاً على الحكومة، كما تتولى الشركة الأجنبية مساعدة الشركة الوطنية بالتصدير لجزء مِن كميات النفط المنتج، وفي حالة التطوير لحقول معينة فإنَّ الشركة تقوم بالاتفاق وفق قيمة عطاء محدود ويتم التسديد على شكل دفعات مِن أجور وأثمان معدات وجميع التكاليف تتحملها الحكومة العراقية. للتفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص٢٨٠-٢٨١.

(٤) سناء محمد سدخان، مصدر سابق، ص١٣.

بالكامل، فضلاً عن سلطة التصرُّف فيه وتُوكَل مهمة البحث والتنقيب والإنتاج إلى جهةٍ تملك رأس المال والخبرة اللازمة بخصائص وأساليب [١]، ومن هذه الأساليب:

أ- أسلوب المناقصة العام، إذ استخدم العراق في مجال هذا الأسلوب البداية الأولى للإعلان عن طريق شركه النفط الوطنية في عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٧.

ب- أسلوب المناقصة الخاصة المحدودة، وتستخدم الدولة هذا النوع مِن التعاقد بعد توجيه دعوةٍ لشركاتٍ مُعيَّنةٍ معتمدين على كفاية وخبرة تلك الشركة وقدرتها فقد يرجع ذلك إلى أسبابٍ سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ أو سبق للدولة التعامل معها بناءً على استراتيجية الحكومة العراقية آنذاك في التعامل على وفق مبادئ وأساليب المناقصات في منح العقود واعتماد الشركات الأجنبية في التعاون الاقتصادي والفني لتطوير القطاع النفطي والقطاعات الأخرى، و لا سيما أسلوب المناقصات الخاصة؛ لذلك اجتمعت اللجنة العراقية-السوفيتية للتعاون الاقتصادي المشترك في الثلاثين من شهر آذار ١٩٨٣، بموجب اللائحة التنفيذية للجنة المشتركة للتباحُث في ما توصَّلت إليه الاجتماعات السابقة مِن أجل التوصُّل إلى صيغة عقدٍ في المجال النفطي خاص بتطوير الحقول النفطية في غرب القرنة (West Qurna)، إذ ترأَّس الجانب العراقي رئيس اللجنة الاقتصادية مع الجانب السوفيتي وعضوية لجنة مِن وزارة النفط وعلى رأسهم وكيل الوزارة لشؤون الاستخراج وعن الجانب السوفيتي باريبوف (Paribov) رئيس إدارة الدولة لِجمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية، إلّا أنَّ المفاوضات تم تأجيلها إلى شهر نيسان مِن أجل إعداد صيغة اتفاقٍ أوَّليٍّ حول غرب القرنة.

جاءت أولى دعوات الحكومة العراقية للجانب السوفيتي لتطوير حقل نفط غرب القرنة؛ وذلك في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ عن طريق السفارة السوفيتية في العراق، إذ عَبَّرت البرقية عن رغبة الحكومة العراقية بمنح عقدٍ نفطيٍّ يشمل تطوير الحقل المذكور [٢]، وقد جرى التنسيق بين

---

(5)Заседания иракско-советского комитета по нефтяным вопросам, документ P (20), март 1983 г .

للتفاصيل أكثر ينظر: محمد يونس الصائغ، المصدر السابق، ص٢٦٥، سناء محمد سدخان، المصدر السابق، ص١٤-١٥.

(٢) د.ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٥٢٣٠٠/١٦٦)، المحضر العام واجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والمالي والفني، / حزيران ١٩٨٣، و (١٧).

اللجنة الاقتصادية عن طريق السفارة إذ جاء رد الجانب السوفيتي بأنَّ عقد القرنة سوف يتم طرحه الاجتماعات الدورية للمدة من ٢٠ – ٢١ نيسان ١٩٨٣ في بغداد(١).

اجتمعت اللجنة المذكورة في المدَّة المحددة (٢٠ – ٢١ نيسان ١٩٨٣) وبحضور ممثلي عن شركة تكنو إكسبورت السوفيتية، إذ قَدَّم الجانب السوفيتي مسودةً ومقترحاتٍ حول تطوير عقد غرب القرنة، في محضر اجتماع السادس عشر للجان الفرعية العراقية– السوفيتية على أن يتم عرضه في اجتماعات (٢٤ – ٣٠ حزيران ١٩٨٣) في موسكو وهو موعد اللجنة الرئيسة(٢).

عقدت اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي اجتماعاتها في موسكو من(٢٤ – ٣٠ حزيران) ١٩٨٣طبقًا لجدول الاعمال، إذ ترأَّس الجانب العراقي وزير الصناعة والمعادن صبحي ياسين السامرائي(٣)، وعضوية عبدالمنعم حسن علوان الوكيل الأقدم لِوزارة النفط نائبًا لرئيس اللجنة وسفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي، والمستشار الاقتصادي في السفارة العراقية وراجح محيي الدين يوسف رئيس المؤسسة العامة للمشاريع النفطية وعددٌ آخر مِن ضمنهم ممثلين عن البنك المركزي العراقي(٤)، وعن الجانب السوفيتي ربابوف رئيس لجنة الدولة للعلاقات

(1) Заседания иракско-советского комитета по нефтяным делам, документ P 21, 1 апреля 1983 г.

(٢) تضمن محضر الجلسة السادسة عشر للجنة الفرعية للنفط عدة بنود، إذ إنّ المادة الأولى عبّرت عن حسن الصداقة بين الطرفين، فيما احتوت المادة الثانية على نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بتسليم المواد والمعدات إلى الجانب العراقي من ضمن القروض المقدمة حسب اتفاقيات سابقة والتي تصل إلى ٢٠٠ مليون روبل أي ما يعادل مليون دولار امريكي هذه المعدات مخصصة لحقل غرب القرنة، أما المادة الثالثة فهي خاصة بتسديد القروض حتى عام ١٩٨٥وبمعدل ٦٪ سنوياً، فيما تضمنت المادة الرابعة بان تسدد القروض بما جاء في المادة (٢) من هذا المحضر، ودفع الفوائد الممنوحة بالدولار وتسجل بمصرف التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي لدى مصارف البلدان الثالثة، اما في حالة حدوث أي تغير في سعر الصرف فان الدفع سيكون بنسبة (٢,٥٪)، أما المادة الخامسة فهي تتعلق بتنسيق عمل المصارف العراقية السوفيتية، فيما نصّت المادة (٦) من المحضر استثناء المحضر عن عدد من المشاريع ذات الجهد العالي مثل المحطة الكهربائية في دربندخان ومصانع الإسمنت ذات القدرة الإنتاجية وبعض المشاريع الداخلة في الاصلاح الزراعي، أما المادة السابعة تنص على استعمال الوثائق الفنية المسلمة من الجانب السوفيتي إلى الجانب العراقي ولا يجوز نقلها إلى خارج العراق، والمادة الثامنة تخص إحالة الخلافات إلى اللجنة المشتركة الرئيسة، اما المادة التاسعة فتخص إنجاز ومواعيد المشاريع المتفق عليها وبحسب أسعار العقود، والمادة العاشرة يُعد المحضر ساري المفعول من تاريخ توقيعه من قبل اللجنة الرئيسة، للتفاصيل، ينظر: د. ك. و. الصناعة والمعادن، رقم الملفة ١٦٦/٥٢٣٠٠، محضر اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني والمالي، ص١٤٣.

(٣) د.ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/٥٢٣٠٠)، المحضر العام واجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والمالي والفني، و.(١٩) / ٣٠/ ٦/ ١٩٨٣.

(4) Заседания иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству, документ P 13, 30 июня 1983 г.

الاقتصادية الخارجية في الاتحاد السوفيتي[١]، وموردينوف (Mordinov) نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية؛ وتاكوييف (Takuyev) نائب وزير صناعة النفط وسوروكين (Sorokin) نائب وزير إنشاءات النفط والغاز، ليفجنكو (Levchenko) وعدد آخر من وزارات وهيئات مختلفة[٢]، لاحظ الجانبان بارتياحٍ أنَّ التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين قد تطوَّر خلال المدة بين (١٩٨٢-١٩٨٣)، انطلاقًا مِن روح معاهدة الصداقة والتعاون المُوقَّعة في ٩ نيسان ١٩٧٢ بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية[٣]، كما عبّر الجانب العراقي عن ارتياحه في إكمال المرحلة الثانية لمشروع حقن الماء في حقل نفط الرميلة، زيادةً على إكمال الاستكشافات الزلزالية في منطقة الطوز، إلى جانب حفر (١١) بئرًا نفطيًا في جنوب العراق[٤]، إلى جانب التنسيق المُشترَك بين الشركة الوطنية والشركات السوفيتية وفي المجال النفطي، زيادةً على تقدُّم العمل الحاصل في إنجاز محضر الاجتماع السابع عشر للجنة الفرعية للصناعة النفطية[٥]، كما أكَّد ذلك الاجتماع الثامن عشر اللجنة الفرعية التي بدأت اجتماعاتها من ٢٢ – ٢٤ حزيران ١٩٨٣ والمتعلق بالتزام الطرفين بالتطوير الكامل لحقل غرب القرنة[٦]، فيما يخص مسودة (٢١ نيسان ١٩٨٣) ومسودة (٣٠ حزيران) من ذات العام وبعد دراسة هاتين المسودتين ولاختلاف شروطهما بصورةٍ أساسيةٍ على اتفاقيات القروض، تقدَّم الجانب العراقي بطلبٍ إلى الجانب السوفيتي بخصوص تقديم قرضٍ حكوميٍّ جديدٍ ومستقلٍ لتغطية مشروع تطوير غرب القرنة وسيقوم الجانب السوفيتي بالرد على هذا الطلب في اجتماعات آب/ أيلول ١٩٨٣[٧]، كما تقدَّم الجانب العراقي بالطلب إلى الجانب السوفيتي لتعديل عقد الحفر المُرَقَّم (٥٥ – ٧٩/ ٢١٢٠٠) على أساس تأجيل مستحقات تكنو كسبورت لمدة (٣ سنوات) ابتداءً مِن تاريخ استحقاقها، إذ إن الجانب السوفيتي وافق على أن تقوم مؤسسة تكنو كسبورت وشركة النفط الوطنية العراقية بإدخال التعديلات للعقد المُرَقَّم (٥٥ – ٧٩/ ٢١٢٠٠) على أساس تأجيل (٥٪) من مستحقات تكنو كسبورت بموجب العقد لسنتي (١٩٨٤ و ١٩٨٥) على التوالي مع احتساب فائدة المستحقات بنسبة (٥٪)، زيادةً على اجتماع ممثلي شركة تكنو كسبورت وشركة النفط الوطنية

(1) ТОТ же источНNk, СТР, 14-15.
(2) ТОТ же источНNk, СТР, 15.
(3) Заседания иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству, документ Р 25, 30 июня 1983 г.
(4) Заседания иракско-советского комитета по экономическому, Предыдущий источник.
(5) ТОТ же источНNk,
(6) ТОТ ke ncTo4HNk, СТР, 4.
(٧) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، المحضر العام لاجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني، حزيران١٩٨٣، و. (١٧)، مصدر سابق.

العراقية ٦خلال شهر آب/ أيلول مِن عام ١٩٨٣ لاتخاذ القرار النهائي الخاص بتعديل العقد المذكور[١].

اتفق الجانبان على زيادة أجور الخبراء والفنيين السوفييت والمحددة في الفقرة (١) مِن اتفاق زيادة أجورهم في العراق لتقديم المساعدات الفنية وتشمل زيادةً قدرها ١٠٪ ابتداءً مِن الأول كانون الثاني١٩٨٤ لغاية الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٨٤، زيادة ١٠٪ ابتداءً مِن الأول من كانون ١٩٨٥ لغاية الحادي والثلاثون من كانون الأول ١٩٨٥، تبقى بقية الأحكام وشروط الاتفاق سارية المفعول لغاية الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٨٥[٢]، كما اتفق الطرفان فيما يخص فتح حسابٍ مُوحَّدٍ في مصرف الرافدين لِصالِح بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفيتي، فقد تمَّ الاتفاق إن مسألة المصارف تُعَلَّق بجَلساتٍ مُقبِلَةٍ إلى حين التوصُّل لحلٍ يرضي الطرفين، أما مسألة التسديد فإن الجانب العراقي أبلغ الجانب السوفيتي أنّ مؤسساته اتخذت الإجراءات جميعها لِتَسديد قوائم العقود المستحقة بموجب عقود المؤسسات السوفيتية بأسرع وقتٍ ممكن[٣]، وقد صدَّق الجانبان العراقي والسوفيتي على خطةٍ عملها للاجتماعات التي ستعقد بين شهري آب وتشرين الثاني ١٩٨٣، زيادةً على اتفاق الجانبين على عقد الدورة الرابعة عشرة للجنة المشتركة في بغداد للمدة مِن آذار-نيسان ١٩٨٤[٤].

اجتمعت اللجنة الفرعية المعنيَّة بشؤون النفط في العاشر من شهر آب ١٩٨٣، بناءً على خطة عمل اللجنة إذ ترأَّس الجانب العراقي وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون الاستخراج عصام الجلبي وعن الجانب السوفيتي بايوف نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية للجمهوريات الاشتراكية، إذ طلب الجانب العراقي إكمال المباحثات بشأن تعديل العقد (٥٥ -٢١٢٠٠/ ٠٧٩) مّما يعني تأجيل (٥٠٪) مِن المدفوعات بالدولار الأمريكي المستحقة لشركة تكنو كسبورت ولمدة ثلاث سنوات مِن تأريخ التوقيع مع احتساب الفائدة ٦٪ على أساس النسبة المحددة للآلية، إلّا أنّ هذه الجلسة لَم تُفضِ إلى اتفاقٍ نهائيٍّ فتمَّ ترحيلها إلى شهر أيلول ١٩٨٣[٥].

عُقِدَت جولةٌ من مفاوضات اللجنة الفرعية لشؤون النفط في منتصف أيلول ١٩٨٣، لإكمال البحث في المسائل المتعلقة في شروط العقود، زيادةً على الدفعات المالية، إذ إنّ أغلب المسائل في

---

(١) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٧)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، محضر اجتماع اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، و. (١٦)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٦).

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، محضر اجتماع اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، و. (١٧)، مصدر سابق.

(5) Заседание иракско-советского комитета по нефтяным делам, документ № 10, 12 августа 1983 г.

هذه الجلسة والمتعلقة بالمسائل المالية لَم يتم حلها بشكلٍ نهائيٍ فتمَّ تأجيلها إلى جلسة ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٣، المُزمَع عقدها في بغداد لتسويتها وعرضها على رؤساء اللجان المشتركة للتصديق عليها(١)، ومن جانبٍ آخر تعهَّد الجانب السوفيتي بمتابعة عمل الشركات وتجهيز المرحلة الثانية من المواد الأولية والاحتياطية لحقل الرميلة الشمالي وغرب القرنة، بعد أن تمَّ تجهيز المرحلة الأولى في بداية أيلول مِن العام نفسه، إلى جانب تعهُّد الجانب السوفيتي بإدخال التقنية الحديثة إلى الحقول النفطية المذكورة آنفًا(٢).

زار بغداد في السادس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٨٣ وفدٌ اقتصاديٌّ سوفيتيٌّ برئاسة مارينوف (Marinov) نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية، إذ جرى لقاءٌ بين الوفد السوفيتي مع نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية المشتركة وكيل وزارة النفط العراقية في مبنى الوزارة وتم التباحُث في صيغة الاتفاقية وهي مباحثاتٌ تمهيديةٌ لحين وصول رئيس الوفد السوفيتي ريابوف (Ryabov) في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٨٣(٣).

عُقِدَ اجتماعٌ في السابع عشر من شهر تشرين الثاني بين نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية السوفيتية مع محافظ البنك المركزي لتسوية الخلاف المالي المُرَحَّل في جلسة ٣٠/ حزيران/ ١٩٨٣، إذ أكَّد الجانب العراقي أنَّ المستحقات السوفيتية على العراق سَتُدفَع في الأوقات المُحَدَدة على حساب ٥٪، في حالة عدم قدرة العراق على تصدير نفطه الخام سوف يتم تحويل العملة إلى عملةٍ قابلةٍ للتحويل(٤).

وصل إلى بغداد ربابوف (Rababov) رئيس اللجنة للدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية للجمهوريات المشتركة في الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٨٣، تمهيدًا للتوقيع النهائي على اتفاقية تطوير حقل غرب القرنة النفطي، بعد أن تمَّ تسوية المتعلقات جميعها عن طريق اللجان الفرعية، إذ جرى اجتماعٌ في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٣ في مبنى وزارة النفط العراقية حضرهُ عن الجانب العراقي وزير الصناعة والمعادن وقاسم أحمد تقي وزير النفط و وكيل وزارة النفط العراقية لشؤون الاستخراج، ومن الجانب السوفيتي ربابوف (Rababov) رئيسًا للجنة

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩)، استكشافات وتطوير، و. (٨٠)، ١٥/ ٩/ ١٩٨٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، لقاء السيد وزير الصناعة والمعادن بالسيد مارينوف نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية السوفيتي في اللجنة العراقية السوفيتية، ١٦/ ١١/ ١٩٨٣، و (٢٩).

(٤) المصدر نفسه، ص٦.

ومارينوف (Marinov) نائب رئيس اللجنة وتاكوييف (Takuyev) نائب وزير النفط السوفيتي[١]، وبعد استعراض نتائج اللجان الفرعية وما توصَّل إليه مِن مستويات تم توقيع المعاهدة في ٢٣/ ١١/ ١٩٨٣[٢]، وقد أكَّدت ديباجة المعاهدة بأنها جاءت انطلاقًا مِن علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين كلتا الدولتين وهي تحقيقٌ لتلك الصداقة المبنية على أساس معاهدة ١٩٧٢ المعقودة بين جمهورية العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية عام ١٩٧٢، وَعُدَّت هذه الأسس مِن الأسباب الموجبة لعقدها بين الطرفين[٣].

والجدول الآتي يُوضِّح تفصيل كلفة حقل غرب القرنة النفطي بملايين الدولارات[٤].

(١). د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٢/ ٥٢٣٠٠)، محضر توقيع الاتفاقية العراقية السوفيتية.و، (٧٩)، ١٩٨٣/١١/٢٣.

(٢) جاء في المعاهدة بصيغتها النهائية وفي المادة (١) عن تعاون الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات المشتركة في تطوير حقل غرب القرنة، اما المادة (٢) فتطرقت عن تسديد النفقات للمؤسسات السوفيتية المتعلقة بتنفيذ أعمال التصاميم وتوريد المعدات المصنوعة في الاتحاد السوفيتي إلى الجمهورية العراقية لتطوير حقل غرب القرنة، مع إعطاء قرض للعراق بقيمة (٣٠٠) مليون روبل أي: ما يعادل (٣٨٧٣٤٦٦٧٥) مليون دولار أمريكي، فيما ضمنت المادة (٣) من المعاهدة بان تقوم المؤسسات العراقية والسوفيتية بتوقيع العقود فيما بينها وتحدد في العقود مهام ومواعيد شروط الدفع، اما مادة (٤) تنصّ على لأن تقوم حكومة جمهورية العراق بتسديد الأقساط المستحقة من القرض المنصوص عليه في المادة (٢) من الاتفاقية والعوائد المترتبة عليه بالدولار الامريكي عن طريق ايداعها في بنك التجارة الدولية، والمادة(٥) تتضمن تولي البنك المركزي العراقي والسوفيتي بتسديد العوائد المستحقة خلال ثلاثة اشهر من تأريخ نفاذ هذه الاتفاقية، والمادة (٦) في حالة حدوث اي خلافات بين المؤسسات السوفيتية والعراقية ترفع هذه الخلافات إلى اللجنة العراقية السوفيتية، المادة (٧) يجري التنسيق المشترك للأمور المالية والتقنية بمتابعة اللجان المختصة، مادة (٨) تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع، للتفاصيل، ينظر: د. ك. و، نص الاتفاقية العراقية السوفيتية الموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٣، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، قرار الحكومة العراقية الخاص بتصديق اتفاقية ٢٣/ ١١/ ١٩٨٣ في ١٥/ ٣/ ١٩٨٤، و (٣٧٣).

(٤) الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى :

C. I. A, Hydrocarbon: Credits brants for Hydrocarbon Deployment in non, op. cit, P. 16.

جدول رقم (٥)

تفصيل كلفة حقل غرب القرنة النفطي بملايين الدولارات

الكلفة الإجمالية ٣٨٧ مليون دولار	القيمة المخصصة للحقل ٢٨٧ مليون دولار
ائتمان تطوير الحقل ١٠٠ مليون دولار	القيمة المخصصة للإنجاز ٢٨٧ مليون دولار
مبلغ الصرف	**وجهة الصرف**
١٧٥ مليون دولار	قيمة المعدات والأنابيب والأمور التقنية
٦٥ مليون دولار	الكربوهيدرات
٣٥ مليون دولار	أجور الخبراء والفنيين واليد العاملة(الشركة المنفذة)
١٢ مليون دولار	المسوحات والتصاميم
المجموع مليون دولار	الكلي: ٣٨٧ التشغيلي: ٢٨٧

يتضح عبر الجدول أعلاه أنّ حجم الاعتماد السوفيتي كان كبيرًا قياسًا بالأعوام السابقة، بمعنى أنه حصل على أكبر عقد خدمةٍ في مجال تطوير القطاع النفطي بين عامي ١٩٦٩-١٩٨٣ وبدأ العمل فيه منذ بداية عام ١٩٨٤، فكانت الإجراءات سريعةً، إذ إنّ الهدف السوفيتي الرئيس هو كسب العقود في داخل العراق، و لا سيما في ظل المنافسة للشركات الأجنبية الأخرى والأمر الآخر هو توفير أكبر كميةٍ مِن النفط وتصديره، ومن جهةٍ أخرى هو عكس الصورة أمام الدول المعتمدة على الشركات الغربية بأنَّ الشركات السوفيتية لديها القدرة على الإيفاء بالالتزامات والسرعة في التنفيذ، إلى جانب دقة العمل والطموح السوفيتي للحصول على عقودٍ استثماريةٍ في مناطق دول الخليج والمعتمدة بشكلٍ أساسٍ على الشركات الغربية.

لَم تقتصر حدود العلاقات العراقية السوفيتية على الحفر والاستكشاف لِحدود الشركات السوفيتية في غرب القرنة، غير أنّها شملت إلحاق الاتفاقية بالطلب العراقي أيضًا في المفاوضات الأخيرة قبل عقد الاتفاقية في ٢٣/ تشرين الثاني ١٩٨٣، وهو قيام شركة تكنو كسبورت بالأخذ على عاتقها تدريب الملاكات العراقية[1]، كما وافق الجانب السوفيتي على الطلب العراقي المُقَدَم مِن اللجنة العراقية، بناءً على توجيه اللجنة الفرعية، إذ جرى الاتفاق على أن تقوم شركة تكنو كسبورت السوفيتية بتدريب المِلاكات العراقية مِن مهندسين وفنيين وعمال تشغيل على أن تجري المرحلة

(1) Meetings of the Iraqi-Soviet Permanent Committee for the thirteenth session, vist of Marinov, Deputy Charmin of the Soviet Committee for foreign Relations, Doc 162, 17 November, 1983, P.6.

الأولى بتدريب ثمانين شخصًا متوزعين بين (١٠) مهندسين، (٣٠) عامل تشغيل محطات، (٤٠) عامل صيانة أنابيب وآليات[١].

ثالثًا: الهيدروكربون

حقَّقت موسكو مكاسب أخرى مِن خلال مادة الهيدروكربون، إذ استخدمت هذه المادة لتعزيز علاقاتها مع دول خارج حدودها مثل جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد الهند والعراق وسورية [٢]، فبالنسبة للعراق فقد أعار أهميةً كبيرةً لهذه المادة الحيوية بكونها مِن المواد الأساسية الداخلة في الصناعة النفطية، إذ أُوفد العشرات مِن المتدربين إلى موسكو لجلب الخبرة الفنية فيما يخصّ هذه المادة وتعزيزًا للخبرة لصالح شركة النفط الوطنية العراقية إذ إنّ الاتحاد السوفيتي كان يبدي تعاونًا كبيرًا في تدريب الكفايات العراقية، إلا أنَّ الهدف مِن هذا التعاون هو الحصول على عقودٍ استثماريةٍ تدخل ضمن مُسمّى عقود الخدمة في ميدان صناعة النفط العراقية، في ظل تنافس الشركات العالمية في هذا المجال[٣]، وبما أنَّ العراق لديه صناعةٌ نفطيةٌ مستقلةٌ تديرها وزارة النفط العراقية فلا بدَّ مِن الحاجة إلى الخبرات السوفيتية سواءً في عملية استخراج الهيدروكربون أو التحليل النفطي أو استيراده، ولأنَّ مبدأ السوفييت ومنظورهم للتعاون هو عدم الاحتكار لصناعةٍ مُعيَّنةٍ، وعليه فلا بدَّ مِن إشراك الطرف الآخر وهذا بطبيعته يضيف ويعزّز الشراكة مع العراق بفعل صناعته النفطية القائمة على النمط السوفيتي مِن جهة وتأثُّر الملاكات العراقية بالصناعة السوفيتية مِن جهة أخرى[٤].

قَدَّمَ الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٨١ – ١٩٨٥ ما قيمته (٧٧) مليون دولار قيمة المساعدات فيما يتعلق بأثمان مادة الهيدروكربون، على شكل قروضٍ فيما يتعلق بتهيئة الخبراء والفنيين لغرض استخراج الهيدروكربون [٥]، زيادةً على تدريب ما يزيد عن (٣٠٠) خبيرٍ وفنيٍّ وعاملٍ في هذا المجال بين عامي ١٩٨٣ -١٩٨٤، قسمٌ مِن هؤلاء تلقَّوا التدريب على الأراضي العراقية والقسم الآخر على الأراضي السوفيتية[٦]. وأعطت الحكومة السوفيتية أهميةً للعراق فيما يخص مادة الهيدروكربون سواءً في مجال القروض أو تدريب المِلاكات[٧].

(1) I Meetings of the Iraqi-Soviet Permanent Committee for the thirteenth session , op.cit,P. 6.
(2) C.I.A, soviet Hydrocarbon Development in the Third world: crdits and Grants to non-Communist LDE for hydrocarbon Development, 1959-1985, 16 April, 1985, P.2.
(3) Ibid, P. 2.
(4) Ibid, P. 2.
(5) C.I.A. Soviet Hydrocarbon: oil and gas industry, op. cit, P. 6.
(6) Ibid, P. 6.
(7) Ibid, P. 6.

الجدول الآتي يُبيّن عدد العاملين والمتدربين من الدول على أيدي الشركات السوفيتية ١٩٨٣-١٩٨٤[١].

جدول رقم (٦)

عدد العاملين والمتدربين من الدول على أيدي الشركات السوفيتية ١٩٨٣-١٩٨٤

دولة أو مجموعة دول	العدد	دولة أو مجموعة دول	العدد
العراق	٣٠٠	أنغولا	٧٥
شمال إفريقيا	٥,٠١٥	أثيوبيا	٢٠٠
جنوب إفريقيا	٩٥٠	نيجيريا	٤٠
ليبيا	٨٠	أمريكا اللاتينية	١٥
المغرب	٢٥	نيكاغوا	١٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٣١٥	جنوب اليمن	١٠٠
تركيا	٢٥	سورية	٢٠٠

تبيَّن مِن الجدول الآتي أن الاتحاد السوفيتي كان يُولي أهميةً كبيرةً لشركاته، إلاّ أنّ قوة الشراكة والصداقة كانت على شكلٍ ترتبيٍّ، أي بمعنى أن قوة المصالح في الشرق الأوسط كانت مع العراق تليها سورية وجنوب اليمن، ولذلك كانت الأعداد والتعاون في المجال الاقتصادي العراقي كبيرةٌ، زيادةً على الدعم الذي قدَّمه السوفييت في تطوير المجال النفطي.

رابعًا: صادرات النفط العراقي في ظل المرحلة الأولى لحرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٤.

مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول ١٩٨٠ توقَّفت موانئ التصدير على الخليج العربي[٢]، وهي خور العمية وميناء البكر، زيادةً على قيام البحرية الإيرانية بهجماتٍ على شط العرب وميناء البصرة مّما أدّى إلى إغلاقها إلى جانب الأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية الجنوبية جرَّاء الهجمات الجوية في كلٍ من البصرة والزبير، ثم المنشآت النفطية في الفاو؛ وذلك في ٣٠ تشرين الأول ١٩٨٠، ونتيجةً لهذه العمليات فقد أُصيب ميناء الفاو بأضرارٍ جسيمةٍ وأُصيب ميناء خور العمية بأضرارٍ أشد؛ وبذلك فَقَدَ العراق في الأيام القلائل الأولى مِن الحرب القدرة على تصدير ٣,٢ برميل مِن النفط الخام عبر الخليج، إذ كانت السعة التصديرية لكل مِن الميناءين

(1).C.I.A. Soviet Hydrocarbon: oil and Gas Industry Technicians In non- Communist LDCs, op. cit, P. 6.

(٢) عصام عبدالرحيم الجلبي، مصدر سابق، ص١١٧.

المذكورين ١,٦ مليون برميل يوميًا، وَلَم يتمكَّن العراق مِن تصدير نفطه الخام مِن منافذه التقليدية الواقعة في شمال الخليج طيلة مدّة الحرب[١].

الجدول الآتي يُوضِّح الإنتاج والصادرات بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٣[٢].

جدول رقم (٧)

الإنتاج والصادرات بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٣

السنة	الإنتاج	الصادرات	المعدل السنوي
١٩٨٠	٢,٦٨٢	٢,٤١٥	٥٣,٩١٨
١٩٨١	١,٠٧٥	٨٧٢,٠	٥٢,٥٨٥
١٩٨٢	١,١٠٦	٨٤٦,٠	٥٣,٩٨١
١٩٨٣	١,١٠٠	٧٠٢,٠	٣٤,٣٢٤

عبر الجدول يتبيَّن أنّ صادرات النفط الخام العراقي خلال حرب الخليج الأولى قد انخفضت عمَّا كانت عليه قبل بدء الحرب التي بلغت ذروتها عام ١٩٧٩، إذ بلغت الطاقة التصديرية الإجمالية للعراق بين (٣,٤٧٦,٩ـ٣,٥٠٠) مليون برميل يوميًّا، وبتعطيل ميناءي البكر وخور العمية فقد العراق ثلاثة أرباع صادراته من النفط الخام، إذ كان يُصَدِّر ما يقارب (٢,٤) مليون برميل من الميناءين المذكورين, ونظرًا لفقدان قدرة العراق التصديرية مِن منافذ التصدير في الخليج، فقد انخفضت الصادرات العراقية بشدة خلال الربع الأخير من سنة ١٩٨٠ مما أدى إلى انخفاضٍ كليٍّ في صادرات النفط الخام خلال تلك السنة، إذ بلغت (٢,٤١٥) مليون برميل قياسًا بصادرات النفط الخام ما قبل ١٩٨٠ وبمعدلٍ تصديريٍّ (٣,٤٧٦) مليون برميل يوميًّا؛ وبذلك انخفضت صادرات العراق في سنة ١٩٨٠ بنسبة (٢٤٪) عن السنة التي سبقتها.

تراجعت صادرات العراق النفطية بشكلٍ كبيرٍ بعد توقُّف بعض الموانئ على الخليج العربي بشكلٍ كاملٍ، إذ إنّ صادرات العراق[٣]، إلى الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية قدرت بعوائد مالية (٣٦٥) مليون دولار[٤]، بينما كانت عوائد ما قبل الحرب العراقية الإيرانية مِن النفط الخام إلى

(١) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ط٢، (د. م)، ٢٠٠٩، ص١٥٧.

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٨، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٩٤.

(٣) محمد أحمد السعدي، اقتصاد البترول، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٢٢٣.

(٤) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملف ٣/ ٥٣٠٠، تقرير موجز عن التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي، و.(١٢٦) في ٢/ ٩/ ١٩٨٤.

الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية ما يقارب (٤٧٩,٥) مليون دولار[١]؛ لذلك بدأت المشاورات العراقية السوفيتية بعدما توقَّف التصدير عبر الخليج إلى إيجاد بدائل للتصدير، فكانت المشاورات تدور في ضخ النفط العراقي عبر البحر المتوسط ليذهب قسمٌ منها إلى عملاء السوفييت مِن مستهلكي النفط[٢]، كان تحرُّك موسكو السريع لإيجاد بدائل التصدير من النفط العراقي وبحسب تقرير حكومة موسكو بأنَّ تنشيط الصادرات العراقية ورفعها يهم بشكلٍ أو بآخر في الحدّ من الاضطراب الاقتصادي السوفيتي الذي أصبح معتمدًا نوعًا ما على التجارة النفطية[٣]، إذ إنّ الاتحاد السوفيتي حقَّق مبيعاتٍ كبيرةً من النفط العراقي المُصَدَّر إلى الأسواق النفطية العالمية في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٠ وبقيمة (٥,٧) مليار دولار، ثم أخذت عمليات التسليم والتراجع التدريجي مع بداية الحرب بنسبة (١٦٪) حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها مع بداية عام ١٩٨١، إذ وصل حجم التصدير النفطي مِن العراق إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق شركاتها (١٠٥,٠٠٠) برميل يوميًّا تُصَدَّر عن طريق البحر المتوسط والأنبوب التركي ليتم تسليمها إلى مستهلكي النفط المُصَدَّر عن طريق الاتحاد السوفيتي، إذ إنّ الهدف والقاسم المشترك بين العراق والاتحاد السوفيتي هو ديمومة استمرار ضخ النفط العراقي، ولا سيما بعد توقُّف موانئ الخليج العربي واتجاه العراق لضخ النفط عبر الخط السوري، لأسباب تمويل الحرب والتقليل مِن الاعتماد على النقد الأجنبي، زيادةً على دعم المشاريع التنموية[٤]، أما الاتحاد السوفيتي فإنه كان على تواصلٍ مُستمِرٍ مع الحكومة العراقية مِن أجل دفع الصادرات العراقية عبر الأراضي السورية إلى أعلى مستوياتها ولا سيما بعد تدنّي صادراتها النفطية إلى الدول ذات العملات الصعبة، إذ انخفضت تلك الصادرات إلى ما يقارب ٩٧,٥٠٠ برميل يوميًّا في عام ١٩٨١، ولأمورٍ تتعلَّق بالأسعار وطلب السوق من النفط الذي يمتاز بالجودة العالية، إذ إنّ مستهلكي النفط كانوا يُفضِّلون نفط أوبك بما يمتاز به مِن جودةٍ وأسعارٍ مناسبةٍ إلى حدًّ ما لتلك الدول[٥]؛ لذلك كانت الحكومة السوفيتية قد اتخذت تدابير لتعزيز اقتصادها وهي[٦]:-

---

(١) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨١، مطبعة الجهاز المركز الإحصاء، بغداد، ١٩٨١، ص١٥٥.

(2) C. I. A, Attempts to Increase oil Exports, op. cit, P. 1.

(3) C. I. A, united report in socialist Trade: Critique Economic and Military Links, op. cit., P. 8.

(4) C.I.A, Recent transit soviet oil Exports: The Role of oil in soviet foreign trade, The Soviet Trade Branch, office of Soviet Analysis Economic Division, Soviet،November, 1982, P. 3.

(5) C.I.A, Recent transit soviet oil Exports, op.cit, P. 5.

(6) C.I.A, USSR: Selected Trade in crud Petrol Petroleum and Petroleum Products, The Soviet Trade Branch, office of Soviet analysis, Economic Division, SOVA, 1 November, 1982, P. 21.=

١- دعم ومتابعة الشركات النفطية العاملة في مجال النفط للإسهام في إدخال عائداتٍ مِن العملة الصعبة وهي إما أن تعمل باستثمارٍ مباشرٍ لمدةٍ محدودةٍ على وفق مبدأ العقود الاستثمارية أو أن تعمل على وفق مبدأ عقود الخدمة مثلما كانت شركة تكنو كسبورت النفطية السوفيتية التي عملت في مجال تطوير القطاع النفطي العراقي وأحيانًا كانت تدخل لصالح شركة النفط الوطنية العراقية، إذ بلغ عائدها في مجال التطوير والتجهيز بين عامي ١٩٨٠-١٩٨١ (٦) مليون دولار كلفة أعمالٍ تطويريةٍ وبعض المعدات التي هي خارج عن الاتفاق الرسمي للجان الاقتصادية وبما مسموحٌ به مِن الحكومة السوفيتية تجاه الشركات.

٢- استمرار عملية شحن المنتجات النفطية مِن بلدان الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق عبر موانئ البحر المتوسط وتوريدها إلى مستهلكيها، إذ مَثَّلت ما يقارب ثلاثة أخماس من النفط لعملائها من البلدان غير الشيوعية ذات عملة غير الدولار والباقي إلى العملاء بالعملة الصعبة مُقسَّمَةً على العملاء هي (كوبا ويوغسلافيا)، أما البلدان غير الشيوعية مثل فنلندا والهند التي يتم التصدير إليها عبر الشركات السوفيتية .

جرى الاتفاق بين شركة النفط الوطنية العراقية[١]، وشركة نافتا (NAFTA) السوفيتية المسؤولة عن بيع النفط للدول التي توجد فيها شركاتها على حساب أنها شركةٌ مُصَرَّحٌ بها مِن الحكومة السوفيتية وهي تُمثِّل منظمة التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي أيضًا [٢]، هو أن تقوم الحكومة العراقية باستقطاع (٤٠) سنتًا للبرميل من النفط الذي يُضَخ عبر الأنابيب لغرض الحماية والصيانة التي عَدَّها الاتحاد السوفيتي دعمًا للحكومة العراقية لإجراء صيانة الأنابيب في حال تعرُّضها لأعمالٍ تخريبيةٍ مِن العصابات وهذا الإجراء يسري على خط الأنابيب العراقي – التركي، إذ تبدأ عملية الاستقطاع بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٤[٣].

على الرغم من أنَّ أسواق النفط العالمية قد أصابها نوعٌ من الركود فيما يخص الطلب على النفط بين كانون الثاني-آذار ١٩٨٢ بسبب تمسك بعض أعضاء منظمة أوبك رفع الأسعار مما أدّى إلى تراجع الطلب على نفطه، إلا أن الاتحاد السوفيتي واصل سعيه في توفير الكميات المطلوبة إلى المستهلكين للدول الشيوعية وغير الشيوعية من بعض أعضاء المنظمة والعراق في مقدمتها [٤].

=للتفاصيل عن هذا الموضوع، ينظر:

C.I.A, Recent Trends in soviet oil Export: The role oil in Soviet foreign Trade, op. cit, P. 3-4

(1) C.I.A, Recent Trends in Soviet oil Export: Attempts to the increase oil Export, The Soviet Trade Brunch office foreign, 1 November 1982, P. 5.

(2)Ibid, P. 5.

(3) C.I.A, USSR: Recnttrend in soviet, oil Exports: Petroleum trade with hard currency countries, op. cit, p. 3.

(4) C. I. A, USSR: oil sales to soft currency customers, op. cit, P. 11.

كان من أهداف موسكو مواصلتها الطلب على النفط العراقي المُجَهَّز عبر البحر المتوسط هو أن يدخل مِن ضمن حساباتها الخارجية أيضًا وما توصَّل إليه سعي بعض الأطراف من تعزيز وجودها في المنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وبعض الدول الكبرى[١]، إذ عزَّز التقارب العراقي – السعودي الفرصة لموسكو لتعزيز اقتصادها والأمر الآخر هو السبب لتغلغلٍ سياسيٍّ في منطقة الخليج العربي عن طريق العراق، ولا سيما بعد طلب العراق مِن المملكة السعودية أموالًا لتمويل الحرب الدائرة مع إيران، فوافقت على إعطاء العراق مدفوعاتٍ على شكل إغاثةٍ مِن إنتاج النفط ما قيمته (١١٠,٠٠٠) برميل يوميًّا ثم تبعتها الكويت أيضًا بالموافقة على الطلب العراقي ويتم التجهيز مِن (شباط ١٩٨٣-كانون الثاني ١٩٨٨) [٢]، ذهب جميعها إلى السوق السوفيتي وبسعر الأوبك لِحساب الحكومة العراقية، فقد حقَّق هذا التعاون تأمين أموالٍ للعراق الذي كان بحاجةٍ كبيرة لها، وفي الوقت ذاته زادت مِن صادرات الاتحاد السوفيتي خلال النصف الأول لعام ١٩٨٢ قياسًا بعام ١٩٨١، الذي عدَّته الحكومة السوفيتية تحولًا هائلًا في المعيار الاقتصادي لما مثَّله من عائدات العملة الصعبة بالنسبة لحكومة موسكو[٣].

سعى العراق إلى رفع صادراته النفطية عبر خطوط الأنابيب و لا سيما بعد استئناف ضخ النفط عبر الأنبوب النفطي (بانياس)[٤]، الذي يمر عبر الأراضي السورية إلى طرابلس شمال لبنان في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٨١ إلاّ أنَّ نسبة الصادرات لَم تكن بالمستوى المطلوب لعوامل تتعلَّق بالطلب النفطي في السوق العالمي، مما اضطر العراق إلى خفض سعر النفط، زيادةً على تعرُّض الأنبوب لأعمالٍ عدائيةٍ فاضطر العراق لإيقاف ضخ النفط لأيامٍ معدودة[٥].

من جانبٍ آخر فإن الحكومة العراقية لم تكن لديها ثقةٌ بالنظام السوري نظرًا لمواقفه المُؤيِّدة لإيران والزيارات المُتبادَلة في شهر شباط وآذار ١٩٨٢ بين سورية وإيران. مما دعا وزير الخارجية العراقي خلال زيارته لموسكو في الرابع والعشرين من شهر نيسان ١٩٨٢ – ولقائه نظيره أندريه غروميكو (Andre Gromyko)[٦]، أن يُعلن في تصريح ((بأن النظام السوري قد اتخذ قرارًا

(1) C. I. A, USSR: oil sales to soft currency customers, op. cit, P. 11-12.
(2) C.I.A, International Economic and Energy Renewed Saudi and Kuwaiti Aid to Iraq, Washington, 22 March, 1982, P. 6.
(3) Ibid, P. 6-7.
(٤) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٠٥)، علاقات العراق الخارجية، و. (٢٦)١٤، ٣/ ١٩٨٢.
(٥) وكالة الانباء الفرنسية في بيروت، ٢٥/ ٣/ ١٩٨٢.
(٦) اندرية غروميكو (١٩٠٩-١٩٨٩): شيوعي ورجل دولة سوفيتي ولد في بيلاروسيا (روسيا البيضاء) من عائلة فلاحية، درس الاقتصاد والهندسة الزراعية، وانضم خلال دراسته إلى الحزب الشيوعي، عمل في الأبحاث الزراعية، التحق بوزارة الخارجية ١٩٣٩، فتولى قسم امريكا ثم مستشار اول في السفارة السوفيتية في الولايات المتحدة عام ١٩٤٦، فتدرج في المنصب حتى أصبح سفيراً ١٩٤٣، وفي عام ١٩٤٩ أصبح مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، إذ شارك في قرارات أبرزها القضية الفلسطينية وفي عام ١٩٥٢ عاد إلى موسكو=

يتعلَّق بغلق الخط العراقي السوري وهذا بحدّ ذاته يجعل النفط العراقي تحت رحمة قرارات الحكومة السورية))، أما غروميكو فقد شدَّد على ضرورة مواصلة العراق ضخ النفط بالوسائل البديلة ومنها تأييد اقتراح العراق في آذار ١٩٨٢ بإنشاء خطٍ استراتيجيٍّ للنفط مع السعودية[١].

بعد قيام الحكومة السورية بغلق الخط العابر مِن أراضيها أواخر شهر نيسان ١٩٨٢ و لا سيما بعد تعهُّد الجانب الإيراني[٢]، بتعويضها عن الخسائر التي قد تلحق بها مِن رسوم ترانزيت التي تُقدَّر بمئة مليون دولار سنويًّا، زيادةً على تعهُّد إيران بشحن النفط إلى سورية بسعر (٣٠,٢) دولار للبرميل الواحد، في حين أنَّ سعر أوبك هو (٣٤) دولار وتكون بالمقايضة مع البضائع السورية، إلى جانب زيادة الكميات بحسب حاجة سورية لها[٣]، انخفضت الصادرات العراقية بشكلٍ كبيرٍ، بالرغم مِن الوساطة السوفيتية بعد زيارة مسؤولين مِن حكومة موسكو دمشق في أوائل شهر آيار ١٩٨٢، إلاّ أنَّ حكومة دمشق أعلنت عدم موافقتها على استئناف الخطوط النفطية المارة عِبْرَ أراضيها مما اضطر العراق إلى تحويل الصادرات بشكلٍ كاملٍ عِبْرَ الخط التركي، والنقل البري (تركيا والأردن)[٤].

جرت مناقشاتٌ بين الحكومة العراقية والسوفيتية في حزيران ١٩٨٢، لإيجاد صيغةٍ مناسبةٍ لتأمين صادرات النفط العراقي فكان هناك طرحان[٥]:

١- العمل على وضع دراسةٍ لتوسيع الخط العراقي-التركي بأقصى طاقاته مِن (٧٠٠ -٩٠٠) الف برميل يوميًّا.

٢- إجراء مشاوراتٍ مع دول أوبك لزيادة مبيعات النفط إلى الاتحاد السوفيتي لتغطية حاجيات مستهلكيهم مِن النفط. إلّا أن الطرح الثاني لاقى مُعارَضةً مِن فنزويلا، لأسبابٍ تم تعليلها بأن أي زيادةٍ خارج الاتفاق (العراقي - السعودي - الكويتي - السوفيتي) تسبب اضطرابًا في السوق النفطي، زيادةً على أن فنزويلا أشارت إلى أن السوفييت حققوا أرباحًا كبيرةً في تجارتهم النفطية خارج البلدان غير الشيوعية، ولا سيما بين عامي١٩٨١ - ١٩٨٢، إذ

=ليشغل نائب وزير الخارجية، وفي عام ١٩٥٦ أصبح عضواً في الحزب الشيوعي، وفي عام ١٩٧٣ انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعية، وفي عام ١٩٨٣، أصبح نائباً لغروميكو فضلاً عن منصبه كوزير الخارجية، للتفاصيل، ينظر: مسعود الخوند، مصدر سابق، ص٨٠.

(١) وكالة أنباء موسكو، العلاقات العراقية السوفيتية، ٢٥/ نيسان/ ١٩٨٢.

(2) C. I. A, Opec and the USSR: The oil connection, op. cit, P. 1-2.

(٣) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٥)، علاقات خارجية، ١٩/ ٨/ ١٩٨٢.

(4) C. I. A, Opec and the USSR: The oil connection, op. cit, P. 2.

(5) C. I. A, Opec and the USSR: The oil connection, op. cit, P. 2.

تضاعفت الأرباح مِن(١٢- ١٤) مليار دولار قيمة الأرباح خارج حدودها وهي صافي الأرباح مِن العملة الصعبة[١].

أعلنت وزارة النفط العراقية في الثاني مِن آب ١٩٨٢ عبر صَحيفة (Argumenti A) السوفيتية أن العراق غير قادرٍ على الوفاء بتعهُّداته فيما يتعلَّق باتفاقيات النفط مع الدول الأخرى، وإنما ستقوم السعودية بتمويل عملاء العراق مِن النفط الخام السعودي على وفق الاتفاق السابق وبكميات محدودةٍ وبسعر منظمة أوبك، نتج عن هذه التطورات انخفاض العوائد النفطية في عام ١٩٨٢ إلى ما يقارب ١٠ مليار دولار موازنةً بالأعوام السابقة[٢]، بلغ الوارد النفطي مِن الاتحاد السوفيتي وحدهُ – عدا الدول الاشتراكية – (٢,٥٥) مليار دولار عام ١٩٨٢، ثم واصل حتى وصل إلى ما يُقارِب ٨ مليار دولار عام ١٩٨٣، منها (٥٣٥,٥) مليون دولار قيمة النفط المُصَدَّر إلى الاتحاد السوفيتي[٣] .

كان للانخفاض المتواصل للعائدات النفطية هو لأسبابٍ تتعلَّق بالمنافذ التصديرية، فضلاً عن الأمن الذي حمَّل العراق على خفض سعر النفط بِما يقارب (٥) دولار مِن السعر المحدد لمنظمة أوبك ليصل عام ١٩٨٣ إلى (٣٠) دولار للبرميل الواحد، ليكون المبلغ الإجمالي للكلفة الناتجة عن التخفيض (١٠٠) مليون دولار شهريًّا، إلى جانب ضعف الأسواق أمام النفط العراقي[٤]، مما دفع العراق إلى خفض الانفاق على برنامجه التنموي بقيمة ٣,٥٪ مقتصرًا الإنفاق على المشاريع النفطية والمعدات العسكرية[٥].

تحركت موسكو نحو القيادة السورية، مستثمرةً بوادر العلاقات و تدهورها بينها وبين إيران بسبب طلب خميني مِن الحكومة السورية توحيد النظام، وبعد وصول وزير الخارجية السوفيتي (غروميكو) في الخامس من حزيران ١٩٨٣، اجتمع مع الحكومة السورية وطلب مِن قيادتها فتح الأنبوب النفطي أمام الصادرات العراقية، إلا أنَّ سورية رفضت ذلك وبقي الحال على ما هو عليه فأدى بالعراق إلى الاستمرار بالتصدير عن طريق تركيا[٦].

يتَّضح مما تَقدَّم أن الحكومة العراقية على الرغم مِن ظروف الحرب العراقية الايرانية إلّا أنّها واصلت تطوير القطاع النفطي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي إذ إنّ الاخير كان يسعى إلى الحصول على استثمار أوسع في ظل ظروف تلك الحرب، وبالفعل فقد حصل على أكبر عقدٍ

(١) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة(٥٩٥)، العراق–علاقات خارجية، ١٩/ ٨/ ١٩٨٢.

(2) C. I. A, IRAQ: An Economy, oil Revenus continue to Decline, op. cit, p. 4.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة(٣٠٠٥٢/٣)، و.(١٢٦)، مصدر سابق.

(4) C. I. A, IRAQ: An Economy, oil Revenus continue to Decline, op. cit, p. 4.

(5) C. I. A, Iraq: An Economy under sige, office of Near Eastern and south Asian Analysis, Persian Gulf Division, January, 1984, P. 3.

(٦) د. ك. و, وكالة الأنباء العراقية, رقم الملفة (٥٩٥)، العراق–علاقات خارجية, ٦/ ٦/ ١٩٨٣.

نفطيٍ منذ دخول الشركات السوفيتية للعراق، زيادةً على مساعدة العراق في استثمار مواد أوليةٍ داخلةٍ في الصناعة النفطية وتقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي والمهم إلى جانب سعيها في مواصلة تصدير النفط العراقي على الرغم مِن أزمة المنافذ التصديرية لتمويل النظام العراقي وسداد الديون المُستَحَقة على العراق وهي أثمان المُعِدَّات والأسلحة، فضلاً عن أنَّ موسكو أرادت تأمين مصالحها مع العراق في حالة انهيار العلاقات مع إيران إلى جانب توسيع العلاقات الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي التي تعُدها محميةً أمريكية.

الفصل الثاني

تطور العلاقات العراقية السوفيتية في مجال النفط والغاز ١٩٨٤ـ ١٩٩١

المبحث الأول: اجتماعات اللجنة الاقتصادية العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني العلمي لمشاريع النفط والغاز

١- اجتماعات اللجان الخاصة بالنفط والغاز ١٩٨٤-١٩٨٥

٢ - اتفاقية شمال الرميلة ١٦شباط١٩٨٥

٣- أعمال اللجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي الفني والعلمي لمتابعه تطوير وإنجاز المشاريع بين عامي ١٩٨٥-١٩٩١

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية العراقية ـ السوفيتية في ضوء التطورات السياسية ١٩٨٤ -١٩٩١

١ - عهد (قسطنطين تشيرنينكو١٩٨٤-١٩٨٥)

أ- أثر العلاقات الثنائية في الجانب الاقتصادي

ب- الخطوط الناقلة للنفط وأثرها في العلاقات العراقية ـ السوفيتية

ث- أهمية النفط خلال حرب الخليج الأولى وأثره في العلاقات الثنائية بين البلدين

ح- الديون

٢- التحوُّلات السياسية في الاتحاد السوفيتي وأثره في العلاقات الاقتصادية مع العراق ١٩٨٥-١٩٩١

أ- تسلُّم غورباتشوف السلطة ١٩٨٥ حتى ٨ / آب/ ١٩٨٨

ب- العلاقات الاقتصادية ـ العراقية السوفيتية من جلاء حرب الخليج الاولى ١٩٨٨-١٩٩١

المبحث الأول

اجتماعات اللجنة الاقتصادية العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني العلمي لمشاريع النفط والغاز

١- اجتماعات اللجان الخاصة بالنفط والغاز ١٩٨٤-١٩٨٥

بعد أن اختتمت أعمال الدورة الثالثة عشرة للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني التي نتج عنها توقيع اتفاقٍ مشتركٍ لتطوير حقل (غرب القرنة)، واصلت اللجان الفرعية المعنيَّة بشؤون النفط تنفيذ ما جاء في محضر الدورة الثالثة عشرة، إذ جرت اجتماعاتٌ مشتركةٌ في شهر شباط ١٩٨٤ ترأَّس الجانب العراقي وكيل وزارة النفط نائب رئيس اللجنة الاقتصادية العراقية مع الاتحاد السوفيتي عصام الجلبي[١]، وعددٌ آخر مِن مسؤولي وزارة النفط العراقية وشركتي نفط العراق الوطنية وشركة نفط الجنوب وعن الجانب السوفيتي رئيس اللجنة الفرعية أي واي روتوف (A. Y. Rotov) ورئيس شركة تكنو كسبورت تشاجونيف (Chagunev)، و في أثناء المباحثات جرى الاتفاق على تسلُّم مسودة العقد فيما يخص تطوير حقل غرب القرنة بتاريخ الثاني والعشرين مِن آذار ١٩٨٤ بدلًا مِن الرابع والعشرين مِن حزيران بِما في ذلك المراحل الزمنية للتنفيذ مِن شركة تكنو كسبورت إلى جانب تقديمها أسعار بالكُلَف بموعدٍ أقصاه التاسع والعشرين من آذار ١٩٨٤، كما تم التباحث في الكلف المختلف عليها لِمَشروع (الرميلة الشمالي)[٢].

استأنفت اللجنة الاقتصادية أعمالها مع بداية شهر نيسان ١٩٨٤ لدورتها الرابعة عشرة وأخذت اللجان الفرعية مهامها بمواصلة متابعة تنفيذ محاضر الاجتماعات السابقة، إذ اجتمعت اللجنة الفرعية المعنيَّة بشؤون النفط في موسكو للمدّة مِن ١٣-١٦ نيسان ١٩٨٤ للدورة الرابعة عشرة، إذ قدَّمت اللجنة العراقية ترتيباتها النهائية فيما يتعلق بالأمور المالية لمشروع اتفاقية غرب

(١) أرسلت اللجنة الاقتصادية العراقية بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٨٤ برقية إلى المستشارية الاقتصادية لسفارة جمهورية العراق لدى الاتحاد السوفيتي، أشارت فيها إلى تعيين عصام عبد الرحيم الجلبي وكيل وزارة النفط العراقي نائباً لِرَئيس اللجنة الاقتصادية العراقية السوفيتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بدلاً مِن عبد المنعم حسن علوان. للتفاصيل ينظر: د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، برقية اللجنة الاقتصادية العراقية إلى المستشارية الاقتصادية لسفارة العراق لدى الاتحاد السوفيتي، رقم الوثيقة (١١)، في ٢١/ ١/ ١٩٨٤.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، متابعة محضر الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية–السوفيتية المشتركة، في ٢٥/ ٨/ ١٩٨٤، و. (٤).

القرنة[١]، زيادةً على البحث في مسألة مد أنبوب غاز (بغداد– الناصرية)، التي تم دخول شركة (T.B.E) السوفيتية طرفًا مُفاوِضًا لِإنجاز مدخل الأنبوب المذكور، وفي حالة تم الاتفاق على العقد تقوم شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة (T.B.E) بإنجاز المشروع، كما تم الاتفاق بين الجانب العراقي والسوفيتي على قيامه بالشروع بالعمل على وفق ما مُتَّفق عليه لِمشروع حقل نفط (غرب القرنة)، زيادةً على وضع اللمسات النهائية لبنود اتفاقيةٍ ضمنيةٍ لتنفيذ بعض الأعمال التطويرية لحقل شمال الرميلة النفطي[٢]، كما اتفق الطرفان على تزويد العراق بالمعدات الخاصة بالمشاريع النفطية لِصالِح شركة النفط الوطنية وشركة نفط الجنوب وهي تشمل المعدات والمكائن والأجهزة ووسائل النقل المورَّدة للعراق كافة باستثناء الأدوات والمواد الاحتياطية التي تدخل ضمن البروتوكول التجاري التي تتولى وزارة التجارة العراقية استيرادها لصالح القطاعات الأخرى، ضمن البروتوكول الموقَّع الثامن عشر من اذار ١٩٨٤ وهو استكمالٌ لاتفاق ١٩٨١ التجاري[٣].

صَدّقَ رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية العراقية مع الاتحاد السوفيتي على محضر الدورة الرابعة عشرة للجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، وبموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء/ لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية المُرَقَّم (٧٢٢) في السابع عشر من نيسان ١٩٨٤ على تسمية الوفد الرئيس للجنة، فضلاً عن تصديقه على ما جاء في محاضر اللجان الفرعية للدورة المذكورة ومنها أعمال اللجنة الفرعية للنفط، بعد أن قدَّم رئيسها عصام عبد الرحيم الجلبي نتائج المفاوضات مع الجانب السوفيتي التي ضمّنها في الاتفاقية الاقتصادية الشاملة المُزمَع توقيعها في موسكو[٤].

غادر الوفد العراقي إلى موسكو في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٨٤ برئاسة رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية وزير الصناعة وعضوية (عبد المنعم حسن علوان) الوكيل الأقدم لِوزارة النفط

---

(١) أرسل البنك المركزي كتاباً إلى رئاسة لجنة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي يتضمن قيام البنك المركزي العراقي باتخاذ كافه التدابير اللازمة فيما يخص الإجراءات المالية المتعلقة باتفاق غرب القرنة مع الجانب السوفيتي في ٢٣/ ١١/ ١٩٨٣ الخاصة بالحقل المذكور ضمن فقرتها الاولى والثانية فيما يتعلق بالجانب النفطي للتفاصيل، ينظر: وزارة الصناعة والمعادن رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، البنك المركزي العراقي، متابعة تنفيذ محضر الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و (٣٠) في ١/ ٨/ ١٩٨٤.

(2).The Twenteth meeting of subcommittee on oil Affuirs for the period from 12-19 october, 1984, P-1

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة، ملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، محضر اجتماع اللجنة التجارية في إطار اجتماعات اللجنة العراقية – السوفيتية، و (١٩)، في ١٩/ ٤/ ١٩٨٤.

(٤) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية– السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، و (٧٦)، في ٢٢/ ٤/ ١٩٨٤، ص٣٥٢.

نائبًا لِرَئيس اللجنة وممثلًا عن المؤسسة العامة للمشاريع النفطية، إلى جانب وكيل الوزارة لِشؤون الاستخراج ورئيس اللجنة الفرعية عصام الجلبي الموجود في موسكو على رأس الوفد الفرعي، كما ضمَّ الوفد ممثلًا عن البنك المركزي العراقي، وممثلين عن وزارات وهيئاتٍ ومؤسساتٍ حكوميةٍ أخرى(١).

اجتمعت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني على مستوى الرؤساء في الرابع والعشرين من شهر شباط ١٩٨٤، تناولت المحادثات الثنائية مناقشة ما توصلت إليه اللجان الفرعية المختلفة وتسوية بعض المتعلقات، إذ استمرت المناقشات للمدّة مِن (٢٤-٢٥ نيسان ١٩٨٤)(٢)، وقد جرى التوقيع على المعاهدة الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي(٣) في السادس والعشرين مِن شهر نيسان ١٩٨٤ التي احتوت على بنودٍ مختلفةٍ عِدَّة، فقد جاء في ديباجتها (إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية وانطلاقًا مِن علاقات الصداقة والتعاون القائمة بينهما والموقع في ٩ نيسان ١٩٧٢، وسعيًا إلى التطوير والتعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين تم توقيع الاتفاقية)(٤)، فيما يتعلق بالشؤون النفطية فقد تناولت الاتفاقية بمادتها السابعة التعاون في إكمال تطوير حقل نفط الرميلة الشمالي بِما في ذلك مساحة التطوير ومبالغ القروض تكون موضع الاتفاق الخاص، زيادةً على قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد العراق بِما يحتاجهُ مِن معداتٍ نفطيةٍ وآلاتٍ ومواد تقنيةٍ يجري التفاهُم عليها في مناقشات اللجان الفرعية، كما ضمَّ الاتفاق التواصل المستمر للجان الفرعية المعنيَّة بشؤون النفط لمتابعة الاتفاقية، فيما تناولت المادة الثامنة وهذه المادة شاملةٌ لِبنود المعاهدة، ففي حالة حدوث خلافاتٍ بين المؤسسات العراقية والسوفيتية في المسائل المُتعلِّقة بهذه الاتفاقية الموقَّعة النفع المتبادل، تُرفَع الخلافات إلى رئاسة اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني(٥)، وقد ثَمَّنَ رئيس

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الرابعة عشرةّ، و (٢١)، في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٤،

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شملت الاتفاقية عشر مواد، إذ تطرقت المادة الأولى إلى المشاريع الكهربائية وما يتعلق بمسائل الري، اما المادة الثانية فتتعلق بتجهيز المواد والمعدات فيما يتعلق بالمادة الأولى، فيما تطرقت المادة الثالثة تتعلق بالتصميم ونصب المواد للمحطات والمنشآت المنصوص عليها في المادة الاولى اما المادة الرابعة فتتعلق بالقروض والفوائد والاقساط السنوية للسلع والمعدات وأما المادة الخامسة فتتعلق بالقروض وبدل العملة للحسابات التجارية، والمادة السادسة تنظم عملية التعامل بين البنك المركزي العراقي والبنك السوفيتي للتفاصيل عن بنود الاتفاقية، ينظر: وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، محضر توقيع الاتفاقية في ٢٦ / نيسان ١٩٨٤، و. (٢٦).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) وزارة الصناعة والمعادن، الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، محضر توقيع الاتفاقية في ٢٦ / نيسان ١٩٨٤، و. (٢٦).

اللجنة السوفيتية ياكُوفْ ريَابوُفْ (Yakov Ryabov) التعاون المشترك، كما أشاد رئيس الجانب العراقي خلال اللقاء – بعد توقيع الاتفاقية – بتعميق وترسيخ التعاون المشترك طويل الأمد بين العراق والاتحاد السوفيتي[١].

في إطار متابعة تنفيذ ما جاء بمحاضر اللجنة الرابعة عشرة وما ضمَّتهُ اتفاقية نيسان ١٩٨٤، زار وفد اقتصادي عراقي موسكو في الأول مِن شهر ايار مِن العام نفسه وتم عقد اجتماعًا مغلقًا مع رئيس الوزراء السوفيتي تيخونوف (Tikhonov) وأرخيبوف (Arkhipov) النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السوفيتي، بحضور ممثلين مِن مختلف القطاعات في كلتا الحكومتين، ثم تلاها عقد اجتماعين بين الوفد العراقي وأرخيبوف النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء السوفيتي، إذ كانت الاجتماعات مُعَمَّقةً، زيادةً عَلى تواصل الاجتماعات بين اللجنة الفرعية النفطية العراقية – السوفيتية التي حضرها ممثلو شركة النفط الوطنية العراقية وشركة نفط الجنوب مع ممثل شركة تكنو كسبورت السوفيتية وشركاتٍ أخرى مَعنيَّةٍ بشؤون الغاز والإنشاء البترولي[٢]، و في أثناء الاجتماعات مع الحكومة السوفيتية، جرى اتفاق الجانبين على بذل الجهود لتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي على أساس النفع المُتبادَل، وقد نتج عن هذه الزيارة توقيع مذكرات تفاهُمٍ في ميادين الطاقة وصناعة النفط وبناء مشاريع الثروة المائية، زيادةً على توقيع عددٍ مِن الوثائق الأخرى تتعلق بالمسائل التجارية[٣]، وفي أثناء الاجتماعات جرى الاتفاق على عقد اللجان الفرعية المعنيَّة بشؤون النفط لعقد اجتماع(٢٤–٣١ آب ١٩٨٤)، كما أرسلت رئاسة لجنة العلاقات الاقتصادية العراقية برقيةً عبر السفارة السوفيتية في بغداد وإلى رئاسة اللجنة في الجانب السوفيتي، أخبَرَتهم فيه عن الاتفاق السابق مع (أُساد جوك) نائب ريس الدولة الاقتصادية في الجمهوريات الاشتراكية في تموز ١٩٨٤ يخص عقد اجتماعاتٍ على مستوى رؤساء اللجان الفرعية أواخر تموز وهو اجتماعٌ مُمَهِّدٌ لِتَذليل العقبات أمام عمل اللجان[٤].

أرسل وكيل وزارة النفط للشؤون الاستخراج نائب رئيس اللجنة العراقية – السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي، في الثامن من شهر آب ١٩٨٤ رسالةً ثانيةً عن طريق سفارة جمهورية العراق في موسكو إلى أُساد جوك رئيس لجنة الدولة العلاقات الخارجية بالكتاب المرقم ٣ / ١٠٤ / ٤٠٧٨ والمؤرخ في الثامن من اب ١٩٨٤، فقد تسلَّم الرسالة بتاريخ الثاني والعشرين من آب ١٩٨٤ من المستشار الاقتصادي العراقي في السفارة إلى نائب رئيس اللجنة السوفيتي المعني، فقد

(١) صحيفة القبس، العدد (٤٣٠٨)، في ١٢ آيار ١٩٨٤.

(٢) مجلة الف باء، العدد (٨١٤)، في ٢ آيار ١٩٨٤.

(٣) صحيفة أنباء موسكو، العدد (٥٨٥)، في ٢ آيار ١٩٨٤.

(4) telegram sen through the Embassy of the union of Joint Rebpuplics of the soviet union, from the soviet Economic committ for Economic, Technical and scientific, is co peartio, Issam Abde AlRahim Chalbi.

ضمَّت الرسالة طرح موضوع اجتماع نائبي رئيسي الجانبين في اللجنة المشتركة والمتفق على عقده في شهر أيلول ١٩٨٤ في بغداد ثم يُعقَد اجتماعٌ بناءً على اقتراحٍ سابقٍ من الجانب السوفيتي من (١٣ – ١٩) تشرين الأول ١٩٨٤، زيادةً على أن الاقتراح السوفيتي راى إذا ما أراد عقد اجتماعٍ لنائبي الرئيسين العراقي والسوفيتي فلا مانع لديهم من ذلك، ومن الأفضل أن يحضر رئيس اللجنة الفرعية و أعضاؤها قبل مجيء نائب رئيس اللجنة المشتركة بأسبوعٍ لمناقشة الاتفاق على الأمور المهمة(١)، وقد ردَّ نائب رئيس اللجنة السوفيتي على رسالة نائب رئيس اللجنة العراقية في السابع والعشرين من آب١٩٨٤ عن طريق سفارة العراق في موسكو في موعد لقاء نائبي الرئيسين بأنه كان من المُقرَّر عقدها في شهر أيلول في العاصمة موسكو وليس في بغداد كما أشار وكيل وزارة النفط العراقي في رسالته(٢).

من الجانب الآخر رفعت الشركات والمؤسسات التابعة لوزارة النفط العراقية إلى رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني العراقية – السوفيتية، بناءً على طلب اللجنة من تلك المؤسسات بعرض التقارير الخاصة بمتابعة محاضر اللجنة في دورتها الرابعة عشرة وسير العمل مع المؤسسات ليتسنى لها دراسة تلك التقارير ومناقشتها في الاجتماع ما بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة التي ستُعقد في منتصف تشرين الأول ١٩٨٤، إذ جاء في تقارير المؤسسات والشركات ما يأتي(٣):

أ- المؤسسة العامة لتصفية النفط وصناعة الغاز:

بلغ حجم التعامل التجاري مع الشركات السوفيتية خلال عام ١٩٨٤ (٢٢٤,٢٦٦,٠٥) مليون دولار أمريكي واصل العقبة من تجهيزها مليون (١٦٥,٥١٢) مليون كغم من شركة (Leisendtenor) السوفيتية، وحثّ الجانب السوفيتي على تجهيز مصفى الدورة بمقدار (٢) طن من مادة سربزن واكمن كوت رقم ٤٩٨٨ درجة(٨٠).

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، رسالة وكيل وزارة النفط، و. (٣٧)، ٢٣/ ٨/ ١٩٨٤.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، رسالة المستشار الاقتصادي في سفارة العراق لدى الاتحاد السوفيتي (حامد ثامر السعدون)، و.(٤١) ٢٨/ ٨/ ٩٨٤.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، متابعة محضر الدورة الرابعة عشر، للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، الكتاب المُرسل إلى وزارة النفط في ١٥/ ٧/ ١٩٨٤، و. (٢٩)، ١٥/ ٧/ ١٩٨٤.

ب- المؤسسة العامة لنفط الشمال:

طلب في تقريرها إلزام الجانب السوفيتي بتزويدها بالمعدات والمواد الاحتياطية والمتفق عليها سابقًا مع الجانب السوفيتي لغرض إدخالها مجال العمل وتطوير المؤسسة بما يخدم المجال النفطي.

ت- المؤسسة العامة للمشاريع النفطية:

لم يُقدِّم الجانب السوفيتي عرضًا لتنفيذ مشروع نقل غاز الناصرية – بغداد، كما تمَّ عقد اجتماعٍ في البصرة بين ممثلي المؤسسة العامة للمشاريع النفطية وشركة تكنو كسبورت السوفيتية مؤسسة نفط الجنوب وتقرر تشغيل المحطات (٦و٨و٩و١٠)، فقد تم تشغيل المحطة (١٠) ويُعد الجانب السوفيتي في حلٍّ منها، كما أشار التقرير بعدم حضور الجانب السوفيتي لإجراء إتمام مسألة القروض الخاصة ببعض المشاريع، زيادةً على عدم حل مسألة الكلورين وتُركت المشاكل معلقةً، إلى جانب المشكلة المتعلقة بـ (Vibration)، زيادةً على ظهور مشاكل جديدةٍ في نظام الحقن المائي وهي عدم مطابقة الماء للصفات ولم يُعطِ الجانب السوفيتي تبريرًا مسوغاً، مما دفع الجانب العراقي إلى مواصلة الدراسات المستمرة ورفعها إلى الجهات المعنيَّة [١].

ح- المنشأة العامة لنفط الوسط:

بيَّنت المنشآة العامة لنفط الوسط في تقريرها أن المقاول السوفيتي خلق كثيرًا من المتاعب بسبب طاقم العمل لدى الجانب السوفيتي ومنها الإجازات السنوية بدون توفير البديل[٢].

خ- المنشأة العامة لاستكشاف النفط والغاز:

الطلب من الجانب السوفيتي باستئناف الفرص التدريبية المتبقية من العقد (٥٥،٠٧٦/٤٨٣٠٠) مع شركة تكنو كسبورت السوفيتية، إذ إنّ المنشأة العامة لنفط الوسط خاطبت الشركة السوفيتية ببرقيةٍ في ١٩٨٤/٤/٢٦ ولم يرد الجواب؛ لذلك يجب طرح المسألة على الجانب السوفيتي في المفاوضات المقبلة، زيادةً على أن هناك عقدًا بتشغيل (٥) خبراء روس في الورش إلاّ أنَّ الموجود الفعلي هو (٤) ولم يلتحق الخامس لمدة سنةٍ من العقد وهناك مشاكل قائمةٌ مع هؤلاء الخبراء، وهي تتعلق أيضًا بمنح الإجازة لإيصال التوفير البديل، وإذا ما مُنح أحدهم إجازةً عادةً ما يتأخر عن الالتحاق بعمله [٣].

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، البرقية المرسلة بالرقم ٢٠٩٧في ١١/ ٨/ ١٩٨٤ و.(٣٣).

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، برقية المنشاة العامة لنفط الوسط رقم م ن و ١٢١٩/٦ في ١٩٨٤/٧/٢٨، و. (٣٠).

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير شركة النفط الوطنية بالكتاب ذي العدد هـ/٢٩٩/٢٠٥ في ١٩٨٤/٨/٨ و. (٣٤).

ج-تقرير شركة النفط الوطنية (دائرة المكامن وتطوير الحقول)، بتأريخ ١٩٨٤/٨/٨ تضمن:

- تمَّت متابعة تطوير حقل شمال الرميلة النفطي المدرج ضمن المشاريع الجديدة مع الجانب السوفيتي، وأشارت البيانات الأولية عبر الاجتماعات بين ممثلي اللجنة المشتركة بهذا الخصوص التي عُقدت في ٢٥ نيسان ١٩٨٤ وتمَّ الاتفاق بموجبها بأن يُقدِّم الجانب السوفيتي عرضًا حول الموضوع في أقرب وقتٍ ممكنٍ ولم يتم الالتزام به [١].
- تم تسلُّم التقرير الفني الأول لتطوير حقل غرب القرنة في شهر آذار ١٩٨٤ وتمَّت مناقشته بشكلٍ نهائيٍّ في شهر حزيران للعام نفسه، و فيما يخصّ محضر الاجتماع التاسع عشر للجنة الفرعية للنفط، ألمح ممثلو الجانبين إلى توضيح القواعد المشمولة بـ (السداد والتخفيف)، وقد تمَّ توضيح القواعد المشمولة خلال الربع الثاني؛ لذلك تطلب شركة النفط الوطنية إيلاء أهميةٍ وحثِّ الجانب السوفيتي فيما يخص التزاماتها فيما يخص حقل شمال الرميلة، في ضوء هذه التقارير والمؤشرات والنقاط العالقة بين المؤسسات النفطية العراقية والشركات السوفيتية، فإنّها حدَّدت المشاكل الرئيسة ومعالم المفاوضات للجلسة المزمع عقدها بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة؛ لذلك أرسلت رئاسة لجنة العلاقات الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي مع الاتحاد السوفيتي كتابًا إلى رئاسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٨، أظهرت فيه الموعد المُحدَّد بين الجانبين العراقي والسوفيتي (تشرين الأول ١٩٨٤) وهي بذلك تطلب الموافقة الرسمية والأصولية على تسمية عصام عبد الرحيم رئيسًا للوفد[٢]، وبناءً على هذا الطلب وافق مجلس الوزراء العراقي بموجب الكتاب المرقم (س/١/٢٢٠٣٤) في تاريخ الرابع العشرين من شهر أيلول ١٩٨٤ بتشكيل وفدٍ يرأسه وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج نائب رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني[١]، إذ شُكِّل وفد اللجنة الدائمة بموجب الأمر الوزاري بالعدد (١٣٧٠٤) في ١٩٨٤/١٠/٤ لحضور الاجتماعات الخاصة بتنفيذ محضر الدورة الرابعة عشرة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني واجتماعات اللجنة الفرعية للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة المُقرَّر عقدها في موسكو في النصف الأول من شهر تشرين الأول ١٩٨٤ برئاسة وكيل

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، البرقية المرسلة في ١٩٨٤/٨/١١، و. (٣٥).

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، عقد اجتماع بين الدورتين (١٤- ١٥) في ١٨/ ٩/ ١٩٨٤، و. (٤٤)،

وزارة النفط نائب رئيس الجانب العراقي[١]، وقد تألَّفت اللجنة الفرعية المعنيَّة بشؤون النفط والغاز من كل من (موجد عبد الزهرة العبيدي عن المؤسسة العامة لنفط الجنوب وطالب إبراهيم حسين رئيس هيأة التخطيط والقوى العاملة في الوزارة وحسن الأنباري مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية ومحمد رضا الشديدي مدير عام شركة النفط الوطنية وفؤاد الرافعي رئيس مهندسين في شركة النفط الوطنية وصباح طوبيا عن البنك المركزي العراقي)[٢].

غادر الوفد العراقي إلى موسكو بتاريخ الثاني عشر من تشرين الاول١٩٨٤ لعقد مباحثاتٍ مع الجانب السوفيتي وقد بدأت اجتماعات اللجنة العراقية – السوفيتية في موسكو بتاريخ الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٨٤، فقد ترأَّس الجانب العراقي عصام الجلبي نائب رئيس الجانب العراقي، وعن الجانب السوفيتي (يفغيني (أُساد جوك) نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، وقد ناقشت اللجنة في أثناء اجتماعها سير العمل في المشاريع الاقتصادية التي تنفِّذها الجهات السوفيتية المتخصصة في العراق، زيادةً على تذليل بعض المشاكل التي تواجه الجانبين، واستعراض ما وَرَدَ في تقارير المؤسسات العراقية للنفط والغاز من بعض الصعوبات والمشاكل مع الشركات السوفيتية المُنفِّذة للمشاريع النفطية في العراق بموجب العقود الموقعة بين الجانبين[٣].

كان من نتائج مباحثات اللجنة الفرعية للنفط في موسكو للمُدّة من(١٣–١٩ تشرين الأول) هو التوصُّل إلى حلولٍ للمسائل العالقة للجنة الفرعية المشتركة، زيادةً على التوصُّل إلى صيغة اتفاقٍ أوليٍّ فيما يخصّ تطوير حقل الرميلة الشمالي ومنها مسألة القرض، إذ ستقدِّم اللجنة الفرعية العراقية – السوفيتية تقاريرها إلى رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني لدراستها، وتضمينها بصيغة اتفاقٍ نهائيٍّ ضمن محضر الدورة الخامسة عشرة، مع توجيه دعوةٍ إلى (أُساد جوك) نائب رئيس اللجنة السوفيتية لزيارة بغداد في كانون الثاني ١٩٨٥ لوضع اللمسات الأخيرة على صيغة الاتفاقية، وفيما يخص أنبوب غاز الناصرية – بغداد فقد تمَّ الاتفاق على قيام الجانب السوفيتي بتقديم قرضٍ لتنفيذ عمل الانبوب، كما طلب الجانب السوفيتي استبدال اسم اللجنة إلى اللجنة الفرعية لصناعة النفط والغاز، فضلاً عن تأكيد مواصلة التعاون فيما يخص استكمال حقل غرب القرنة النفطي، إلى جانب حسم المشاكل المتعلقة بمشروع حقن الماء، كما تعهَّد الجانب

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، الامر الوزاري ذي العدد ١٣٧٠٤، الخاص بتأليف اللجنة للدورة الرابعة عشر والخامسة عشر، و. (٤٩)، ٤/ ١٠/ ١٩٨٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٢٠)، في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٤.

السوفيتي بتوفير المعدات والأدوات والاحتياطات وكل ما يخصّ الجانب النفطي وبموجب الاتفاقيات التجارية بهذا الخصوص[١].

طلبت رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني من رئاسة الوزراء العراقية في تشرين الثاني ١٩٨٤ توجيه الدعوة إلى نائب رئيس اللجنة عن الجانب السوفيتي (أُساد جوك) لزيارة العراق في التاسع من كانون الثاني ١٩٨٥ لغرض إكمال صيغة الاتفاقية الخاصة بمشروع حقل نفط شمال الرميلة والتوقيع عليها نيابةً عن الحكومة السوفيتية مع عصام الجلبي عن الحكومة العراقية[٢]، وبعد استحصال الموافقة في بداية كانون الأول من عام ١٩٨٤ من رئاسة الوزراء على زيارة أُساد جوك لبغداد؛ إذ طلبت رئاسة اللجنة العراقية الدائمة من الوزارات كافة – بموجب كتابها المرقم ٧/ ٧/ ٥٣٦٩ والمؤرخ في الثامن عشر من كانون الاول ١٩٨٤ – تقديم نتائج عمل اللجان وما توصلت إليه بخصوص المشاريع وعرضها على الجانب السوفيتي[٣].

٢- اتفاقية نفط حقل شمال الرميلة (١٦ شباط ١٩٨٥)

بموجب طلب اللجنة الفرعية للنفط في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٤ إلى رئيس اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والخاص بدعوة رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية نائب رئيس اللجنة السوفيتية (أُساد جوك) لِزيارة العراق في مطلع عام ١٩٨٥ لغرض توقيع اتفاقية إكمال تطوير حقل شمال الرميلة في ضوء ما توصلت إليه المباحثات على مستوى نائبي رَئيسَي اللجنة الاقتصادية العراقية – السوفيتية في منتصف تشرين الأول ١٩٨٤، وموافقة رئيس اللجنة على طلب الزيارة[٤]، زار نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية السوفيتي (أُساد جوك) بغداد في الحادي عشر من شباط ١٩٨٥، التقى خلالها برئيس اللجنة العراقية وزير الصناعة وبحضور وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج نائب رئيس اللجنة، وفي اللقاء أثنى رئيس الجانب العراقي على حُسن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وقال : "إننا بالفهم المشترك استطعنا التغلُّب على الصعوبات التي واجهت عملنا المشترك وإيجاد الحلول لتلك المشاكل، زيادةً على ذلك

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير اللجنة الفرعية ذي العدد (١٢٤٨١٢)، في ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٤، و. (٥١).

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، مشروع استكمال تطوير حقل شمال الرميلة، و. (١٣٨)، في ٢٤/ ١١/ ١٩٨٤.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، و. (٥٧)، ١٨/ ٢/ ١٩٨٤، ص١٥.

(٤) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، و(٥٤)، مصدر سابق.

وَضَعنا أُسُس التعاون المُشتَرَك كما وَضَعْنا خططًا طموحةً للمرحلة المُقبِلة تتطلب منا بذل الجهد لتنفيذ المشاريع المستقبلية" [١].

أوضح المبعوث السوفيتي، بأنَّ هدف زيارته هو توقيع الوثيقة الخاصة بتطوير حقل الرميلة الشمالي، كما أبدى المبعوث السوفيتي استعداد حكومته للنظر في تنفيذ المشاريع وإيجاد آفاقٍ جديدةٍ للتعاون، زيادةً على الموافقة على طلب رئيس اللجنة العراقية فيما يتعلق بتأجيل موعد انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة المشتركة، وقد برَّر المبعوث السوفيتي ذلك القبول بعاملين[٢]:

أ- هناك عددٌ مِن المواضيع يجب حلّها خلال شهر نيسان ١٩٨٥ وستكون لها نتائج محددةٌ ومنها تحديد موعد اجتماع اللجنة المشتركة.

ب- رغبة الجانب السوفيتي في بقاء الوفد العراقي مدةً أطول في الاتحاد السوفيتي لغرض النظر بعدة مواضيع.

قدَّم (أُساد جوك) اقتراحًا يخصّ عقد اجتماعٍ على مستوى نائبي الرئيس للجان الفرعية ويقدِّم نتائج المباحثات إلى اللجنة الرئيسة، وفي يوم السادس عشر من شباط ١٩٨٥ تم توقيع اتفاقية تطوير شمال الرميلة بين[٣] العراق والاتحاد السوفيتي بعد أن سُوِّيت المتعلقات جميعها في أثناء زيارة (أُساد جوك) احتوت على بنودٍ عدَّة [٤].

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة والمعادن بنائب رئيس الجانب السوفيتي في اللجنة العراقية المشتركة (يفغيني أُساد جوك)، و.(٥٩).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٤٦)، في ١٧ شباط ١٩٨٥.

(٤) تضمنت الاتفاقية تسعة مواد، إذ جاءت في المادة (٢): إرسال الخبراء السوفييت إلى العراق لجمع المعلومات الاولية وتنفيذ اعمال المسوحات والتصاميم والتشييد، فضلاً عن أعمال أخرى والقيام بالتدريب المهني والفني للمواطن العراقي، فضلاً عن تركيب وتنظيم المعدات، وتقوم المؤسسات السوفيتية بجمع وتهيئة المعلومات اللازمة، والمادة (٣)، أما المادة (٤) تتعلق بتسديد النفقات للمعدات والمشار اليها في المادة (٥)، فضلاً عن تأجير المعدات المجهزة من الاتحاد السوفيتي بحسب العقود التي ستبرم بين المؤسسات العراقية والسوفيتية، مادة (٣)، تدفع الحكومة السوفيتية للحكومة العراقية قرضاً للحكومة العراقية مبلغ (٢٠٦,١٨٨١٣٤) مليون دولار بيد أنَّ التسديد بعد مرور ثلاثة اشهر من السنة اللاحقة، كما تحتسب فوائد القرض بنسبة ٥,٥ % سنوياً للجزء المستنفذ من القرض من تاريخ استعمال ذلك الجزء كما تسدد الدفعة الاخيرة في آن واحد، المادة (٤) تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتسديد الأقساط المستحقة من القرض المنصوص عليه في مادة (٣) من هذه الاتفاقية والفوائد المترتبة عليها بدولارات الولايات المتحدة الامريكية، مادة (٦) يتم الاتفاق بين بنك المركز العراقي والسوفيتي خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ الاتفاقية لجرد حسابات القرض، مادة (٧) حالة حدوث أي خلافات بين المؤسسات السوفياتية والعراقية تتم إحالة الخلاف إلى رئاسة اللجنة، مادة (٨) تقوم المؤسسات السوفيتية والعراقية بتوقيع العقود فيما بينها وتحدد في العقود أحجام العمل والمواعيد. نصّت الاتفاقية، نقلاً عن=

جاء في ديباجة الاتفاقية إنّ حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية انطلاقًا مِن مبدأ الصداقة والتعاون القائمة بين كلا البلدين التي أعلنت عن توسُّعها وتعميقها معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تمَّ توقيعها في ٩ نيسان ١٩٧٢، وسعيها إلى التطوير والتعزيز اللاحقينِ للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وتماشيًا مع المادة (٧) مِن الاتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية والسوفيتية في المضي في تطوير التعاون الاقتصادي والفني المُوقَّعة في ٢٦ نيسان ١٩٨٤ فقد تمَّ الاتفاق بين الجانبين على البنود[١]، إذ صدَّقت الاتفاقية من جانب الحكومة العراقية في الثلاثين من آذار ١٩٨٥ ونظَّمتهُ بقانون رقم (٢٣) ١٩٨٥[٢]، وقد دخلت حيِّز التنفيذ بعد التصديق وإرسال نسخةٍ إلى وزارة النفط العراقية، وقيامها بأعمالها على مؤسساتها بموجب كتابها المرقم ق/ ٣/ ٢٢/ ١٠١٤٧ في الثالث من نيسان١٩٨٥[٣].

٣- أعمال اللجنة العراقية – السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني لمتابعة تطوير المشاريع و إنجازها بين عامي ١٩٨٥-١٩٩١

في ضوء الموافقة التي أبداها الجانب السوفيتي فيما يخصّ تأجيل موعد انعقاد الدورة الخامسة عشرة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، جرت التحضيرات لعقد الدورة الخامسة عشرة للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي في العاصمة موسكو في شهر حزيران ١٩٨٥ ومن تلك التحضيرات هو إرسال تعميمٍ مِن رئاسة اللجنة العراقية إلى الوزارات والمؤسسات المعنيَّة ومن بينها البنك المركزي العراقي بالكتاب المُرَقَّم ٧/ ٧/ ٢٢٦٥ في ٦/ ٥/ ١٩٨٥ طلبت بموجبه الموقف الحالي المالي مع الجانب السوفيتي بشكلٍ تفصيليٍّ مع

=وزارة الصناعة والمعادن، ملفة (١٣٠/ ٥٢٣٠٠) اتفاقية التعاون تطوير حقل شمال الرميلة، ١٦/ ٢/ ١٩٨٥.و. (٢٠).

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، اتفاقية تعاون وتطوير حقل شمال الرميلة، و. (٦٠).

(٢) صدر قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٥ الخاص بالتصديق على الاتفاقية المعقودة مع الجانب السوفيتي مستنداً بذلك إلى الفقرة (أ) من المادة (٤٣) من الدستور تضمنت قانون (٢٣) فقرتين، الأولى خاصة بالتصديق والتعاون بموجبه، والفقرة الثانية خاصّة بنشر مضمون الاتفاقية والعمل بها، للتفاصيل، ينظر: وزارة الصناعة والمعادن، ملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، ٣٠/ ٣/ ١٩٨٥، و.(٦٢).

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة ٣/ ٥٢٣٠٠، قانون تصديق اتفاقية التعاون في استكمال تطوير حقل شمال الرميلة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، ١٠/ ٤/ ١٩٨٥، و. (٦٥).

الاقتراحات[١]، كما أرسل وكيل وزارة النفط كتابًا إلى رئيس اللجنة بالعدد (٩١٢) في الخامس عشر من آيار ١٩٨٥ ضمَّ طلب التصديق على جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة[٢]، وفي يوم الحادي والعشرين من آيار ١٩٨٥ حصل تصديق رئيس اللجنة عليه[٣].

بدأت أعمال اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي في العاصمة موسكو في الخامس عشر من حزيران ١٩٨٥ إذ ترأَّس الوفد العراقي وزير الصناعة وعصام الجلبي نائبًا لِرَئيس اللجنة وسعد عبد المجيد فيصل سفير العراق لدى الاتحاد السوفيتي، وَمِن وزارة النفط راجح محيي الدين يوسف رئيس المؤسسة العامة للمشاريع النفطية، والمستشار الاقتصادي في سفارة العراق لدى الاتحاد السوفيتي حامد ثامر السعدون وعن الجانب السوفيتي م. أ. سيرغتشيك (M.A. Sir ghitshik) رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، أُساد جوك نائب رئيس اللجنة، فيسليف أ. ب (A. B. Fishif) نائب وزير منشآت صناعة النفط والغاز، غريشن (Gration) نائب وزير الخارجية السوفيتي، كوتلوف (Ghutluf) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في وزارة الخارجية السوفيتية، تشونوف (Tishunnuf) رئيس مؤسسة تكنو كسبورت[٤]، وفيما يخص الاجتماع الخاص بالنفط والغاز، فقد لاحظ الجانبان بارتياحٍ كبيرٍ لِتَوقيع الاتفاقية بين الحكومتين لإكمال تطوير حقل الرميلة الشمالي بتأريخ السادس عشر من شباط ١٩٨٥ في بغداد، إن هذه الاتفاقية تُظهِر مرةً أخرى روح التفاهُم المُتَبادَل والرغبة الجادة لتطوير التعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز، وأكد الطرفان ضرورة قيام المؤسسات المعنيَّة باتخاذ الإجراءات جميعها لتسريع تنفيذ المشروع في أقرب وقتٍ، وأنَّ الطرفين يقومان بوضع برامج زمنيةٍ لتنفيذ مختلف الفعاليات ومرافق العمل مِن أجل تشغيل المشروع، كما اتفق الطرفان على تحويل مؤسساتها المعنيَّة لغرض المفاوضة وإنجاز هذه القضايا بموعدٍ لا يتجاوز الربع الثالث من عام ١٩٨٥، مع الأخذ بعين الحسبان مصالح الطرفين[٥].

جاء في الفقرة (٣/ ٣) مِن مَحضَر الاجتماع هو ما يتعلَّق بمشروع القرنة، إذ أبدى الطرفان قلقهما غير المتوازن لِمُختَلَف الفعاليات المُرتَبِطَة بتطوير الحقل؛ لذلك أكِّد الطرفان ضرورة

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، البنك المركزي الموقف الحالي مع الجانب السوفيتي، ٦/ ٥/ ١٩٨٥، و. (٣٠).

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي الدائم، ١٥/ ٥/ ١٩٨٥، و. (٣٢).

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، مصادقة رئيس اللجنة على جدول الاجتماعات للدورة الخامسة عشر، ٢١/ ٥/ ١٩٨٥، و. (٣٣).

(٤) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و.(٣٤).

(٥) المصدر نفسه.

الإسراع في توقيع العقود المُتعلِّقة بتشييد المنشآت الصحية وإكمال الآبار وفحوصات الحقن، كما لاحظ الطرفان أنَّ إبرام عقود التطوير للمرحلة الأولى مِن الحقل قد تأخرت بصورةٍ غير معقولةٍ بسبب اختلاف وجهات النظر في الأسعار وبعض الشروط المالية والتعاقدية الأخرى مّما دعا الطرفين العراقي والسوفيتي إلى إجراء مفاوضات بين مؤسساتها المعنيةَ وتكون مفاوضةً مشروطةً وتضمينها في عقد التشييد المذكور، كما سَيوعِز الطرفان إلى مؤسساتها لإنجاز القضايا المتعلقة جميعها والتوقيع على عَقد التشييد المُتَكامِل في مدّةٍ لا تتعدَّى شهر تموز ١٩٨٥، زيادةً على أن المؤسسات السوفيتية ستقوم بإيفاد ممثليها إلى العراق(١).

تناول مَحضَر اجتماع الدورة الخامسة عشرة سير المفاوضات المُعَلَّقة وَبِالعَقد الخاص لأنبوب غاز (ناصرية–بغداد)، إذ أكَّد الجانب السوفيتي استعداد المؤسسة السوفيتية المعنيَّة لتقديم تعديلاتها على اتفاقية المشروع، إذ اتفق الجانبان على توصية مؤسساتها لِحَسم المسائل المُتعلِّقة جميعها وإبرام العقد الخاص بتنفيذ أنبوب الغاز في مدّةٍ لا تتعدَّى نهاية تموز ١٩٨٥(٢)، إذ كان مِن نتائج الجلسات للدورة الخامسة عشرة هو الاتفاق بين الجانبين على عقد جلسةٍ على مستوى الخبراء في العاصمة بغداد؛ وذلك في شهر تشرين الأول ١٩٨٥ لمناقشة الاتفاق على حجم رواتب الاختصاصيين السوفييت الذين سَيُرسَلون للعراق نظرًا لانقضاء مدة الرواتب في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٥، كما طلب الجانب السوفيتي مِن الجانب العراقي الإسراع بتسديد القوائم الموقوفة المرسلة مِن المؤسسات السوفيتية للجانب العراقي، زيادةً على تعهُّد الجانب السوفيتي بتزويد العراق بالحد الأعلى مِن المعلومات الكاملة والمطلوبة لِغَرَض تدقيق حالات دفع القوائم للمؤسسات السوفيتية(٣)، في ختام الجلسة المُنعَقِدَة يوم الخامس من حزيران لِمُناقَشَة شؤون النفط وقع رئيس الجانب العراقي ونظيره السوفيتي سيرغتشيك على محضر الاجتماع للدورة الخامسة عشرة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي (٤).

بعثت اللجنة العراقية للتعاون الاقتصادي في العشرين تموز ١٩٨٥ برقيةً عن طريق وزارة خارجية جمهورية العراق لِنَظيرتها في الجانب السوفيتي تحمل بين طيَّاتها تقريرًا عن نتائج المحاضر السابقة وسير العمل مِن المؤسسات السوفيتية، أوضح فيه عن عدم قيام الجانب

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و.(٣٤).

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و.(٣٤).

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، تقرير نتائج الدورة الرابعة عشر والخامسة عشر للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، كتاب وزارة الصناعة والمعادن ذي العدد (٧/ ٤/ / ١٩/ ٧٩١٠)، في ١٢/ ٧/ ١٩٨٥ المرسل إلى السفارة العراقية في موسكو، ١٢/ ٧/ ١٩٨٥، و.(٤٢).

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٦٤)، في ١٥ حزيران ١٩٨٥.

السوفيتي بالرد على الطلب العراقي فيما يخص زيادة عدد الدورات للخبراء العراقيين في مجال النفط، زيادةً عَلى عدم إرسال الجانب السوفيتي نتائج المباحثات المُقترَحة فيما يخص الاستشارات، إلى جانب عدم تنفيذ ما جاء في محضر الاجتماع ما بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة المعقود من ١٣-١٩ تشرين الأول ١٩٨٤ الخاص بمشروع حقن المياه لشمال الرميلة وما اتفقت عليه اللجنة الفرعية للنفط في جلستها الـ (٢٠) ما عدا موضوع (الفرَّازات) وتشغيل محطات (١و٢و٣) خلال شهر كانون الأول ١٩٨٥[١]، أما بخصوص اللجنة الفرعية للنفط والغاز، بالنسبة للفقرتين (١-٢) و (٢-٣) في محضر اجتماع ١٣-١٩ تشرين الأول ١٩٨٤، فقد وصل وفدٌ سوفيتيٌّ إلى بغداد بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٤ وقدَّم مسودة تمويل وتنفيذ المشروع عدا وحدات السكن الرئيسة في شمال الرميلة، كما طالَبَ الجانب السوفيتي أن تكون أموال القرض مُخَصَّصَةً لِلمُعِدات وهياكل التصميمات، زيادةً على مطالبته بدفع (١٠٪) مقدمةً مِن الكُلَف؛ لذلك اتفق الجانبان على الرجوع إلى اللجان الرئيسة المعنيَّة[٢].

تناول التقرير ما يتعلَّق بحقل (غرب القرنة)، إذ أشار إلى وصول وفدٍ سوفيتيٍّ لأغراض جمع المعلومات بخصوص المرحلة الثانية في شهر كانون الأول ١٩٨٥ كما تسلَّم الجانب العراقي في شهر تشرين الثاني ١٩٨٤ العرض السوفيتي نهاية الشهر بدلًا مِن بداية الشهر وَلَم يشمل العرض على السعر الأولي المُتَّفَق عليه، واشار التقرير إلى زيارة وفدٌ سوفيتيٌّ لأغراض العرض في الخامس عشر من كانون الاول ١٩٨٤ والذي كان متأخرًا لمدة شهرٍ عن الموعد المُتَّفَق عليه وتم مناقشة النقاط المتعلقة بتقديم السعر ووعد بتقديم الأسعار في تموز ١٩٨٥ بدلًا من شباط للعام نفسه، وهذا يعد خلافًا لاتفاقيات اللجنة الفرعية[٣]، على وفق ما جاء بمحضر الدورة الخامسة عشرة للجنة المشتركة العراقية -السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي في حزيران عن تحديد موعد اجتماعاتٍ في تشرين الثاني غادر وفدٌ مِن وزارة النفط العراقية برئاسة وزير النفط قاسم حمد تقي وعضوية عبد المنعم حسن علوان الوكيل الأقدم وعددٌ مِن المختصين في المؤسسات والشركات النفطية العراقية، إذ استمرت الزيارة من ١٣-٢١ تشرين الثاني مِن العام نفسه، وقد جرى التباحُث مع الجانب السوفيتي فيما يخصّ شؤون النفط وما جاءت به محاضر اللجان الرئيسة والفرعية للنفط والغاز وتسوية بعض المتعلقات بما جاء بنتائج المحضر في تموز ١٩٨٥[٤].

التقى وزير الصناعة العراقي رئيس اللجنة الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي نظيره رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي (كاتوشيف)، في السابعِ من شباط ١٩٨٦،

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٦٤)، في ١٥ حزيران ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة، و. (٤٢) المصدر السابق، ص٤.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٩١٢)، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٥.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٩٢٠)، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٥.

إذ شَكَرَ الوزير العراقي موقف الجانب السوفيتي فيما يخصّ الأزمة التي حدثت مع شركة تكنو كسبورت بعد منحها إحدى الشركات التركية امتياز حفر لأحد الحقول النفطية الذي عَدَّ طرق للاتفاقات مع الجانب السوفيتي، فضلاً عن الاستعراض خلال الاجتماع للتقدُّم الحاصل للمشاريع النفطية التي يقوم بها الجانب السوفيتي، إذ أشار الوزير العراقي إلى القرار الذي اتخذ من جانب الحكومة السوفيتية بشأن إعادة استئناف العمل في الحفر في حقلي الرميلة الشمالي وغرب القرنة، كما تمَّت الإشارة إلى الاتفاق السابق بين شركة تكنو كسبورت السوفيتية ووزارة النفط العراقية بتوقيع عقد أعمال غرب القرنة بروح التضامن والصداقة، كما قَدَّمَ المستشار السوفيتي إيضاحًا عن تسديد المستحقات بالنفط العراقي موضحًا أنه تم التفاهُم عليه بين المؤسسات السوفيتية والبنك المركزي العراقي والبالغة (٢٠,٧٠٠,٠٠٠) مليون دولار يبدأ تسديدها في شباط ١٩٨٧[١]، وفي يوم ٢٦ آذار ١٩٨٦ جرى لقاءٌ ثانٍ بين وزير الصناعة بالمستشار الاقتصادي السوفيتي (كاتوشيف)، وكان هذا الاجتماع هو لغرض المناقشة في الاجتماع المُقبِل لِطَلَب الجانب السوفيتي مِن الجانب العراقي تأجيل موعد انعقاد الدورة السادسة عشرة المُقَرَر عقدها في شهر نيسان ١٩٨٦ إلا أن الجانب السوفيتي برَّر التأجيل بعدم وجود(كاتوشيف) في موسكو؛ لذلك رأى الجانب السوفيتي تأجيل الموعد إلى منتصف آيار ١٩٨٦، فضلاً عن الاتفاق على جدول الأعمال ومنها صياغة مسودة اتفاقية قبل الاجتماع، وإكمال المباحثات الخاصة بحقل غرب القرنة[٢].

بدأت التحضيرات لعقد اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في بغداد للمُدّة من (٢٠-٢٣) ايار ١٩٨٦، [٣]، كما وصل وفدٌ نفطيٌّ في يوم الثاني عشر من شهر آيار١٩٨٦ لإجراء مشاوراتٍ تمهيديةٍ قبل بدء الاجتماعات الرئيسة، التي بدأت اجتماعاتها في اليوم الآتي في مقر وزارة النفط العراقية، إذ مَثَّلَ الجانب العراقي في المباحثات التمهيدية وكيل الوزارة لشؤون الاستخراج، وعن الجانب السوفيتي كويلوف (Kuyluf) وكيل وزارة النفط السوفيتية، وقد تمَّت مناقشة بعض القضايا الخاصة بالمجال النفطي وقضايا أخرى في مجال التجارة والطاقة والصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعاون العلمي[٤].

وصل رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية كاتوشيف في التاسع عشر مِن آيار ١٩٨٦ إلى العاصمة بغداد وكان في استقباله رئيس اللجنة الاقتصادية العراقي مع الاتحاد

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة العراقي بالمستشار الاقتصادي السوفيتي، ٧/ ٢/ ١٩٨٦، و. (١٨).

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة والمعادن العراقي بالمستشار الاقتصادي السوفيتي، ٢٦/ ٣/ ١٩٨٦، و. (٢٢).

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٠)، في ١١ آيار ١٩٨٦.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٢)، في ١٣ آيار ١٩٨٦.

السوفيتي و بحث معه ما جرى الاتفاق عليه في المحاضر السابقة وما تمَّ البحث به في أثناء الدورة السادسة عشرة، وحضر السفير السوفيتي في بغداد[١] وكاتو شيف لمناقشة الأمور جميعها والوصول إلى حلها قبل البدء بالاجتماعات وتقديم الاقتراحات في صياغة المعاهدة والرغبة السياسية في إقامة التعاون الاقتصادي المتكامل وتذليل نقاط الخلاف ومنها التأخير في مسائل الحفر والاستكشاف من قبل الشركات السوفيتية وارسال المعدات فضلاً عن انجاز انبوب (ناصرية– بغداد)[٢].

بدأت اللجنة العراقية–السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي اجتماعاتها في يوم ٢٠/ ٦/ ١٩٨٦ وقد تناولت المسائلَ محض الخِلاف فيما يتعلق بتطوير حقل غرب القرنة وشمال الرميلة وخط نقل الغاز ناصرية–بغداد، إذ انتهى محور النفط والغاز باتفاق الطرفين على التزام الجانب السوفيتي بتنفيذ ما جاء بمحضر الدورة الخامسة عشرة، زيادةً على تعهُّد الجانب السوفيتي بتخصيص مبلغ (٥٠٠) مليون روبل لِحَقل نفط شمال الرميلة، إلى جانب الاتفاق على إنشاء خط غاز ناصرية – بغداد[٣].

حرصت الحكومة السوفيتية على مواصلة التعاون الاقتصادي في إطار الاتفاقيات وما آلَت إليه اجتماعات اللجان الاقتصادية، زار وفدٌ سوفيتيٌّ العاصمة بغداد في التاسع من شباط ١٩٨٧ برئاسة أُساد جوك نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، التقى خلالها قاسم أحمد العريبي رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي عن الجانب العراقي مع الاتحاد السوفيتي، إذ جرى التباحُث في القضايا الاقتصادية وما توصَّلت إليه محاضر الدورة السادسة عشرة وسير عمل اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي بدأت تحضيراتها في نيسان ١٩٨٧، إذ تعهَّد الجانب السوفيتي بالالتزام بِما جاء مِن اتفاقاتٍ ومتابعة عمل الشركات السوفيتية في العراق و لا سيما في المجال النفطي[٤].

عُقِدَ اجتماعٌ ثانٍ بين وزير النفط العراقي و أُساد جوك وفي العاشر من نيسان ١٩٨٧ وقد جرى التأكيد على متابعة عمل اللجان الرئيسة والفرعية المعنيَّة بشؤون النفط والغاز والصناعة والتجارة، كما أكَّد أُساد جوك أن الشركات النفطية السوفيتية مُلتَزِمَةٌ بالمواعيد التي جرى الاتفاق

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٨)، في ١٩ آيار ١٩٨٦.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة والمعادن بـ (كاتوشيف) رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية، رئيس الوفد السوفيتي، ١٩/ ٥/ ١٩٨٦، و. (٢٥).

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦١٠٠)، في ٢١ آيار ١٩٨٦.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٤٢١)، في ١٠ نيسان ١٩٨٧.

عليها على وفق التقارير التي قُدِّمَت في تشرين الثاني ١٩٨٦ فيما يخص القطاع النفطي لحقلي شمال الرميلة وغرب القرنة[١].

وصل وفدٌ اقتصادي عراقيٌّ برئاسة وزير النفط عصام الجلبي إلى موسكو في الأول مِن شهر تموز ١٩٨٧، التقى فيها نائب رئيس الوزراء السوفيتي فلاديمير مانتشيف (Mantchev) وبحضور ممثلين مِن وزارة النفط السوفيتية[٢]، إذ جرى توقيع محاضر الدورة الثامنة عشرة، فضلاً عن توقيع عقودٍ لِتَنفيذ عددٍ مِن المشاريع ومنها تطوير حقل الأنفال الغازي. ومحطة غاز في شمال الرميلة، إذ تقوم بتغذية شركة نفط الجنوب وعددٍ مِن المناطق[٣].

كان مِن ضمن بنود الاتفاقيات ومحاضر الجلسات للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي هو تأهيل وتدريب الملاكات العراقية في المجالات كافة وفي مقدمتها القطاع النفطي[٤]، وبحسب الاتفاقات تقوم الشركات السوفيتية بإعداد وتأهيل الطواقم العراقية، إذ بلغ مجموع الذين تم تدريبهم –بالتنسيق مع الشركات السوفيتية لعام ١٩٨٨ – (٣٦٥) عاملًا ومهندسًا شملت الحاسبة الإلكترونية والجيولوجيا والجيوفيزيائية والمكامن النفطية والاختصاصات الميكانيكية والصيانة[٥].

كان للزيارات المُتبادَلة والتنسيق المتواصل بين اللجنة العراقية ونظيرتها السوفيتية أثره في تحقيق إنجاز عددٍ مِن المشاريع، جاء ذلك على لسان وزير النفط عصام الجلبي بقوله: (نمو الصادرات النفطية جاء نتيجة العمل المتواصل والتنسيق المُشتَرَك لإعادة الصناعة النفطية العراقية و بنائها، فضلاً عن دور الاتحاد السوفيتي في الإسهام في التجهيز بالنسبة للمعدات اللازمة والمطلوبة والجهود المتواصلة مِن الحكومة السوفيتية لدعم الجانب الاقتصادي و لا سيما القطاع النفطي)، زيادةً على تحقيق نتائج إيجابيةٍ في مجال المسح والاستكشاف والحفر، كما أنّ العراق استورد مِن الاتحاد السوفيتي مواد أوليةً خاصةً بصناعة الدهون لتقليل حجم الاستيراد وتصدير الفائض و لا سيما دهون المُحوِّلات[٦]، علاوة على ذلك أن وزارة النفط درست المقترحات التي قُدِّمَت مِن شركة تكنو كسبورت السوفيتية التي أشار إليها محضر الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة فيما يخص الاتفاق الذي عُقِدَ في تموز ١٩٨٧ بعد زيارة الوفد العراقي للعاصمة موسكو، فيما يخص إضافة أعمالٍ تطويريةٍ لِحَقل غرب القرنة النفطي، تشمل (تزويد محطات ضخ وإزالة

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٤٢٢)، في ١١ نيسان ١٩٨٧.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٣)، في ٢ تموز ١٩٨٧.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٦)، في ٥ تموز ١٩٨٧.
(٤) وكالة الأنباء العراقية، ١١/ ١/ ١٩٨٨.
(٥) وكالة الأنباء العراقية، ١٥/ ١/ ١٩٨٨.
(٦) الجمهورية، العدد (٦٧٧٨)، في ٦ نيسان ١٩٨٨.

غاز وخطوط أنابيب وخزانات)، وتوقعت الدراسة المُقَدَّمة مِن الشركة إلى وزارة النفط العراقية أنَّ تنفيذ المرحلة الأولى لهذا المشروع (غرب القرنة) سيصل إلى إنتاج (٢,٠٠,٠٠٠) برميل يوميًا[١].

استمرت وزارة النفط العراقية مع الجانب السوفيتي بافتتاح مشاريع كثيرةٍ ومنها محطة كبس الغاز في الرميلة بطاقة (١٢٠) مليون قدم مكعبٍ؛ وذلك في الأول مِن شهر تموز ١٩٨٨، وتعمل المحطة بتجفيف الغاز وإرساله إلى محطة فصل السوائل ليكون جاهزًا لتعبئته وتوزيعه إلى المستهلكين، وَصَرَّح مدير شركة نفط الجنوب بأنَّ هذا المعمل الذي تم إنشاؤه مع الجانب السوفيتي سيُسهم بتوفير الغاز السائل، زيادةً على افتتاح مُختَبَرَينِ للفحوصات الجيولوجية في الرميلة الشمالي ومختبراتٍ وخزاناتٍ نفطيةٍ وخطوطٍ إنتاجيةٍ جديدةٍ نَفَّذَتها شركة تكنو اكسبورد وشركاتٌ سوفيتيةٌ أخرى عاملةٌ في الجنوب العراق[٢].

لَم تقتصر المشاريع النفطية على ما اتفق عليه قبل عام ١٩٨٩ في جلسات المحاضر وَإنما شرعت وزارة النفط العراقية بإعلان عقودٍ جديدةٍ متمثلةٍ بإنشاء خطوطٍ إنتاجيةٍ جديدةٍ للنفط والغاز في منطقة بيجي وجنوب العراق بقيمة (١٥) مليون روبل بعد أن تقدَّمت عليه (١٤) شركةً عالميةً، إلّا أنَّ شركة (زارو بيجي نفط غازستروي) السوفيتية فازت بالعطاء، بعد أن قَدَّمَت الشركة المذكورة تفاصيل بناء المشروع وأحجام العمل، وقد صَرَّحَ مدير الشركة المُنَفِّذَة كوبيشفسكي (Kubishafski) (إن المنافسة تجبر على السعي إلى فعالية البناء القصوى، وقد دفعنا هذا إلى إجراء المسابقة لإعداد التصاميم بجودةٍ عاليةٍ وَكُلفةٍ مُنخَفِضةٍ قياسًا بالشركات الأخرى المُنافِسة)[٣].

افتُتحت أغلب المشاريع التي تم الاتفاق عليها بين وزارة النفط العراقية والجانب السوفيتي بين عامي ١٩٨٧–١٩٨٩ وتم إنجازها في عام ١٩٩٠ ومنها محطة غاز شمال الرميلة التي تمَّ تشغيل المرحلة الأولى منها تعمل بواقع وحدتين لإنتاج الغاز تبلغ بـ (٤٠٠) ألف طن سنويًا وبواقع (١٢٠٠) طن إنتاجٍ يوميٍّ، زيادةً على ثلاث وحداتٍ لفصل غاز السوائل كان مِن المُقَرَر – وبحسب الاتفاق – إنجازها بداية عام ١٩٩١، وقد توقَّفت المشاريع الإنتاجية في العراق بين ٢/ آب ١٩٩٠– شباط ١٩٩١ بانسحاب معظم الشركات السوفيتية مِن العراق[٤].

يتضح مّما تقدم أن الجانب العراقي كان يسعى إلى التوصُّل عبر اللجنة الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي إلى تنفيذ أكبر عددٍ مِن المشاريع الممكنة بالرغم مِن أنها لَم تكن بالمستوى المرجو بِفِعل ظروف الحرب، وقد تكون هذه المشاريع هي فقط لإدامة التمويل، غير أنَّ الجانب

(١) صحيفة الوطن الكويتية، العدد (٤٦٧٠)، في ٢٠ شباط ١٩٨٨.

(٢) وكالة الأنباء العراقية، ٢/ ٧/ ١٩٨٨.

(٣) وكالة الأنباء العراقية، ٢٨/ ١١/ ١٩٨٩.

(٤) وكالة الأنباء العراقية، ٢/ ٣/ ١٩٩٠.

السوفيتي كان غالبًا ما تتلكأ شركاته في التنفيذ والمتابعة وتقديم حسابات الكُلَف وهذا ما دفع إلى تأخُّر كثيرٍ مِنَ المشاريع مِن التنفيذ ولا سيما مشروعَي غرب القرنة وشمال الرميلة.

والأمر الآخر إن الجانب السوفيتي لَم يقم بتدريب الملاكات العراقية بالرغم مِن الاتفاقات المُبرَمة عن طريق المحاضر والجلسات وهذا ما أدى إلى عَدَم إعداد ملاكات كافيةٍ بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٩ والأمر الآخر أنّ مبدأ المنافسة في العقود مِن جانب الحكومة العراقية قد أبقيَت على السوفيت وكان لهذا دورٌ أكبر في تأخُّر إنجاز كثيرٍ مِن المشاريع النفطية وربما يكون هذا الموقف رجعاً إلى قضايا سياسيةٍ وأخرى عسكريةٍ بفعل ظروف الحرب[١].

(١) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، ط١، مركز الوحدة العربية للدراسات، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص١٠٦- ١٠٧.

المبحث الثاني

العلاقات الاقتصادية العراقية –السوفيتية في ضوء التطورات السياسية (١٩٨٤ -١٩٩١)

١- عهد (قسطنطين تشيرنينكو ١٩٨٤ - ١٩٨٥)

أ - أثر العلاقات الثنائية في الجانب الاقتصادي

ظهرت هناك محدداتٌ على وفق أسس تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي، إذ إنّ النظام الاقتصادي كان يسير على وفق منظور العلاقات السياسية وتطوُّر الأحداث لحرب الخليج الأولى فبالرغم من الخلافات السوفيتية مع النظام الإيراني، إلا أنّ موسكو حاولت الحفاظ على جزءٍ من الروابط الاقتصادية ومنها التجارية عبر الحدود وتطوير المنشآت الخدمية، والهدف من هذه الإجراءات هو تجنُّب مواجهةٍ عسكريةٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تدَّعي حماية مصالحها في الخليج العربي ومضيق هرمز[١]، فضلاً عن أن الحكومة السوفيتية كانت تسعى إلى الحفاظ على المكاسب الاستراتيجية مع العراق التي بدأت بالتطور منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، زيادةً على أن اقتصاديات (العراق والاتحاد السوفيتي) تعتمد على ظروفها السياسية ومدى العلاقة بين الاقتصاد الداخلي والخارجي[٢].

بعد وفاة بريجنيف وخلفهُ اندروبوف[٣] لمنصب إدارة حكومة الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، إذ أحدث فرقًا كبيرًا في السياسة الاقتصادية الخارجية، وقد خرج هذا الانطباع منذ زيارة وفد اقتصادي عراقي إلى الاتحاد السوفيتي في كانون الأول ١٩٨٣ إذ وصف الوفد العراقي أندروبوف بأنه أكثر عطفًا على رعاية المصالح مع العراق و لا سيما ما يخصّ القضايا

(1) C. I. A, Stratgies in the southern theater, telegram from fritzy w. Ermth (nutionul intelligence officer for ussr to Deputy director of central intelligenc), 1 August, P-1984, P-1.

(2) C. I. A, The Soviet Union and Iraq from foreign Affairs Assistant corbucev's foreign policy to political Assistant in the union, Washington, 9 May, 1985, P-1-4.

(٣) سياسي ورجل دولة سوفيتي انتسب للحزب الشيوعي في وقت مبكر وبرز في تنظيماته الشبابية وقد تدرج في المناصب الحزبية، اصبح سفيراً لدى هنغاريا بين عامي ١٩٥٣- ١٩٥٧، ثم اصبح مسؤولاً عن العلاقات مع البلدان الشيوعية الأخرى ١٩٥٧- ١٩٦١، انتُخِب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٢ عضواً في سكرتارية اللجنة المركزية عام ١٩٦٧، وفي المكتب السياسي عام ١٩٧٣، ترأس لجنة أمن الدولة منذ عام ١٩٦٧، حاز على جائزة لينين مرتين تولى رئاسة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية خلفاً لبرجنيف ١٩٨٢- ١٩٨٤، للتفاصيل، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،ج١، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص٣٥٣.

الاقتصادية[١]، إذ منح العراق (٣٠٠) مليون روبل لتطوير حقل نفط غرب القرنة بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٣، والشروع بتمويل مشاريع أخرى التي اكتملت بتمويل بعض منها في عام ١٩٨٤[٢]، بعد وفاته في التاسع من شباط ١٩٨٤ وتسلُّم قسطنطين تشيرنينكو (Konstantin Chernenko) سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئاسة الجمهوريات الاشتراكية في ١٣ / شباط /١٩٨٤[٣] أعلن في برنامجه السياسي الخارجي عن تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط والعراق في مقدمتها [٤].

اتَّسم عام ١٩٨٤ في عهد تشيرنينكو بزيادة التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية، و لا سيما بعد زيارة وفد اقتصادي عراقي رفيع المستوى برئاسة رئيس اللجنة الاقتصادية عن الجانب العراقي مع الاتحاد السوفيتي في آذار ١٩٨٤، ولقائه تشير نينكو وتقديم التهنئة له لمناسبة تسنُّمه المنصب، أبدى الوفد في أثناء اللقاء أن موقف العراق من التعاون أصبح ثابتًا وأن التخطيط الاقتصادي العراقي الحالي والمستقبلي مبنيٌ على أسسٍ علميةٍ ومبدئيةٍ وخلال الزيارة تم توقيع مشاريع عدة بقروضٍ بقيمة (٤٠٠) مليون روبل تخصّ أقامة محطات كهرو حرارية في اليوسفية ومشروع المجمع الكهربائي على نهر الفرات في منطقة البغدادي وبضمنها السد والمحطات الكهرو حرارية بطاقة (٣٠٠- ٤٠٠ ميكا واط)، فضلاً عن توقيع اتفاقياتٍ تجاريةٍ بتأريخ الثامن عشر من آذار ١٩٨٤ بالدفع الآجل لبعض الصادرات السوفيتية بنسبة (٩٠٪) لعام ١٩٨٤، كما تم مع بداية عهد تشيرنينكو انعقاد الدورة الرابعة عشرة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني التي بحثت قضايا اقتصادية عدّة منها نفطية وتجارية وفنية وتدريب الخبراء ونتجت عنها اتفاقيةٌ شاملةٌ في ٢٦ نيسان ١٩٨٤ [٥]، وفيما يتعلق بالتبادل التجاري بين الجانبين فقد ازداد بشكلٍ

(1) C. I. A, Moscow's tilt toward Baghdad: The Ussr and War Between Iran and Iraq, office of soviet Analysis, 26 Aogust, 1984, P-11.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، تقرير سفارة جمهورية العراق في موسكو، ، ١/ ٥/ ١٩٨٤، و. (١٩).

(٣) بعد وفاة اندروبوف في ٩/ شباط/ ١٩٨٤، حددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعها الطارئ في ١٣/ شباط / ١٩٨٤، تزعم الاجتماع نيكولاي بوخارين، جاء في كلمته عن تعبير المجلس السياسي والشعب السوفيتي عن حزنها بوفاة الزعيم اندروبون، مضيفاً ان المصلحة العامة اقتضت وبناءً على اتفاق المِلاك المتقدم للحزب باختيار تشير نينكو ليكون السكرتير العام للحزب ورئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية وبعدها ألقى تشيرينيكو خطابا عبر فيه عن شكره لثقة الحزب مضيفاً في كلمته حول السياسة الخارجية بأن الاتحاد السوفيتي سوف يعمل على مبدأ التوازنات وسيكون، صديقاً وفياً للشعوب المتعاقدة مع السوفيت، للتفاصيل، ينظر: صحيفة انباء موسكو، العدد ٧ (٧٧٤)، ١٩ شباط ١٩٨٤.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/٥٢٣٠٠)، تقرير سفارة جمهورية العراق في موسكو، و.(١٩).

(٥) المصدر نفسه.

كبيرٍ في عام ١٩٨٤، إذ بلغ حجم التبادل التجاري للأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٤ مبلغاً (٦٧٧٠٢) مليون روبل بزيادة (٣٥١٠٣) مليون روبل موازنةً بالمدّة نفسها من عام ١٩٨٣ وأصبح العراق يتبوأ المرتبة الخامسة بين الدول النامية في التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي بعد الهند والأرجنتين والنظام الليبي وافغانستان، والميزان التجاري لصالح العراق بمقدار (٤٠٥,٠) مليون روبل، وقد ازدادت الاستيرادات السوفيتية من العراق بنسبة حوالي ٢٤٠٪ مّما كانت عليه في المدّة نفسها من عام ١٩٨٣، والحصة الأكبر من الاستيرادات السوفيتية تؤمِّن النفط الخام الذي تتم مقايضتهُ مع أغلب الاستيرادات المُتَأتية من الاتحاد السوفيتي وبضمنها العسكرية[١].

كانت العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي قد أخذت اتجاهاً أكثر وضوحًا منذ تولّي تشيرنينكو الحكم وهي قائمةٌ على أساس النفع المتبادل، إذ إنَّ كلّ طرفٍ كانت لديه أهدافٌ يروم تحقيقها[٢]، فالاتحاد السوفيتي كان يتوقع خفض الإنتاج النفطي إلى دول أعضاء الكوميكون[٣]، على وفق الخطة التي وُضِعَت مِن الحكومة السوفيتية في الربع الأول من عام ١٩٨٤، وهي قائمةٌ على أساس تقسيم الإنتاج الداخلي والنفط الخام الخارجي المستورَد مِن العراق وبقية دول الشرق الأوسط، وقد جاءت هذه التوقُّعات عبر تصريح نائب رئيس الوزراء السوفيتي (نيكولاي بياكوف) في اجتماع لجنة الخطة للكوميكون في بودابست في الثالث من نيسان ١٩٨٤، بعد طلب ممثلي المنظمة زيادة الصادرات النفطية لدولها، غير أنَّ الاتحاد السوفيتي علَّل خفض الصادرات النفطية إلى الظروف الدولية الناتجة عن حرب الخليج الأولى، وانعكاسها على أسعار النفط والغاز[٤]، إلا أنَّ ضغوط دول الكوميكون من جهة وعدم إعطاء فرصةٍ للدول الغربية بتعميق الأواصر الاقتصادية مع العراق مِن جهةٍ أخرى، فقامت الحكومة السوفيتية بالاتصال بالحكومة العراقية في ٧/ نيسان ١٩٨٤، مُؤكِّدةً أن العلاقات الثنائية قائمةٌ على أسسٍ متينةٍ، إذ جاءت هذه هي التصريحات على لسان السفير السوفيتي لدى بغداد (فيكتورمينن) ولقائه بالنائب الأول لرئيس

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٥٢٣٠٠/١٣٠)، و.(١٩).

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٣٢٥)، في ٢ نيسان ١٩٨٤.

(٣) بعد أن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال لإعادة إعمار أُوروبا، رد الاتحاد السوفيتي على هذا المشروع بإقامة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة والمعروفة باسم (Comecon) مع دول اوروبا الشرقية في ٢٥ / كانون الثاني/ ١٩٤٩، ضمّ في بداية تأسيسه كل من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وهنغاريا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، ثم انضمت اليه فيما بعد البانيا والمانيا الديمقراطية وجمهورية منغوليا الشعبية، كان هدف المنظمة تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية بعزل الغرب وتبادل الخبرات الفنية والاقتصادية، فضلاً عن المساعدات في مجال الخامات والوقود، ثم تعدت إلى التعاون التجاري، للتفاصيل، ينظر: مهند حميد مهيدي، صالح، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقاً (دول اوروبا أنموذجاً)، شركة الأكاديميون للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٩، ص٩٤.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٣٢٧)، في ٤ نيسان ١٩٨٤.

الوزراء العراقي، إذ جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية، مُؤكِّدًا أهمية الارتقاء بتلك العلاقات عبر إتمام كثيرٍ مِن المشاريع النفطية المُتَفَق عليها، فضلاً عن تناول المتغيرات الدولية للسوق النفطية العالمية، وضرورة إسراع الشركات السوفيتية بتنفيذ العقود المُبرَمة مِن أجل رفع الصادرات النفطية العراقية؛ لأن كثيرًا مِن المشاريع التنموية في العراق متوقفةٌ على عائدات النفط، زيادةً على قدرة الاتحاد السوفيتي على الإيفاء بالتزاماته فيما إذا تم رفع قدرة الإنتاج النفطي العراقي[١]، وقد أكَّدت الحكومة السوفيتية عقب هذا اللقاء وبحسب ما نشرته وكالة الأنباء السوفيتية (نوفستي) في التاسع نيسان ١٩٨٤ في تقريرها الخاص لمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، ونقلًا عن مسؤولين في الحكومة السوفيتية أنّ حكومة بلادهم ماضيةٌ بالتزاماتها تجاه العراق، و لا سيما في المجال الاقتصادي، وفي مقدمتها المشاريع النفطية[٢]، ففي نهاية ١٩٨٤ أنجز الاتحاد السوفيتي (٥) مشاريع بتكلفة (٥٢١) مليون دولار لِتُضاف إلى المشاريع المُنجَزة لشركة تكنو كسبورت السوفيتية ليكون إجمالي المشاريع المُنجَزة (٢٣) مشروعًا بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٤[٣].

ب - الخطوط الناقلة للنفط وأثرها في العلاقات العراقية - السوفيتية

كان لتوافق الرؤيا العراقية السوفيتية المُشترَكة بضرب الجزر الإيرانية وما تعكسهُ مِن نتائج حول تراجع الطلب العالمي على النفط الإيراني وعلى مدى سنواتٍ مّما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط العراقي[٤]، إذ من الممكن رفع الصادرات العراقية من (٠,٩) برميل يوميًا إلى (٢,٠) مليون برميل بين عامي (١٩٨٤-١٩٨٦) عن طريق زيادة الطاقة التصديرية عبر الخط التركي والعمل على مد أنبوبٍ نفطيٍّ مع الأردن[٥].

وفيما يخصّ الخط الناقل للنفط بين العراق والأردن فقد جرت مفاوضاتٌ مبدئيةٌ مع الحكومة السوفيتية بتولّي شركاتها مد الأنبوب النفطي، إلّا أنّ الحكومة العراقية غيَّرت موقفها بمنح

---

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٣٣١)، في ٨ نيسان ١٩٨٤.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٣٣٣)، في ١٠ نيسان ١٩٨٤.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٣٨)، في ٢٦ آذار ١٩٨٥.

(4) C. I. A, Wond oil Murket out looc key poltical and Economic dimension's The soviet trad Branch, office soviet Anasis Economic Division SOVA, 5 September, 1984, P-3-5.

(٥) وقعت اتفاقية بين العراق والأردن بعد زيارة وفد اقتصادي للأردن في شهر كانون الثاني ١٩٨٤ لمدّ انبوب ضخ النفط الخام مِن الأراضي العراقية إلى ميناء العقبة ويرافق إنشاء هذا الانبوب مصفاة لتكرير البترول وقد أُحيل المشروع لحساب شركة بكتل الأمريكية بعد شهرين من توقيع الاتفاقية، إذ تضمنت المرحلة الأولى تنفيذ الخط بسعة (٥٠٠) الف برميل يومياً ثم يصل إلى مليون برميل في المرحلة الثانية، بيد أنّ ما واجهته الحكومة العراقية من إدارة الشركة هو تراجعها عن ضمان أمن وسلامة الأنبوب بفعل تدخل إدارة بنك الاستيراد والتصدير الامريكي وامتناعه عن تمويل المشروع، للتفاصيل، ينظر: وكالة الأنباء العراقية، العدد (٢٩٦٤) ٢٧/ ٣/ ١٩٨٤.

شركة تكنو كسبورت عقد الإنجاز وإحالته إلى شركة (بكتل) الأمريكية، إذ إنّ خطوة الحكومة العراقية بالاتجاه نحو الشركات الأمريكية هو لضمان سلامة الإمداد النفطي عبر الأردن مِن التعرُّض (الإسرائيلي) للأنبوب فَوجود الولايات المتحدة الأمريكية قد يُجبر (الكيان الصهيوني) على عدم قَصْفِه؛ لذلك قامت بإيفاد وزير الخارجية العراقي في نيسان ١٩٨٤ لإجراء محادثاتٍ مع الحكومة الأمريكية، إلّا أنّ حكومة (الكيان الصهيوني) كانت مدركةً نيَّات العراق مِن عدم إعطاء الاتحاد السوفيتي عقد الأنبوب الناقل، إذ عَبَّرَت حكومة الكيان الصهيوني في تصريحاتها في ٩/ نيسان ١٩٨٤ حول الأنبوب العراقي – الأردني جاء فيه (يرتبط العراق بمعاهدة صداقةٍ مع الاتحاد السوفيتي ويتلقَّى إمداداتٍ ضخمةً مِن الأسلحة السوفيتية مقابل ذلك، فإنّ العراق يفضل الشركات السوفيتية في المجال النفطي ومنها عقودٌ تطويريةٌ وهذا ناتجٌ عن ترابطٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ بين أنظمتها، ولا سيما بعد قطعه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٦٨، وَشَنَّ العراق حملةً شعواء ضدها مِن أين إذن يتلقَّى الوقاحة لطلب المساعدة السياسية)[١].

رَدَّت الخارجية الأمريكية بعد وزير خارجية العراق في نيسان ١٩٨٤ مُعلِنَةً أن أسباب الزيارة هي سعي العراق إلى إعادة طبيعة العلاقات الثنائية وَبِما يُحَقِّق المصلحة العامة والحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإجراءاتها فيما يخص أمن وسلامة الإمداد النفطي[٢].

لَم تكن حكومة الاتحاد السوفيتي بعيدةً عن نيَّات الولايات المتحدة الأمريكية و لا سيما وأنها كانت تستثمر اضطراب العلاقات السياسية السوفيتية – الإيرانية وتحوُّل الاتحاد السوفيتي بشكلٍ كاملٍ نحو العراق؛ لذلك أدرك السوفييت خطورة الموقف في إطار ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الاقتصادية أو حرب المصالح، مما دفع حكومة الاتحاد السوفيتي إلى إعطاء نوعٍ مِن المرونة تجاه تلك المباحثات عبر الحكومة العراقية والتغاضي عن منح الأنبوب النفطي لغايتين[٣].

أ- الاستفادة مِن تصدير النفط العراقي في عملية إدخال العملات الصعبة إلى بلدان الاتحاد السوفيتي بعدما عانت انخفاضها في ظل تراجع أسعار النفط مع وجود فائضٍ في السوق الدولي.

---

(١) د. ك. و، وكالة الأنباء، رقم الملفة (٥٩٥) السفارة الهندية، شعبة رعاية مصالح جمهورية العراق في واشنطن، ١٥/ ٤/ ١٩٨٤، و. (٦٠).

(٢) المصدر نفسه.

(3).C.I.A, Memorandum for William trinplett Deputy Assistant office of the U.S Special trad Representative, Iraqi oil Export pipeline Developments, Doc 390, Washington, 7 feb, 1986, P-2.

ب- تجنُّب مواجهةٍ عسكريةٍ مُحقَّقةٍ فيما إذا دخلت إلى جانب إيران فإنّ الاتحاد السوفيتي سيضطر للدخول مع العراق، وبذلك تكون المصالح السوفيتية عُرضةً للخطر.

جرت مراسلاتٌ عِدَّة بين الحكومة العراقية والسوفيتية لمناقشة مستجدات المباحثات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، تخلَّلها طلب العراق مِن الاتحاد السوفيتي في حال عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية الضمانات الحقيقية وتخليها عن التزاماتها ومنها تنفيذ العقد مع تعهُّدٍ بِعَدَم تعرُّضه مِن (الكيان الصهيوني)[١]، بأن يقوم الاتحاد السوفيتي بمساندة العراق في المحافل الدولية، لأن بحسب الوصف العراقي في المراسلات بأن تصدير النفط وأعمال التجارة هو حقٌ مكفولٌ وأن يُبقي جزءًا مِن منافذه مفتوحةً، لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنتها صراحةً، أنَّ الخط يمكن أن يخلق فرصة مفاوضاتٍ عراقيةٍ (إسرائيلية) [٢]، وإذا ما وافق العراق على مثل هذه المفاوضات فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تُعِد ذلك نقطة تحوُّلٍ في موقف بغداد بقيت مسألة الانبوب النفطي عالقةً بدون تنفيذ أو التوصُّل إلى صيغةٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣].

لَم تكتفِ حكومة الاتحاد السوفيتي بطلب العراق لمساندته في المحافل الدولية، وإنما تم اتخاذ خطوةٍ أكثر جديةٍ مُتَمَثِلةً بقيام حكومة موسكو بالاتصال بالقيادة السورية في نيسان ١٩٨٤ بهدف فتح الأنبوب العراقي – السوري بوجه الصادرات النفطية العراقية، غير أنَّ القيادة السورية رفضت طلب موسكو مُفَضِلَةً الوقوف مع الجانب الإيراني، مّما أدى بالنتيجة إلى تردي العلاقات السوفيتية–السورية مِن جهة والسوفيتية–الإيرانية مِن جهةٍ أخرى[٤].

ث – أهمية النفط خلال حرب الخليج الأولى وأثره في العلاقات الثنائية بين البلدين

كان لِتَراجُع العلاقات السوفيتية مع إيران وسورية على حدٍّ سواء هو تعزيز الترابط الاقتصادي مع العراق، إلّا أنَّ ذلك التراجع في العلاقات أدّى إلى تهديد الشركات النفطية السوفيتية العاملة في العراق[٥]، إذ أعلنت شركة تكنو كسبورت السوفيتية أواخر شهر نيسان ١٩٨٤ عَن نيَّتها الانسحاب مِن العراق وإجلاء العاملين جميعًا بعد الهجمات الإيرانية على المنشآت النفطية العراقية في شهري آذار ونيسان ١٩٨٤، إلّا أنَّ الحكومة العراقية طلبت مِن إدارة الشركات السوفيتية البقاء

(1) C.I.A, International Economic and Energy Weekly, Iraq (War Induced Austerity Erips Economy, Washington, 24 Feb, 1985, P-19.

(٢) إسحاق أحمد سالم، أثر النفط في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٤– ١٩٨٨، دراسة تاريخية سياسية، منطقة الخليج العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٩، العدد (٦)،٣٠ / آذار/ ٢٠٢١، ص١٢٣ – ١٢٦.

(3) C.I.A, International Economic and Energy Weekly, op. cit, P-21.

(4) Galla Golan, Soviet Polices in the middle East, Hous of commons library, London, 1998, P-185.

(5) F. C. O, 01675-021, IRANIRAQ-Soviet Comment's, Atelegram from the Britsh Embassy to the foregin office in London, Doc 46, 15 May, 1984, P-3.

على أراضيها، وأوضحت في طلبها أن وجود الشركات الأجنبية على أراضي الدول الأخرى هو مكفولٌ ضمن قوانين وسياقاتٍ دوليةٍ لا يمكن تجاوزها ما دامت الشركات موجودةً على أساس الاتفاقيات والمعاهدات المُعلَنة، وقد أوضحت الحكومة العراقية لممثلي الشركات أنَّ وجودها سوف يتم التفاهم عليه مع الجهات الرسمية السوفيتية في الاجتماعات الدورية والمُحَدَّدة على وفق السقف الزمني المُعَد بين الجانبين(١). وفي زيارةٍ لوفد اقتصادي عراقي إلى العاصمةِ موسكو في الأول من شهر آيار ١٩٨٤ التقى خلالها نائب رئيس الوزراء السوفيتي ارخيبوف (Arkhipov)، تناولت المحادثات ما يتعلق بِأمن الشركات السوفيتية على الأراضي العراقية، إذ تمَّ احالة هذه المسألة إلى اللجان الاقتصادية المُختَصة لتقييم الحالة والنظر بالالتزامات المُتَعَلِقة بالشركات، زيادةً على مناقشة مسألة التعاون النفطي بين الجانبين، و لا سيما انخفاض الصادرات النفطية جرَّاء حرب الخليج وعدم الاستقرار في الأسواق العالمية وتراجُع الأسعار، إذ وصل سعر البرميل النفطي إلى (٢٨,١) دولار بعدما كان (٣٠,١) دولار للبرميل في عام ١٩٨٣(٢). كانت لهذه التقلُّبات في الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي هو مطالبة مجموعة دول الكوميكون الحكومة السوفيتية بإيفاء الالتزامات المُتَوَجِبَة عليها مِن النفط الخام، زيادةً عَلى مُطالَبَة الدول خارج الكوميكون، وهي مجموعة دول (OECD)(٣)، المُرتَبِطَة بالاتحاد السوفيتي باتفاقيات مقايضةٍ تجاريةٍ مثل القمح والمواد الأولية مُقابِل أن يقوم السوفييت بتزويدها بالنفط والغاز؛ لذلك قامت السفارة السوفيتية في بغداد بالاتصال بالحكومة العراقية في الأول مِن حزيران لِعام ١٩٨٤، للتباحُث في القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها المسائل النفطية، كما وجَّهت دعوةً للعراق بإرسال وفدٍ إلى موسكو(٤).

وصل وفدٌ اقتصادي عراقي للعاصمة موسكو في العاشر مِن شهر حزيران ١٩٨٤، التقى خلالها برئيس وزراء الاتحاد السوفيتي نيكولاي تيخونوف (Nikolai Tikhnov) وَبِحضور وزير

(1) F. C. O, 01675-021, IRANIRAQ-Soviet Comment's, Doc 46, op.cit, P-4.

(٢) رشا جبار الزبيدي، تحليل تقلبات اسعار النفط الخام وآثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من العراق والجزائر والسعودية، (١٩٩٠– ٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤، ص٥٠.

(٣) أنشأت منظمة التعاون والتنمية في ٣٠ ايلول ١٩٦١، بعد أن حلّت محل منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي (OEEC) والتي أُسِسَت عام ١٩٤٨ للمساعدة على ادارة مشروع مارسال لإعادة تأهيل اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد مُدّة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير اوروبية فأصبح عدد أعضائها (١٩٦١–٢٠٠٠) بما يقارب الثلاثين دولة، بيد أنّ الاعضاء المؤسسين هم (النمسا – بلجيكا – كندا – الدنمارك– فرنسا– المانيا– اليونان – ايسلندا– ايرلندا– ايطاليا – هولندا– النرويج– البرتقال – اسبانيا – السويد– سويسرا– تركيا– بريطانيا– الولايات المتحدة). للتفاصيل، ينظر: مظهر بابرلي، ادخال الموارد (نفايات النفط والغاز من اجل اسواق الطاقة المستقبلية)، المنظمة العربية للبحوث والترجمة، (د. ت)، ص٢.

(4) F. C. O, Esc021/ 15, Soviet Influence on Iraq and Iran, Irak Soviet talks, Doc 74, London, 12 June, 1984, P-2.

الخارجية اندريه غروميكو، وقد جرى استعراض العلاقات الثنائية ومنها الاقتصادية بين الجانبين، وأوضح تيخونوف أنَّ حكومته تسلك كل الوسائل مِن أجل حل الصراع بالطرائق الدبلوماسية لِضَمان الاستقرار الاقتصادي، و لا سيما وأنَّ الوضع الاقتصادي الدولي قد تأثر بالنزاع الدائر في الشرق الأوسط وألقى بِظلاله على أسعار النفط والسلع التجارية الأخرى التي كانت إحدى أسبابه مخاطر النقل في الخليج العربي لِعزوف الشركات الخاصة بِهذا المجال عَن الذهاب إلى تلك المنطقة خشية تعرُّضها للقصف[١]. وقد تناولت المحادثات مسألة الصادرات النفطية التي أكَّد الجانب السوفيتي للجانب العراقي ضرورة دفع الصادرات النفطية عن طريق الخط التركي[٢]، ولا سيما وأنَّ الحكومة السوفيتية قد اعتمدت منذ بداية عام ١٩٨٤ على صادرات نفط الشرق الأوسط التي بلغ مجموعها (٠,٨٥) مليون برميل وهي تزيد على عام ١٩٨٣ البالغة (٠,٦) مليون برميل[٣]، فكان نصيب الصادرات العراقية منها –أي قبل شهر حزيران لِعام ١٩٨٤ – ما يُقارِب (٨,٥١٠١٤٢) مليون برميل ذهبت إلى الدول المستوردة للنفط مِن الاتحاد السوفيتي وبعوائد تُقَدَّر بِـ (٢٣٨,٢٨٤) مليون دولار استُقطع منها ما يُقارِب (١٧٦,٣) مليون دولار أثمان المواد المستوردة وَبِضِمنها العسكرية مِن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية التي تتم مقايضتها بالنفط الخام العراقي بنسبة (٨٠–٩٠٪)[٤]، ويُعد الاتحاد السوفيتي المُصَدِّر الأول مِن بين الدول المُصَنِّعة وَالمُستَفيدة مِن عملية المُقايَضة، إذ أنّ نسبة المستوردات قد ارتفعت مِن (٠,٧٥) مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى (٢,٤) مليار دولار عام ١٩٨٠، ثم قفزت إلى (٧,١) مليار دولار عام ١٩٨٢ وبعدها إلى (٩,٢) مليار دولار عام ١٩٨٤[٥]؛ لذلك شرعت الحكومة العراقية بتوسيع أنبوب النفط التركي الذي افتُتح فيما بعد أي في شهر تموز ١٩٨٤، لِتَرتَفِع صادرات العراق مِن النفط الخام إلى (٨٦١) ألف برميل يوميًا، فضلاً عن التصدير بوساطة الناقلات الحوضية (الصهاريج) عبر الأردن وتركيا بواقع (٦٠) ألف برميل يوميًا[٦]، لِسَد العجز الحاصل في أسواقها[٧]، زيادةً عَلى السيطرة على الاضطراب في السوق

(1) F. C. O, Esc021/ 15, Soviet Influence on Iraq and Iran, Doc 74K op.cit, P-2.

(2) Chookiat Panaspasit, Soviet Relation: A Case Study of the Gulf war, A sup-thesis submitted for the degree of master of Arts (International relations) in the Department of international Relation, Research school of pacific-studies the Astralian national university, September, 1985, 187.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. ٢٢٧، مصدر سابق، ص١.

(٤) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي ١٩٥٠–٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، ط١، دار الكنوز الأوربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص١٩٥.

(5) C. i. A, International Economic and Energy weekly: International financial situation (Iraq Dept payments straining finances), Doc 935, Washington, 18 April, 1986, P-8.

(٦) محمد علي زيني، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٧) قُدِّر مجموع الصادرات النفطية العراقية لعام ١٩٨٤ بـ (١,٢٥٥) مليون برميل يومياً أي: ما يعادل (٦١,٦٩١) مليون طن متري في السنة، إذ يمثّل الطن المتري (٧,٤) برميل، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة توسيع انبوب النفط العراقي التركي، إذ إنّه مع بداية توسيعه تم ضخ (٨٦١) الف برميل، بيد ان وزارة النفط العراقية بدأت بما تسمى عملية الحقن بالمواد=

النفطي نتيجةً للسياسة التي انتهجتها الشركات الغربية في إيجاد بدائل الطاقة وعدم الاعتماد على النفط وسيلةً رئيسةً، إلى جانب عدم وجود استقرارٍ يُؤمَن تغذية الأسواق النفطية مِن مادتها الأساسية وهي (النفط الخام)، وَلِذلك كان مسعى الاتحاد السوفيتي هو عدم خلق فجوةٍ بينها وبين المُستَهلِكين تكون نتيجتها تحوُّل معظم أسواقها إلى الشركات الغربية وتُعد إحدى جُزئيات منظومة الحرب الباردة أو ما تُسَمى (حرب المصالح)[١].

الجدول الآتي يبيّن حجم صادرات النفط الخام العراقي إلى الدول وبضمنها الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥[٢].

جدول رقم (٨)

حجم صادرات النفط الخام العراقي إلى الدول وبضمنها الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٥

الدولة	السنة	حجم الصادرات بالبرميل/ ألف/ مليون	السنة	حجم الصادرات بالبرميل/ ألف/ مليون	السنة	حجم الصادرات بالبرميل/ ألف/ مليون
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٣	٥١٠	١٩٨٤	٦٢٧	١٩٨٥	٢,٣٢٢
ألمانيا الغربية	١٩٨٣	١,٤٧٢	١٩٨٤	١,٩٨٩	١٩٨٥	٣٢٩
المملكة المتحدة	١٩٨٣	٦٢٢	١٩٨٤	٤١٣	١٩٨٥	١,٩٦٤
إيطاليا	١٩٨٣	٤,٦٨٥	١٩٨٤	٤,٥٣٤	١٩٨٥	٦,٢٣٤
فرنسا	١٩٨٣	١,٩٩٨	١٩٨٤	٣,٢٥٧	١٩٨٥	٦,٤٢٨
هولندا	١٩٨٣	١٤١	١٩٨٤	١,٠٣٨	١٩٨٥	١,٢٩٠
بلجيكا	١٩٨٣	١,٦١١	١٩٨٤	١,٨٥٦	١٩٨٥	٧٣٢
إسبانيا	١٩٨٣	٢,٠٧١	١٩٨٤	٣,١٧٦	١٩٨٥	٥,٦٩٢
اليابان	١٩٨٣	٤٧٠	١٩٨٤	٤٧١	١٩٨٥	٣,١٠٣
تركيا	١٩٨٣	٤,٣٧٤	١٩٨٤	٤,٠٧٢	١٩٨٥	٥,٦٣١
الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية	١٩٨٣	١٤,٣٦٦	١٩٨٤	١٤,٠٦٩	١٩٨٥	١٤,٨١٥

=الكيميائية لتقليل اللزوجة داخل الأنبوب لترتفع الصادرات في الأشهر الأخيرة لعام ١٩٨٤ إلى ما يزيد عن مليون برميل، للتفاصيل، ينظر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧، دائرة النشر والعلاقات العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص٢٢٠.

(1) DERMOT GATELY, Lessons from the 1986, oil price collapse, New Yourk University, 1990, P-238.

(2) Cameran Mofid, op. cit, P-37.:نقلاً عن

يتضح عبر الجدول توزيع الصادرات، أنَّ هناك زيادةً في كمية الصادرات التي تحقَّقت عام ١٩٨٤ عَمّا كانت عليه في عام ١٩٨٣ التي تُعزى أسبابها إلى توقُّف المنافذ التصديرية عبر الخليج وسوريا، إلّا أنّ الأنبوب وبعد العمل على توسيع عمليات الضخ واستخدام تقنياتٍ كيميائيةٍ لتقليل اللزوجة أحدث فرقًا كبيرًا وهذا ما جعل الأنبوب في مرحلته قد ارتفعت إلى أكثر مليون برميل يوميًا، هذا مِن جانب، وَمِن جانبٍ آخر فَمِن المُلاحَظ أن هناك دولًا ارتفع حجم النفط المُصَدَّر إليها بشكلٍ أكبر وأخرى بشكلٍ طفيفٍ ودولٍ تراجع حجم الصادرات، وَهذا يُعزى إلى سياسة الحكومة العراقية المتعلقة بالاستيرادات العسكرية، إذ أن هذه الدول ذات الاستيرادات العسكرية وجدت في العراق سوقًا رابحًا لبضائعها وبعبارةٍ أخرى ما يُسَمى الربح المزدوج (البضائع المُصَدَّرة + النفط المستورَد)، زيادةً على المواقف السياسية والاقتصادية التي تراجعت مع إيران و لا سيما الاتحاد السوفيتي ووقوفه بشكلٍ كاملٍ مع العراق.

ح – الديون

لَم تقتصر مفاوضات الوفد العراقي في شهر حزيران على مسائل النفط والعلاقات العامة، وإنما تناولت المُباحَثات مسألة الديون المُستَحَقة على العراق التي شَكَّلَت عائقًا أمام الاداء الاقتصادي وجهود التنمية و لا سيما بين عامي ١٩٨٢–١٩٨٤[١]؛ لذلك طلب الوفد العراقي مِن الجانب السوفيتي إعادة جدولة الديون المُستَحَقة عليه نقدًا في الربع الثاني لِعام ١٩٨٤، نظرًا للظروف المالية الصعبة والمتعلقة بمسائل المنافذ التصديرية والإنفاق الكبير على التسليح إلى جانب اضطراب الأسواق النفطية وتراجُع الاسعار[٢]، إذ مَثَّلَ حجم الديون المُستَحَقة للاتحاد السوفيتي على العراق نقدًا (٤,٦٠٠) مليار دولار, فجرى الاتفاق بين الطرفين على إيفاء ما قيمتهُ (٢,٢٢٥) مليار دولار وتأجيل ما قيمته (٢,٣٧٥) مليار دولار يتم دفعها على مراحل[٣].

عانى العراق من مسألة الديون الخارجية قياسًا بالواردات المُتَحَصِلة مِن الصادرات النفطية وغير النفطية، فبالنسبة للموارد النفطية التي كانت في عام ١٩٨٤ ما يُقارِب (٨,٨٦٣) مليار دولار وجاء هذا الانخفاض قياسًا بعام ١٩٨٣ للأسباب التي ذُكِرَت سابقًا، يُضاف إليها توقُّف ثلاث آبارٍ نفطيةٍ في جنوب العراق بسبب قصفها مِن الجانب الإيراني، مع زيادة النفقات العسكرية التي بلغت (٩,١٠٠) مليار دولار أي بفارق (٢٣٧) مليون دولار بين الواردات والإنفاق؛ لذلك لجأَ العراق إلى القروض واستيراد البضائع ومنها العسكرية عن طريق الدفع الآجل وقسم من عملية الدفع تتم

(1) C.I.A, International Economic and Energy Weekly, (Iraq financial problem Despt higher oil revenue, Washington, 27 February, 1987, P-15.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٣/ ٥٢٣٠٠)، متابعة تنفيذ محضر الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، و. (٢١٧) في ٢١/ ٧/ ١٩٨٤.

(3).C.I.A, International Economic and Energy Weekly, International financial situation: Iraq Debt payments finaces, Washington, 18 April, 1986, P-8.

مقايضةً بالنفط، فكان الاتحاد السوفيتي من أبرز الدول التي تتعامل بالمقايضة التجارية، إلا أنّ هناك فرقًا بين الصادرات والواردات بسبب ظروف حرب الخليج الأولى، إذ مثَّل حجم الصادرات العراقية عام ١٩٨٤ إلى الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية ما مجموعه (٢٣٦) مليون دولار (صادرات غير نفطية) في حين كانت الاستيرادات للعام نفسه (٨٢٣) مليون دولار أي بعجز (٤٨٧) مليون دولار أُضيفت إلى قائمة ديون العراق(١).

كان من ضمن المساعي العراقية هو سد العجز الحاصل وتقليص فروق الديون؛ وذلك عَن طريق رفع الصادرات العراقية، لذلك أَجرَت الحكومة العراقية مباحثاتٍ مع الحكومة السوفيتية في العاصمة موسكو بتاريخ الرابع عشر من آب ١٩٨٤ مثَّل الجانب العراقي عصام الجلبي وكيل وزارة النفط نائب رئيس اللجنة العراقية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني وعن الجانب السوفيتي أُساد جوك، تناولت المباحثات تنشيط الصادرات النفطية وحثّ الجانب السوفيتي بالالتزام فيما يخصّ تجهيز المعدات اللازمة وخطوط الأنابيب ومتابعة تنفيذ العقود وإنجاز المشاريع بِمُدَدَها الزمنية(٢).

٢- التحوُّلات السياسية في الاتحاد السوفيتي وأثره في العلاقات الاقتصادية مع العراق ١٩٨٥-١٩٩١

أ- العلاقات مِن تَسَنُّم غورباتشوف السلطة ١٩٨٥ حتى ٨ آب ١٩٨٨

بعد تسنُّم ميخائيل غورباتشوف رئاسة مجلس السوفييت الأعلى خلفًا لتشيرنينكو الذي تُوفِّيَ في الثاني عشر من شهر آذار ١٩٨٥، كان مِن ضمن قراراته هو تعزيز سلطة المنشآت الاقتصادية ودعمها مِن أجل الحَدّ مِن التفاوت الاقتصادي(٣)، لما كانت تعانيه مِن اضطرابٍ على مدى السنوات التي سبقت الرئيس غورباتشوف، التي جعلت الأنظمة السوفيتية محل انتقادٍ مِن لدن بعض الأوساط السياسية والاقتصادية داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وقد عَبَّر عن ذلك الرئيس الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية غورباتشوف بقوله: "يتعيَّن علينا أن نتحرك في اتجاهاتٍ مختلفةٍ في وقتٍ واحدٍ: الدبلوماسية، المجال العسكري، السياسة، الدعاية، والاقتصاد أولًا

(1) C.I.A, Soviet Policy Toward the middle east (fucts sheet) on soviet-Iraq Relations office of soviet Analysis of the Ussr-East European, Washington, 9 November, 1984, P-2-3.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، رقم الملفة (٥٢٣٠٠)، دائرة التخطيط والمتابعة (متابعة محاضر اجتماعات)، و. (٤٦)، ٩/ ٩/ ١٩٨٤، ص٢٢٤.

(٣) ارنست ماندل، الاتحاد السوفيتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بولا الخوري،ط١، دار الواحة، لبنان، ١٩٩٠، ص١٣١- ١٣٢.

وقبل كل شيء[١]"، زيادةً عَلى أنَّ غورباتشوف كان يرى أنَّ الحكومات السوفيتية السابقة أَبقَت على العلاقات الاقتصادية الخارجية تجاه الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق بأنّها روابط اقتصاديةٌ ذات نطاقٍ ضيقٍ، إذ إنّ التعامل مع العراق لَم يُحَقِّق قفزةً كبيرةً وإنّما بقي يسير بخطًى يسيرةٍ، ففي عام ١٩٧٥ كانت النسبة المئوية في التعاملات الاقتصادية بالنسبة للصادرات السوفيتية إلى العراق (١٤,٧٪) ثم أصبحت عام ١٩٨٠ (٢٠,٢٪)، وفي عام ١٩٨٤ (١٣,٨٪)، أما الواردات المُتَأتية لِعام ١٩٨٠ بالعملة الصعبة فكانت (١١,٨٪) وعام ١٩٨٤ (٨,٢٪)[٢].

وفيما يخص السياسة الخارجية حرص غورباتشوف على ديمومة العلاقات الاقتصادية في العراق بحكم الصلات التي امتدت سنين طويلةً[٣]؛ لِذلك كان إعلان الرئيس الجديد أن حكومته ستأخذ على عاتقها إيجاد صيغة حلٍّ للنزاع العراقي الإيراني وهذا بطبيعته ينعكس على الاستقرار الاقتصادي العالمي[٤]، و لا سيما وأنَّ بعض الأطراف الدولية عَدَّت الأحداث الدائرة في المنطقة بأنها مكاسب لتوطيد نفوذها الاقتصادي[٥].

على الرغم مِن تراجُع نسبة التعاملات التجارية بين العراق والاتحاد السوفيتي بفعل ظروف الحرب وما عكسته على الجوانب الاقتصادية بالنسبة للعراق ومنها تراجع الصادرات النفطية؛ إلّا أنَّ الحكومة السوفيتية الجديدة عَبَّرَت عن موقفها تجاه العراق هو ضرورة تعزيز العلاقات على مختلف الأصعدة، والابتعاد عن فكرة التخلي عن تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية[٦]، ولذلك عملت حكومة غورباتشوف على مساندة الشركات العاملة في العراق وأبرزها النفطية، فيما يخصّ التمويل والإدارة إلى جانب التأكيد على متابعتها مِن المجلس الاقتصادي السوفيتي الأعلى واعتماد التوصيات التي تُرفَع مِن اللجنة السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع العراق، وإلزام تلك الشركات بتحمل المسؤوليات كافة تجاه تنفيذ العقود المُبرَمة والإيفاء بالتزاماتها مع الجانب العراقي[٧].

---

(١) بلخيرة محمد، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢) طه عبد العليم طه، آفاق العلاقات الاقتصادية العربية السوفيتية في عهد غورباتشوف، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران ١٩٨٨، ص٦٩ –٧٠.

(٣) الكسي فاسيليف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الأصولية إلى البراغماتية، ترجمة: المركز العربي للصحافة والنشر، موسكو، مراجعة: الدكتور حمدي عبد الحافظ، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧، ص٤٠٢.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٩١)، في ٢ نيسان ١٩٨٥.

(5) C. I. A, Gorbachev's Policy Toward the middle East, Doc 87-20082, Washington, 9 September, 1987, P-2.

(٦) الكسي فاسيليف، المصدر السابق، ص٤٠٢.

(7) C.I.A, Gorbachev's Economic Agenda Promises Potentials and ditfalls, Reorganizing Management and Planning, Washington, 6 September, 1985, P-6-7.

بعثت حكومة بغداد في الحادي والثلاثين مِن شهر آذار ١٩٨٥ برقية تهنئةٍ إلى القيادة السوفيتية لمناسبة تولّي ميخائيل غورباتشوف زعامة اتحاد الجمهوريات السوفيتية، تضمَّنت مباركة الحكومة العراقية للرَئيس غورباتشوف لتولّيه المنصب، كما تناولت حُسن العلاقات الثنائية ولا سيما في المجال الاقتصادي، ودور الاتحاد السوفيتي في عملية إنجاز المشاريع وفي مقدمتها القطاع النفطي، زيادةً على التأكيد من الحكومة العراقية بضرورة توسيع أفق العلاقات وتوسيع دائرة التعاون المشترك إلى جانب دعوة الاتحاد السوفيتي لتوسيع قاعدة مشاريعها في العراق، لتحقيق المنفعة المُتَبادَلة وَبِما يخدم التنمية الاقتصادية للبلدين(١).

كان الدافع في طلب الحكومة العراقية في مضمون برقيتها للجانب السوفيتي في توسيع القاعدة الاستثمارية بالنسبة للعقود النفطية هو لِحاجَة العراق للعائدات المالية لتغطية النفقات العسكرية، إذ أنَّ الصناعة النفطية كانت هي المُرتَكَز الأساس في العراق، وهي بحاجةٍ إلى تطويرها وإدخال الأساليب الحديثة العلمية والتكنولوجية وإسنادها بالفنيين واعتماد التخطيط(٢)؛ لذلك كان العراق غالباً ما يُقَدِّم التسهيلات اللازمة للشركات السوفيتية ومنها تخفيض الرسوم التعاقدية، زيادةً على تسهيلاتٍ ماليةٍ أخرى، وهذا ما كان يدفع الحكومة السوفيتية إلى الإشادة بِمواقِف الحكومة العراقية تجاه شركاتها وطريقة منح العقود التطويرية والسير بالعملية التنموية للقطاعات الاقتصادية وَمِن بينها القطاع النفطي، إذ عَبَّر عن ذلك الرئيس غورباتشوف في الأول مِن شهر آيار ١٩٨٥ بقوله: "استطاع العراق مِن تحرير ثروته النفطية بعدما كانت مُستَغَلَّةً مِن الشركات الغربية وكانت مُنفَرِدَةً بِعَمليات التصدير وعدم إعطاء العراق الاستحقاق الكامل مِن عائدات النفط، فضلًا عن أن القطاع النفط في العراق كان قبل عام ١٩٧٢ يُعاني عدم تطوير حقوله واستثمارها بشكلٍ يُحَقِق المصالح المُشتَرَكة إلا أن العراق وبعد قرار التأميم خطا خطوةً تاريخيةً وفريدةً في عملية إنجاز كثيرٍ مِن المشاريع النفطية التي كان لها انعكاسٌ واضحٌ في عملية التنمية"(٣).

لم تقتصر العلاقات العراقية السوفيتية على المذكرات والبرقيات مع بداية التحُّول السياسي في الاتحاد السوفيتي، وإنّما جرت لقاءاتٌ على المستوى الوزاري، إذ تمّ أول لقاءٍ في موسكو في الثامن والعشرين من شهر ايار١٩٨٥، بين وزير خارجية العراق والنائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو، إذ تناول الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، وأوضح غروميكو أن حكومته حريصةٌ على متابعة ما هو

(١) وكالة الأنباء العراقية، ١ نيسان ١٩٨٥.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧١٥)، في ٢٧ نيسان ١٩٨٥.

(3) Anna Sprouie, MIKHAL GORBACHEV, The Soviet Leader who ended the cold war and opened road to freedom for eastern Europe, Exley Publishing Group, 1990, P-47.

مُشترَكٌ مع الجانب العراقي، و لا سيما ما هو مُتعلِّق بالعقود وأبرزها العقود النفطية وإنجاز المشاريع[١].

فتح اجتماع وزراء خارجية البلدين الذي يُعد أول لقاءٍ بعد تأليف حكومة غورباتشوف مع العراق الباب أمام سلسلة زياراتٍ واجتماعاتٍ بينهما، ومناقشة التعاون في المجال الاقتصادي[٢]، إذ استقبل رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة عن الجانب العراقي السفير السوفيتي في بغداد فكتور مينين؛ وذلك في السادس عشر من حزيران١٩٨٥، إذ جرى مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين، وأكَّد السفير السوفيتي رغبة حكومته في توسيع أُفق العلاقات الاقتصادية و لا سيما في مجال النفط والغاز وبعض القطاعات الأخرى، إذ ثمَّن رئيس اللجنة العراقية للتعاون الاقتصادي جهود الحكومة السوفيتية في تقديم المساعدات والمعونات التي يحتاجها العراق، زيادةً على جهود الحكومة السوفيتية في متابعة عمل شركاتها في العراق وتأكيد سرعة إنجاز المشاريع المُتعاقَد عليها، وقد نقل سفير الاتحاد السوفيتي في أثناء اللقاء دعوة حكومته الجانب العراقي إلى زيارة موسكو لإجراء المزيد من التعاون في المجالات كافة (الاقتصادية – العلمية – الفنية) [٣].

زار وفدٌ من وزارة النفط العراقية العاصمة موسكو برئاسة الوكيل الأقدم لوزارة النفط نائب رئيس اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني بناءً على دعوات الحكومة السوفيتية للمدة من (٦–٩ حزيران ١٩٨٥)، التقى الوفد بوزير الصناعة النفطية للاتحاد السوفيتي فاسيلي دينكوف (Vasily Denkov)، جرى خلال الاجتماع استعراض سير العمل في العقود النفطية والمشاريع التي يتم تنفيذها من المؤسسات السوفيتية، زيادةً على الاتفاقيات المُبرَمة بين البلدين مؤخرًا في مجال تطوير القطاع النفطي إلى جانب البحث بين الجانبين العمليات التصديرية والمستجدات في المباحثات بين العراق وبعض الدول المجاورة وما حققه العراق من إبرام عددٍ من العقود في منافذ التصدير[٤]، ومنها سير العمل في المرحلة الثانية للخط العراقي – التركي بعد أن تم إنجاز المرحلة الأولى في الربع الأخير عام ١٩٨٤، وموافقة الجانبين العراقي والتركي بعد زيارة رئيس الوزراء التركي (توركوت أوزال) للعراق وموافقة الأخير على الطرح التركي في توسيع خط الأنابيب[٥]، وفيما يخص المشروع الاستراتيجي العراقي السعودي فقد أوضح وكيل وزارة النفط

---

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٤٧)، في ٢٩ آيار ١٩٨٥.

(2) Anna Sprouie,Op.Cit,p.48.

(٣) صحيفة الجمهورية العدد (٥٧٥٦)، في ٧ حزيران ١٩٨٥.

(٤) صحيفة الجمهورية العدد (٥٧٥٧)، في ٨ حزيران ١٩٨٥.

(٥) تمت إحالة عقد المرحلة الأولى للخط العراقي ـ التركي لشركة (انك) التركية في آذار ١٩٨٣، بمقدار(٧٠) مليون دولار لبناء التوسعة في الخط الناقل من مدينة كركوك إلى البحر المتوسط عبر الجنوب التركي، فكانت مرحلة انجازه بحسب العقد (١٤ شهراً) وبطاقة إجمالية (٨٧٠) الف برميل أما المرحلة الثانية للمشروع العراقي – التركي فقد أُحيل الخط إلى شركة (ساييم الايطالية)، إذ نفذت المشروع في الجانب العراقي وبمّدة (٢٧=

للجانب السوفيتي آلية متابعة تنفيذ المرحلة الثانية والمشارفة على إنجازها[١]، وعقب الاجتماعات التي عُقدت في حزيران ١٩٨٥في العاصمة موسكو صرَّح وكيل وزارة النفط عصام عبد الرحيم الجلبي فيما يخص العلاقات في الجانب النفطي مُوضِّحًا أنَّ الحكومة السوفيتية تعمل على متابعة عمل شركاتها، فضلاً عن طموح الجانبين في توسيع قاعدة المشاريع النفطية، بالرغم مّما يعانيه العراق من بعض الصعوبات الناتجة عن العمليات العسكرية، إلى جانب تطرَّق وكيل الوزارة إلى الإنجازات التي حقَّقها العراق في ظل الظروف الصعبة ومنها الأعمال المُتعلِّقة بالمنافذ التصديرية والاستخراجية، كذلك أشاد بموقف الحكومة السوفيتية فيما يخص تطوير الآبار النفطية ومساندة شركة نفط العراق، وإبداء الجانب السوفيتي حرصه على تجهيز المواد الأولية المُتَّفق عليها على وفق جداول زمنيةٍ جرى التفاهم عليها، زيادةً على الاتفاق على عقد اجتماعاتٍ متواصلةٍ بين وزارتي النفط العراقية والسوفيتية لمتابعة المستجدات والإنجاز[٢].

لم تقتصر الإشادة بحُسن العلاقات الاقتصادية الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي على الجانب العراقي وإنّما تمَّت الاشادة بها من مسؤولين في الحكومة السوفيتية وفي مناسباتٍ عدة، ومنها تصريح ميخائيل بروكويف (Mikhail Prokoyev) عضو مجلس السوفييت الأعلى ورئيس جمعية الصداقة العراقية – السوفيتية في الحفل الذي أُقيم في موسكو بتاريخ الخامس عشرمن تموز١٩٨٥، إذ أثنى في كلمته التي ألقاها في العلاقات المشتركة في إطار معاهدة الصداقة والتعاون، مؤكِّدًا عزم بلاده على تعزيزها مع العراق وعلى الأصعدة كافة بما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين، إلى جانب تصريح فلاديمير موخونوف (Vladimir Mokhonov) نائب رئيس الجمعية وكيل وزارة الري والثروة المائية الذي أشاد أيضًا بالنجاحات التي تحقَّقت في العراق، مؤكِّدًا أنَّ علاقات العراق والاتحاد السوفيتي مبنيَّةٌ على أسسٍ متساوية الحقوق، وقال: إن اتساع العلاقات في فروع الصناعة النفطية والطاقة تتقدَّم بشكلٍ كبيرٍ وإيجابيٍّ وهذا يدل على عمق الصداقة المبنية على أسسٍ وطيدةٍ بين البلدين[٣]، إذ كانت هناك أسبابٌ حثَّت الاتحاد السوفيتي على تكثيف

=شهراً)، اما في الجانب التركي فقد اعتذرت الشركة عن اكمال المشروع، مما اضطر العراق إحالته لشركة (تكفن) التركية، إذ قام العراق بتعويض الشركة عن بعض النفقات الإضافية، وافتتح الخط في ٢٣/ اذار/ ١٩٨٧، للتفاصيل، ينظر: وكالة الأنباء العراقية، ١٢/ ٣/ ١٩٨٣، عصام الجلبي، المصدر السابق، ص١١٩– ١٢٠.

(١) تمت المباشرة بالمشروع في ١١/ تشرين الأول/ ١٩٨٤ بمد خطوط انابيب من الحقول الجنوبية إلى ميناء ينبع السعودي، بطول (٦٠٠) كم، نفذ المشروع من شركة فرنسية وأخرى ايطالية وبطاقة ضخ (٥٠٠) الف برميل، وتمت المتابعة من وزارة النفط العراقية حتى افتتاحه في ايلول ١٩٨٥، للتفاصيل، ينظر: وكالة الأنباء العراقية، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٤، عصام الجلبي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٩٥)، في ١٦ تموز ١٩٨٥.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٨٨)، في ٩ تموز ١٩٨٥.

اتصالاتها والبحث في مسألة العلاقات الاقتصادية مع الحكومة العراقية لعقد اتفاقياتٍ وبروتوكولاتٍ جديدةٍ وإجراء تفاهماتٍ في تنظيم التجارة النفطية وهذه الأسباب[1]:-

أ- تحرُّكات مجلس الأمن القومي الأمريكي ومنها الاجتماعات التي تم عقدها في حزيران ١٩٨٥ مع مستشارها في البيت الأبيض روبرت ماكفارلين (Robert Macfarlane) لمناقشة عقد شركة (بكتل) الأمريكية لخط الأنابيب الناقلة بين العراق والأردن، إذ أفضت الاجتماعات إلى تكليف ماكفارلين بإجراء اتصالاتٍ برئيس الوزراء (الإسرائيلي) شمعون بيريز (Shimon Peres) لضمان أمن الشركة وعدم التعرُّض للخط النفطي الواصل بين البصرة والعقبة الذي شرعت (بكتل) بالعمل به، زيادةً على الأخطار الأخيرة بموجب مذكرةٍ حول المشروع مُوضِّحًا بأنه جزءٌ من المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة وهو جزءٌ من سلسلة مشاريع تروم الولايات المتحدة الأمريكية القيام بها إذا ما أُنجزت بالمرحلة الراهنة ومنها خط الأنابيب بين العراق والأردن.

ب- انهيار العلاقات السوفيتية – الإيرانية بشكلٍ شبه كاملٍ التي بدأت منذ أواخر شهر حزيران ١٩٨٥، وصلت إلى مرحلة طرد الخبراء والفنيين السوفييت، إذ قام الأخير بسحب (٨٠٠) فنيٍّ وصناعيٍّ يعملون في المجالات النفطية والصناعات الأخرى؛ وذلك في السادس من تموز ١٩٨٥، ثم أُلحق بهم ما يقارب (٥٠٠) عاملٍ وفنيٍّ بحسب تصريح صحيفة (Brazilian Journal)، وقد عبَّرت صحيفة أزفستا السوفيتية بأن من أسباب تردّي العلاقات هو توجيه رئيس وزراء إيران (مير حسين موسوي)، الاتهامات الباطلة تجاه الحكومة السوفيتية بمساعدة العراق بقصف المواقع الحيوية في إيران، في حين بيَّنت الصحافة الفرنسية بأنَّ سحب العاملين السوفيت قد بدأ قبل شهر تموز لعام ١٩٨٥.

كان لانهيار العلاقات الإيرانية السوفيتية هو توجُّهها نحو العراق بشكلٍ كاملٍ في مجال التعاون النفطي لمعالجة الوضع الاقتصادي المُتعلِّق بتراجع مبيعاتها في السوق العالمية من النفط الخام، وحاجة العراق إلى رفع عائداتها من صادرات النفط في ظل تواصل انهيار السوق

(1) U.S. N. S, Cable with cover note, gerog P. Shultz to Robert C. Mcfarlane, U. S policy toward Iran, 29 June 1985, P-29.

للمزيد من التفاصيل، ينظر:

صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٨٦)، في ٧ تموز ١٩٨٥.

صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٨٧)، في ٨ تموز ١٩٨٥.

النفطي[١]، إذ تراجعت الصادرات العراقية إلى الاتحاد السوفيتي بواقع (١٤) ألف برميل عمّا كان عليه في عام ١٩٨٤، فقد وصلت الطاقة التصديرية من النفط العراقي الخام إلى الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية عام ١٩٨٥ (٣,٢٢٠٠٠) ألف برميل وبعوائد ماليةٍ تقدر (١,١٩٢,٥٩٢) مليون دولار، فكان التراجع مرتبطًا بتراجع أسعار سوق النفط العالمي، التي يُعزى أسبابها إلى قيام الدول الكبرى المستوردة للنفط بضخ مخزونها الاستراتيجي من النفط الخام، بحسب تقارير خبراء النفط والطاقة بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بضخ ما يقارب مليار برميل من أجل خزينٍ احتياطيٍّ عالميٍّ يُقدر بـ (٧) مليار برميل؛ لذلك كان المسعى العراقي هو الوصول إلى نوعٍ من الاستقرار في الأسعار[٢]، إذ كانت معادلة خام البصرة الخفيف مبنيَّةً على سلسلةٍ من النفط الخام الخليجي مطروحًا منها خصمٌ يتراوح بين (٨,٤٠ – ٨,٦٠) دولار للبرميل الواحد ومع ذلك قام العراق بمراجعة صيغة التسعيرة الخاصة بنفط البصرة استجابةً لطلبات الاتحاد السوفيتي مستندةً بذلك إلى الأسعار الذي تفرضه المملكة العربية السعودية[٣]، ولذلك كان تراجع الأسعار قد انعكس على تراجع الإيرادات النفطية المتأتية من الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية، إذ بلغت عام ١٩٨٥ (٣,٠٥٠) مليار دولار وهي قياسًا لعام ١٩٨٣ بلغت (٤,١٣٣) مليار دولار فبالرغم من هذا التراجع في العائدات النفطية فإنَّ الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى حافظت على صادراتها للنفط العراقي، إذا ما قورنت أثمان النفط العائدة للعراق ببقية الدول المستوردة للنفط العراقي[٤]، إذ كان حجم صادرات العراق النفطية لعام ١٩٨٥ ما يقارب (١,١١٩,٧١٥) ألف برميل يوميًا من إجمالي إنتاج (١,١٤٠) ألف برميل يوميًا، وبإيراداتٍ إجماليةٍ سنويةٍ (١١,٨٥٩,٢٦) مليار دولار[٥]، تقابلها النفقات العسكرية للعام نفسه (١٩) مليار دولار[٦]، والجدول الآتي يبيّن حجم الصادرات والإيرادات النفطية للعراق بين عامي ١٩٨٥ – ١٩٨٨[٧].

(1) Fariborz Ghadar, testimony on opec Gefor the united states Commiee on coverment Affairs, the Geroge Washington university, 31 October, 1990, P-256.

(2) C. i. A, Soviet Policy Toward the middle East, the office of soviet and East European, 1 December, 1987, P-3.

(3) C. i. A, Middle East Economic, 7 October, 1985, P-15.

(٤) كانت هناك عدة دول تستورد النفط العراقي، إذ تأتي بالمرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفيتي اليابان بقيمة (١,٨٤٥٠) مليار دولار, تليها المانيا الغربية بقيمة (٩٢٦) مليون دولار، ثم الهند بـ (٨٢٢) مليون دولار، ثم فرنسا (٧٥٧) مليون دولار، تليها الدول تباعاً وهي التي ما دون (٦٠٠) مليون دولار، للتفاصيل، ينظر: شركة تسويق النفط العراقية، إحصائيات لصادرات النفط، اذار، ٢٠٠٩.

(٥) و. ن. ع، شركة تسويق النفط العراقية، إحصائيات لصادرات النفط، اذار، ٢٠٠٩.

(6) U. S. Arms Control and disar Moment Agency, Warld Militry Expendi ture and Arms, 1992, P-12.

(٧) و. ن. ع، شركة تسويق النفط العراقية، آذار، ٢٠٠٩، مصدر سابق.

جدول رقم (٩)

حجم الصادرات والإيرادات النفطية للعراق بين عامي ١٩٨٥ – ١٩٨٨

السنة	معدل التصدير السنوي	العائدات بالدولار	المعدل اليومي للتصدير/ ألف برميل
١٩٨٥	٤٠٨,٦٩٦	١١,٨٥,٩٢٦	١,١١٩,٧١٥
١٩٨٦	٥٠٢,١٢٣	٦,٩١٢,٩٩٣	١,٣٧٥,٦٧٩
١٩٨٧	٦٤٣,٢٠١	١١,١١٢,٣٠٩	١,٧٦٢,١٩٤
١٩٨٨	٨٠٤,٨٠٤	١١,٣١٥,٤٧٩	٢,٢٠٣,٨٥٧

تبيَّن من الجدول الآتي ارتفاع حجم الصادرات العراقية نتيجة فتح منافذ تصديريةٍ عن طريق السعودية وتوسيع الخط التركي في مرحلته الثانية فيما بعد إلى جانب النقل البري للناقلات الحوضية، غير أنَّ الأسعار انعكست سلبًا على العائدات العراقية وهذا نتيجةٌ لموقف الشركات الكبرى بمساندة هيأة الطاقة الدولية ومواقفها تجاه منظمة (أوبك).

كانت للتقلبات في سوق النفط العالمي أثرها الواضح في العراق وما خلَّفه من عجزٍ ماليٍّ كبيرٍ، بسبب ارتفاع العبء الدفاعي بين عامي ١٩٨٥– ١٩٨٦ بما يقارب (١٧٪) عن الأعوام السابقة[١]، ممّا زاد من حاجة الدعم المالي بهدف تمويل المشاريع الإنتاجية و تطويرها والنفط أبرزها، ولا سيما وإن العراق كان معتمدًا على الجانب السوفيتي في مجال التمويل، وعلى شركاتها في الإنشاء والتطوير؛ لذلك جرت الاتصالات بين الحكومة العراقية والسفارة السوفيتية في بغداد في أيلول عام ١٩٨٥، تبعها اجتماعٌ في يوم التاسع والعشرين من أيلول للعام نفسه رئيس اللجنة الاقتصادية والقائم بالأعمال السوفيتي في العراق فاسيلي كولوتوشا (Vasily Kolotosha)، وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وقد أوضح رئيس الجانب العراقي، أنَّ حكومته تُثمِّن مواقف الحكومة السوفيتية، و لا سيما في مجال دعم المشاريع الاقتصادية و تنميتها ومتابعة عمل شركاتها في العراق، وقد تناول رئيس اللجنة العراقية ما يمر به السوق الدولي وآثاره على العراق وتوقُّف بعض المشاريع بسبب الأزمات الناتجة عن الحرب، ومن جانبه عبَّر الممثل السوفيتي بأنَّ حكومته ترحِّب بتوسيع أُفق العلاقات بما يخدم مصلحة البلدين، وأنَّ الحكومة السوفيتية داعمةٌ للعراق ولن تتخلى عن التزاماتها تجاه الحكومة العراقية من منطلق المعاهدة الثنائية بين الجانبين المعقودة عام ١٩٧٢، كما نقل القائم بالأعمال السوفيتي تحيات حكومته للقيادة العراقية، زيادةً على ترحيب الجانبين بإجراء زياراتٍ مُتبادَلة وعقد مشاوراتٍ ثنائيةٍ فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية ومتابعة عمل اللجان [٢].

(1) United nation Economic and statical commission for western Asia 1986.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٨٦٨)، في ٣٠ ايلول ١٩٨٥.

في إطار التعاون المستمر بين العراق والاتحاد السوفيتي زار وفدٌ سوفيتيٌّ العراق بتاريخ ٢٥/ تشرين الثاني ١٩٨٥ برئاسة نائب رئيس الوزراء السوفيتي باركوف اركينوف (Barkov Arkinov)، التقى خلالها بوزيري الصناعة والنفط، وجرى في أثناء اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ تطرَّق المبعوث السوفيتي إلى حرص حكومة بلاده على تطوير العلاقات الثنائية و لا سيما المجال الاقتصادي والأسباب المؤثرة في السوق النفطي العالمي ومواقف الدول الكبرى منها، وقد تطرق الجانبان إلى ترابط العلاقات والصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي وحكومتيهما في تنمية القطاعات الاقتصادية والدور الكبير في تطويرها للقطاع النفطي، و لا سيما وأن هذا القطاع واجه صعوباتٍ كبيرةً جرَّاء العمليات العسكرية من تدمير بعض البُنى التحتية وإيقاف أغلب المنافذ التصديرية، وفي ختام زيارة المبعوث السوفيتي نقل دعوة حكومته للقيادة العراقية إلى زيارة موسكو، وقد حضر عن الجانب السوفيتي فيكتور مينين سفير الاتحاد السوفيتي لدى بغداد(١).

زار وفد عراقي بناءً على الدعوة الموجَّهة من القيادة السوفيتية أواخر تشرين الثاني ١٩٨٥، رفيع المستوى العاصمة موسكو في السادس عشر من كانون الأول ١٩٨٥ وتُعد هذه الزيارة من الزيارات المهمة، إذ كان في استقباله الرئيس غورباتشوف، وبعد وصوله إلى العاصمة الروسية أدلى غورباتشوف: " إنَّ الاتحاد السوفيتي صديقٌ قديمٌ للعرب على أساس الاحترام المتبادل" واصفًا علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي بأنها متينةٌ(٢)، وفي الاجتماع الذي جمع الجانبين تطرَّق غورباتشوف إلى العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي، وقال: إن علاقاتنا تاريخيةٌ مبنيَّةٌ على أسسٍ ثابتةٍ ومتينةٍ، أرست علاقاتٍ اقتصاديةً واضحة المعالم في تقديم وبناء المشاريع الاقتصادية وإن حكومة الاتحاد السوفيتي ماضيةٌ في مشاريعها داخل العراق وإبداء المساعدات الاقتصادية التي يحتاج إليها العراق(٣)، بناءً على الاتفاقيات التي عُقدت في موسكو عام ١٩٨٥ لمجموعة دول التعاضد الاقتصادي (الكوميكون) التي قامت بمساعدة العراق والبلدان الصديقة الأخرى حتى عام (٢٠٠٠)، وهذا سيسهم في رفع الحالة الاقتصادية للعراق والاتحاد السوفيتي، إذ أنَّ توسيع قاعدة المشاريع الاقتصادية وتمويلها يُعطي نتاجًا كبيرًا له عوائد اقتصاديةٌ منها إنتاجية العمل والتبادل التجاري(٤).

---

(١) وكالة الأنباء العراقية، ١٧/ ١١/ ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٠٢٢)،العدد (٤٠٧)، زيارة وفود إلى الاتحاد السوفيتي، ٢٣/ ١٢/ ١٩٨٥، و.(٢).

(٣) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٠٢٢)، زيارة الوفود العراقية إلى الاتحاد السوفيتي، ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٥، و.(٢١).

(٤) المصدر نفسه.

كان الهدف من وراء دعوة حكومة غورباتشوف للقيادة العراقية إلى الزيارة، له أبعادٌ استراتيجيةٌ، ولا سيما بعد المراسلات التي أجرتها الحكومة الإيرانية مع الحكومة السوفيتية في الأشهر الأخيرة لعام ١٩٨٥، التي تضمَّنت العرض الإيراني على حكومة موسكو بمد خط أنابيب بين إيران وروسيا، إلا أنَّ حكومة الاتحاد السوفيتي قد وضعت هذا الاقتراح تحت طائلة الدراسة، فمن الناحية الاقتصادية، إن موسكو لم تُعد قادرةً على مدِّ خط الأنابيب نظرًا للظروف الاقتصادية، أما إذا ما تمَّ مد الخط المُقترَح فإن الحكومة السوفيتية غير قادرةٍ على الإيفاء بالتزامات شراء النفط والغاز الإيراني، من جهةٍ أخرى فإن المقترح إذا ما تمَّ قبوله فإن موسكو ستخسر امتيازاتها الاقتصادية في العراق، و لا سيما وأنها عقدت سلسلةً مِن الاتفاقيات النفطية مع العراق بداية عام ١٩٨٥؛ لذا فإن موسكو كانت مدركةً في هذه الحالة بأن تخلِّيَها عن العراق سيجعله في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مما يؤدّي إلى أن تكون الأخيرة متاخمة على الحدود الإيرانية، ومن الممكن أن تكون إيران هي المحطة الآتية في ظل نظامٍ غير موثوقٍ به لإقامة علاقاتٍ اقتصاديةٍ معه ولا يمكن من خلاله أن يحقق الاتحاد السوفيتي الطموح في التوغُّل بأعماق الخليج العربي[١]؛ لذلك لم تكن القيادة العراقية بعيدةً عن وجهات النظر السوفيتية في محادثاتها فيما يخص بعض التحرُّكات للدول الغربية في المنطقة، زيادةً على موقفها تجاه منظمة (أوبك) وما له من انعكاساتٍ على سوق النفط العالمية وأثره في الصادرات العراقية[٢]، ومنها عزوف بعض الدول المستوردة النفط عن تسلُّم صادراتهم النفطية المُتَّفق عليها من موانئ الدول المنتجة وهذا أدى إلى مواصلة انخفاض أسعار النفط الخام بشكل سريع[٣]، فما أن حلَّ عام ١٩٨٦ حتى ازداد انهيار الأسعار بشكلٍ كبيرٍ، فكان حجم التراجع للبرميل الواحد بمقدار (١٣) دولار عن قيمة عام ١٩٨٥[٤]، فأدّى ذلك إلى تراجع النفط العراقي إلى ما يقارب (٦,٩١٢,٩٩٣) مليار دولار عائداتٍ نفطية، أما غير النفطية فتتراوح بين (٢,١,٩١٨٥) مليار دولار للمعاملات التجارية لعام ١٩٨٦، في حين أن النفقات العسكرية (١١,٦) مليار دولار للعام نفسه[٥]، زيادةً على ارتفاع حجم المديونية التي تجاوزت قيمة الصادرات النفطية وارتفاع الفوائد الناتج عنها إلى ربع قيمة تلك الصادرات، زيادةً على تراجع قيمة القروض المقدمة من بعض الدول[٦]، إلى جانب تزايد نفقات استيراد المواد

(1) C.I.A, What is If Iran wins the war? Soviet and U.S calculation director memoranaum of contral intelligence from Graham E. fuller vice chariman, nution intelligence council, Washing, 9 May, 1986, P-1-3.

(٢) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٠٢٢)، و.(٢٣)، مصدر سابق، ص٧.

(٣) رشا سالم جبار، المصدر السابق، ص٥٢.

(4) Kamran Mofid, op. cit, P-39.

(5) U. S. Arms Control and disar Moment Agency, op. cit, 1992, P-12.

(٦) قُدِّمَ الدعم للعراق من المملكة السعودية والكويت على شكل قروض نقدية تصل إلى مليار دولار شهرياً ليصل اجماليه إلى ٢٤ مليار دولار بين عامي ١٩٨٠– ١٩٨٢، وبعد عام ١٩٨٢ تم تخفيض ما يقارب (٣٠٠)=

الأولية للمنشآت النفطية وبناء المنشآت الحيوية وهذا بطبيعته أدّى إلى ذهاب كثيرٍ من العوائد النفطية لتسديدها، زيادةً على قلة تدفُّق رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل لأغراض التنمية؛ لذلك أدّى نقص التسهيلات الائتمانية مع انخفاض المساعدات الخارجية إلى ضغطٍ متزايدٍ على الاقتصاد العراقي، مّما اضطر العراق إلى رفع قيمة القروض من الاتحاد السوفيتي التي تجاوزت (٨) مليارات دولار مع نهاية الحرب ١٩٨٨، مقابل حصوله على مشاريع في العراق[١].

أمام هذه المعطيات أُجبرت حكومة بغداد على خفض (٣٠٪) من تخصيصات خطة التنمية، بسبب انخفاض العائدات النفطية إلى جانب عدم استقرار الدولار وهي العملة التي يتم تسعير النفط على أساسها، هذا يترتَّب عليه عدم استقرار الفوائد الناتجة عن القروض[٢]؛ ولذلك لم تؤثر تقلُّبات السوق النفط في العراق، وإنّما أصاب الاقتصاد السوفيتي أيضًا، إذ لم يعد قادرًا على رفع قيمة الاعتمادات المالية للدول المرتبطة معه باتفاقياتٍ تجاريةٍ والعراق في مقدمتها، و لا سيما بعد تقديمه طلبًا عن طريق سفارته في موسكو في شهر نيسان ١٩٨٦ ضمَّ إعادة جدولة الديون الواجبة على العراق و دفعها في النصف الثاني للعام نفسه وهو ما يقارب المليار دولار، والأمر الآخر هو رفع قيمة الاعتمادات المالية للسلع الاستهلاكية والمواد الأولية للمنشآت النفطية[٣]، غير أنّ الحكومة السوفيتية أشارت في دورها إلى طلب السفارة أنّ الحكومة السوفيتية ستقوم بترتيب إعادة جدولة الديون على أساس استقطاعها من الصادرات النفطية مستقبلًا، وفيما يخص رفع قيمة الاعتمادات التجارية وأوضحت حكومة موسكو بأنها لن تتمكن من دفع الاعتمادات لأسبابٍ مُتعلِّقةٍ بالظروف الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، إلّا أنّها أشارت إلى أنّه من الممكن الاستمرار بالاعتماد على (الدعم المالي المقدم) من السعودية والكويت إلى أنّ يتم إيجاد صيغةٍ يمكن عن طريقها توفير حاجة العراق المالية، كما أوضحت الخارجية السوفيتية بأنها ستقوم بإجراء جولةٍ في منطقة الشرق

=الف برميل يومياً من النفط الخام السعودي – الكويتي ويباع هذا النفط قبل العراق إلى أغلب وكلاء الاتحاد السوفيتي وان يكون العراق ملزماً بسداد هذه الكميات من النفط، فضلاً عن سداد الديون العينية؛ ولذلك فان بيع النفط عن العراق قد وصل عام ١٩٨٣ إلى (٣,٥) مليار دولار وعام ١٩٨٤ (٣,٢) مليار دولار وعام ١٩٨٥ (٢,٩) مليار دولار وفي عام ١٩٨٦ وصلت الأرقام السابقة والجديدة إلى (٣٧,٣) مليون دولار، اما المصادر غير العربية وهي اوروبا الغربية والولايات المتحدة فقد وصل حجم القروض عام ١٩٨٧ (١١,٦) مليار دولار من الاتحاد السوفيتي ما يقارب (٨) مليار دولار والأرقام التي ذكرت هي قروض طويلة الأمد تصل إلى أثني عشر عاماً عدا القروض قصيرة المدى, للتفاصيل, ينظر: Kamran Mofid, op. cit, P-134.

(١) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي،ط١، دار للنشر، عمان، الاردن, ٢٠٠٦، ص٩٤– ٩٥.

(2) Kamran Mofid, op. cit, P-135.

(3) International Economic & Energy Weekly, Iraq: Finaneial Problems Despite Higher Oil Revenue, Washington, 27 February, 1987, P-16.

الأوسط والخليج العربي، لإجراء مباحثاتٍ مُشترَكةٍ مع أعضاء دول أوبك لإيجاد حلولٍ مشتركةٍ للأزمة التي يمر بها السوق النفطي التي ضرَّت الدول المصدرة للنفط(١).

سعى العراق والاتحاد السوفيتي إلى إيجاد صيغة حلولٍ لسدّ العجز الاقتصادي العراقي إلى جانب الديون المستحقة للاتحاد السوفيتي عن طريق المباحثات الثنائية العراقية–السوفيتية بعد زيارة وفدٍ سوفيتيٍّ العراق في السادس من حزيران ١٩٨٦ برئاسة الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى أندريه غروميكو، يرافقه وزير الخارجية إدوارد شيفردنادزه (Eduard Shevardnadze)(٢)، التقى خلالها بوزير الخارجية العراقي وقاسم أحمد تقي وزير النفط، إذ تم التباحث في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وفي مقدمتها التعاون الاقتصادي ودور الاتحاد السوفيتي في دعم عملية التنمية في العراق والسبل التي يسلكها العراق لرفع القدرة التصديرية للنفط عبر السعودية وتركيا، فضلاً عن ذلك تطرَّق الجانب العراقي إلى إنجاز المخططات للمراحل الأخرى، وتم خلال الاجتماع دعوة الاتحاد السوفيتي إلى الإسهام في إنجاز التصميمات عن طريق تقديم عطاءات المناقصة، إلّا أنّ الوفد أوضح أن هناك بعض الإجراءات التي تقوم بها الحكومة فيما يخص الاقتصاد الداخلي إلّا أنّها ستقوم بنقل الدعوات العراقية لمناقشتها في موسكو، وتناول الاجتماع الأوضاع التي أصابت السوق الدولي من اضطرابٍ وعدم الاستقرار وما عكسه من آثارٍ بين الدول المُصدِّرة والمُستهلِكة، واضطرار دول أوبك في تحديد سقف الصادرات التي تذهب قسمٌ منها عن طريق الاتحاد السوفيتي إلى بعض الدول المستهلكة، غير أنَّ الجانب العراقي أوضح أن المسعى يدور في مطالبة العراق في رفع الكميات التصديرية بموجب قرارٍ استثنائيٍّ من منظمة الدول أوبك وتسويقها عن طريق

(1) International Economic & Energy Weekly, op.cit, P-16-17.

(٢) ولد شيفردنادزه في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٨ في مدينة ماماتي الجورجية، انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٨ وفي عام ١٩٥٠ أصبح رئيس اتحاد الشباب الشيوعي، ثم أصبح عضو مجلس السوفييت الاعلى في جورجيا عام ١٩٥٩، عُينّ وزيراً لحفظ النظام عام ١٩٦٥، ثم اصبح وزيراً للشؤون الداخلية عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢، ارتقى لمنصب السكرتير العام عن جورجيا من قبل الكرملين عام ١٩٧٢ فأوكلت له مهمة قمع قادة ودعاة الرأسمالية في السوق السوداء في الاتحاد السوفيتي مما لفت انتباه اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بين عامي ١٩٧٦– ١٩٧٨، مما أعطته مكانه مرموقة وكانت دبلوماسيته وعلاقاته الواسعة قد كسبت ثقة غورباتشوف حتى قُلد منصب وزير الخارجية في حكومته بدلاً من غروميكو عام ١٩٨٥ حتى استقالته في عام ١٩٩٠ احتجاجاً على سياسة غورباتشوف، ثم عاد للمنصب حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الاول ١٩٩١، للتفاصيل، ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية،ج٨، مؤسسة هانياد للنشر، لبنان، (د، ت)، ص٣٠.

David B. Shevardnadze See Summit Hope Plays Down Expuisinos, Danil off, Washington post newspaper, 19 September, 1986.

الشركات السوفيتية، وهذه المطالب التي يروم العراق تقديمها هو في مؤتمر جنيف في شهر آب ١٩٨٦[١].

لم تقتصر المحادثات الثنائية على مناقشة أوضاع السوق الدولية والتطوُّر وإنّما شملت مناقشة المساعي السوفيتية بالضغط على الجانب السوري من أجل إعادة فتح خط الأنابيب الناقل بين العراق وسورية الذي أُغلق منذ عام ١٩٨٢، إلى جانب التحرُّكات العراقية الأخيرة أواخر شهر آذار ١٩٨٦ وفتح محادثاتٍ مع الجانب السوري، فقد استثمر الطرفان العراقي والسوفيتي فتور العلاقات الإيرانية – السورية، ومرور الأخيرة بأزمةٍ اقتصاديةٍ وفي نهاية المباحثات أكَّد الوفد السوفيتي حِرْصَ حكومته على مواصلة التعاون والتنسيق المشترك، وإجراء مشاوراتٍ وإبداء المساعدات وبما أكَّده الرئيس غورباتشوف في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي لتعزيز الروابط الاقتصادية[٢]، ومن جانبه عبَّر الجانب العراقي عن شكره وتقديره للحكومة السوفيتية في مساندة العراق والتزامه بما أرسته المعاهدات الثنائية و لا سيما في عملية بناء المنشآت الحيوية في مجال النفط والطاقة[٣].

وفي إطار التعاون الثنائي بين العراق والاتحاد السوفيتي وحِرْصه على ديمومة العلاقات الاقتصادية، رحَّبت السفارة السوفيتية بتوسيع قاعدة العمل الاقتصادي في العراق[٤]، ولا سيما بعد قيام الحكومة السوفيتية[٥]، بإصلاحات وإصدار مراسيم اقتصاديةٍ، منه المرسوم الذي أصدره مجلس الوزراء السوفيتي في آب ١٩٨٦، الذي خَوَّلَ فيه الشركات الدخول في مشاريع مشتركةٍ على أنّ تكون العقود والمشاورات برعاية الحكومة السوفيتية، مع رفع تقارير دوريةٍ عن مسار العمل للشركة

(١) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٥)، المناقشات العراقية – السوفيتية حول احتمالية ضخ النفط عبر سورية، و.(٦). ٧/ ٦/ ١٩٨٥، ص١.

(٢) عقد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في١/ اذار/ ١٩٨٦ في العاصمة موسكو، إذ أكد غورباتشوف على تعزيز الروابط الاقتصادية مع البلدان الآسيوية الصديقة للاتحاد السوفيتي ولاسيما العربية منها وابرزها العراق بحكم عمق الروابط والصلات الاقتصادية والانسجام المشترك في التوجهات ذات النفع المتبادل، فكانت دعوة غورباتشوف إلى خلق نظام للأمن الاقتصادي من شانه حماية كل دولة بالتساوي في التميز والعقوبات، ولاسيما وان الدول الغربية الكبرى تسعى إلى بسط نفوذها الكامل على منطقة الشرق الأوسط؛ وبذلك تريد إعادة فكرة الاستعمار لكنه بحلة جديدة، للتفاصيل، ينظر: بلال عبد الموجود، المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩– ٩٠، ١٩٨٧، ص٨٠٢– ٨٠٣.

(٣) د. ك. و، وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة،و.(٦)، المصدر السابق، ص٢٠.

(4).C I. A, International Economic and Energy weekly, Ramadan regains Economic Aurharity, Washington, 5 September, 1986, P-8.

(5).C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, Ramadan Iraq's Economic Czar Regains Last Authority office of near Eastern and south Asian, 5 May 1987, P-8.

المُنفِّذة وبيان حاجتها فيما إذا تعرَّضت لأزمة تحويلٍ وإلى غير ذلك[١]؛ لذلك قامت الحكومة العراقية بمفاتحة الحكومة السوفيتية عن طريق سفارتها في بغداد في شهر آب ١٩٨٦ بإعادة الطلب المُقدَّم في نيسان من العام نفسه مُتعلِّقًا بجدولة الديون العراقية مُبّينًا العجز الحاصل لدى الحكومة العراقية وهو ما يزيد على (٣,٥) مليار دولار بالرغم من أنّ حكومته اتخذت التدابير جميعًا من شأنها تقليل الإنفاق على المشاريع التنموية وهي سلسلةٌ من ضمن الخطوات في إعادة الخطة لتنظيم التنمية الاقتصادية العراقية، وردًا على طلب العراقي وافقت الحكومة السوفيتية عليه بإلحاق ما يقارب (مئة) مليون دولار بقائمة الديون المُستحقَّة إلى جدول الديون تدفع بالأجل من أثمان النفط[٢].

أرسلت وزارة النفط عبر سفارة العراق في موسكو في كانون الثاني ١٩٨٧ طلب خفض بنسبة (٢٠٪) من التكاليف الخاصة بالمشاريع النفطية وقبول جزءٍ من الأموال الواجب سدادها بقيمة الدينار العراقي بالمقابل تُمنح الشركات السوفيتية عقودًا تطويريةً في حقلي غرب القرنة والرميلة الشمالي، على أن تقوم الحكومة السوفيتية بتمويل المشاريع المذكورة بالكامل من نفقاتٍ ماليةٍ وفنية، وقد أوضحت البرقية أنَّ العرض العراقي تقدَّمت عليه شركاتٌ فرنسيةٌ وإيطاليةٌ، إلا أن الحكومة العراقية ارتأت تقديم العرض إلى الحكومة السوفيتية بحكم الصداقة والتعاون الثنائي ومواقفها تجاه العراق[٣].

ردَّت الحكومة السوفيتية على البرقية العراقية بأنّها مستعدةٌ لتمويل المشاريع المذكورة، زيادةً على بيع معدات لحقول النفط العراقية إلى الشركة الوطنية العراقية بالدفع الآجل بموجب الاتفاق المُوقَّع في كانون الأول لعام ١٩٨٦ فيما يخص تطوير و النفط و تكريره، إذ إنّ قبول الاتحاد السوفيتي بتأجيل الدفع كانت بمكانة مساعدةٍ للعراق، زيادةً على أن هذه المبادرة جاءت بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية تقديم ائتمانٍ تجاري[٤]، كان العامل المشترك بين العراق والاتحاد السوفيتي هو التوافق في إيجاد حلولٍ لمعالجة وضع الأسعار، لأنَّ العراق كان عضوًا فاعلًا في

---

(١) أحمد خليل حسن الحسيني، المصدر السابق، ص٣٤.

(2).C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, op. cit, P-9.

(3) C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, Impact of foreign financing is crucial, office of near Eastern and south Asian, Washington, May, 1987, P-19.

(٤) أشارت بعض التقارير بأن الأسباب التي امتنعت من خلالها الولايات المتحدة الامريكية من تقديم ائتمانات للعراق وهو وجود مشاورات سرية بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني فيما يخصّ تفعيل نظام تجاري، فضلاً عن سعي إيران بين دول اوبك لرفض عضوية العراق من المنظمة وهذا ما لاقى قبولاً امريكياً ولا سيما وان العراق منح الكثير من العقود النفطية للاتحاد السوفيتي، فضلاً عن سعي العراق للحصول على استثمارات برفع كمية الصادرات، بيد أنّ الولايات المتحدة نفت هذه الادعاءات، وأكدت أنّ العلاقات مع العراق هي على اساس تبادل المنفعة وأنّها ستقوم بتجهيز العراق بمعدات.

منظمة التصدير (أوبك)، فقد راوحت الأسعار لعام ١٩٨٧ بين (١٥ – ١٨) دولار للبرميل الواحد[١]، وبالرغم من تنامي الصادرات العراقية والتي بلغت في شهر حزيران ١٩٨٧ (١,٤٥٠) مليون برميل يومياً[٢]، وبعوائد ماليةٍ بلغت ما يقارب (٧٣٣,٣٣٣) مليون دولار منها ما يقارب (٣٨) مليون دولار قيمة الصادرات النفطية إلى الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية، ويأتي هذا التناسب في حجم الصادرات النفطية إلى فتح العراق العمل بالقطاع النفطي بوجه الشركات النفطية غير السوفيتية لتنمية القطاع النفطي، إلّا أنّها كانت تذهب لسد عجز النفقات العسكرية أكثر من الإنفاق التنموي [٣].

الجدول الآتي يبيّن المشاريع العراقية الكبيرة والجهات المُنفِّذة وكلفة المشاريع ومدّة الإنجاز [٤].

(1) C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, implications for the united states, op.cit, P-25.

(2) C.I.A, Iran-Iraq Increased oil Benefits, National Intellgence Daily, 11 August, 1987, P-9.

(3) C.I.A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, Iraq Currnt Account Balance 1987, Washington, May, 1987, P-17.

(٤) الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى:

C.I.A, Iraq Rebuilding the oil Export system,, Major Iraqi, petroleum projects, May, 1987, P-20.

جدول رقم (١٠)

المشاريع العراقية الكبيرة والجهات المُنفِّذة وكلفة المشاريع ومدّة الإنجاز

	اسم المشروع	كمية النقل أو الإنتاج	المقاول الرئيس	المقاول الثانوي	كلفة المشروع مليون دولار/ ملياردولار	تاريخ البدء ومدة الإنجاز
١	خط أنابيب العراقية- السعودية المرحلة الأولى	(٥٠٠,٠٠٠) ألف برميل في اليوم	بروان الأمريكية	سايبم الإيطالية	٥٠٨	أيلول ١٩٨٥- أيلول ١٩٨٦
٢	الخط العراقي- السعودي المرحلة الثانية	(١,٦٠٠) برميل يوميًا/ قطر الأنبوب ٥٦ بوصة	بروان الأمريكية	-	(١,٠٥٠٠) مليار وخمسمائة	وُقّعَ العقد في الرياض في شباط ١٩٨٦وبدأ العمل في كانون الأول ١٩٨٦
٣	توسعة الأنبوب العراقي- التركي	(٥٠٠,٠٠٠)	سايبم الإيطالية	سايبم/ كوتلاس تكفين	٤٨٥	أُنجِزَ في حزيران ١٩٨٧
٤	العراق-الأردن (العقبة)	مليون برميل يوميًا	بكتل الأمريكية	-	(١,٠١٠٠) مليار ومائة مليون	بداية ١٩٨٣/ بقي قيد المناقشة
٥	العراق-الكويت (الغاز)	(٤٠٠) مليون متر مكعب	سي أف (براون)	-	٥٠ مليون	عشرة أشهر مدّة الإنجاز
٦	تطوير حقول شرق بغداد	(٣٠,٠٠٠) برميل يوميًا	سنام بروجتي الإيطالية وشركة نفط الوسط	-	٦٠ - ٨٠	أنتهى قسم منها بعد منتصف الثمانينيات
٧	غرب القرنة	٣٠٠,٠٠٠ ألف برميل في اليوم	تكنو كسبورت السوفيتية	-	٦٠٠	الإنجاز المتفق عليه ١٩٩٠
٨	غرب بغداد	استكشاف ٣١,٠٠٠كم	موبيل الأمريكية	ليمكس	٦٠٠	نتائج مخيبة للآمال
٩	مجنون	٦٢,٠٠٠ برميل في اليوم	بتروباس	-	٦٠٠	توقف التطور بسبب الحرب
١٠	نهر عمر	١١,٠٠٠ برميل في اليوم	تكنو كسبورت السوفيتية	-	٦٠٠	توقف التطور بسبب الحرب
١١	حلفايا	٩٢,٠٠٠	اجيب إيطاليا)	-	٦٠٠	توقف بسبب الحرب

انتهى عام ١٩٨٧ بتوقيع عددٍ من العقود النفطية مع الاتحاد السوفيتي التي وصفها وزير النفط العراقي عصام عبد الرحيم الجلبي بأنها كانت حافلةً بالإنجازات، فضلاً عن أعداد دراساتٍ لإنشاء مصفًى بطاقة (١٥٠) ألف برميل تُنشئه شركةٌ سوفيتيةٌ[١]، إذ تأتي هذه الخطوة الحكومة العراقية لإعادة تنظيم الاقتصاد المنهار الناتج عن الأسعار النفطية العالمية، إلى جانب الديون البالغة (٦٨) مليار دولار منها (٣١) مليار مُستحَقَّة لدول الخليج العربي، (٢٦) لبعض الدول الغربية، أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي التي كانت غالبيتها ديونًا عسكريةً فبلغت (١١) مليار دولار فبالنسبة لمجمل فوائدها فقد بلغت (٣) مليار دولار[٢].

تواصل التعاون النفطي بين العراق والاتحاد السوفيتي مع بداية ١٩٨٨، إذ التقى وزير النفط العراقي في بغداد وكيل وزارة مشاريع النفط والغاز السوفيتي؛ وذلك في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٨، إذ تمَّ بحث مجمل المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل الشركات النفطية في العراق وقضايا أخرى مراحل أعمال تلك الشركات[٣].

وفي خطوة قامت بها الحكومة العراقية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، زار وزير الخارجية العراقي الاتحاد السوفيتي في الثاني من شباط ١٩٨٨، التقى خلالها برئيس مجلس الوزراء السوفيتي نيكولاي ريجيكوف (Nikolai Ryzhikov)[٤]، و قد تركَّزت المباحثات الثنائية على طبيعة التعاون الاقتصادي التي وصفها بأنها علاقاتٌ متجذرةٌ منذ عام ١٩٥٨، وقائمةٌ على أساس تبادل المصالح المشتركة، و لا سيما في المجال النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وأكَّد رئيس الوزراء السوفيتي في الاجتماع أنّ حكومته سوف تستمر بدعم العراق وتُلبي حاجياته الأساسية في بناء صناعته النفطية و تطويرها[٥].

---

(١) صحيفة السياسة الكويتية، العدد (٦٩١٤)، في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(٢) صحيفة الوطن الكويتية، العدد (٤٦٠)، في ١٦ كانون الأول ١٩٨٧.

(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٧/٢٨٣)، وفود، ٢٥/ ١/ ١٩٨٨، و. (٣٦).

(٤) سياسي سوفيتي ولد عام ١٩٢٩ انتمى إلى الحزب الشيوعي في نهاية الاربعينيات من القرن العشرين، حصل على شهاده الهندسة في الميكانيك ثم الدكتوراه في الإدارة من جامعة كولومبيا الأمريكية، أصبح مسؤول التثقيف والدعاية في الجامعة نفسها، ارتقى في المكتب السياسي للحزب وعن طريقه تم ترشيحه لمنصب مدير لأكبر مصنع في روسيا وهو مجمع أور الماشي والذي كان يقابل اكبر مؤسسة، صناعية أمريكية وهي جنرال إلكتريك وتوسع وغيرها وبقي في إدارة المصنع من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ في ظل الركود الاقتصادي ارتقى في الحزب ليصبح عضواً في المكتب السياسي وهو اعلى هيئة قيادية تسلم وزارة الصناعة السوفيتية، ومن ثم اختاره غورباتشوف رئيساً للوزراء خلف نيكولاى تيخونوف الذي اقاله الرئيس، بقي في المنصب ١٩٨٥ – ١٩٩١، للتفاصيل، ينظر: جرجي زيدان المسؤولية الوزارية في النظم السياسية المعاصرة مقارنه بالنظام السياسي الاسلامي، مكتبة الجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٧.

(٥) صحيفة الوطن الكويتية، العدد (٤٦٥٣)، في ٣ شباط ١٩٨٨.

كان لانفتاح العلاقات العراقية مع البلدان الخارجية و الاتحاد السوفيتي في مقدمتها في مجال القطاع النفطي نمو هذا القطاع، و لا سيما وأنَّ العراق مرَّ بأزمات تصديرٍ منذ بداية الحرب مع إيران، إلّا أنَّ الحكومة العراقية سعت إلى الخروج من هذه الأزمات أو التخفيف منها عبر تصدير أغلب نفطه عن طريق الأسواق السوفيتية التي بلغت (٤٠٪) مِن مُجْمَل الصادرات العراقية إلى الخارج[١]، ومن ثم إبرام عقودٍ مع الشركات السوفيتية لتطوير الحقول النفطية والغازية في جنوب العراق[٢]،وقد عَبَّرَ وزير الصناعات النفطية السوفيتي دينكوف (Dinkov) في أثناء زيارته بغداد في ٢١ تموز ١٩٨٨ عن قوله : "لا ينبغي أن ننسى أن العراق الذي يبلغ تعداد سكانه (١٦) مليون نسمةً ويحتل المرتبة الخامسة بالنسبة للاحتياط العالمي من النفط، وتعرُّضهُ للأزمات وانهيارٍ في إيراداته النفطية عندما أُغلقت أغلب منافذه التصديرية ومنها المنافذ الواقعة للخليج العربي وأعقبتها سورية بقطع أنبوب النفط عبر أراضيها، غير أنّ بغداد وجدت طرقًا أخرى عبر السعودية وتركيا والأردن؛ ولذلك فإن حكومة الاتحاد السوفيتي لن تتخلى عن مساندة الحكومة العراقية فيما يتعلَّق بتطوير الصناعات النفطية ما دامت الحكومة العراقية جادةً في مدِّ جسور التعاون"[٣].

نتجت عن السياسة النفطية التي وضعتها الحكومة العراقية، فضلاً عن علاقاته الاقتصادية و لا سيما القطاع النفطي هو زيادة الصادرات من النفط الخام، إذ بلغت حتى تموز عام ١٩٨٨ ما مجموعه (٢,٢٠٣,٨٥٧) مليون برميل من إجمالي إنتاجٍ بلغ (٢,٥) مليون برميل يوميًا، وبإيراداتٍ تُقَدَّر بـ (١٣) مليار دولار، وقد يزداد إجمالي الصادرات ما بعد ١٩٨٨ بعد أن استعاد العراق حقول مجنون في شهر حزيران ١٩٨٨، وبهذا الصدد أَثنَت الحكومة العراقية على جهود الشركات السوفيتية وشركاتٍ أخرى في ميدان الصناعة النفطية[٤].

مما تقدَّم يتَّضح أنَّ النظام العراقي بعد خوض الحرب ان تباين نسبة التعاملات الاقتصادية ومنها الصادرات السوفيتية للعراق بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٠ هو يعود إلى تفعيل الجانبين للاتفاقيات الاقتصادية، فضلاً عن أنّ العراق منذ أزمة ١٩٧٣ وما ترتب على اثرها من إيقاف أغلب الدول العربية لنفطها، بيد أنّ العراق استمر بضخ نفطه وبتنويع أسواقه ومنها الاتحاد السوفيتي، بالرغم من خفض صادراته النفطية؛ لذلك استمرت موسكو بالمقايضة التجارية مّما دفع إلى ارتفاع نسبة التعاملات تجاه العراق، بيد ان حالة الحرب وما نتج عنها من إيقاف منافذ التصدير إلى جانب تراجع الأسعار العالمية للنفط وأصبح الطلب أقل من العرض تراجعت معه نسبة الاستيرادات النفطية مّما أدّى إلى تراجع نسبة التعاملات الاقتصادية بمجملها عدا التعاملات

(١) صحيفة الوطن الكويتية، العدد (٤٧٤٦)، في ٧ آيار ١٩٨٨.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٦٥٧٩)، في ١ حزيران ١٩٨٨.

(٣) صحيفة الرأي العام الكويتية، العدد (٨٨٥٠)، في ٢٢ تموز ١٩٨٨.

(٤) صحيفة الرأي العام الكويتية، العدد (٨٨٥٠)، في ٢٢ تموز ١٩٨٨.

العسكرية إلى (٨,٢٪) عام ١٩٨٤، كما ركَّز على استثمار الثروة النفطية بشكلٍ كبيرٍ لدعم النشاط العسكري، مما أدى إلى اهمال كثيرٍ من المشاريع التنموية على وفق السياسة التي وضعها هي (السلاح والزبدة) مّما أدّى إلى انخفاضٍ كبيرٍ في الدخل هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فإنّ أثر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي التي كانت المستفيد الأكبر من الحرب وذلك بتصديرها البضائع والمعدات لإعادة ما دمرته الحرب بعنوان (ترميم الصناعات النفطية العراقية) وقبض أثمانها بالنفط الخام، زيادةً على إبرامها العقود والبروتوكولات في الجوانب الاقتصادية، وبالتالي كانت النتيجة سلبيةً من الناحية الاقتصادية، إذ إنّ الطرف الثالث في الحرب غالبًا ما يكون هو المستفيد ولم يكلفه ذلك سوى التصعيد الإعلامي في خضم صراع الحرب الباردة أو ما سُمِّي بالمحافظة على المصالح؛ لذلك فإنّ النظام العراقي لو أنه استمر بتطوير قطاعاته الاقتصادية لكان العراق ارتقي إلى مصاف الدول المتقدمة، إلا أنه استنزف الواردات النفطية، التي تُقدَّر بعشرات المليارات من الدولارات ذهبت لأغراضٍ عسكريةٍ، فضلاً عن تدمير بعض البُنى التحتية للصناعات النفطية، مما بقي العراق يعاني مسائل الديون حتى وقتٍ قريب.

ب- العلاقات الاقتصادية العراقية – السوفيتية من جلاء حرب الخليج الاولى ١٩٨٨ – ١٩٩١

بعد توقُّف حرب الخليج الأولى في عام ١٩٨٨ تعزَّز الجهد العراقي بإعادة عجلة إنتاج النفط و تصديره[١]، ولا يعني ذلك أنّ العراق بعد خروجه من الحرب كان مُتَعَافِيًا اقتصاديًا، بل كانت الديون كبيرةً والبنى التحتية مُدمَّرةً بسبب الإنفاق العسكري، وقلة الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية وأبرزها المنشآت النفطية، وإن كان قد تم ترميم قسمٍ منها عن طريق الشركات السوفيتية وشركاتٍ أخرى، إلّا أنّ ذلك الترميم والتأهيل هو لديمومة الإنتاج والتصدير الجزئي ولا يرتقي إلى مستوى التطوير الكلي[٢]، لكن توقُّف الحرب دفع الحكومة العراقية إلى استئناف النشاط الاقتصادي، وذلك بتأهيل المشاريع النفطية وإعلانها عن جملة عقودٍ تطويريةٍ للحقول النفطية[٣] مّما دفع إلى التنافس بين الشركات السوفيتية والشركات الغربية الأخرى؛ وذلك لعاملين هما[٤]:

أ- إعادة تقييم السياسات الاقتصادية للدول الشرقية والغربية وسعيها إلى استثمار جزءٍ من رؤوس أموالها في العراق في المجال النفطي والمجالات الاقتصادية لتوفير عوائد ماليةٍ

---

(١) عصام الجلبي، المصدر السابق، ص١٧٨.

(2).C.I.A, Iraq foreign policy of a major Regional power the office of the Deputy Assistant Secrtary for Intelligence, Department of Energy, November, 1988, P-1.

(3)..C.I.A, Iran-Iraq: A comparison of Tow war-weary Economies, Washington, November, 1988, P-1-2.

(4) C.I.A, Iran-Iraq: A comparison of Tow war-weary Economies, Which country has closer Economic Ties to the Soviet Bloe, November, 1988, P-17

للمزيد من التفاصيل، ينظر: هوشيار معروف، المصدر السابق، ص٩٩؛

صحيفة الوطن، العدد (٥١٣٦)، في ٥ حزيران ١٩٨٩

لتغطية نفقاتها الاقتصادية، ولا سيما وأنَّ الاتحاد السوفيتي كان يعاني تراجعًا اقتصاديًّا منذ أوائل عام ١٩٨٨.

ب- توسيع قاعدة أسواقها الخارجية أمام توفير منتجاتٍ نفطيةٍ تكون بكلفةٍ أقل وذات جودةٍ عاليةٍ تتناسب مع طلب المستهلكين، لكن حكومة بغداد أخذت بتقسيم سياستها الاقتصادية ما بعد الحرب على أساس المواقف لما قبل الحرب؛ لذلك استمرت بتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي وبقية الدول من الكتلة الشرقية، ولا سيما وأن كثيرًا من المشاريع النفطية تم أنجازها من الشركات السوفيتية ودولٍ اشتراكيةٍ أخرى، فضلاً عن أن (٢٥٪) من إجمالي التجارة عدا التجارة النفطية والعسكرية لعام ١٩٨٧ و (٤٠٪) من التجارة النفطية – تمَّت مع الاتحاد السوفيتي، إلى جانب أن لديه ما يقارب (١٠٠) مشروعٍ في العراق شملت قطاع النفط والصناعة والزراعة، وأغلبها توقَّفت بسبب الأزمة المالية للحكومة العراقية في أثناء الحرب، زيادةً على وجود خبراء اقتصاديين سوفييت بلغ عددهم في العراق حتى عام ١٩٩٠ (١٦,٦٦٠) خبيرًا، إذ كان وجودهم مبنياً على أساس اتفاقية التعاون لعام ١٩٧٢، وإزاء هذا الترابط عبَّر الرئيس غورباتشوف بقوله : (إنَّ موقف الاتحاد السوفيتي الراهن في علاقاته الاقتصادية مع العراق قائمٌ على مبدأ الشراكة، وانطلاقًا من موقفنا الثابت إزاء العراق فإنَّ حكومة الاتحاد السوفيتي ملتزمةٌ بالتعاون مع العراق من خلال العقود الماضية، وإن حكومتنا تسعى إلى المزيد من الترابط مع حكومة بغداد) [١].

وانطلاقًا من موقف الحكومة السوفيتية وحرصها على ديمومة العلاقات الاقتصادية والقطاع النفطي أبرزها، بعثت في العاشر من شهر تشرين الأول ١٩٨٨ وزير النفط دينكوف (Denkov)، الذي التقى خلالها بوزير النفط العراقي، وتم التباحث في المسائل النفطية وأعمال اللجنة الاقتصادية الثنائية ومستقبل التعاون في مجال العقود النفطية التي تشمل الاستكشاف والمسح الجيولوجي إلى جانب تصدير النفط الخام، كما تناولت المحادثات أوضاع السوق النفطية الدولية، و جهود (أوبك) الرامية إلى استقرار أسعار النفط، كما أبدى الوزير السوفيتي استعداد حكومته الكامل للتعاون مع الدول كافة في مسعاها من أجل استقرار السوق النفطي، إلى جانب إعلانه عن مشاركة حكومة الاتحاد السوفيتي بصفة مراقبٍ في اجتماع الخبراء النفطيين للدول خارج منظمة (أوبك) في ٢١/ تشرين الأول ١٩٨٨[٢]، ولا سيما وأنّ الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوروبا الشرقية زادت من

(١) صحيفة الوطن، العدد (٥١٣٦)، في ٥ حزيران ١٩٨٩.

(٢) صحيفة الأنباء الكويتية، العدد (٤٥٩١)، في ١١ تشرين الأول ١٩٨٨.

صادراتها نهاية ١٩٨٨ [١]، وتزايدت هذه الكميات في عام ١٩٨٩، إذ استوردت أوروبا الشرقية (٧٥٠) ألف برميل يوميًا منها (٢٠٠) ألف برميل من العراق، وكان الموردون الرئيسون لأوروبا الشرقية (العراق – ليبيا– الجزائر– إيران)، وبعد التحوُّلات السياسية الأخيرة في أوروبا الشرقية والصعوبات المستمرة التي واجهها الاتحاد السوفيتي في الجانب الاقتصادي، كما أثَّر سلبًا في تغطية مستهلكيها بالنفط الخام؛ لذلك اضطر الأخير للاستيراد المباشر من الدولة المنتجة وهي العراق[٢]، مثل بلغاريا التي تحوَّلت بالكامل نحو العراق بين عامي ١٩٨٨ – ١٩٨٩ عن تعاقد شركتها (Argus Petroleum) مع الحكومة العراقية، إذ تراوح الصادرات العراقية إلى بلغاريا بين (١٠٠ – ١١٥) ألف برميل يوميًا، أما هنغاريا فقد أبرمت عقدًا أواخر الثمانينيات لاستيراد ما يقارب (١,٥) مليون برميل من النفط الخام وهو ما سيعوِّض جزءًا من دين العراق البالغ (٣٠) مليون دولار لسداد الديون الواجبة في شباط ١٩٩٠، أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي –عدا دول الاشتراكية – فقد تمَ تصدير ما يقارب (٢٤٥ – ٢٦٠) ألف برميل يوميًا بين عامي ١٩٨٨ – ١٩٨٩ من النفط الخام العراقي. وتأتي هذه الزيادة من الكميات المُصدَّرة إلى الاتحاد السوفيتي لسداد جزءٍ من الديون المترتبة على العراق[٣]، زيادةً على ارتفاع حجم الصادرات العراقية بين عامي ١٩٨٨– ١٩٨٩[٤]. وهذا بطبيعته يزيد من كمية الصادرات العراقية التي خصصتها منظمة (أوبك) للعراق[٥].

---

(1) .L. Archer, The first oil war Implication of the Gulf Crisis In the oil Market, Oxford Insitute for Energy studies, 1990, P-46-47.

(٢) إنّ من أسباب اتجاه اغلب دول اوروبا الشرقية وغيرها بالاستيراد المباشر من العراق هو بفعل تراكم ديونها للاتحاد السوفيتي نتيجة تسعيرة النفط التي تحدد من موسكو، إذ تجاوزت حجم الديون (١٨٠) مليار دولار، فعلى سبيل المثال هناك (٢٥) مليار على بولندا، ورومانيا (٤) مليار، وهذا الديون خلقت، صعوبات اقتصادية، مما اضطرت هذه الدول الخروج من سياسة التقييد المفروضة بالالتزام من قبل الاتحاد السويدي، فضلاً عن تراجع نسبة مساهمتها التجارية العالمية بنسبة (٨٪) بسبب الديون والالتزام المالي إلّا أنّ بعد استقلالها الاقتصادي أعطاها مراكز متقدمة فيما بعد من ناحيه التجارة والصناعة. للتفاصيل ينظر:

L. Archer, Op.Cit,50

(3) L. Archer, op. cit, P-47.

(٤) ارتفعت، صادرات العراق في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ إلى (٢,٢٦٠) مليون برميل بعدما كانت في الربع الثاني (٢,٢٠٣,٨٥٧) مليون برميل في الربع الثاني من العام نفسه، عام ١٩٨٩ إذ تمّ إنجاز المرحلة الثانية من مشروع الخط العراقي السعودي، تجاوزت سعة العراق التصديرية بواسطة الأنابيب ومن ضمن الحصة المخصصة للعراق من منظمة أوبك بداية العام (٢,٧٠١) ٧ ثم ارتفع في النصف الثاني إلى (٢,٨٧٣) مليون برميل، للتفاصيل، ينظر: محمد علي زيني، المصدر السابق، ص١٦١؛ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩١، بغداد، ١٩٩٢.

(٥) محمد علي زيني، المصدر السابق، ص١٦١.

أدّى تنامي العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي من مشاريع وصادرات، جاءت بتأكيد الحكومتين المتواصل عِبْرَ الزيارات والبرقيات المتبادلة، ومنها البرقية التي بعثتها الحكومة العراقية في التاسع من نيسان ١٩٨٩، إلى رئاسة الحكومة السوفيتية لمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعقد اتفاقية التعاون والصداقة وقد جاء فيها " إنّ تلك المعاهدة قامت على أسس المساواة واحترام السيادة والتعاون والبناء وما تزال تُشكِّل قاعدةً سليمةً لاستمرار وتطوير علاقات البلدين" و ردًّا على البرقية التي تلقَّتها الحكومة العراقية من مجلس الوزراء السوفيتي، جاء فيها " بأنّ الاتحاد السوفيتي سيزيد من تقوية أواصر الصداقة والتعاون المثمر في مختلف المجالات مع العراق لما فيه مصلحة شعبي البلدين وأنَّ الحكومة السوفيتية تطمح إلى توسيع قاعدة عملها في القطاعات الاقتصادية، والقطاع النفطي أبرزها في العراق على أسس اتفاقاتٍ تضمن حق الطرفين بما يخدم المصلحة العامة، وأن الحكومة السوفيتية مستعدةٌ لإرسال الوفود الاقتصادية للاطلاع على العروض العراقية بهذا الخصوص[١].

تواصلت الحكومتان العراقية والسوفيتية بتبادل الوفود والزيارات، إذ زار نائب وزير الخارجية السوفيتي ألكسندر سمرتنيخ (Alexander Smertnykh) بغداد في التاسع من تموز ١٩٨٩، التقى خلالها وزير الخارجية العراقي وعددًا آخر من الحكومة العراقية، فقد عبَّر المبعوث السوفيتي عن عمق العلاقات الثنائية في المجالات كافة، زيادةً على ترابط المصالح المشتركة في القطاعات الاقتصادية ولا سيما وأنّ الحكومة السوفيتية تطمح إلى دورٍ اكبر في بناء القطاع النفطي و تطويره وتوسيع الشراكة الثنائية في المجالات الاقتصادية الأخرى[٢].

لَم تكن الجهود السوفيتية ترمي إلى إقامة مصالح أحاديةٍ، وإنّما أرادت المحافظة على مصالحها عبر إقامة علاقاتٍ اقتصاديةٍ قائمةٍ على توازنٍ استراتيجيٍّ، ومنها تأدية دَوْرٍ في المنطقة وعدم ولوج الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها واستغلال الخلافات، وبذلك تستحوذ على المصالح النفطية عن طريق إقامة علاقاتٍ مع العراق وايران؛ لذلك تبنَّى الاتحاد السوفيتي استئناف مشروع المحادثات بين العراق وإيران، فكان كل طرفٍ لديه أهدافه فالاتحاد السوفيتي يريد الحفاظ على مصالحه الاقتصادية في العراق وإبقاء شركاته، زيادةً على إكمال مد أنبوب الغاز مع إيران، أما العراق فكان يسعى إلى المحافظة على الروابط الاقتصادية، إلى جانب تنفيذ طلب العراق في إعادة جدولة ديونه، التي تمَّ طرحها عند زيارة وفد اقتصادي عراقي العاصمة موسكو في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٩٠، فتمَّ خلالها اللقاء بنظيره السوفيتي شيفردنادزه والبحث معه سبل العلاقات الثنائية بين البلدين، والتطرُّق إلى طلب العراق السابق فيما يخصّ جدولة الديون العراقية، وموافقة حكومة الاتحاد السوفيتي على إعادة جدولة الديون المُستحَقَّة، وقد ثمَّن الوفد العراقي دَوْرَ الحكومة

(١) صحيفة القبس الكويتية، العدد (٦٠٧٦)، في ١٠/ نيسان ١٩٨٩.

(٢) مجلة التضامن الفرنسية، العدد (٣٢٦)، في ١٠/ تموز ١٩٨٩.

السوفيتية في الوقوف إلى جانب العراق ودَوْرَها في إقامة المشاريع الاقتصادية وتطويرها من أجل رفع عملية التنمية، فضلاً عن تجهيز العراق بما يحتاجه من معداتٍ للبنى التحتية، كما أبدت الحكومة السوفيتية استعدادها بكل ما يلزم العراق من مساعداتٍ وبما يخدم الجانب الاقتصادي، ويُسهم في خدمة المصالح المشتركة(١).

بعد دخول العراق للكويت في الثاني من شهر آب ١٩٩٠ اضطربت العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي، و لا سيما بعد الجلسة الثانية التي عُقدت في أيلول ١٩٩٠، عندما اتخذ شيفرنادزة الرئيس الدوري لمجلس الأمن قرار الحظر الجوي على العراق مما سبَّب امتعاضًا وغضب الحكومة العراقية، وطَالَب قسمٌ من الشركات مغادرة الأراضي العراقية، لكن الرئيس غورباتشوف صرَّح بأن موقف شيفرنادزة لا يُمثِّل الحكومة السوفيتية وإنّما تصرَّف كونه مُمثِّلًا في مجلس الأمن الدولي، ولم يكتفِ الرئيس غورباتشوف بالتبرير عن تصرُّف وزير خارجيته عندما ترأَس مجلس الأمن، بل قام بإرسال نائب رئيس الوزراء ومستشاره الخاص إيغور بيلاسوف (Igor Belasov) إلى بغداد في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٩٠، التقى خلالها بشخصيات اقتصادية في الحكومة العراقية، أعرب في زيارته عن تحيات القيادة السوفيتية وحُسن العلاقات الثنائية، وعن استعداد الاتحاد السوفيتي الوقوف إلى جانب العراق في إكمال تطوير البنى التحتية والقضايا الاقتصادية(٢).

كان موقف الحكومة العراقية تجاه الاتحاد السوفيتي وشركاتها قد أجبر القيادة السوفيتية على اتخاذ موقفٍ أكثر وديَّةٍ نحو العراق عندما أعلن غورباتشوف في أثناء زيارته باريس في السادس والعشرين من تشرين الاول ١٩٩٠، قائلًا: (إن للاتحاد السوفيتي مصالح اقتصاديةً مشتركةً مع العراق وللولايات المتحدة الأمريكية مصالح في أقطار الخليج العربي، فإذا ما دخلنا في صراعٍ فإن ناقوس الخطر يُقرع، لا بدَّ لنا من إيجاد صيغةٍ لضمان السلام) (٣). في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩١ مع بداية الحملة الجوية أكَّد الموقف السوفيتي ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت وإنّ العراق وحده هو الذي يتحمَّل هذه النتائج، وقد عبَّر الرئيس ميخائيل غورباتشوف عن ذلك بالقول: إن القيادة العراقية هي المسؤولة عن الانعطاف المأساوي وإن إعلان العراق انسحابه من الكويت سيكون خطوة الإنقاذ الوحيدة، وقد تجلّى ذلك التصريح برسالةٍ بعثها إلى الحكومة العراقية في ١٩٩١/١/١٨(٤).

---

(١) صحيفة السياسة الكويتية، العدد (٥٥١)، في ٩ كانون الثاني ١٩٩٠.

(٢) مجلة كل العرب، العدد (٤٢٥)، في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٠.

(٣) صحيفة الشعب الأردنية، العدد (٢٧١٢)، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٠.

(٤) رسالة الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف إلى الحكومة العراقية في ١٨/ ١/ ١٩٩١.

فضلاً عن التأكيد إلى ضرورة إيجاد حلٍ فوريّ لأزمة الخليج عبر المبادرات الداعية إلى ذلك واطلاع الأمم المتحدة بدَوْرِها في هذا الشأن، من أجل عودة استقرار سوق النفط، جاء ذلك في البيان الذي أصدره مجلس الرئاسة السوفيتي، وقد أكَّد البيان ضرورة قيام الحكومة باطلاع مجلس السوفييت على التطورات بالخليج العربي وما عكسته على الأوضاع الاقتصادية العالمية(١).

وصل المبعوث السوفيتي يفغيني بريماكوف (Evgeny Primakov) في الثاني عشر من شباط ١٩٩١ لبحث مسألة وقف إطلاق النار، فالتقى برئاسة الحكومة العراقية و في الاجتماع تم تناول المستجدات على الساحة ومستقبل العلاقات العراقية – السوفيتية والمصالح المشتركة، والموقف السوفيتي من الأزمة الراهنة، فكان جواب الرئيس العراقي بأن (الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بعملٍ انتقاميٍ وإنَّ العدوان يستهدف تدمير البُنى التحتية وممتلكاته الاقتصادية والثقافية والعلمية)(٢).

منذ انتهاء أزمة الكويت أواخر شباط ١٩٩١ وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول من العام نفسه، بدأت الحكومة السوفيتية بإعادة نشاطها الاقتصادي في العراق، و لا سيما وأن اقتصاد البلدين تراجع كثيرًا في ظل الأزمة التي مرت بالمنطقة وانعكاسها على الأسواق النفطية العالمية(٣).

(١) نص البيان الصادر عن مجلس الرئاسة السوفيتي الأعلى الداعي إلى استئناف الجهود الدبلوماسية في الخليج ٢٤/ ١/ ١٩٩١.

(2) Moscow Peace Plan of 12 February 1991.

(٣) نورهان الشيخ، المصدر السابق، ص١٠٨.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية العراقية – السوفيتية في مجال (التجارة والنقل ١٩٧٩ – ١٩٩١)

المبحث الأول: التجارة العامة للعراق مع الاتحاد السوفيتي

اولاً: التجارة العسكرية (الواردات العسكرية للعراق)

ثانياً: التجارة غير العسكرية (الاستيرادات والصادرات بين العراق والاتحاد السوفيتي١٩٧٩–١٩٩١)

المبحث الثاني: التعاون العراقي السوفيتي في مجال النقل والاتصالات ١٩٧٩–١٩٩١

المبحث الأول

التجارة العامة للعراق مع الاتحاد السوفيتي

تُعدُّ التجارة من القطاعات المهمة والحيوية لأي دولةٍ، سواءً كانت تلك الدولة متقدمةً أو ناميةً، مما تساعد في رفاهية البلد عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار، وتكمن أهمية التجارة لكونها مؤشرًا جوهريًا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافس في السوق العالمي من سلعٍ متنوعةٍ، إذ إنّ التطور الاقتصادي وتوسُّع حجم الاستهلاك الذي بدأ مع بداية عقد السبعينيات للقرن العشرين، انعكس على التجارة ومن بين هذه الدول العراق والاتحاد السوفيتي، فقد نشط التبادل التجاري بين هاتين الدولتين نتيجة توسع مصالح الاتحاد السوفيتي مع العراق، إلّا أنّ التنافس الدولي على مصالح الشرق الأوسط حمل في طياته أن تكون التجارة في مقدمة المصالح، ولا سيما بعد اندلاع حرب الخليج الأولى، إذ لم يقتصر التبادل التجاري على السلع غير العسكرية وإنّما أصبحت الواردات العسكرية من أبرز طرائق التنافس التجاري، فقد عُدَّت تلك الدول ومن بينها الاتحاد السوفيتي العراق إحدى الأسواق الرائجة للبضائع سواءً العسكرية وغير العسكرية.

ولأهمية الموضوع فقد تمّ تقسيم التجارة إلى عسكريةٍ وغير عسكريةٍ بين العراق واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

أولًا: التجارة العسكرية (الواردات العسكرية للعراق)

كان أحد أوجه التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي هو في مجال شراء العراق الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، وهذا الجانب يدخل ضمن منظومة تجارة الأسلحة و توريدها، إذ إنَّ هذهِ التجارة وعروض التسليح أصبحت رائجةً في مدة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في ظل تنافسٍ دوليٍّ على أسواق الدول النامية والركود الاقتصادي، إذ سعت الدول المُصنِّعة للأسلحة – ومن بينها الاتحاد السوفيتي– إلى إيجاد بدائل خارج المنظومة المدنية لإعادة إنعاش اقتصادياتها التي بدأت بالتراجع مع وجود كسادٍ اقتصاديٍّ كبيرٍ، ولا سيما في الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية، التي كانت تسعى دائمًا إلى جلب العملات الصعبة مِن الدول ذات مواردٍ اقتصاديةٍ كبيرةٍ وأبرزها العراق[1]، إذ بلغ حجم الصادرات العسكرية مِن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى العراق بـ (١,٠٦٥) مليار دولار مِن مجموع مبيعاتها إلى الشرق الأوسط التي تُقدَّر بـ (٥,٧٨٠) مليار دولار بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩، أما مجموع الصادرات مِن أوروبا الشرقية مِن الأسلحة المُورَّدة إلى العراق فكانت بالقيمة نفسها أي تُقدَّر بـ (١,٠٦٥) مليار دولار أُعطيت أثمانها

(1) Aryeh Y. Yodfat, The Soviet Union and the Arabian Peninsula: Soviet Policy Toward Gulf and Arabia, New York St Marins Press, 1983, P-87-90.

من النفط الخام المُصدَّر إلى الاتحاد السوفيتي ومجموع الدول الاشتراكية بقيمة الدولار أدخلتها موسكو من ضمن الميزان التجاري لاقتصادها[١].

تأثَّرت التجارة العسكرية أو الواردات العسكرية من الاتحاد السوفيتي إلى العراق في الظروف السياسية على عكس التجارة غير العسكرية، إذ تراجعت الصادرات العسكرية بنسبة (٢٠٪) عَمَّا كانت عليه قبل النصف الأول لعام ١٩٧٩، على الرغم مِن إبرام عقدٍ في بداية عام ١٩٧٩ ينصُّ على إرسال بضائع عسكريةٍ تشمل طائرات (MIG 23) وبواقع (٨٠) طائرةً وأسلحةٍ أخرى بقيمة (٢) مليار دولار[٢]، إلا أنّ هذا العقد لَم يُجهَّز نظرًا لقطع العلاقات السياسية بين النظام العراقي والسوفيتي أواخر عام ١٩٧٩بسبب موقف العراق من الاحتلال السوفييت لأفغانستان، بيد أنَّ موسكو في عام ١٩٨١ أرادت إعادة النظرية القديمة وهي تعزيز المصالح عن طريق إعادة تدوير الأسلحة على وفق مقايضةٍ تجاريةٍ (النفط بالسلاح) فكان العامل الاقتصادي الهدف الأبرز بالنسبة للسوفييت، إذ إنَّ الاتحاد السوفيتي كان يهدف إلى إدخال العملة الصعبة فقد بلغت تجارة الاتحاد السوفيتي مع الدول جراء عقود الأسلحة ما يقارب (٣٥) مليار دولار قبل عام ١٩٨٠، أما بعد هذا التاريخ فقد ازدادت مبيعات الأسلحة بحدود (١٤) مليار دولار[٣]، إذ كان نصيب العراق منها عام ١٩٨١ (٧٢٠) مليون دولار، إذ تم الاتفاق على العقد بعد زيارة وفد عراقي رفيع المستوى في الثامن عشر من حزيران ١٩٨١ إلى العاصمة موسكو، فضلاً عن إعطاء العراق تسهيلاتٍ ماليةٍ لغرض الاستيرادات العسكرية بمقدار (٥٨) مليون دولار[٤]، في حين كانت الصادرات العسكرية من باقي دول أوروبا الشرقية الاشتراكية بمقدار (٢٢٠) مليون دولار للعام نفسه[٥].

سعت موسكو إلى إعادة النشاط الاقتصادي بعد التراجع الكبير الذي شهدهُ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بين عامي ١٩٨١ – ١٩٨٢، إذ أوضح ليونيد بريجنيف في كلمةٍ ألقاها تجاه اتحاد النقابات العمالية عام ١٩٨١ بضرورة الاعتماد على نشاط التصنيع العسكري، و لا سيما وأنَّ التجارة العسكرية السوفيتية قد أصابها الفتور من بين الدول المُصدِّرة للأسلحة، وفي الجدول الآتي توضيح لحجم الأسهم للتجارة العسكرية للاتحاد السوفيتي مقارنة بالدول الأخرى[٦].

(1) C.I.A, Communist Aid Activities in non-Communist Less Developed Countries, 1979 and 1957-79, Employment of Soviet Economic Technicuns non-Communit, 1979, P-2-3.

(٢) الدار العربية للوثائق ـ ملف العالم العربي، القوات المسلحة الأسلحة، و. (ع ـ ١/٨)، ١٠ كانون الاول ١٩٧٩، العربية للوثائق، لبنان، ١٩٧٩، ص١–٣.

(3). C.I.A, USSR Review: The Soviet Tank Industry the Office of Soviet Analysis, Washington, April, 1985, P-30.

(4) C.I.A, USSR Review: Soviet Arms transfers and political influence, Washington, April, 1985, P-13.

(5) C.I.A, Prospects for Iraq: Equipping Iraq military, Washington, 13 July, 1985, P-25.

(6).C.I.A, International Economic and Energy Weekly: Third Word Arms Exporters developments and patterns, 28 August, 1983, P-14.

جدول رقم (١١)

حجم الأسهم للتجارة العسكرية للاتحاد السوفيتي مقارنة بالدول الأخرى

الدولة	السنة	حجم الأسهم	السنة	حجم الأسهم	السنة	حجم الأسهم	السنة	حجم الأسهم
الاتحاد السوفيتي	١٩٧٩	٪٢٧	١٩٨٠	٪٢٨	١٩٨١	٪٢١	١٩٨٢	٪٢١
الولايات المتحدة	١٩٧٩	٪٣٦	١٩٨٠	٪٣٢	١٩٨١	٪٢٨	١٩٨٢	٪٤٣
الناتو غير الأمريكي	١٩٧٩	٪٢٤	١٩٨٠	٪٣٢	١٩٨١	٪١٨	١٩٨٢	٪٢٣
حلف وارسو	١٩٧٩	٪٥	١٩٨٠	٪٣	١٩٨١	٪٥	١٩٨٢	٪٤
الصين	١٩٧٩	٪١	١٩٨٠	٪١	١٩٨١	٪٨	١٩٨٢	٪٣
العالم الثالث	١٩٧٩	٪٥	١٩٨٠	٪٢	١٩٨١	٪١٨	١٩٨٢	٪٥

يتضح في الجدول الآتي أنَّ نسبة تذبذب الأسهم ترجع بطبيعتها إلى استهلاك السوفييت للأسلحة، وقد يكون التراجع بسبب القيود التي فرضتها الدول المُصدِّرة، فالاتحاد السوفيتي على عكس الولايات المتحدة الأمريكية تطرح في أسواقها الإنتاج الحديث أي: لا تحتكر الصناعات الحديثة على أسواقها، إلا أن تراجع مبيعاتها أو أسهمها التجارية من الأسلحة هو لتراجع علاقاتها مع العراق بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨١ واقتصرت أسواقها على بعض الدول العربية مثل ليبيا وسوريا، في حين أن مناطق الخليج العربي هي سوقٌ أمريكيةٌ، وعندما انقطع العراق عن توريد البضائع العسكرية السوفيتية حلَّت الصين محل موسكو، إلى جانب فرنسا كانت المُورِّد الأكبر للعراق قبل عودة العلاقات العراقية – السوفيتية.

كانت أولى خطوات الحكومة السوفيتية هي توسيع نطاق العلاقات مع الحكومة العراقية للولوج إلى السوق الاستهلاكي وأحد طرفي النزاع في حرب الخليج الأولى، بعدما اشتد التنافس الدولي في مسألة عروض التسليح من المناشئ ولا سيما فرنسا وألمانيا والصين ودولٍ أخرى، إذ إن هذه الدول وجدت في حرب الخليج الأولى سوقًا رائجةً لبضائع قَلَّ تصريفها في ظل كثرة العروض وَقِلَّة الطلب، فضلاً عن الركود الاقتصادي العالمي[1]، فكانت خطوة موسكو العملية هي إرسال دعوةٍ عن طريق سفارتها في بغداد إلى الحكومة العراقية في شهر نيسان ١٩٨٢ لإكمال المباحثات

(1).C.I.A, USSR Review: The Soviet Tank Industry the Office of Soviet Analysis, Washington, April, 1985, P-31.

في مسألة تزويد العراق بالأسلحة، إذ تم تشكيل وفدٍ عراقيٍ في شهر آيار ١٩٨٢ من وزارة الدفاع والنفط والبنك المركزي العراقي والنقل، إذ التقى الوفد برئيس الوزراء نيكولاي تيخونوف في قصر الكرملين؛ وذلك في العاشر من شهر تموز ١٩٨٢، فقد تمّ التباحُث في مسألة التسليح وطرائق الإيفاء بالالتزامات المالية جراء عملية الشراء، فتم الاتفاق على أن يُستقطَع جزءٌ من واردات العراق النفطية المُصدَّرة إلى الاتحاد السوفيتي وجزءٌ آخر يتم دفعه على مراحل، ويقوم البنك المركزي العراقي ونظيرهُ السوفيتي بإجراء الترتيبات اللازمة، إذ كانت قيمة العقد للنصف الأول من عام ١٩٨٢ بـ (٩٨٠) مليون دولار على أن تجري مفاوضاتٌ أخرى في شهر أيلول للعام نفسه[١].

كانت المفاوضات العراقية مع موسكو منذ عودة العلاقات هي أن يتم شراء البضائع العسكرية عن طريق المقايضة؛ وذلك للظروف الاقتصادية المنهارة للعراق وقلة النقد الأجنبي، فبعدما كان الاقتصاد العراقي قبل عام ١٩٨٠ شهد نمواً بفعل الإيرادات نفطية بلغت (٤٢٪) عام ١٩٧٩[٢]، إلّا أنّ الاتفاق على شراء الأسلحة والبضائع العسكرية الأخرى امتص ما يعادل (٧٥٪) لعام ١٩٨٠ من الدخل النفطي، والتي دفعت من الإيرادات المتحصلة من النفط العراقي لتمويل حربها مع إيران إذ بلغت ما يقارب (١٩,٨) مليار دولار لعام ١٩٨٠ و (٢٤,٦) مليار دولار لعام ١٩٨١ و (٢٥,١) مليار دولار لعام ١٩٨٢ القيمة الاجمالية المستوردة من دول مختلفة[٣]، فقد بلغت قيمة ما استورده العراق من الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٨١ – ١٩٨٣ ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار تمّ دفع قسمٍ منها عن طريق المقايضة بالنفط الخام العراقي المصدر إلى الاتحاد السوفيتي والقسم الآخر دُفِعَ عن طريق السعودية، وجزءٌ آخر بصيغة ديونٍ لموسكو مُترتّبةً عليها فوائد[٤]؛ لذلك فإنّ نقص العوائد النفطية، زيادةً على شراء الواردات العسكرية ونقص النقد الأجنبي انعكس سلبًا على المجتمع العراقي، فنتج عنهُ ارتفاع نسبة التضخم، فبعدما كانت نسبة التضخم (١٨٪) عام ١٩٧٥ أصبحت (٦٨٪) عام ١٩٧٩ ثم قفزت إلى (٩٥٪) عام ١٩٨٠ و (١٣٩٪) عام ١٩٨١ وما أن وصلت نهاية الحرب حتى وصلت نسبة التضخم إلى (٣٦٩٪) نهاية حرب الخليج الأولى[٥].

زار رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (اندروبوف) العراق في التاسع من نيسان ١٩٨٣ في جولةٍ قامت بها في منطقة الشرق الأوسط، التقى خلالها بالقيادة العراقية، تمَّ التباحث

(1).C.I.A, Prospects for Iraq: Equipping Iraq military, Washington, 13 July, 1985, P-25.

(٢) محمد علي زيني، المصدر السابق، ص١٤٩.

(٣) عباس النصراوي، المصدر السابق، ص١٢٦.

(4).C.I.A, Prospects for Iraq, op. cit, P-25.

(٥) عباس النصراوي، المصدر السابق، ص١٢٦.

في العلاقات الثنائية، وعلى هامش اللقاء دعا الحكومة العراقية إلى إرسال وفدٍ إلى موسكو لإتمام عملية صفقات الأسلحة التي شرع بها في عام ١٩٨٢[١].

زار وفدٌ عراقيٌّ العاصمة موسكو في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٣، إذ جرت مباحثاتٌ لمدة يومين انتهت بتوقيع بروتوكول بقيمة (٢٣٠,٧٧,٩١) مليون دولار, كما نصَّ البروتوكول على أن يقوم الجانب العراقي بدفع (٧٥) مليون دولار أمريكيٍّ لعام ١٩٨٣ بواقع خمس دفعات تبدأ من شهر آب – كانون الأول للعام نفسه، على أن يقوم البنك المركزي العراقي بتصفية حسابات القوائم بحسب الاتفاق مع البنك المركزي السوفيتي[٢]، فبالرغم من قيام موسكو بتوريد شحناتٍ كبيرةٍ إلى العراق وكانت الأغلبية متأتية عن طريق العقبة فقد وصلت ميناء العقبة (٢٤٥٤) سفينةً مُحمَّلةً بالأسلحة تم تسلمها مِن الجانب العراقي بعد إرسال موظفين من وزارة النقل العراقية و وزاراتٍ أخرى إلى ميناء العقبة، إلّا أنّ هذه الشحنات المُورَّدة لم تكن كاملةً بحسب الاتفاقات المُوقَّعة بين الجانبين[٣]؛ لذلك أرسلت الحكومة العراقية مُذكَّرةً إلى حكومة الاتحاد السوفيتي عبر سفارتها في موسكو، في العاشر من آذار ١٩٨٤ طلبت فيه إيضاح أسباب تأخُّر تجهيز العقود المُوقَّعة بين الطرفين، فَرَدَّت حكومة موسكو على المذكرة بأنها ستستأنف التجهيز مطلع نيسان للعام نفسه، وإن أسباب التأخير في التجهيز مُتعلِّقةٌ بأساطيل النقل[٤].

وصل وفدٍ اقتصاديٍّ وعسكريٍّ عراقي العاصمة الروسية موسكو في الخامس والعشرين من شهر نيسان ١٩٨٤ التقى خلالها بنائب رئيس الوزراء السوفيتي إيفان أرخيبوف (Ivan Arkhipov) استعرض الجانبان العلاقات ومنها التجارية في المجالات كافة، وقد أثنى رئيس الوفد العراقي على دعم الحكومة السوفيتية وتعاونها مع الحكومة العراقية، كما جرى لقاءٌ مع رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاي شيخونوف ضَمَّ كلًا مِن وكيل وزير النفط ووكيل وزارة التجارة العراقي ووزير الدولة للشؤون العسكرية وممثلًا عن البنك المركزي، فيما ضم الجانب السوفيتي، رئيس الوزراء و كلًا من نائب رئيس الوزراء السوفيتي ووزير المنشآت النفطية ووزير الدفاع وستنوف (Ustinov)، إذ تركزت المباحثات في توريد أسلحةٍ للعراق[٥]، وأشارت التقارير إلى أن الوفد العراقي والجانب السوفيتي قد اتفقا على توريد بضائع عسكريةٍ مختلفةٍ إلى العراق بقيمة (٢) مليار

(١) نبيه الأصفهاني، يوميات الحرب العراقية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥ – ٨٦)، تموز ١٩٨٦، ص٢٣٥.

(2) C.R.R.C, The Ministry of defense-telegram to the head of the office of the president of the Republic Agreement Approval, Doc 18, 28 August, 1983, P-20.

(٣) د.ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، و، (١٦)، ٤/ ٤/ ١٩٨٤.

(4) F.C.O, 021/ 6, IRAQ/IRAN, Telegram from Egrton Soviet News Department to A.S Collins (med), Doc 15, 18 March, 1984, P-3-4.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣٤٩)، في ٢٦ نيسان ١٩٨٤.

دولار يجري تجهيز الدفعة الأولى نهاية الربع الأول والثاني من عام ١٩٨٤ بمقدار مليار دولار فيما يقوم الاتحاد السوفيتي بتجهيز ما يقارب (٥٠٠) مليون دولار في الربع الثالث للعام نفسه فيما تأجلت دفعةٌ بقيمة (٥٠٠) مليون دولار إلى عام ١٩٨٥، التي بدأت وصولها بين منتصف شهري آيار وآب ١٩٨٤[١].

استمرت الحكومة العراقية بعلاقاتها التجارية لأغراضٍ عسكريةٍ مع الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، إذ تم إبرام صفقةٍ مع الاتحاد السوفيتي في كانون الأول ١٩٨٥ بعد زيارة وفدٍ من القيادة العراقية ولقائه الرئيس ميخائيل غورباتشوف في السادس عشر من شهر كانون الأول ١٩٨٥[٢] بقيمة مليار دولار[٣]، فبدأ تجهيزها في الأشهر الأولى لعام ١٩٨٦، إذ وصلت أربع شحناتٍ بين شهري شباط وتشرين الثاني للعام نفسه التي جرى الاتفاق عليها في كانون الأول ١٩٨٥، فقد أخبر الجانب السوفيتي الحكومة العراقية بأنَّ حكومة موسكو قد أكملت عقد التجهيز والبالغ (مليار) دولار، كما أنّها أرسلت الكلف المالية مُضافًا إليها النقل ورسوم الموانئ المستحقة للجانب الأردني إلى البنك المركزي العراقي، ليقوم بدوره بإخطار وزارة النفط حول التجهيز والاستقطاع من النفط الخام لحساب موسكو[٤].

كان للعقود التجارية العسكرية بين العراق والاتحاد السوفيتي أثرها في اقتصاديات البلدين، إذ إنَّ الاتحاد السوفيتي أخذ اقتصاده بالنمو إثر مبيعاته السلع العسكرية بين عامي ١٩٨٥، ١٩٨٧ التي كان آخرها عقد التسلح بمبلغ (١,٢٠٠) مليار دولار، فقد زادت المدخولات الاقتصادية لموسكو بمقدار متوسط (١,٥) مليار دولار لعام ١٩٨٥ – ١٩٨٦ مِن إجمالي مبيعات قُدِّرَت بـ (٤٦) مليار لدول الشرق الأوسط أي: بنسبة زيادةٍ مِن (٦٠ – ٧٠٪)، زيادةً على زيادة المبيعات النفطية من (١٥٠) ألف برميلٍ يوميًا إلى (٣٠٠) ألف برميلٍ يوميًا وأغلبها بدل أثمان الأسلحة، فقد كانت موسكو تأخذ النفط بالأسعار المُعلَنَة مِن دول وتفرضه على مستهلكيها بأسعارٍ جديدةٍ ثم واصلت الزيادة مِن أرباح التعامل التجاري العسكري بين عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٧ بنسبةٍ مئويةٍ بين (٦٠ – ٨٠٪) أي مِن (٦,٥ – ٧) مليار دولار مِن إجمالي مبيعات الأسلحة لدول الشرق الأوسط وأبرزها العراق[٥]، في حين عانى العراق اضطرابًا اقتصاديًّا شديدًا بسبب الاستيرادات العسكرية التي حَمَّلَت العراق أعباءً ماليةً ومنها ارتفاع نسبة المديونية و لا سيما في عام ١٩٨٥ ومطالبة الدول بدفع المستحقات المتوجبة على العراق إلّا أنّ عجزه عن الدفع فقد انخفضت الاحتياطات العراق من النقد

(1).C.I.A, Ussr-Iran: Prospect for a troubled relationship, the Report of the Eastern Europe office, January, 1987, P-10.

(٢) د. ك. و، ملفة رقم (٥٢٢)، زيارات/ وفود، ١٧/ ١٢/ ١٩٨٥، و. (٥).

(3) C.I.A, Ussr - Iran, op. cit, P-10.

(٤) د.ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ١٦/ ١١/ ١٩٨٦، و. (٣٣).

(5) C.I.A, Ussr-Middle east A Survery of Economic Relation, office of soviet Analysis, October, 1988, P-1-3.

الأجنبي إلى الصفر[١]، بالمقابل ارتفعت المستوردات العسكرية، ففي عام ١٩٨٤ بلغت (٩,٢) مليار دولار أي: بنسبة (٨٣٪)، فعلى الرغم من تراجع المستوردات العسكرية بعد عام ١٩٨٤، فقد استمرت بمستويات عالية لغاية ١٩٨٩، وبالتالي فان نسبة هذه المستوردات البالغة (١٧٪) عام ١٩٧٩ فقد ارتفعت إلى (٨٣٪) إذا بلغ المعدل السنوي للمستوردات العسكرية ما قيمته (٥,٦) مليار دولار خلال السنوات ١٩٨٠–١٩٨٨ او ما مجموعة (٥٠,٤) مليار دولار، وتشير التقديرات الأخرى ان معدل المستوردات العسكرية ١٩٧٩–١٩٨٩ بلغت بمعدل (٦,٨) مليار دولار فضلاً عن ذلك اعتراف الحكومة العراقية بان قيمة المعدات العسكرية المشتراة او المستخدمة في الحرب قد بلغت (١٠٢) مليار دولار[٢]، عام ١٩٨٨ منها بحدود ثماني مليارات أُضيفَت إلى ديون العراق مترتبةً عليها فوائد مالية[٣]، إلى جانب أنَّ الناتج الإجمالي المحلي بدأ بالانخفاض مع بداية حرب الخليج الأولى وعدم قدرة الحكومة العراقية على تكوين رأس مالٍ ثابتٍ إذ انخفض من (٤٦٪) عام ١٩٨١ إلى (١٧٪) عام ١٩٨٦ وهذا انعكس على الجانب التنموي، فضلاً عن تراجع الاستثمار الأجنبي الذي كان أحد أسباب تراجع الإيرادات التي شكَّلت نسبة (٢٢٪) مِن الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ بعدما كانت عام ١٩٨٠ (٦٩٪)[٤].

أشارت الإحصائيات إلى أنَّ الاتحاد السوفيتي جهَّز العراق بأسلحةٍ بين عامي ١٩٧٤ – ١٩٨٨ بقيمة (٢٦,٢٠٠) مليار دولار[٥]، فقد عَدَّ الاتحاد السوفيتي تجارة الأسلحة مِن أهم مقومات الاقتصاد و لا سيما في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين، إذ كان يرى أن الدولار الذي اتى من العراق أسهم بشكلٍ كبيرٍ في تعديل الوضع الاقتصادي غير المستقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية[٦]، إلّا أنَّ الاعتماد على اقتصاد الأسلحة لَم ينتهِ بجلاء حرب الخليج الأولى وإنما واصلت موسكو بيع الأسلحة إلى العام الثالث، فقد بلغت مبيعات موسكو في عام ١٩٨٨ لتلك الدول بما قيمته (٢٠) مليار دولار من بينها العراق الدولة العربية الأولى في التعامل التجاري للأسلحة وتأتي بعدها ليبيا وسورية[٧].

واصل الاتحاد السوفيتي بالرغم من تراجع بعض الشيء لمبيعاته للأسلحة إلى العراق، ما بعد وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨ بين العراق وإيران، إلّا أنَّ هذا التراجع متعلقٌ بالتراجع

(١) محمد علي، المصدر السابق، ص١٧١.

(٢) عبد الفتاح الصبروتي، الحقائق الخفية من الحرب العراقية – الإيرانية – الحرب القذرة، دار الوكالة الأفريقية للنشر، ١٩٨٦.

(3) C.I.A, Ussr-Middle east A Survery of Economic Relation, op. cit, P-5.

(٤) عباس النصراوي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٥) د. ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ٧/ ٨/ ،٩٨٩. و. (٢).

(٦) وكالة الأنباء العراقية، ٢٠/ ٤/ ١٩٨٩.

(٧) د. ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ٦/ ١/ ١٩٨٩، و. (٢٣).

الاقتصادي السوفيتي الذي انعكس على تصنيع الأسلحة وتغطية أسواقها بعض الشيء، إلّا أنَّ هذا التراجع لم يدُم طويلًا، فبدأ الاقتصاد السوفيتي يستعيد نشاطه تدريجيًا، وتجلّى ذلك عبر المشاركة في معرض بغداد للصناعات العسكرية الذي أُقيم في شهر ايار ١٩٨٩، إذ تمَّ التفاوض بين حكومتي بغداد و موسكو على شراء معداتٍ عسكريةٍ وفي مقدمتها طائرات (Mig-29) وطائرات (سيخوي– ٢٥) وطائرات تدريبٍ بواقع خمسين طائرةً لتدريب الطيارينَ[١]، إذ إنَّ الحكومة العراقية سعت إلى تعزيز القوة الجوية العراقية بإدخال طائراتٍ ذات قدراتٍ عاليةٍ ومتطورةٍ، فبلغت قيمة تجهيز العراق من الأسلحة السوفيتية ما بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وشهر أيلول ١٩٨٩ ما يزيد على مليار ومئتي مليون دولار أمريكي[٢]، على الرغم من أن العراق كان مديونًا بحدود (٣٠) مليار دولار للدول المُورِّدة للأسلحة وغالبية الديون تعود إلى الاتحاد السوفيتي، إلّا أنّ العراق كان يسلك طريق المقايضة بالنفط الخام لشراء الأسلحة السوفيتية وآخرها عقد التسليح لعام ١٩٨٩ الذي جرى الاتفاق على أن يتم استقطاع جزءٍ من النفط وأموالٍ على سبيل الاقتراض تُضاف إلى جدول ديون العراق بفوائد ماليةٍ سنويةٍ[٣]، وكان هذا الاقتراض يشمل التجارة العسكرية وغير العسكرية، إذ تقدَّم العراق إلى المرتبة الثانية عام ١٩٩٠ بعد الهند، فقد كان العراق يُسدِّد بانتظام الديون على شكل نفطٍ مُصَدَّرٍ بالعملة الصعبة كان من المُقرَّر أن تسدد الحكومة العراقية تلك الديون و لا سيما المُستحَقَّة مِن أثمان واردات الأسلحة أبَّان حرب الخليج الأولى لعام ١٩٩٠، التي جرى الاتفاق عليها بين حكومتي موسكو وبغداد بأن يُصدِّر نفطًا قيمته (١,٣٥٠) مليار دولار، زيادةً على (٣٠٠) مليون دولار، غير أن الجزء الأعظم مِن تلك الديون لَم تُسَدَد نِسبةً لبدء حرب الخليج الثانية في الثاني مِن آب ١٩٩٠ بدخول العراق الأراضي الكويتية[٤]، الذي توقَّف فيه التعاون العسكري بأشكاله وَمِن ضمنها التجارة الخاصة بتوريد الأسلحة والمعدات طبقًا لقرار مجلس الأمن الدولي في السادس من شهر آب ١٩٩٠[٥].

(١) د.ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ٢/ ٥/ ١٩٨٩، و.، (٤٠).

(٢) د.ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ١٥/ ٩/ ٩٨٩، و.، (٤٩).

(٣) د.ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ١٨/ ٩/ ١٩٨٩، و.، (٥٤).

(٤) وكالة الانباء العراقية، قسم المعلومات، ٦/١/ ١٩٩٢.

(٥) جاء في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) الصادر في ٦/ آب/ ١٩٩٠ عِدَّة مواد، بيد أنَّ الفقرة التي أوردت موضوع التجارة بنوعيها العسكري والمدني هي الفقرة (٣) مِن القرار والتي تضمنت أيضاً ثلاث فقرات (أ، ب، ج)، إذ نَصَّت الفقرة (ج) حظر أي تعامل مع العراق فيما يخصّ توريد الأسلحة أو نقل للأسلحة منها وإليها عدا الأغراض الطبية والإنسانية، كذلك أكّدت المادة (٤) مِن القرار على منع أي دولة عن توفير أية أموال وموارد اقتصادية لحكومة العراق أو أية مشاريع تجارية أو صناعية أو مشاريع للمرافق العامة. للتفاصيل ينظر: وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، ٧/ آب/ ١٩٩٠.

عملت حكومة موسكو بعد أزمة الخليج الثانية على عدم سحب موظفي سفارتها على عكس بعض الدول وإنما اختصار الجلاء على الرعايا والعاملين والفنيين بمختلف الأشكال، وذلك في الثاني والعشرين من شهر آب ١٩٩٠[١]، وبحسب ما صرَّحت به وزارة خارجية الاتحاد السوفيتي على لسان متحدثها يوري جريمتسيخ (Yuri Grimtsykh) بأنَّ الحكومة العراقية قامت بفتح مجالها الجوي تجاه الطائرات السوفيتية لإجلاء رعاياها، زيادةً على نقل قسم منهم بالسفن عن طريق الكويت مباشرةً إلى الاتحاد السوفيتي[٢]؛ كما صَرَّحَ وزير الدفاع السوفيتي ديمتري يازوف (Dmitry Yazov) بأن حكومة بلاده أوقفت العقود التجارية للتسليح مع العراق في الوقت الراهن ما دام الأخير موجودًا على الأراضي الكويتية وهي ملتزمةٌ بما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن قيام حكومة الاتحاد السوفيتي بإبلاغ الحكومة العراقية بعدم استقبال أو دعوة المزيد من العسكريين العراقيين لأغراض التدريب ومنهم الطيارون مِن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية، وَبيَّن يازوف بأن هناك (١٧٨) عسكريًا عراقيًا يتلقون تدريبًا ولن تتم إعادتهم إلى العراق حتى تنتهي أزمة الخليج الثانية، إلا أنَّ هناك متدربين عراقيين والبالغ عددهم (٧٧) طالبًا في جمهوريات البلطيق سيعودون إلى بلدهم العراق في تشرين الثاني ١٩٩٠ عقب نهاية الدورة التدريبية، بموجب الاتفاقيات بين الاتحاد السوفيتي والعراق، في حين دعا برلمان لاتفيا إلى إبعاد العراقيين احتجاجًا على دخول الجيش العراقي الكويت، كما أنّ وزير الدفاع السوفيتي أوضح أن الخبراء العسكريين السوفييت البالغ عددهم (١٤٦) خبيرًا تمّ سحبهم اضطراريًا؛ لأنهم يعملون بعقودٍ وتمَّ دفع تكاليف وجودهم مِن حكومة بغداد عند دفع جزءٍ مِن مبالغ التسليح بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠[٣].

أطلع الاتحاد السوفيتي الحكومة الأمريكية في يوم الثامن والعشرين من أيلول ١٩٩٠ أي: بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٧٠) في الخامس والعشرين من شهر أيلول ١٩٩٠ عن مخزونات الأسلحة العراقية ذات المنشأ السوفيتي وعن عقود حجم التسليح من الاتحاد السوفيتي منذ انتهاء الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٨، فضلاً عن تقديم عرض من مرافق السفن السوفيتية في الخليج العربي مِن أجل تعزيز التعاون المشترك بين موسكو وواشنطن[٤].

---

(١) فكتور باسوفاليوك، سماء بغداد القرمزية، ط١، ترجمة: فالح الحمراني، دار الكتب العلمية للنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص٨٣.

(٢) صَرَّحَ وزير دفاع الاتحاد السوفيتي بأنَّ حكومته تقوم بنقل (١٨٠) سوفيتياً في الرحلة الواحدة عن طريق شركة (فلاي آير) السوفيتية بعد أن تمَّ التنسيق مع الحكومة العراقية بقيام موسكو بالعبور إلى الأجواء العراقية بعد أن أُغلِقَت الأجواء لأكثر مِن أسبوعين أمام الرحلات الدولية أو المرور بأجوائها. للتفاصيل ينظر: د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٠، و. (٢٥).

(٣) د.ك. و.، ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، ١٥/ ٩/ ١٩٩٠، و. (١٨).

(٤) وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٠.

أحدثت هذه الأنباء أزمةً بين الحكومة العراقية والسوفيتية أُضيفت إلى أزمة شيفرنادزة (Shevardnadze) بعد توليه رئاسة مجلس الأمن الدولي في ٢٥ من أيلول واتخاذ قرار (٦٧٠)، إلّا أنّ الحكومة السوفيتية نفت تلك التقارير، وأوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية إنما أرادت تعميق حدّة الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والعراق بعد القرار المذكور[١].

انتهت أزمة الخليج الثانية في أواخر شباط ١٩٩١، إلّا أنّ العلاقات العراقية – السوفيتية في مجال التجارة العسكرية بقيت بدون تقدُّم ولم يتم التفاوض على عقودٍ جديدةٍ أو تجهيز[٢]، بل ربما اقتصرت على إمداداتٍ يسيرةٍ متعلقةٍ بعقودٍ سابقةٍ، إذ هبطت مبيعات الأسلحة السوفيتية منذ أواخر عام ١٩٨٩ – ١٩٩٢ إلى (٩٤٪) موازنةً بالمدة من ١٩٨١ – ١٩٨٩، فبعد أن كانت التجارة للمدّة التي تُزوِّد بها موسكو بغدادَ بملياراتٍ عدة من الدولارات هبطت إلى (٥٠٠) مليون دولار للمدة التي تلت عام ١٩٨٩[٣]، وقد تعود أسباب الانخفاض الكبير في التعاون التجاري العسكري بين العراق والاتحاد السوفيتي لأسبابٍ عدّة هي[٤]:

١- الضغوط الغربية على القيادة السوفيتية حول قطع التجارة العسكرية مع العراق أو أي شكلٍ مِن أشكال التعاون خارج قرار مجلس الأمن الدولي (٦٦١) الفقرة الرابعة منه، وإلا فإنّ الدول الحليفة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتخذ إجراءاتٍ ومنها قَطْعُ المساعدات الاقتصادية وتحريض شعوب دويلات الاتحاد السوفيتي على النزول إلى الشوارع ومقاومة التغيير كما ورد على لسان رئيس وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر (Margaret Thather) بالإشادة بالتحول نحو الرأسمالية التي بدأها غورباتشوف وجَعْل التغيير غير دستوري.

٢- المشكلات الاقتصادية التي عانا الاتحاد السوفيتي وأبرزها المديونية الخارجية التي انعكست على المصانع الكبرى، فضلاً عن نفقات الدفاع في عام ١٩٩١ التي بلغت (١٤٪) من مُجمل الناتج القومي السوفيتي في حين أنّ نفقات الدفاع الأمريكية بلغت (٦٪) للعام نفسه، إلى جانب التخلف التكنولوجي قياسًا بالدول الغربية[٥]؛ لذلك فإنَّ الاتحاد السوفيتي امتنع عام ١٩٩١ عن تصدير الأسلحة إلى العراق على وفق إبرام عقودٍ جديدةٍ مسوغاً ذلك بأن

---

(١) وكالة الأنباء العراقية، قسم المعلومات، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٠.

(2) Herman "Russian policy the middle east strategic change tactical contradictions", P-452-453.

(٣) نورهان الشيخ، المصدر السابق، ص١١١.

(٤) صحيفة العراق العدد (٤٧٥١)، في ٢٦ آب ١٩٩١.

(٥) أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة، رؤية إصلاحية، ط١، دار البصائر، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص١٠٥.

العراق غير قادرٍ على إيفاء الديون المتوجبة عليه؛ وبقي هذا الحال حتى بعد انهيار دول الاتحاد السوفيتي في كانون الأول ١٩٩١[١].

ثانيًا: التجارة غير العسكرية (الاستيرادات والصادرات بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩ – ١٩٩١)

انعكس نمو الإنتاج النفطي و تصديره من العراق على القطاعات المختلفة ومنها قطاع التجارة بزيادة النشاط، على حساب أنَّ نمو الإنتاج والاستثمار يزيد مِن توثيق العلاقات، مما انعكس على ارتفاع كمية التبادل السلعي بين الجانبين، إذ أسهم التنسيق المشترك بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجال التجاري إلى تنظيم عمليات المقايضة وعمليات الاستيراد والتصدير[٢]، و لا سيما وأن العراق بدأ منذ مطلع عام ١٩٧٩ بتنظيم خطة التجارة الخارجية ومنها وضع الأولويات والخطط المدروسة للإسهام في العملية التنموية وإدخال الأساليب العلمية الحديثة بالتعاون مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، زيادةً على تدريب المِلاكات في تلك الدول بناءً على ما جرى الاتفاق عليه في إطار لجنة التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بهدف رفع القدرة والكفاية الإدارية، إلى جانب سد الحاجيات السلعية للعراق عبر عمليات الاستيراد مِن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، وتصدير البضائع الاستهلاكية[٣].

شهد مطلع عام ١٩٧٩ زيارة وفود تجاريةٍ سوفيتيةٍ إلى العراق ففي الثلاثين من شهر كانون الثاني ١٩٧٩ وصل وفدٌ برئاسة نائب وزير التجارة السوفيتي كريشن (Creation)، إذ تمَّ استقبالهُ في مبنى وزارة التجارة العراقية مِن وزير التجارة حسن علي [٤]، وجرى خلال المقابلة بحث العلاقات التجارية بين العراق والاتحاد السوفيتي وسبل تنشيط حجم التبادل الثنائي في مجال التجارة، كما تمَّ استعراض أعمال اللجنة التجارية المشتركة العراقية – السوفيتية التي بدأت اجتماعها في ديوان وزارة

---

(١) د.ك. و. ملفة رقم (٣٦١)، مبيعات أسلحة/ شراء، و. (٣١)، ٥/ ٩/ ١٩٩٢.

(٢) و. م. ع. مديرية المحاسبة العامة، التقارير السنوية لحسابات الحكومة العراقية، (١٩٧٥ – ١٩٨٠).

(٣) صحيفة الثورة العدد (٨٦٥)، في ٣ كانون الثاني ١٩٧٩.

(٤) حسن علي العامري (١٩٣٨ – ١٩٩٨)، ولد في بغداد وأكمل فيها دراسته وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد مِن جامعة بغداد عام ١٩٦٠، ثم شهادة الدبلوم مِن معهد (أسسني) للتنمية الاقتصادية في روما عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٧٢ انتخب رئيساً لاتحاد الاقتصاديين العرب، فضلاً عَن شغله منصب رئيس المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج للمدّة بين ١٩٧١ –١٩٧٣، ثم عُيِّنَ وكيل لوزارة البلديات ١٩٧٣، ثم رئيساً للمجلس الزراعي الأعلى ونائباً لرئيس مجلس تنظيم التجارة عام ١٩٧٦، ثم عُيِّنَ وزيراً للتجارة في حكومة البكر في ٤ ايلول ١٩٧٧، بقي في هذا المنصب حتى ٤ آب ١٩٨٧، انسحب بعدها مِن الحياة السياسية والحزبية حتى وفاته في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٨. للتفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، دار العارف للنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٣١.

التجارة العراقية في التاسع والعشرين من كانون الثاني لوضع خطة التبادل التجاري بين البلدين للعام الحالي[١].

نتج عن هذه الزيارة توقيع محضرٍ مشتركٍ للتعاون التجاري بين الجانبين، إذ وَقَّعَ عن الجانب العراقي مهدي محسن عودة وكيل وزارة التجارة، فيما وَقَّعَ عن الجانب السوفيتي (كريشن) نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتية، فقد أثنى الأخير على التطور الذي بلغته العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة، وقد نَصَّ المحضر على تنشيط التبادل التجاري ليشمل سِلَعًا جديدةً تحتاجها أسواق البلدين، كما ضَمَّ المحضر الخطة التجارية للبلدين للعام الحالي التي بموجبها تم زيادة السلع المُصَدَّرة مِن البلدين إلى كلٍ منهما وإضافة سلعٍ جديدةٍ إلى خطة التبادل التجاري وبموجب المحضر المذكور صَدِّر العراق إلى الاتحاد السوفيتي كمياتٍ من التمور والسجائر والجلود والأصواف والسِّجَّاد الميكانيكي والبطانيات الصوفية وكمياتٍ مِن السلع والبضائع الأخرى، فيما قام الاتحاد السوفيتي بتصدير البضائع والسلع التي تحتاجها المؤسسات الإنتاجية والاستهلاكية[٢].

سعت الحكومة العراقية إلى تقوية الأواصر التجارية مع موسكو عبر الرسالة التي بعثتها إلى رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي كوسيغن في الخامس عشر مِن آذار ١٩٧٩، إذ أكَّد مضمون الرسالة استعداد الجانب العراقي لإبداء المزيد مِن التعاون في المجال التجاري مّما يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين عن طريق زيادة الاعتمادات التجارية السوفيتية، وإن الحكومة العراقية مستعدةٌ لإبداء التسهيلات كافة أمام الحركة التجارية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي ومنها التسهيلات الجمركية وتأكيد الالتزام بالاتفاقيات المُبرَمَة كافة بهذا الخصوص[٣]، اذ كان لتوقيع البروتوكول التجاري والبرقيات واللقاءات بين العراق والاتحاد السوفيتي أثرهُ في الجانب الاقتصادي للبلدين، إذ زاد حجم التبادل التجاري بنسبة (١٤,٣) بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ قياسًا بعام ١٩٧٨، فلم يتأثر قطاع التجارة ببعض الخلافات السياسية التي شابت العلاقات الثنائية في الربع الثاني لعام ١٩٧٩، وإنما بقي قطاع التجارة ملازمًا للعلاقات الاقتصادية بدون انقطاعٍ وفق التفاهمات والاقتصاد والاتفاقيات[٤].

مَثَّلَ حجم الاستيرادات المختلفة مِن الدول الاشتراكية ما مجموعه (١٥٧١٥٣) مليون دينار، كان نصيب الاتحاد السوفيتي منها (٥٢,٦٩٣) مليون دينار عراقي، تُقابِلَها الصادرات العراقية إلى دول أوروبا الاشتراكية بقيمة (٤,٣٤٨) مليون دينار عراقي منها (٢,٢١٣) مليون دينار عراقي إلى الاتحاد السوفيتي؛ لذلك فإن الميزان التجاري كان لصالح الاتحاد السوفيتي الجدول

(١) صحيفة الثورة، العدد (٨٨٨)، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٩.

(٢) صحيفة العراق، العدد (٨٩٢)، في ٤ شباط ١٩٧٩.

(٣) صحيفة العراق، العدد (٩٢٥)، في ١٦ آذار ١٩٧٩.

(٤) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٣٦ (٥٨٥)، في ٤ حزيران ١٩٨٠.

الآتي يُبيّن حجم الاستيرادات والواردات والميزان التجاري للعراق مع دول أوروبا الاشتراكية وبضمنها الاتحاد السوفيتي بقيمة (المليون دينار عراقي)[١].

جدول رقم (١٢)

حجم الاستيرادات والواردات والميزان التجاري للعراق مع دول أوروبا الاشتراكية وبضمنها الاتحاد السوفيتي بقيمة (المليون دينار عراقي)

الدولة	الاستيراد	الصادرات	الميزان التجاري للعراق
بلغاريا	١١٩٢٠	٧٣	-١١٨٤٧
تشيكوسلوفاكيا	٢١٢٨٥	٤٠٩	-٢٠٨٧٦
هنغاريا	١٦١٤٦	٣٤٠	-١٥٨٠٦
بولونيا	٨٤١١	١١١	-٨٣٠٠
رومانيا	٨٤٩٥	٥٨	-٨٤٣٧
الاتحاد السوفيتي	٥٢٦٩٣	٢٢١٣	-٥٠٤٨٠
يوغسلافيا	٢٧٧٦٤	٩٥٠	-٢٦٨١٤
ألمانيا الديمقراطية	١٠١٣٧	١٩٤	-٩٩٤٣
ألبانيا	٣٠٢	-	-٣٠٢
المجموع	١٥٧١٥٣	٤٣٤٨	١٥٢٨٠٥

يتبيَّن عن طريق الجدول أنّ التجارة العراقية متباينةٌ مع مجموعة الدول الاشتراكية، فعلى الرغم مِن هذا التباين وحجم الصادرات والواردات لكل دولة إلا أنَّ مؤشرات الميزان التجاري مع هذه الدول يشير إلى العجز بين الصادرات والواردات إذ إنّ قيمة الاستيرادات مِن هذه الدول أكبر مِن قيمة الصادرات، فَمِن بين هذه الدول كان الاتحاد السوفيتي أكبر مُصَدِّرٍ وَمُستَورِدٍ للبضائع مِن العراق، إلّا أنَّ العجز التجاري بالنسبة للعراق كان كبيرًا قياسًا بحجم الاستيراد والتصدير وبفارق كما موضح في الجدول أعلاه وهذا مؤشرٌ كبيرٌ على العجز التجاري بالنسبة للعراق.

وفي إطار التعاون التجاري داخل لجنة العلاقات العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، فقد عُقِدَ اجتماعٌ للجنة التجارية ما بين الدورتين التاسعة والعاشرة في العاصمة موسكو في العشرين مِن كانون الأول ١٩٧٩، تناول الاجتماع تنفيذ ما جاء بمحضر الدورة التاسعة

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٩، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٧٩، ص١٦٧.

وهو الإسراع بتوقيع العقود التجارية، زيادةً عَلى الإسراع بتسلُّم المعدات اللازمة وبحسب الاتفاقات بأن تقوم وزارة التجارة العراقية بتسلُّمها لصالح الوزارات الأخرى، كما طلب الجانب العراقي مِن الجانب السوفيتي تقديم إيضاحٍ حول تأخُّر تسليم المعدات والمكائن، كما طلب تقديم إيضاحٍ بعدم رد الجانب السوفيتي بامتناعه عَن تقديم جدولٍ بتزويد البضائع الأخرى المُتَّفَق عليها في جداول الأعمال السابقة التي كان مِن المُفتَرَض تسليمها على وفق جدولٍ زمنيٍّ بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨١[١]، إلى جانب عَدَم دِقَّة المعلومات التي تزودها الشركات السوفيتية فيما يخصّ شحن البضائع[٢]؛ لذلك أبلَغَ الجانب العراقي الجانب السوفيتي بأنه سوف يتم فرض غراماتٍ ماليةٍ تأخيريَّةٍ عَن تجهيز المعدات والبضائع على وفق الجداول الزمنية وبحسب الاتفاقات السابقة، على أن يتم مناقشة هذه الطروحات ومتابعة سير التنفيذ في محضر الجلسة العاشرة التي حدَّدَتها رئاسة اللجنة المشتركة في نيسان ١٩٨٠[٣].

حصلت موافقة رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية عن الجانب العراقي في الثامن مِن شهر نيسان ١٩٨٠ بتشكيل لجنةٍ وإيفادها إلى موسكو لغرض عقد الاجتماعات للدورة العاشرة وحسم بعض المتعلقات مع الجانب ومنها القضايا التجارية[٤]، إذ مَثَّلَ وزارة التجارة العراقية في اللجنة (محمد جاسم حمادي) مدير الجهاز المركزي للأسعار[٥]، إلى جانب مدير قسم الاتحاد السوفيتي (عدي عبد الجليل) والمستشار التجاري في السفارة العراقية في موسكو، بحسب كتاب رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ذي العدد خ/ ٥/ ٣/ ٤٧٢٢ في السابع من نيسان ١٩٨٠[٦].

أبدَت وزارة التجارة توصياتها إلى رئاسة لجنة العلاقات الاقتصادية عن الجانب العراقي لإدراج مناقشة أسعار السلع التي يتم دفعها بالآجل عن طريق النفط الخام وبضرورة طرح تفاوت الأسعار قياسًا لِما تقوم به موسكو بازدواجية استيراد الغاز خارج الأسعار المُحَدَدة مِن أوبك، عكس العراق يتم استيراد نفطه بضوابط منظمة أوبك، في حين تطرح بضائعها بالأسعار نفسها مما اتاح لإيران أن توفر زيادةً في عوائدها المالية وسدّ حاجتها مِن البضائع الاستهلاكية، وهذا أدّى إلى عدم الاستقرار في الأسعار، فضلاً عن أنّه ادى إلى عدم التزام السوفييت بشكلٍ كاملٍ بإيفاء الالتزامات

(١) د. ك. و. ملفات وزارة الصناعة، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي، ٢٠/ ١٢/ ١٩٧٩، و. (١٢).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٣)، المصدر السابق.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، الدورة العاشرة للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، ، ١٣/ ٤/ ١٩٨٠، و. (٣٧٥).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) د. ك. و. وزارة الصناعة، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، الدورة العاشرة للجنة العراقية السوفيتية، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠، و. (١٤).

فيما يخصّ المواعيد الخاصة بتجهيزها؛ ولذلك طلبت وزارة التجارة مِن اللجنة إلى ضرورة بحث القضية مع الجانب السوفيتي[١].

بدأت اجتماعات اللجنة العراقية السوفيتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، في الثالث عشر من شهر نيسان ١٩٨٠اذ ترأَّس الجانب العراقي وكيل وزارة الصناعة، فضلاً عن ممثلي وزارة التجارة العراقية وبقية الوزارات، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات التجارية بين الجانبين وبعض المشاكل التي واجهت عملية التبادل التجاري وتأخُّر الجانب السوفيتي عَن تجهيز السِلَع في مواعيدها المُحَدَّدة وقد تعهَّد السوفييت بتذليل العقبات بهذا الخصوص وإنّه سَيبدي توصياته إلى مؤسساته المعنية بتجهيز السِلَع والمواد المُتَفَق عليها ومنها معداتٌ إنتاجيه[٢]، زيادةً عَلى مناقشة توصيات وزارة التجارة بازدواجية التعامل فيما يخصّ استيراد الغاز الإيراني، على حسابٍ يسبب تأثيرًا سلبيًّا مِن ناحية الأسعار والتجهيز للسلع التجارية المتأتية مِن دول الاتحاد السوفيتي إلّا أنّ الجانب السوفيتي برَّر هذا الفعل بأن موسكو اضطرت لمدّة مؤقَّتةٍ بسبب الحاجة للغاز الإيراني للإيفاء بالالتزامات تجاه أسواقها، كما أكَّد رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية ماردينوف (Mardinov) رئيس اللجنة عن الجانب السوفيتي في الاجتماع أن حكومته ملتزمةٌ بالتعاقد على أسس المصالح المشتركة بين الطرفين، وتعزيز العلاقات التجارية لتوفير ما يحتاجه السوق للأطراف المتعاقدة، إذ إنّ زيادة النمو البشري تتطلب رفع حصة الصادرات مِن السِلَع الاستهلاكية، زيادةً عَلى حاجة المؤسسات العراقية والبُنى التحتية التي أنشأها السوفييت تحتاج إلى توفير المعدات الاحتياطية والمواد الأولية لها[٣].

زار وفدٌ سوفيتيٌّ بغداد برئاسة ريفنوف جاكوف (Revinov Jakov في الرابع مِن آيار ١٩٨٠) وزارة التجارة السوفيتي، التقى خلالها بوزير التجارة العراقي، فقد جرى في أثناء اللقاء بحث أواصر العلاقات التجارية بين البلدين وتأكيد ما جاء بمحضر الدورة العاشرة للجنة الاقتصادية المشتركة، وهي التزام الجانب السوفيتي بالتعهُّدات التي تخصّ مواعيد التجهيز والعقود والشحن التجاري المنظَّم وعلى وفق جداول زمنيةٍ، كما بحث الجانبان الخطط المستقبلية فيما يتعلق بتطوير العقود الخاصة بالتجارة، وقد أوضح المبعوث السوفيتي أنَّ حكومة موسكو راغبةٌ بتطوير أُفِق العلاقات الاقتصادية مع العراق وقد ثَمَّنَ وزير التجارة العراقي المساعي السوفيتية في مجال

(١) د. ك. و. ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، توصيات وزارة التجارة للجنة العراقية للتعاون الاقتصادي مع الجانب السوفيتي، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠، و. (١٦).

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٧)، في ١٧ نيسان ١٩٨٠.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، محضر اجتماع الدورة العاشرة، و. (١٦)، مصدر سابق.

العراق[١]، و لا سيما وأنَّ الحكومة العراقية كثَّفت مِن جهودها لتعزيز التجارة الخارجية؛ وذلك بزيادة التخصصات الاستثمارية بنسبة (٢٦٪)عن عام ١٩٧٩، الهدف مِن ذلك توفير مستلزمات تنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية وتوفير السِلَع والبضائع الاستهلاكية الضرورية بما يُلَبّي الحاجيات الضرورية للسوق العراقي[٢].

تَراجَعَ التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي بعد قيام حرب الخليج الأولى لأسبابٍ تتعلق بتراجع الصادرات النفطية وطرائق التصدير، إذ إنّ القطاعات الاقتصادية العراقية كانت تعتمد بشكلٍ أساسٍ على صادرات النفط الخام[٣]، فبعد قيام الحرب بَدَءَ الانخفاض بالواردات النفطية للعراق، فما أن حَلَّ عام ١٩٨١ حتى وصلت إيرادات النفط العراقي إلى (١٠) مليار دولار بعدما كانت قبل الحرب (٢٦,٤) مليار دولار، واستمر الانخفاض ليصل إلى (٦,٩) مليار دولار عام ١٩٨٦، أي: بنسبة قدرها (٧٤٪)[٤]، مما انعكس على التجارة الخارجية للعراق مع بلدان العالم ومنها الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية والاشتراكية، إذ بلغ حجم الاستيرادات العراقية مِن الاتحاد السوفيتي خلال الربع الأخير لعام ١٩٨٠ ما قيمته (١٣,٥٨١) مليون دينار أي: بِفارِق (٣٩,١١٢) مليون دينار، وهذا تراجعٌ كبيرٌ بالتجارة العراقية مع الاتحاد السوفيتي إذا ما قُورِنَت بالسنوات السابقة إذ إنَّ الاستيرادات تراجعت بنسبة (١٣٪) خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٨٠، أما بالنسبة للصادرات العراقية إلى الاتحاد السوفيتي فقد بلغت (٣,٨٤٦) مليون دينارٍ عراقيٍّ، فإذا ما قورِنَت نسبة الصادرات العراقية إلى الاتحاد السوفيتي عدا الدول الاشتراكية فإنّها نمت بواقع (٢,٥٠٥) مليون دينار عراقي[٥]، وأتى هذا النمو في محاولة الحكومة العراقية لتعويض جزءٍ مِن نقص واردات النفط الخام المُصَدَّر إلى دول الاتحاد السوفيتي وبقية دول العالم، فضلاً على أنّ العراق قام بتنويع التعامل التجاري مع الدول العربية والأجنبية الأخرى، و لا سيما للأعوام التي تلت عام ١٩٨٠، إذ إنَّ الحكومة العراقية أرادت فتح الاعتمادات التجارية للدول الأخرى في العراق لسد الحاجيات الأساسية مِن السِلَع هذا مِن جانب، وَمِن جانبٍ آخر ما يتعلق بتطور الإنتاج بالنسبة للمنتوجات الغربية ذات الصِّفات الجيدة، على عكس المنتوجات السوفيتية التي بقيت

(١) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٣٢)، في٤ آيار ١٩٨٠.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٣٤)، في ٦ آيار ١٩٨٠.

(3) C.I.A, Iraq A handbook: foreign trade and balance of payment (Exchange), Washington, December, 1982, P-15.

(٤) محمد مهدي صالح، درء المجاعة عَن العراق مذكراتي عَن سنين الحصار ١٩٩٠–٢٠٠٣، ط١، منتدى المعارف للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٢٢، ص٣٧.

(٥) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية لِعام ١٩٨٠، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٠، ص١٧٠.

محافظةً نوعًا ما على مزاياها القديمة أي بمعنى لَم تحقق تقدُّمًا لطورها البدائي[١]، فبالرغم مِن أن الاتحاد السوفيتي حاول رفع قيمة الصادرات التجارية إلى العراق بعقد بروتوكولٍ تجاريٍّ في الثالث والعشرين من شهر حزيران ١٩٨١ بعد زيارة (كريشن) للمرة الثانية إلى بغداد ولقائه بمسؤولين في وزارة التجارة العراقية تضمَّن تقديم تسهيلاتٍ في ما يخصّ التبادل التجاري (الرسوم الجمركية)، فضلاً عن تبادل الوفود التجارية، والالتزام بمواعيد التسليم[٢]، إلّا أنّ الاستيرادات العراقية مِن المناشئ الغربية كانت تُشكِّل فارقًا كبيرًا[٣]، نَمَت دول أوروبا الشرقية والاشتراكية مِن بينها الاتحاد السوفيتي، إذ بلغت قيمة الاستيرادات مِن دول أوروبا الغربية لعام ١٩٨١ (١,١١٣٠٦٩) مليار دينار، أما بالنسبة للصادرات العراقية للاتحاد السوفيتي فقد بلغت قيمتها لعام ١٩٨١(١,٩٥٨) مليون دينار، ويأتي هذا التراجع بتوقف أغلب المصانع الإنتاجية بسبب حرب الخليج الأولى، زيادةً عَلى منافذ التصدير التي توقَّفت هي الأخرى بوجه الصادرات والاستيرادات المختلفة مِن موادّ أوليةٍ وغذائيةٍ ومكائن ومعداتٍ استهلاكيةٍ معمرةٍ وزراعية[٤].

الجدول الآتي يُبيِّن تجارة العراق الخارجية مِن المواد لعام ١٩٨١، القيمة (مليون دينار)[٥].

جدول رقم (١٣)

يُبيِّن تجارة العراق الخارجية مِن المواد لعام ١٩٨١، القيمة (مليون دينار)

الفئة الاقتصادية	الاستيرادات	الصادرات	المجموع	
			استيرادات	صادرات
غذائية – أولية – استهلاك مباشر	١٥,٩٩٧	٨٨٩٦	٨٩,١٣٣	٤,٩٩٤
غذائية – أولية – مواد خام	٢٢,٩١١	-		
غذائية – شبه مصنوعة	١٥,٩٥٩	٢٧٧		
غذائية مصنوعة	٣٤,٢٦٦	٢٢١		
مواد خام – أولية – أصل زراعي	١٤,٩١٨	١٠٧٩	٥١٥,٩٣٧	١,٤٣٢
مواد خام – أولية – غير زراعي	١٢,٧٥٣	١٢٢١		
مواد خام شبه مُصنَّعة – أخرى	٣٣,٩٦٦١	١٨٦٠		

(1) C.I.A, Iraq A handbook, op.cit, P-15.

(٢) الدار العربية للوثائق – ملف العالم العربي، و. (ع– ١١/ ١٣٠٢)، مصدر سابق.

(٣) غرفة تجارة بغداد، تقرير عَن أعمال ونشاطات غرفة تجارة بغداد، السنة/ ١٩٨٠/ التسلسل (٦٠)، ص١٥٧.

(٤) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨١، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٨١، ص١٥٣–١٥٤.

(٥) الجدول نقلاً عن: وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨١، المصدر السابق، ص١٥١.

الفئة الاقتصادية	الاستيرادات	الصادرات	المجموع	
			استيرادات	صادرات
مواد خام – مصنوعة – غير معمرة	٣٩,٦٤٨	٢٢٥٤		
مواد خام شبه مصنوعة – زراعي	١٠,٨٩٥٧	-		
رأسمالية – مكائن ومعدات	١٠٤,٦١٣٣	٦٧	١,٤٨٤,٧٥٣	٢,٧٦٠
رأسمالية – وسائط نقل	٤٢,١٨٥٦	٥		
رأسمالية – أثاث وثوابت	١٦,٧٦٤	-		
استهلاكية معمرة	٧٠,٥٤١	٨٦	٢٤٣٤٦٣	١,٢٠٠
استهلاكية شبه معمرة	١٧,٢٩٢٢	٨٣٤		
غير المذكورة – أولية	-	٤١	٥٥٩	١,١٠٠
غير المذكورة – مصنوعة وخاصة	٥٥٩٠٠٠	-		
المجموع العام			٢,٣٣٣٢٥٠	١١,٤٨٦

يتبيَّن عبر الجدول العجز الواضح بين الصادرات والاستيرادات إذ إنّ استيرادات العراق كانت القيمة الأعلى للمعدات والمكائن، ولا سيما وأنَّ هذه المعدات كانت تُورَّد لصالح وزارتي النفط والصناعة لإدامة البنى التحتية وإقامة منشآتٍ جديدةٍ ثم تليها الواردات الزراعية وغيرها، أما بالنسبة لِصادرات العراق التي بدأت بالتراجع منذ شهر أيلول ١٩٨٠ بسبب الحرب وحاجة العراق لسد الحاجيات الأساسية، إلا أن التمور وبعض أنواع الحبوب بَقِيَت مُتَصَدِرَة الصادرات العراقية وبعض أنواع النسيج، فلو أخذنا قيمة الاستيرادات العراقية مِن الاتحاد السوفيتي تكون بنسبة (٢٣٪)، أما صادرات العراق إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية فقد بلغت (١٠٪) لعام ١٩٨١ مِن إجمالي صادرات العراق.

جرى اجتماع الدورة الثانية عشر للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي للمُدّة من ٢٤ – ٣٠ نيسان ١٩٨٢[١]، للجنة الفرعية المعنيَّة بالتجارة التي مَثَّلَها موفِد الوزارة في اللجنة (حسن علي الأنباري) مدير العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية للفترة من (٢٥ – ٢٧ نيسان)، إذ تمَّت مناقشة عمليات التجهيز على وفق ما تمَّ التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة التي عُقِدَت في نيسان ١٩٨١، كما تمَّ خلال المباحثات الاتفاق على قيام مؤسسة (ماشينو كسبورت) بتجهيز المعدات لِصالِح الوزارات عَن طريق وزارة التجارة إذ تمَّ تضمين هذا

(١) صحيفة الثورة، العدد (٤٣٦٥)، في ٣٠ نيسان ١٩٨٢.

الاتفاق ضمن بروتوكول التعاون الاقتصادي والتجاري الذي وُقِّعَ في التاسع والعشرين مِن نيسان ١٩٨٢ وَقَّعَهُ عن الجانب العراقي وزير الصناعة وعن الجانب السوفيتي سكاتشوف(١).

سعت الحكومة العراقية إلى رفع قيمة التبادل التجاري لعام ١٩٨٢ عن طريق البروتوكولات التجارية المشتركة مع دول العالم؛ لذلك ارتفعت نسبة التبادل التجاري للعام نفسه بزيادة قدرها (٢٦٪) عَمّا كانت عليه في عام ١٩٨١ في حين سجَّلت انخفاضًا بلغت نسبته (٨٪)(٢).

تركَّزت الاستيرادات على السِلَع الرأسمالية إذ بلغت نسبتها (٥١٪) والمواد الخام بنسبة (٣٠٪) والسِلَع الاستهلاكية غير الغذائية (١٢٪)، أما الصادرات فكان أغلبها مِن المواد الغذائية التي بلغت نسبتها (٨٢٪) والمواد الخام (١٣٪) مِن مجموع الصادرات(٣).

كان حجم التبادل التجاري للعراق بلغ (٢,٩٤٢,٤٢٠) مليار دينار، منها (٥,١٤٣) مليون دينار قيمة الاستيرادات عدا المعدات والمكائن المُتَّفَق عليها مع موسكو التي تستوردها وزارة التجارة لِصالِح المؤسسات والهيئات العراقية، ومع هذا فإن قيمة الاستيرادات للعام المذكور قد انخفضت إلى ما يُقارِب النصف قياسًا بعام ١٩٨١، ويأتي هذا التراجع لقيام الحكومة العراقية بزيادة صادراتها مِن الدول الغربية وَمِن أوروبا الشرقية تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا، لمسائل تتعلق بالجودة وتوفير بضائع لَم تكن موسكو قادرةً على توريدها، فضلاً عن أمورٍ تدخل بمسألة تعزيز روابط الاقتصادية ومنها قيام شركات تلك الدول العمل بالآجل وبأسعار أقل وبحسب الشروط العراقية، أما بالنسبة للصادرات العراقية فقد بلغت (٤٥٥) ألف دينار مِن مجموع قيمة صادراتٍ بلغت (٩٨٩) ألف دينار لمجموعة دول أوروبا الاشتراكية(٤).

وفي إطار التعاون الثنائي في مجال التجارة داخل أروقة لجنة التعاون الاقتصادي والفني والعلمي التي أُقيمت في موسكو للفترة من ١٩ – ٢١ نيسان ١٩٨٣، جرت مناقشة محور التجارة وتضمينه ضمن محضر الاتفاق الذي وُقِّعَ في الحادي والعشرين مِن نيسان ١٩٨٣، إذ وَرَدَ في المادة (٥– أ) تسديد مستحقات الاتحاد السوفيتي مِن المبالغ الناتِجة عَن التجارة، إذ جرى الاتفاق على أن يقوم البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع البنك السوفيتي لتسديد المبالغ لمدةٍ أقصاها ثلاثة أشهر مِن توقيع الاتفاق على أن يُقَدِّم الجانبان تقارير مُفَصَّلَةً عَن سير متابعة محضر الحادي والعشرين مِن نيسان ١٩٨٣(٥).

---

(1) Заседания иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству Подкомитет по торговле/Документ P (28).

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٢، بغداد، ١٩٨٢، ص١٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٩.

(٤) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٢، بغداد، ١٩٨٢، ص١٦٢.

(5) Заседания иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству Подкомитет по торговле/Документ P (28).

قدمت التقارير الخاصة بالدفع النقدي خلال اجتماع الدورة الثالثة عشر للجنة العراقية السوفيتية المشتركة جلساتها للمدة من(٢٤ – ٣٠ حزيران)، ١٩٨٣ إذ أشارت تلك التقارير إلى أنَّ العراق تم إيفاء (٦٠٪) مِن المستحقات، وأنه مستمرٌ بالدفع وبحسب الاتفاق السابق بأنه كان المُقَرَر دفع الحكومة العراقية قسطًا آخر في شهر آب للعام نفسه، إلّا أنَّ الحكومة العراقية طالبت بتمديد مدة السداد لشهرين إضافيين التي وافق عليها الجانب السوفيتي على أن تكمل عمليات الدفع أواخر شهر آب، إلى جانب مناقشة إمكانية تطوير عمليات التبادل التجاري سابقًا ويجري التنسيق عن طريق اللجنة الفرعية المعنيَّة بالتجارة ورفع تقارير دوريةٍ عن سير تنفيذ ما ينبثق عَن اللجنة المشتركة وتقديم جداول بالتسليم والحسابات التجارية بين الطرفين[١].

كان حجم التجارة الخارجية للعراق مِن غير النفط مع دول أوروبا الاشتراكية للربع الأخير من عام ١٩٨٣ هو (٤٣,٩٣٦) مليون دينار منها استيراداتٌ بقيمة (١٥,٢١٢) مليون دينار عدا المعدات المستورَدَة لِصالِح الوزارات مِن وزارة التجارة، منها (٥,٦٤٥) مليون دينارٍ قيمة الاستيراد من موسكو أي بزيادةٍ يسيرةٍ في حجم التعامل التجاري بمقدار (٠,٥٪) أما صادرات العراق إلى موسكو فقد بلغت (١,٦٤٩) مليون دينارٍ؛ لذلك فإنَّ صادرات العراق لعام ١٩٨٣ قد شهدت نموًا ملحوظًا إلّا أنَّ تجارة العراق مع دول أوروبا الغربية والشرقية ومنها موسكو قد شهدت فارقًا كبيرًا بين الاستيراد والتصدير وهذا انعكس على الميزان التجاري للعراق، والجدول الآتي يُبيِّن أنواع الاستيرادات والصادرات للعراق و قيمها مع بقية الدول (بآلاف الدنانير)[٢].

جدول رقم (١٤)

أنواع الاستيرادات والصادرات للعراق و قيمها مع بقية الدول (بآلاف الدنانير)

	الشعبة	استيرادات بالدينار العراقي	صادرات بالدينار العراقي
١	المواد الغذائية وحيوانات حيّة ومنتجات ألبان والفواكه	-	١,٣٣٥,١٠٠
٢	المشروبات والتبغ	١,٠٢٣,٢٠٠	٢٠٠,٠٠٠
٣	المواد الخام غير الغذائية مثل المطاط والورف والأسمدة والعجائن	١,٦٠١,٦٠٠	٤٧٥,٩٠٠
٤	وقود معدنية وزيوت تشحيم ومواد متعلقة بها كالفحم والغاز	٤,٤٠٠,٩٠٠	٥٩٩,٥٣٠
٥	زيوت وشحوم حيوانية مجمدة ومواد كيميائية ومنتجات الصيدلة ومنتجات المتفجرات	٩٠٩,٠٤٠	١٨٧,٠٠٠

(١) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٥٤)، مصدر سابق.

(٢) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٣، بغداد، ١٩٨٣، ص١٦٢.

	الشعبة	استيرادات بالدينار العراقي	صادرات بالدينار العراقي
٦	السِلَع المصنوعة كالجلود – مطاط – حديد – خشب – الورق – الغزل – السمنت والمعادن الأخرى	٥,٨٣٨,١٠٠	٣,١١٦
٧	المكائن والآلات الكهربائية وغير الكهربائية	٩,٤٥٤,٧١٠	١٩٤,٠٠٠
٨	أجهزة تدفئة ومصابيح وبطاريات وأثاث وألبسة	١,٠٣٥,٩٧٠	٤١٠,٠٠٠
٩	الصفقات والأمتعة والأسلحة غير القانونية	١١٩٥	-
	مجموع الاستيرادات	٢٦,٣٣٤,٢٦١	
	الصادرات	٢٧,٦٦٩,٣٦١	

شهد عام ١٩٨٤ زياراتٍ متبادلةً بين بغداد وموسكو لتعزيز التعاون التجاري ومنها زيارة وفد اقتصادي في شهر آذار ١٩٨٤، ولقائه بالرئيس تشيرنينكو، انتهت بتعهُّد الأخير بتقديم قروضٍ لأغراضٍ تجاريةٍ وتقديم تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ بهذا الخصوص[١]، كما قامت المستشارية التجارية في سفارة العراق لدى موسكو بجولةٍ مِن الزيارات والمقابلات مع المسؤولين في لجنة الدول للعلاقات الاقتصادية الخارجية في حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية[٢]، إذ كانت الزيارات التي أجراها مسؤولو الحكومة العراقية وسفارتها في موسكو هو لغرض تذليل العقبات وزيادة التقارب، فأخذت اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بعقد اجتماعاتها للمُدّة من (١٢ – ١٨ آذار ١٩٨٤) في العاصمة بغداد لتسوية بعض الإشكاليات والعقبات التي تواجه المؤسسات العراقية ونظيرتها السوفيتية في دورتها الرابعة عشر على مستوى رؤساء اللجان الفرعية والرئيسة[٣]، وَمِن بين القضايا التي تمَّ مناقشتها هو ما يخصّ التجارة بناءً على تقرير وزارة التجارة في آذار ١٩٨٤ وتوصيات المستشارية التجارية في سفارة جمهورية العراق في موسكو، إذ تضمَّن تقرير وزارة التجارة عَن كمية التمور المُصَدَّرَة للاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٢ إذ كانت (١٥٢٦٩) طن

(١) صحيفة أنباء موسكو، العدد (٥٨٥)، في ٢ اذار ١٩٨٤.

(٢) قامت المستشارية التجارية العراقية بإجراء (١١٣) مقابلة شملت وزارة التجارة الخارجية والنقل البحري والمؤسسات السوفيتية ذات العلاقة ومجلس التعاضد الاقتصادي وغرفة التجارة في موسكو ووزارة الصناعة ووزارة النفط إلى جانب الشخصيات الاقتصادية والمستشارين السوفييت، تم خلالها الاتفاق على تبادل الوفود بين بغداد وموسكو، للتفاصيل، ينظر: وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦ / ٣٠٠ ٥٢)، ٢٥/ ٥/ ١٩٨٥، و. (٣٦).

(٣) المصدر نفسه.

وهي تزيد عَلى عام ١٩٨١، إذ كانت (١٣,٦٧٨) طن، إلّا أنها توقَّفت بين ١٩٨٣ – ١٩٨٤ عَن قطع تصديرها وإرسال وزارة تجارة الاتحاد السوفيتي طلبات التزويد على وفق اتفاقياتٍ سابقةٍ والطلب مِن العراق المُبَررات بقطع صادراته عَن موسكو في أثناء الجلسات للجنة الاقتصادية[١]، إلّا أنّ اوضح أنّ المؤسسات السوفيتية لم تتجاوب مع العروض العراقية المُقَدَمة إليها مِن السِلَع المُدرَجَة في محضر الاجتماع، إلى جانب تضمين التقرير أنواع الاستيرادات مِن الاتحاد السوفيتي وهي كما مُبيَّنةٌ في الجدول الآتي (العروض العراقية والاستيرادات مِن الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٨٤)[٢].

جدول رقم (١٥)

العروض العراقية Iraq		أنواع المواد المتعاقد عليها ذات المنشأ السوفيتي Soviet		
النوع	العدد / ألف/مليون	النوع	العدد	الجهة المستفيدة
مصباح وهَّاج	١١ مليون	حديد كهربائي	١٠٠٠ طن	المؤسسة العامة للصناعات الكهربائية
مصابيح فلورسنت	١ مليون	محركات سيارات زيل Zeel	-	المؤسسة العامة للمعادن
سلة + قواعد مصباح وهَّاج	٥٠ مليون	حفارات	١٢ حفارة	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
مروحة منضديه	٢٠ ألف	أدوات احتياطية طبية	-	وزارة الشباب
		قضبان سحب الطائرات	-	وزارة النقل والمواصلات
		مقاطع وخامات الألمنيوم سبائك كتل صفائح	قيد التفاوض بالدفع الآجل	المنشأة العامة لصناعة الالمنيوم/ وزارة الصناعة

ويتضح عبر الجدول امرانِ هما:

١– ان الصناعة العراقية بالرغم من قيمة الانفاق والبناء والتطوير الّا أنّها لم ترتقِ إلى مستوى الصناعات الثقيلة، وبعبارة اخرى أنّها لمَّ تكن لديها القدرة على الإنتاج والكفاية الذاتية من

(١) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و (٥)، ملحق (١ – ٢)، مصدر سابق.

(٢) الجدول مِن عمل الباحث بالاستناد إلى محضر جلسة الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون المشترك، و. (١٥)، مصدر سابق.

المواد الاولية او تصنيع المعدات وانّما كانت صادراتها من المواد الكهربائية التي تتكافأ عائداتها مع قيمة المواد المستوردة؛ لذلك بقي الميزان التجاري متفاوت بدرجة كبيرة وبقيت الصناعة العراقية تدور في فلك مفهوم المستهلك التجاري

٢- ظلت اغلب الصناعات العراقية مقيدة بالمواد الاولية السوفيتية والسبب؛ لأنَّ أغلب المصانع أُنشأت على النظام والتصميم والإنشاء السوفيتي. وحتى الآليات التي استوردت لصالح الصناعة العراقية هي من الاتحاد السوفيتي؛ لذلك أخذت حيزاً كبيرا من قيمة المستوردات التجارية.

أما ما يخصّ توصيات المستشارية التجارية في سفارة جمهورية العراق لدى موسكو فقد تضمَّنت[١]:

أ- حق المؤسسات السوفيتية للاستيراد مِن العراق.

ب- العمل على التنسيق المشترك بين المؤسسات السوفيتية والعراقية ورفع تقارير إلى اللجان الاقتصادية.

ج- العمل على إثبات الخطة التصديرية وإنشاء خطوط تصديرٍ خاصة.

د- فتح إجازات تصديرٍ مقيدةٍ بالنسبة للقطاع الخاص.

انتهت الاجتماعات الخاصة بالتجارة في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٤ بتوقيع الجانبين محضرٍ تجاريٍّ[٢]، يقوم خلالهُ العراق بالدفع الآجِل لبعض الصادرات السوفيتية بنسبة (٩٠٪) التي تم تحديدها بعد الرابع من شباط ١٩٨٥[٣].

بعد تولّي ميخائيل غورباتشوف السلطة في آذار ١٩٨٥، أكَّد ضرورة تفعيل الروابط التجارية التي عَدَّها نقطة ارتكازٍ اقتصاديةٍ مع البلدان جميعها؛ لأن التجارة وبحسب وصف الرئيس الجديد لا تقتصر على قطاعٍ مُعيَّنٍ وإنّما هو شاملٌ، ويسهم بشكل كبير في تقويم الاقتصاديات للبلدان كافة ما دام أنَّ التجارة قائمةٌ على أساس المنفعة المتبادلة[٤].

---

(١) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و (٥)، ملحق (١ – ٢)، مصدر سابق.

(٢) تضمن المحضر التجاري المُوَقَّع في آذار تقديم تسهيلات تجارية للبضائع والسلع التجارية بضمنها المعدات والمكائن المصنعة ونصف المصنعة وقيام العراق بتسديد (١٠٪) مِن كلف عقد الشحن مع تأجيل الدفع للبضائع باستثناء أجور الناقلات، إلى جانب التزام موسكو باستيراد البضائع العراقية مِن السِلَع والمنتجات، فضلاً عَن شرط العراق هو إخضاع البضائع للتفتيش والسيطرة النوعية وأن تكون مِن ضمن المواصفات المُتَفَق عليها في طلبات التجهيز وتطرق المحضر على التشاور المُشتَرَك في شؤون التجارة. للتفاصيل ينظر: د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير موجز عن التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي، و. (٦١)، تموز ١٩٨٤.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٥)، مصدر سابق.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٤)، المصدر السابق.

كان لتقارب وجهات النظر بين القيادتين العراقية – السوفيتية هو تبادل الزيارات والوفود الاقتصادية والتجارية، وتفعيل عمل ما توصَّلت إليه تلك اللجان و متابعتها و لا سيما بعد أن قامت الحكومة العراقية بتصديق محضر الدورة الرابعة عشر في نيسان ١٩٨٥[١]، والشروع بعقد جلسات الدورة الخامسة عشر، إذ انعقدت الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية – السوفيتية، التي تناولت مسألة التجارة، فقد عَبَّرَ الجانبان بارتياح إلى مسألة التعاون والتسويات التي تمَّت خلال الدورة الرابعة عشر للجنة المشتركة لغرض توسيع حجم التعاون التجاري، وخلال الجلسة اقترح الجانب العراقي ما يخصّ السلع والمواد السوفيتية المصدرة للعراق (١٠٠٪) من القيمة الإجمالية للعقد تُدفَع بِقِسطَين متساويين على أن يكون القسط الأول بعد (٢٤) شهرًا مِن تاريخ التسليم والقسط الثاني بعد (٣٦) شهرًا مِن تاريخ تسلُّم الموارد والسلع المشحونة كما تحتسب على المبالغ المؤجَّلة فائدةٌ سنويةٌ مقدارها (٥٪) ويتم احتساب العوائد مِن تاريخ وثيقه الشحن، زيادةً عَلى تقديم تسهيلاتٍ مِن العراق أمام البضائع السوفيتية وبضمنها المواد الأولية والأدوات الاحتياطية بموجب العقود بعد التوقيع على هذا المحضر ولغاية السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٨٦ [٢].

وافق الجانب السوفيتي على توريد السِلَع ومنها الدواجن بشروط الدفع المنصوص عليها في محضر الاتفاق المُوَقَّع في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٤ على وفق القوائم المُلحَقَة بِالمَحضَر، أما بخصوص توريد السِلَع والمواد مِن الاتحاد السوفيتي إلى العراق لعام ١٩٨٦ فستكون موضوعًا للبحث والتفاوض بين الجانبين عبر المباحثات الخاصة بعقد اتفاقيةٍ تجاريةٍ طويلة الأمد للمدة بين ١٩٨٦ – ١٩٩٠، كما اتفق الجانبان على تشجيع تبادُل الوفود التجارية لغرض تسوية الخلافات والمتعلقات التجارية بين الطرفين، فضلاً عن الاتفاق بين الجانبين العراقي والسوفيتي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيع الصادرات و تنويعها من السلع العراقية إلى الاتحاد السوفيتي إلى جانب التأكيد إعطاء أهميةٍ كُبرى لتأمين تجهيز الأدوات والمعدات الاحتياطية ذات المنشأ السوفيتي بموجب المحضر المُوَقَّع في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٤ والعقود المُبرَمة بين المؤسسات السوفيتية والعراقية المعنيَّة بهذا الجانب[٣].

---

(١) تمَّ تصديق محضر الدورة الرابعة عشر مِن رئاسة اللجنة الاقتصادية العراقية بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٨٥ بموجب كتاب لجنة العلاقات الاقتصادية المرقم ٧٢٢ في ١٢/ ٤/ ١٩٨٥، إلى جانب تصديق محضر الدورة على مستوى نائبي رئيس اللجنة المشتركة بالكتاب رقم ١٩٩٥ في ١٥/ ٤/ ١٩٨٥، وإرسال نسخة إلى وزارة التجارة بالكتاب ذي العدد ٧/ ٧/ ٢٠٨٨ في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٥. للتفاصيل ينظر: د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، تصديق محضر الدورة الرابعة عشر، و. (٢٧)، ٢٥/ ٤/ ١٩٨٥.

(٢) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٢)، المصدر السابق.

(٣) د.ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الخامسة، و. (٣٤)، المصدر السابق.

على الرغم من الاجتماعات والتفاهمات التي تمَّت في جلسات اللجان المشتركة في تطوير التبادل التجاري إلّا أنّ هناك تراجعًا في كمية الاستيرادات غير المعدات والآلات المُورَّدة لِصالح الوزارات، فقد بلغ مجموع تلك الاستيرادات مِن الاتحاد السوفيتي للعراق لعام ١٩٨٥ (٥١٩٠) ألف دينار في حين كانت في عام ١٩٨٤ (٩٤١٦) ألف دينار، أي: بنسبة تراجع (٩٪)[١]، ويأتي سبب التراجع، لأسبابٍ تتعلق بحاجة العراق إلى سدّ العجز المحلي مّما أدى إلى انعكاسه على الصادرات العراقية لعام ١٩٨٥، إذ لَم يتم تسجيل أي كمياتٍ مُصَدَّرَةٍ إلى دول الاتحاد السوفيتي، إلى جانب أنَّ العراق فَتَحَ التجارة الخارجية مع بلدانٍ أوروبيةٍ وعربيةٍ، وبالتالي فَمِن الطبيعي أن تكون التجارة غير مستقرة[٢].

زار وفدٌ اقتصاديٌّ سوفيتيٌّ برئاسة المستشار الاقتصادي لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية كاتشوف (Katchoff) في السابع مِن كانون الثاني ١٩٨٦ إذ استقبلهُ وزير الصناعة رئيس اللجنة العراقية للتعاون الاقتصادي مع الجانب السوفيتي في ديوان الوزارة، وخلال الاجتماع تناول الجانبان سير العلاقات الاقتصادية في ضوء تطبيق ما جاء بمحاضر الجلسات المشتركة ومنها القضايا التجارية، إلى جانب مناقشة المعوقات التي تواجه اللجان في هذا الجانب ومنها المُدَد الزمنية التي أُتفِقَ عليها سابقًا بين الطرفين، كما أكَّد المستشار السوفيتي ضرورة متابعة متعلقات التسويات المالية الناتجة عَن عمليات التبادل التجاري بين الطرفين وتقديم الكشوفات بالحسابات التجارية[٣].

قام كاتشوف بزيارةٍ ثانيةٍ إلى العراق في السادس والعشرين مِن آذار ١٩٨٦، ولقائه بوزير الصناعة رئيس اللجنة العراقية مع الجانب السوفيتي، جرت خلالها جولةٌ مِن المناقشات في مشروع الاتفاقية التجارية طويلة الأمد، التي رسمت ملامحها في السابع عشر مِن كانون الأول ١٩٨٥، التي أرجأت مناقشتها للجنة العراقية – السوفيتية في دورتها السادسة عشر[٤]، كما جرى تأكيد مشروع الاتفاقية التجارية عند زيارة وفد اقتصادي عراقي في الثامن عشر مِن نيسان ١٩٨٦[٥]، زيادةً عَلى لقاء وكيل وزارة التجارة العراقي بالوفد الاقتصادي والتجاري السوفيتي برئاسة كاجانوف

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٥، بغداد، ١٩٨٥، ص١٦٢.

(2) C.I.A, Iraq handbook: Iraq's foreign trade, Washington, 10 December 1985, P-13-14.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة العراقي مع المستشار السوفيتي، و. (٥٩)، مصدر سابق.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٦٣)، ٢٠/ ٣/ ١٩٨٦.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٦٨)، في ١٩ نيسان ١٩٨٦.

(Kaganov)، وتمَّ خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون التجاري والمضي بتسوية المتعلقات في توقيع مشروع اتفاقيةٍ تجاريةٍ طويلة الأمد[١].

عقدت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون التجارة اجتماعاتها في بغداد للفترة من (٩ – ١١ آيار ١٩٨٦)، مَثَّلَ الجانب العراقي وكيل وزارة التجارة، إذ استمرت الاجتماعات لمدة يومين متتاليين تم خلالها تسوية المسائل العالقة ومنها الاتفاق على تأجيل بعض مستحقات الديون التجارية المترتبة على العراق في النصف الثاني لعام ١٩٨٦، زيادةً عَلى الأمور المتعلقة بالرسوم الجمركية، كما تمَّ الاتفاق أيضًا على صياغة تقريرٍ مُشتَرَكٍ يُقَدَّم إلى رئاسة اللجنة العراقية – السوفيتية لغرض الاطلاع وصياغته بشكلٍ نهائيٍّ لغرض توقيع الاتفاقية[٢].

عقدت اللجنة العراقية – السوفيتية اجتماعاتها في السابع عشر مِن ايار ١٩٨٦، فقد تمَّت الموافقة على ما جاء في تقرير اللجنة الفرعية للتجارة، وأوكلت مهمة توقيع الاتفاقية للوزارات المعنية[٣].

جرى اجتماعٌ منفردٌ بين وزير التجارة العراقي وكاتشوف رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في التاسع عشر مِن شهر آيار١٩٨٦، إذ تمَّ التباحث في نتائج الدورة السادسة عشرة التي تكللت بالنجاح؛ وذلك بتسوية المتعلقات جميعها التي بَيَّنتها اللجنة الفرعية للتعاون التجاري في تقريرها، كما تم الاتفاق بين الجانبين على توقيع الاتفاقية في موعدٍ أقصاه منتصف حزيران ١٩٨٦، فضلاً عن تأكيد زيادة نسبة التبادل التجاري بين الجانبين[٤]، وقد أشاد كاتشوف بحرص الحكومة العراقية بتنمية التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي، وإنّ حكومة بلاده حريصةٌ أيضًا على تأخير الروابط التجارية مَع العراق، إذ إنَّ العلاقات العراقية – السوفيتية علاقاتٌ تاريخيةٌ والمنفعة المتبادلة بين المؤسسات التجارية السوفيتية والوزارات العراقية هي التجارة والري والزراعة والنفط[٥]، وقد نتج عَن المباحثات العراقية – السوفيتية داخل أروقة اللجنة الاقتصادية وما أفضت إليه الاجتماعات الوزارية توقيع المعاهدة التجارية في الثالث عشر مِن شهر حزيران ١٩٨٦ في موسكو مِن وزير التجارة العراقي التي تنصّ على زيادة التعاون التجاري،

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٦٩)، في ٢٠ نيسان ١٩٨٦.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٢)، في ١٣ ايار ١٩٨٦.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٧)، في ١٨ ايار ١٩٨٦.
(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٩)، في ٢٠ ايار ١٩٨٦.
(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٦١٠٠)، في ٢١ ايار ١٩٨٦.

وموافقة الطرف السوفيتي على المقايضة بالنفط لمدة أربع سنوات (١٩٨٦ – ١٩٩٠) ومن ثم يتم تقييم الاتفاقية، إلى جانب موافقة الطرف السوفيتي على تأجيل الديون المتعلقة بالتعامل التجاري[١].

سعت الحكومة العراقية آنذاك إلى تعزيز التبادل التجاري غير النفطي، ولا سيما وأنَّ الصادرات النفطية تأثرت بتقلبات السوق العالمية، مما انعكس سلبًا على الموارد المالية؛ لذلك حاولت الحكومة توسيع العلاقات التجارية و تنويعها مع مختلف البلدان وعدم ربطها بكتلةٍ معيَّنةٍ[٢]، إلّا أنّ الارتكاز التجاري وفي مقدمتها الاستيرادات أعطت حيّزًا أكبر للسِلَع الرأسمالية، التي بلغت نسبتها (٣٢,٥٪) ثم تليها السلع الخام بنسبة (٢٧,٥٪) والسِلَع الاستهلاكية الغذائية بنسبة (٢٦,٧٪)، أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فنسبتها (١٣,٠٪) وأما الصادرات فكان أغلبها مِن المواد الخام، إذ بلغت نسبتها (٦٤٪) والمواد الغذائية (٢٣,٤٪) مِن مجموع الصادرات الإجمالية[٣].

تراجع التبادل العراقي مع الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٨٧ بالرغم مِن الجهود المشتركة بين الطرفين (العراق والاتحاد السوفيتي) في إدخال العقود التجارية المُبرَمة خلال الدورة السادسة عشرة، غير أنَّ هذا النشاط لا يمكن أن يُحقِّق قفزةً نوعيةً في التجارة بالرغم مِن تَبادُل الوفود والزيارات[٤]، لأنَّ انخفاض أسعار النفط أحدث انخفاض الموارد المالية وهذا بدوره أدى إلى تراجُع الاستيرادات العراقية[٥]، مع انعدام الصادرات مع موسكو فقد بلغت قيمة الاستيرادات مِن الاتحاد السوفيتي (٦٠,٩٢) مليون دينار مِن مجموع (٩٢,٢٥) ألف دينار مِن مجموع التجارة مع دول أوروبا الاشتراكية أي: بنسبة تَراجُع نمو (٦,٩١٪)[٦].

بعد توقُّف حرب الخليج الأولى في الثامن مِن آب ١٩٨٨، وارتفاع أسعار النفط بشكلٍ تدريجيٍّ، أدّى بالنتيجة إلى تحسُّنٍ ملحوظٍ في إيرادات الحكومة مِن النقد الأجنبي، إلى ما يُقارِب (١١,٨) مليار دولار للسنوات ١٩٨٨ – ١٩٨٩ وأُعيد رسم الأولويات لتشمل زيادة استيرادات السِلَع الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج والسِلَع الرأسمالية لتنفيذ مشاريع جديدةٍ وإكمال مشاريع متوقِّفةٍ بسبب الحرب[٧]، فقد ارتفعت قيمة الاستيرادات مِن الاتحاد السوفيتي بـ (٢١٩٦٦) ألف عدا المعدات والآلات مِن أصل قيمةٍ تجاريةٍ مع دول أوروبا الشرقية (١٤٦٩٥٥) ألف دينار، فكانت

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٢٥)، زيارة الوفد التجاري العراقي إلى موسكو، ١٥/ ٦/ ١٩٨٦.

(٢) عماد خلف جري، سياسة العراق الخارجية تجاه أمن الخليج، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، ص٧٦.

(٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٨٨)، بغداد، ص٢١٠.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٤٢٠)، في ٩ نيسان ١٩٨٧.

(٥) محمد مهدي صالح، المصدر السابق، ص٤٠.

(٦) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٨٨)، مصدر سابق، ص٢١٠.

(٧) محمد مهدي صالح، المصدر السابق، ص٤٥.

نسبة النمو التجاري للاستيرادات بحدود (٢١٪) عَن عام ١٩٨٧، أما الصادرات فلَم تقم الحكومة العراقية بتصدير البضائع إلى الاتحاد السوفيتي، إذ إنَّ أغلب المصانع والمعامل العراقية قد تعرضت للتدمير وغير مؤهلةٍ لتصدير البضائع[١].

شهد التبادل التجاري في عام ١٩٨٩ قفزةً نوعيةً في حجم الاستيراد والتصدير بالنسبة للعراق فقد سجَّلت الاستيرادات ارتفاعًا بنسبة (١٦,٧٪) عَمّا كانت عليه في عام ١٩٨٨ مِن المجموع الإجمالي للتجارة، فبالنسبة للاتحاد السوفيتي كان نصيب الاستيرادات للسِلَع والبضائع منها بقيمة (٣٢,٥٢٤) مليون دينار مِن مجموع (١٤٦,٩٥٥) مليون دينار مِن إجمالي التجارة مع دول أوروبا الشرقية، أي: بزيادة نسبة نمو (٢٣٪) عَمّا كانت عليه في عام ١٩٨٨[٢]، أما بالنسبة للصادرات العراقية إلى الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٨٩ التي تراجعت لبضع سنوات فقد بلغت (١٠,٤٣٥) مليون دينار [٣].

بدأت تجارة العراق الخارجية بالتراجع مع نهاية ١٩٨٩ وبداية ١٩٩٠ نتيجة اضطراب أسعار النفط مما انعكست على الواردات المُخَصَصة للسِلَع والبضائع[٤]، زيادةً عَلى تراكم الديون الناتجة عَن الحرب التي أُلزِمَ العراق بِدَفعها مطلع عام ١٩٩٠ عَن طريق استقطاعها مِن أثمان النفط ومنها الديون المُستَحَقَّة للاتحاد السوفيتي التي تجاوزت الأحد عشر مليار دولار[٥]؛ لذلك كان لهذه العوامل انعكاسٌ على التجارة ومنها الاستيرادات، إذ انخفضت بحدود (٣٠٪) عَمَّا كانت عليه عام ١٩٨٩، في حين سجَّلت الصادرات الصناعية والتمور والاصواف وبعض المواد الاولية ارتفاعًا قدرهُ (٤٧,٦) للمدة نفسها[٦].

فبالرغم مِن تراجُع حجم التبادل للعراق ومنها (الاستيرادات) مع مجموعة دول أوروبا الشرقية الذي بلغ قيمة التعامل (٩٠,٢٧٤) مليون دينار عدا المعدات، إلّا أنَّ الاستيرادات مِن الاتحاد السوفيتي قد ازدادت، إذ بلغت قيمة الاستيرادات بـ (٢٤,٢١٨) مليون دينار[٧]، وترجع نسبة الزيادة إلى أن العراق قام بتحويل استيراداته عَن الولايات المتحدة الأمريكية فبعد أن قامت الأخيرة بقطع القروض المُتَّفَق عليها وبحسب ما جاء في كتاب وزارة التجارة العراقية المُرسَل لديوان الرئاسة في آيار ١٩٩٠، وفشل جهودها في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق القروض ومنها

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٩، بغداد، ص٢١٥.
(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٠، بغداد، ص٢٢٨.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) محمد مهدي صالح، المصدر السابق، ص٥٥.
(٥) عباس النصراوي، المصدر السابق، ص١٤٥–١٤٨.
(٦) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٠، بغداد، ص٢١٨.
(٧) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩١، بغداد، ص٢٢٨.

القرض الزراعي والتجاري[١]؛ لذلك فإنَّ حكومة العراق استثمرت معاهدة ١٩٨٦ التي ينص أحد بنودها على التشاور في مسألة رفع قيمة الصادرات السوفيتية مِن السِلَع والمواد الأولية للعراق واستقطاع أثمانها مِن النفط الخام والمؤجلة منها، إذ تترتب عليها ديون (٥٪) على أن يُقَدِم الجانبان الكشوفات الحسابية سنويًا[٢]، ثم تراجع التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي بنسبة (٨٠ – ٩٠٪) مِن آب ١٩٩٠ – آذار ١٩٩١ بِفِعل القرارات الأممية حول العراق التي حُدِّدَ بِموجبها التعامل التجاري مقتصرةً على الغذاء والدواء برعاية الأمم المتحدة، ثم أخذت التجارة تنشط بشكلٍ تدريجيٍ، إلّا أنّ نشاطها لَم يصل إلى مستوى الطموح مثلما كان قبل شهر آب ١٩٩٠، ويعزى السبب[٣]، إلى الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي التي باتت غير مستقرةٍ في عام ١٩٩١، إلى جانب الديون المُتراكِمة على العراق والمُستَحَقَّة للاتحاد السوفيتي، مّما أدى إلى عزوف المؤسسات السوفيتية عَن تجهيز السِلَع وَالمُعِدات إلى العراق وبعض دول الشرق الأوسط وكوبا[٤].

تبيَّن مما تقدَّم أهمية التجارة بالنسبة للعراق والاتحاد السوفيتي إذ إنَّ العراق كان بحاجةٍ لتغطية حاجاته مِن السِلَع والبضائع، و لا سيما في تمويل خطة التنمية بالرغم مِن مرور بعض المواقف السياسية إلّا أنَّ الجانب التجاري لَم يتأثر إلا بجزءٍ قليلٍ عندما فتحت الحكومة العراقية قنواتٍ تجاريةً مع الدول الغربية وعدم الاعتماد على جهةٍ واحدةٍ، ثم أخذت التجارة بالتراجع وأهمها الصادرات العراقية حتى وصلت مرحلة الانقطاع لِسنواتٍ عِدَّة مَعَ الاتحاد السوفيتي بِفِعِل حاجة العراق لِسَدّ النقص الحاصل وتوقُّف كثيرٍ مِن المَصانِع والمَعامِل العراقية، إلى جانب تذبذب الاستيرادات، مّما تسبَّب بعجزٍ اقتصاديٍ وتراجع دخل الفرد، إذ إنَّ العراق أصبح دولةً استهلاكيةً وغير مُنتِجةٍ في ظل حربي الخليج الأولى والثانية وهذه كانت إحدى الأخطاء الاستراتيجية للحكومة العراقية، فلو أن النفقات التي استُهلِكَت على تعزيز خطط التنمية و مواصلتها وبناء المشاريع الإنتاجية لكان العراق قد خرج مِن الاقتصاد المُفَرَّغ إلى الاقتصاد الإنتاجي والمُصَدِّر للبضائع التجارية، أما الاتحاد السوفيتي الرابح الأكبر فكان يعدُّ التجارة إحدى أركان تعزيز الاقتصاد، لذلك تَعامَلَ مَع العراق بمختلف الظروف، إلا أن السوفييت قد سُجِلَت عليهم ملاحظاتٌ عند التعامل ومنها عدم التزامهم الكامل بالتجهيز وشروط المحاضر ومنها محضر آذار ١٩٨٤؛ كما أنَّ السوفييت لَم يمارسوا ضغوطهم الأُمَمية في حرب الخليج الثانية وتخفيف حصار التجارة.

---

(١) محمد مهدي صالح، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩١، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء لعام ١٩٩٢، بغداد، ١٩٩٢، ص٢١٧.

(٤) نورهان الشيخ، المصدر السابق، ص١١٠.

المبحث الثاني

التعاون العراقي – السوفيتي في مجال النقل والاتصالات ١٩٧٩ – ١٩٩١

استندت العلاقات العراقية – السوفيتية فيما يخصّ قطاع النقل إلى اتفاقياتٍ في المجالات الجوية والبحرية ومنها الاتفاقية الأساسية التي عُقِدَت في موسكو عام ١٩٧٤، [١] وبقيت سارية المفعول طيلة فترة السبعينيات من القرن العشرين، إلّا أنّ الجانبين العراقي والسوفيتي بدأ بتحديث بعض الإجراءات التي طرأت على هذا القطاع بقصد استمرارية التعاون وعدم حدوث أية إشكالياتٍ تواجه ذلك عن طريق المحادثات داخل إطار اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، إذ أجرت اللجنة الفرعية للنقل مباحثاتٍ في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٧٩ في طلب الحكومة العراقية المُقَدَّم في أيلول للعام نفسه يتضمن أسلوب توظيف البضائع في مخازن البواخر السوفيتية للنقل التجاري، فضلاً عن أن التقرير أورَد عدم تعاون الجانب السوفيتي بالرغم من الطلبات السابقة، ولم يتم تنفيذ إلا جزءٍ محدودٍ، في حين أنَّ الموضوع يحتاج إلى جهودٍ أكبر من موسكو للتغلب على الحالة التي تُلازِم مسألة إطالة أمد بقاء السفن على الرصيف، إلى جانب تناول اللجنة في اجتماعها العلامات التجارية، كما تمَّت مناقشة نقل البضائع التجارية على متن سفنٍ عراقيةٍ – سوفيتيةٍ، فقد جرى الاتفاق بين المنشأة العامة للنقل البحري العراقية ونظيرتها السوفيتية على مشاركة السفن العراقية والسوفيتية في نقل البضائع التجارية وبحسب شروط عقود البيع التي توقعها المؤسسات التجارية الخارجية في البلدين؛ لذلك كان فحوى الاتفاق أن يتم نقل تلك البضائع (المُستَورَدة والمُصَدَرة) مناصفةً بين البلدين بنسبة ٥٠٪[٢]، أما فيما يتعلق بالدعاوى لعام ١٩٧٩ التي تخصّ المتعلقات المالية بتحديد المبالغ واجبة الاستيفاء للمؤسسات السوفيتية ومناقشة الدعاوى الأخرى في جلساتٍ مُقبِلَةٍ في إطار اللجان الرئيسة والفرعية[٣].

لَم تقتصر المناقشات التي تناولتها الجلسة الثالثة للجنة الفرعية على ما ذُكِرَ آنفًا بَل تناولت موضوع حمولة المنشأة العامة مع ممثل مؤسسة الخطوط الملاحية السوفيتية ومقرها البصرة وكان رأي الممثل السوفيتي هو أن يتم تطوير عقد مؤسسته مع الجانب العراقي؛ إلَّا أنّه أصرَّ على تطبيق بنودها المُوَقَّعَة إسوةً ببقية الخطوط الملاحية، وقد تمَّ تأجيل الموضوع للمناقشات اللاحقة،

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الثامنة للجنة العراقية السوفيتية للملاحة البحرية، ٣٠/ آب/ ١٩٨٥. و، (٨٥).

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الرابعة للجنة العراقية السوفيتية للملاحة البحرية التجارية، ١٠/ ٢/ ١٩٨٠، و. (٧).

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة العراقية السوفيتية للملاحة البحرية التجارية، ١٠/ ٢/ ١٩٨٠، و. (٨).

فضلاً عن بحث موضوع ديون مؤسسة سوتراخت السوفيتية البالغة (١,٨٩٠,٧١٨) مليون دينار مع ممثل المؤسسة، إلّا أن الممثل السوفيتي أجاب على هذه المسألة بأنه لا يملك تفويض ترحيل الديون، وقد طلب من الجانب العراقي المخاطبة بكتابٍ رسميٍّ يُعَنوَن إلى مؤسسة سوتراخت عن طريقه يقوم هو بإيصاله إلى المؤسسة لاستحصال موافقتهم على تسديد المبالغ[١].

ناقش الاجتماع موضوع ضريبة الدخل البالغة (٩٧٣,٧٥٦) ألف دينار المترتبة بذمة الجانب السوفيتي لِسنواتٍ سابقةٍ، إذ قَدَّمَت المنشأة العامة للنقل البحري العراقية كتابًا من الجانب السوفيتي يخوّلها استقطاع هذا المبلغ لصالح المنشأة بوساطة مصرف الرافدين، وقد أكَّد الممثل السوفيتي أنّه يتم تسديد المبلغ استنادًا إلى البرقية المعروضة، أما المبالغ المستقبلية فيتم استقطاعها، وفي نهاية الجلسات وُجِهَت دعوةٌ من الجانب العراقي إلى المؤسسة السوفيتية للملاحة لزيارة العراق والاطلاع لتسوية بعض المتعلقات مع مؤسسات النقل البحري العراقية[٢].

زار وفدٌ من مؤسسة الملاحة السوفيتية العراق في السابع من كانون الثاني ١٩٨٠ بناءً على الدعوة الموجهة من المؤسسة العراقية للملاحة البحرية في كانون الأول ١٩٧٩، إذ تمَّ عقد اجتماعٍ مُشتَرَكٍ لِمُناقَشَة طلبات التعويض والدعاوى المُقامَة على السفن السوفيتية، تمَّ الاتفاق في أثناء زيارة وفد الاتحاد السوفيتي على قيامه بتسديد الدعاوى الموقوفة كافة منذ عام ١٩٧١ لغاية ١٩٧٨، فضلاً عن الدعاوى التي لَم يُصدِر بها قرارات حُكْمٍ بِنِسَبٍ مختلفةٍ تراوح بين (٧٥ – ٩٠٪)، كما وافق الوفد على تسديد طلبات التحويل جميعها التي تقل مبالغها عن (١٢٥,٠٠٠) ألف دينار، التي تم تحويلها إلى ممثلهم في البصرة بعد إشعارها بها لاستحصال موافقة الممثل على التسديد[٣]، زيادةً على مناقشة تحديد التزامات الخطوط الملاحية السوفيتية تجاه المستوردين العراقيين وأجور تفريغ السيارات الخاصة بالبواخر وأسلوب شركة (دانوب) حول إصدار مستنداتٍ شحن لبضائع لا تُشحَن على البواخر الواردة في مستندات شحنٍ وإنّما تُشحَن على بواخر أخرى ولهذا الأسلوب تأثير في سير أعمال الشحن، وقد جرى اتفاقٌ بين الجانبين على إلزام الشركات المذكورة بالتزام ما هو مُتَعاقَدٌ عليه وإلزام الشركات أيضًا بالرجوع إلى الوزارات المعنيَّة في دولتيهما مع رفع تقريرٍ إلى اللجنة الفرعية توضِّح سير تطبيق ما جاء بالاجتماع مع التوصيات الخاصة بمعالجة بعض الأمور ومنها كتابة توصياتٍ إلى مجالس وزرائها في الحكومتين السوفيتية والعراقية

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة العراقية السوفيتية للملاحة البحرية التجارية، و. (٨)، ١٠/ ٢/ ١٩٨٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، المؤسسة العامة للنقل المائي العراقية، و. (٩)، ١١/ ٢/ ١٩٨٠.

بتقديم بعض التسهيلات للشركات بناءً على طلبات الأخيرة ومنها مُدَد إرساء السفن ومراعاة التوقيتات الخاصة بالتفريغ وسرعة إنجاز الفحوص المختبرية والسيطرة النوعية في الموانئ[١].

شُكِّلَت لجنةٌ من وزارة النقل العراقية وإيفادها إلى موسكو لحضور الدورة العاشرة للمُدّة من (١٢ – ١٧) نيسان ١٩٨٠[٢]، برئاسة وكيل وزارة الصناعة وعن وزارة النقل (موفق وسام) رئيس مهندسين في المؤسسة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات وحازم وديع عبد الله رئيس مهندسين المؤسسة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات [٣]، إذ اختصت جلسات الدورة الخاصة بالنقل والمواصلات بطلب الجانب العراقي من الجانب السوفيتي بتعديل الاتفاقية الخاصة بالنقل الجوي والمعقودة في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٢ بناءً على المناقشات التمهيدية في كانون الأول ١٩٧٩، وطلب المؤسسة العامة للطيران المدني في مناقشة تثبيت نقطة (هلنسكي) في السبيل الجوي العراقي نقطةً ما وراء موسكو، إذ تمَّ الاتفاق على تعديل الاقتراح استنادًا إلى المادة (٢) من الفقرة ١٧ من الاتفاق مع التمتع بحقوق النقل التجاري بين موسكو وهلنسكي[٤]، كما تمَّ طرح موضوعٍ بناءً على طلب المؤسسة العامة للبريد والبرق والهاتف عن قيام موسكو بتجهيز بدالة هاتف (الشرق الأوتوماتيكية) بِسِعَة (١٠,٠٠٠) رقم، وَلَم يَقُم الجانب السوفيتي بتزويدها بالمواد الاحتياطية لغرض إدامة البدالة ورفع الفوارض المستعصية فيها منذ نصبها عام ١٩٦٢ مّما جعل الخدمة سيئةً ومصدر تذمرٍ مِن المُشتَرِكين المربوطة هواتفهم عليها، وقد أبدى الجانب السوفيتي بتعهُّدهُ إلزام الشركة المُجَهِّزَة بالالتزام بشروط التعاقد وتجهيز المؤسسة العامة للبريد والبرق والهاتف العراقية بالمواد الاحتياطية إلى جانب التعاقد على بدالاتٍ جديدةٍ لصالح المؤسسة العامة للبريد والبرق والهاتف بِسِعَة أربعة آلاف خطٍ أوتوماتيكياً بقيمة (٢,١٤٠,٨٣٣) مليون دولار[٥] التي تم شحنها في الربع الثاني لعام ١٩٨٠، بحسب الاتفاق بين الجانبين وإدخالها للعمل بحسب الخطة الموضوعة مِن الحكومة العراقية فيما يخصّ المؤسسة العامة للبرق والبريد بين ١٩٨١ – ١٩٨٥،

---

(١) د. ك. و.، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، المؤسسة العامة للنقل المائي العراقية، و. (٩)، ١١/ ٢/ ١٩٨٠، و. (١٢)، ١١/ ٢/ ١٩٨٠.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٠)، في ١٧ نيسان ١٩٨١.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و. (١٩)، ملحق رقم (٢)، ١٧/ ٤/ ١٩٨٠.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و. (٢٠)، ١٧/ ٤/ ١٩٨١.

(٥) د. ك. و.، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و. (٢١)، ١٧/ ٤/ ١٩٨٠.

فقد أعلن وزير النقل والمواصلات (سعدون غيدان)[١] في الثالث مِن شباط ١٩٨١ بأنَّ البدالة الجديدة تمَّ نصبها في محافظة صلاح الدين ضمن الخطة، إذ أوضح الوزير إنّ تطوير نمط العلاقات مع الدول الاشتراكية يؤدّي إلى المزيد من التقدم في الخدمات ضمن الخطط الطموحة للحكومة وبالوسائط المُتاحة، وإن جهود اللجنة الاقتصادية المشتركة مع الاتحاد السوفيتي ذللت كثيرًا من العقبات التي تُعانيها وزارة النقل مع المؤسسات المُصَنَعة للمواد والآلات الداخلة ضمن قطاع النقل، و لا سيما وأنَّ الأخيرة واجهت بعض المشاكل مع الجهات السوفيتية ومنها المواعيد في التجهيز وقطع الغيار وأمورٌ فنيةٌ أخرى تتعلق بإرسال الخبراء للإشراف على مراحل التنصيب[٢].

أعلنت وزارة النقل العراقية في بداية كانون الثاني ١٩٨٢ عن وضع خطةٍ جديدةٍ بعد إجراء تَفاهُمٍ مع الجانب السوفيتي مِن أجل تطوير المنشأة العامة للوكالات التجارية مِن حيث تدريب الخبرات العراقية والإمداد بالمعدات المطلوبة التي تدخل مِن ضمن عمل المؤسسة ومنها تطوير المنشأة العامة للنقل النهري العراقية وتزويدها بأعمال النقل الخاصة للأشخاص والبضائع جميعها وإدارة المراسي وتشغيلها ويكون مركز عملها بغداد فيما تختص المنشأة العامة للوكالات البحرية العراقية بأعمال الوكالات البحرية عن البواخر والناقلات جميعها التي تدخل الموانئ العراقية في حال تمّ إعادة التحميل والتفريغ مِن الموانىء المتوقِّفة جرّاء حرب الخليج الأولى[٣]، وعزوف شركات النقل المرور عن طريق الخليج العربي باتجاه البصرة، بَل يتم التحميل والتفريغ عن طريق ميناء العقبة والموانئ التركية للنفط والبضائع التجارية التي تشمل السلع الاستهلاكية والمعدات[٤]، إلّا أنّ تأثير حرب الخليج الأولى في حركة النقل التجاري دفع الشركات السوفيتية إلى المُطالَبة بزيادة أجور الشحن للبضائع التجارية وبضمنها النفط الخام، و لا سيما بعد توقُّف أغلب السفن العراقية

(١) سعدون غيدان (١٩٣٠ – ١٩٨٥): ولد في الرمادي وأكمل دراسته فيها، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٥٣، عُيّن آمِر كتيبة دبابات بعد ما كان من المساهمين في انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، كان له دور في الحرب الكردية المسلحة، أصبح آمِر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، انضم عام ١٩٦٨ إلى جماعة ضباط القصر التي دبرت انقلاب ١٧/ تموز ١٩٦٨، إذ كان قائداً للكتيبة الملحقة بالحرس الجمهوري أدّى دوراً مهماً، عُيّنَ وزيراً للداخلية في حكومة البكر بين (١٩٧٠ –١٩٧٤)، ثم وزيراً للمواصلات عام ١٩٧٤، ثم نائباً لرئيس الوزراء في أول حكومة شكلها صدام ١٩٧٩ إلى جانب منصبه السابق، أُعفي من جميع مناصبه في حزيران ١٩٨٢، ثم توفي عام ١٩٨٥. تعريف الشخصية نقلاً عن: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٩ – ٣٠٠.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٨٨٧)، في ١٧ كانون الثاني ١٩٨١.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٩١١)، في ١٠ شباط ١٩٨١.

(٤) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٠، ٥٩٩)، قسم المعلومات ناقلات تجارية، و. (٢٤)، ٢٠/ نيسان/ ١٩٨٢.

عن حركة الملاحة البحرية بسبب الحرب وأخرى لأسبابٍ فنيةٍ متعلقةٍ بالصيانة[١]، إذ يُقَدَّر عدد السفن العراقية الخاصة بأحمال النفط بـ (٢٢) سفينةً وطاقتها الاستيعابية (٦٣٨,٥٩٦) الف طن وعدد السفن للأحمال الجافة بـ (١١) سفينةً وبحمولة تُقَدَّر (٦٧,٩١٢) ألف طن؛ لذلك أرسلت الحكومة العراقية في نيسان مذكرةً إلى الحكومة السوفيتية تضمَّنت ضرورة مواصلة المشاورات لتسوية الديون المُستَحَقَّة على الجانبين، ومتابعة المحاضر السابقة بشأن تجهيز معداتٍ لصالح وزارة النقل وقطع الغيار لإصلاح السفن، إلى جانب ضرورة مناقشة أجور الشحن التي طرحتها الشركات السوفيتية للنقل[٢].

رَدَّت الحكومة السوفيتية على المذكرة العراقية في حزيران ١٩٨٢ بأنَّ مسائل الديون وتجهيز المعدات الجديدة لِصالِح مؤسسة النقل البحري العراقية لا بدَّ أن تتم عَن طريق اللجان الاقتصادية وأخرى عَن طريق التفاهم بين الوزارات المعنية، أما فيما يخصّ زيادة أجور النقل على السلع غير العسكرية بنسبة (٢٪) ونسبة (٣ – ٥٪) على النقل النفطي والبضائع العسكرية، فإنَّ الجانب العراقي أوضح أنَّ الاتفاقيات السابقة لعام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ تُعطى عند فرض زيادةٍ على أجور البضائع تنخفض إلى أدنى نسبةٍ من الزيادة في حال زادت الأحمال الموردة أي الكميات المستوردة من الدولة المصنعة ذاتها وهذا السياق معمولٌ به غالبًا عند أغلب الدول التي تمتلك أساطيل النقل وذاتها المنتجة[٣]، وبالمقابل فإنَّ الحكومة العراقية قدَّمت تسهيلاتٍ منها إجراء تفاهماتٍ مع الأردن في عدم فرض غراماتٍ تأخيريةٍ على السفن التي ترسو في ميناء العقبة من أجلٍ مُتَّفَقٍ عليه مع الجانب الأردني وزيادة عدد الموظفين المختصين بالفحص والتسليم لئلا تتأخر السفن عند رسوها في الموانئ[٤]، فضلاً عن التنسيق المشترك بين موسكو وبغداد فيما يخصّ النقل البحري والعمل بموجب البروتوكولات الدولية الخاصة وآخرها عام ١٩٨١ التي تُنظِّم حركة التجارة والنقل والتعاون المشترك بين الدول المنضوية تحتها[٥]، ففي آذار ١٩٨٤ تضمَّنت جلسات الدورة الرابعة عشرة فيما يخصّ قطاع النقل مناقشة الأمور المالية المُستَحَقَّة على العراق و تسويتها جرّاء استيراد معداتٍ، فضلاً عن تسوية استيفاء الرسوم الكمركية على المؤسسات السوفيتية، كما تمّ

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٠,٥٩٩)، قسم المعلومات ناقلات تجارية، و. (٢٥)، ٢٢/ شباط/ ١٩٨٢.

(٢) د. ك. و. ملفة رقم (٠,٥٩٩)، قسم المعلومات ناقلات، و. (٣١)، ١٠/ حزيران/ ١٩٨٢.

(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٠,٥٩٩)، قسم المعلومات، ناقلات تجارية (٣٥)، ١٠/ أيلول/ ١٩٨٢.

(٤) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٠,٥٩٩)، قسم المعلومات، ناقلات تجارية، و. (٣٧)، أيلول/ ١٩٨٢.

(5) George K Walker, The Tanker War, 1980-1988, International Law Stands – Volume 74, P- 45.

الاتفاق على أجور الشحن التي يتم استيفاء (١٠٪) مِن القيمة الإجمالية نقداً على البضائع التجارية، فضلاً عن تضمين المحضر التجاري المُوقَّع في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٤ قطع غيارٍ لصالح الخطوط الجوية العراقية[١].

في إطار التعاون داخل اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي واللجان الفرعية المنبثقة عنها باشرت اللجنة الفرعية المعنيَّة بشؤون النقل أعمالها للمُدّة من (١٥ – ٢٠ آب ١٩٨٥)، في العاصمة موسكو، إذ ترأَّس الوفد العراقي وكيل وزارة النفط (عبد الستار فرحان) وعضوية رئيس المؤسسة العامة للنقل المائي (ذاكر عبد الجليل الحديثي) و رئيس قسم المنشأة العامة للوكالات البحرية (خلف محمد سلمان) ومدير شركة الناقلات النفطية (فاروق مصطفى) و (أحمد خلف حسن) ممثلًا عن وزارة النفط[٢]، في حين ترأَّس الجانب السوفيتي بيليتسكي ف. (Biltisky. F.) نائب وزير الأسطول البحري السوفيتي، و إيفانوف (Ivanov) السكرتير المسؤول لدائرة العلاقات الخارجية لوزارة الأسطول البحري، و تارابوف (Tarapov) معاون مدير وكالة شركة النقل البحري السوفيتي وعددٌ آخر مِن ممثلي وزارة النقل البحرية وممثلون عَن المؤسسات والشركات السوفيتية منها (تيخ فنيش ترانس) ومؤسسة (تخنو ستروي كسبورت) التابعة إلى لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية – الخارجية ومؤسسة (مرس ستروي زاغراف) وشركة (سوف فراخت)[٣].

تناولت المباحثات موقف الحسابات المتبادلة مع المنشاة العامة للوكالات البحرية العراقية لغاية السادس عشر من آب ١٩٨٥، التي تخصّ الديون المترتبة بذمة الشركات السوفيتية لصالح المنشأة العامة للوكالات البحرية وتمّ الاتفاق على ما يأتي[٤]:

١– ما يخصّ مؤسسة سوفراخت: عَرَضَ الجانب العراقي على الجانب السوفيتي إجراء تسويةٍ للديون المُتَرَتِبَة بذمة سوفراخت والبالغة (١٧٩,٢٥) ألف دولار على أساس دفع (٥٠٪) مِن المبلغ وغلق الموضوع، وقد وافق الجانب السوفيتي على دفع (٩٠٣٧,٤٧٩) ألف دولار إلى المنشأة العامة للوكالات البحرية من تأريخ توقيع المحضر.

٢– شركة آزوف كان بذمتها مبالغ مالية بمقدار (٤,٥٩١) ألف دولار

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٧٨)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٢)، النقل والمواصلات، ١٥/ ٨/ ١٩٨٥.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، الدورة الثامنة للنقل البحري، و. (٤٦)، آب/ ١٩٨٥، ملحق رقم (١).

(٤) د. ك. و.، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، موقف الحسابات المتبادلة مع المنشأة العامة للوكالات البحرية، و. (٤٧)، ملحق رقم (٢).

٣- شركة دانوب شك: أوضح الجانب السوفيتي بخصوص الديون المترتبة على الشركة والبالغة (١٦١,٢١٨,٨٦) ألف دولار أنَّ الشركة قد قامت بتحويل (٨,٥١١,٥٣٦) ألف دولار مِن إجمالي المبلغ، فقد اتفق الجانبان على تسوية المبلغ المتبقي (٧٦,١٠٣,٥٠) ألف دولار بإسهام (٥٠٪) وقد وعد الجانب السوفيتي بدفع مبلغ (٤٣٠٥,١٢٥) ألف دولار خلال شهرين مِن توقيع المحضر.

٤- شركة البحر الأسود: كان بذمة هذه الشركة مبلغٌ مقداره (١٢٨,٨٦,٣٥٧) ألف دولار، فقد أوضح الجانب السوفيتي بتأريخ الرابع عشر مِن حزيران ١٩٨٥ مبلغ (٧٩,٤٣٣, ٧) ألف دولار وإن الشركة ستدفع (٣١,٣٧٥,٧) ألف دولار فور تقديم المستندات المُتَعَلِقَّة بالمبلغ المذكور، وقد اتفق الجانبان على تسوية المبلغ المتبقي (١٨,٣٨٧,٣) ألف دولار، أما ما يخصّ الغرامات الكمركية فقد أوضح الجانب العراقي أنَّ المبلغ الكلي هو (١٧٦,٣١٩) ألف دولار بموجب الجداول التي سُلِّمَت إلى الجانب السوفيتي خلال اجتماع الدورة[١].

لَم تقتصر محادثات الجلسة على المؤسسات والشركات التابعة لوزارة الأسطول البحري السوفيتي بَل شملت المؤسسات خارج الوزارة وهي (سيورفينتش فرانس)، إذ أوضح الجانب السوفيتي أنه سيقوم بالإسهام في حدود الإمكانات لإجراء اتصالاتٍ بين المنشأة العامة للوكالات البحرية والمؤسسات السوفيتية المذكورة[٢].

وفي العشرين مِن شهر آب تمّ توقيع محضر الدورة الثامنة بالآتي[٣]:-

١- الإسراع بتقديم السفن السوفيتية التي تحمل بضائع وحمولاتٍ للعراق سواءً في الموانئ الكويتية أو الموانئ البديلة.

٢- عدم استخدام الملاكات السوفيتية على ظهور الناقلات العراقية.

٣- استخدام برنامج التعريف للعقود المستقبلية.

٤- تحديد مهام الملاكات السوفيتية على ظهور الناقلات العراقية.

٥- متابعة اتفاقات الديون المُتَرَتِبَة بذمة الشركات السوفيتية.

أولى الاتحاد السوفيتي عنايةً بالغةً في مسألة النقل البحري مع العراق، سواءً عَن طريق التصريحات الرسمية أو عَن طريق اللجان الفرعية المعنيَّة بهذا الخصوص ومنها تصريح الرئيس غورباتشوف في شباط ١٩٨٧ بقولهِ بوجوب تضافر الجهود لتأمين ((مصالحنا)) ومنها طرق النقل

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الثامنة للملاحة البحرية، و. (٤٦)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٢)، النقل والمواصلات، ختام جلسات الدورة الثامنة، ٢٠/ ٨/ ١٩٨٥.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٦)، مصدر سابق.

والأساطيل البحرية التي أصبحت عُرضَةً للأهداف الإيرانية، وإقامة التوازن في مسألة الملاحة مع الدول جميعها، مؤكِّدًا أن القيادة السوفيتية متواصلةٌ مع القيادة العراقية للخروج مِن هذه المرحلة(١)، و لا سيما وأن الموقع الجغرافي لإيران جعل الأساطيل السوفيتية أكثر عُرضَةً للمخاطر، مما دفع العراق عرض البدائل على موسكو في تغيير وجهة النقل بشكلٍ كاملٍ للبواخر وسفن الشحن إلى تركيا والأردن بدلًا مِن الموانئ الكويتية(٢)، إذ تم تضمين هذه المقترحات التي تقدَّم بها العراق في جلسة الدورة التاسعة للجنة الفرعية المعنيَّة بالنقل في السادس عشر مِن آذار ١٩٨٧، التي بدأت اجتماعاتها في ديوان وزارة النقل العراقية، إذ ترأَّس الجانب العراقي في المباحثات (عبد الستار فرمان) وكيل وزارة النقل وعن الجانب السوفيتي ج. د. كيرا سيموجوك (J. D. Kira Simoguk) عضو مجلس وزارة البحرية السوفيتية، فقد انبثقت عن الدورة لجنتان(٣)، الأولى لِمتابَعَة تنفيذ محضر اجتماع الدورة الثامنة التي عُقِدَت في موسكو عام ١٩٨٥ والثانية لِبَحِث خطة التعاون المستقبلية في مجال الملاحة البحرية والتجارية، أما بخصوص المقترحات العراقية المُقَدَّمة في الخامس من آذار ١٩٨٧ حول تغيير وِجهَة الملاحة البحرية للأساطيل التجارية فقد أجاب المبعوث السوفيتي أن البحث في هذه المقترحات خارج حدوده وصلاحياته وأن القرار النهائي بهذا الخصوص تُقرِّره القيادة السوفيتية(٤).

زار وفدٌ مِن وزارة البحرية السوفيتية العراق برئاسة (ج. د. كير) وعددٌ مِن أعضاء مؤسسة النقل البحري السوفيتية بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، وذلك في السادس عشر مِن تشرين الثاني ١٩٨٨، إذ التقى الوفد بِوَزير النقل والمواصلات (عبد الجبار عبد الرحيم الأسدي) وبحضور وكيل وزارة النقل عبد الستار فرحان، فجرى في أثناء المقابلة البحث في سُبُل تطوير التعاون المُشتَرَك بين الجانبين، زيادةً عَلى مُتابَعة مَحاضِر الدورة الثامنة والتاسعة والإسراع بتجهيز معدات وفق العقود المُتَفَق عليها مع الجانب السوفيتي ومناقشة عددٍ مِن القضايا التي تخصّ تطوير الموانئ والأرصفة وأحمال السفن وأمورٍ تتعلق بالتسويات المالية التي تتولى مهمتها إدارة البنك المركزي العراقي(٥).

وصل وفدٌ سوفيتيٌّ برئاسة إيغور بيلوسوف (Igor Belousov) في السابع عشر مِن تموز ١٩٨٩، التقى بِعَدَدٍ مِن المسؤولين العراقيين وتمَّ خلال اللقاءات مناقشة قضايا عِدَّة مِن بينها قطاع

(1) F. C. O. 021/ 2, UK/ Soviet Export Level Talks, fm fcoin to Moscow to routine Moscow, Doc 13, Februry, 1987, P- 1.

(2) F. C. O. 021/ 2, Visit of Andreotti: 26 - 27 February 1987, Brinkley esq soviet department FCO, Doc 17, 28, February, 1987, P- 3.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٣٩٧)، في ١٧ آذار ١٩٨٧.

(٤) وكالة الأنباء العراقية، اجتماعات الدورة التاسعة للملاحة البحرية، ٢٣/ آذار/ ١٩٨٧.

(٥) وكالة الأنباء العراقية، ١٧/ ١١/ ١٩٨٨.

النقل والمواصلات وَسُبُل تطويره ومتابعة تنفيذ العقود ومناقشة إبرام عقودٍ جديدةٍ تخصّ الموانئ العراقية وتذليل بعض العقبات التي تواجه مؤسسات النقل السوفيتية ونظيرتها العراقية فيما يتعلق بالأساطيل البحرية السوفتية[١]، وجاء تأكيد تضمين متابعة قطاع النقل ووضعه محل عناية الجانبين وتفعيل زيارات الوفود بين بغداد وموسكو في تطوير النقل والمواصلات ومنها مصلحة الموانئ مِن خلال زيارة الوفد الاقتصادي برئاسة فلاديمير روفيج (Vladimir Rovj) ولقائه بعدد من أعضاء الحكومة العراقية، ختم خلال اللقاء مناقشة مسائل الأساطيل التجارية والتسهيلات مِن الحكومة العراقية تجاه البواخر السوفيتية، وجدَّد الطرفان نهاية الاجتماع حِرْصَهما على تطوير وزيادة التعاون فيما يتعلق بهذا القطاع الحيوي والمهم[٢].

بعد دخول العراق الكويت في الثاني مِن آب عام ١٩٩٠ قامت الحكومة العراقية بإغلاق مجالها الجوي ومطاراتها بوجه رحلات الخطوط الجوية المدنية بعد أن اتخذ مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة باتخاذ خطواتٍ فعليةٍ ضد العراق ومنها قرار (٦٦١) الذي ندَّد بخطوة العراق تجاه الكويت، جرت اتصالاتٌ بين العراق والاتحاد السوفيتي في فَتْحِ العراق المجال الجوي لإجلاء العامِلِين وبعض مِن البعثة الدبلوماسية إذ صَرَّحَ المتحدث باسم الخارجية السوفيتية يورك بريمتيسكغ (York Premtzig) في الثالث والعشرين مِن شهر آب ١٩٩٠ بأن العراق قام بفتح المجال الجوي لإجلاء الرعايا السوفييت عَن طريق شركة آير فلوت السوفيتية (Soviet Air Flat) بعد أن أُغلِقَت الأجواء لأكثر مِن عشرة أيام[٣]، إلا أنّ سيطرة العراق بفرض إرادته على الخطوط الجوية المدنية قد قُرِّرَت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ذي العدد (٦٧٠)، الصادر في الخامس والعشرين مِن أيلول ١٩٩٠، وهي تأكيدٌ لقرار (٦٦١)، إذ تضمَّنت المادة (٤ – أ – ب – ج) التي جعلت الرحلات الجوية تحت رعايته[٤].

تركت حرب الخليج الثانية آثارًا بليغةً في حركة النقل التجاري بين العراق ودول العالم بسبب توقُّف الموانئ العراقية والخطوط الجوية لِعزوف الدول عَن التعامل مع العراق التزامًا بقرار مجلس الأمن الدولي سالف الذكر، إلّا أنَّ الحكومة العراقية حاولت إعادة قطاع النقل لوضعه الطبيعي بإعادة تأهيل الأرصفة وتأمين الاتصالات بين الأساطيل التجارية بالاستعانة ببعض الخبرات السوفيتية فيما يتعلق بالنقل البحري[٥].

---

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء، ملفة رقم (٢٢)، العلاقات، و. (١٩)، ١٧/ ٧/ ١٩٨٩.

(٢) د. ك. و. وكالة الأنباء، ملفة رقم (٢٢٠)، العلاقات، و. (٤٢)، ١٨/ ١١/ ١٩٨٩.

(٣) د. ك. و. ملفة رقم (٢٢٠)، قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٧٠)، ٢٥/ ايلول/ ١٩٩٠، ص١–٣.

(٤) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٤٩٠)، وقود، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٠.

(٥) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، الموانئ العراقية، ١٥/ ١٠/ ١٩٩١.

تبين مما تقدم أنّ حركة النقل ارتبطت بالعلاقات التجارية، إذ إنّ الأساطيل البحرية السوفيتية كانت تنقل البضائع العسكرية وغير العسكرية غالبًا، و لا سيما وأنّ الأساطيل السوفيتية نشطت بالنقل العسكري بعد عام ١٩٨١، أما الأساطيل والسفن العراقية التي كانت ذات أعدادٍ قليلةٍ وتوقف غالبيتها متأثرةٌ بالحرب وقسمٌ منها متهالكةٌ ذات طرازٍ قديمٍ، وحتى إن وُجِدَت فهي مُقتَصِرةٌ على السِلَع المدنية المحدودة التي تأثرت في كثيرٍ مِن الأحيان بالتوقُّف؛ ولذلك كانت مصلحة النقل سواءً الجوي أو البحري هي لِصالح موسكو؛ وذلك بالاستفادة مِن أحداث حرب الخليج لتكون وسائط النقل نشيطةً في نقل المواد وإدخال العملات الصعبة للاتحاد السوفيتي في ظل ظروف ركود حركة النقل.

الفصل الرابع

أثر التعاون العراقي السوفيتي في مجال الصناعة والزراعة والري (١٩٧٩-١٩٩١)

المبحث الأول: التعاون في الميدان الصناعي ١٩٧٩- ١٩٩١

أولًا: المؤسسات الصناعية العراقية والتجهيز السوفيتي في إطار اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي (١٩٧٩-١٩٩١)

ثانيًا: التعاون في مجال الطاقة الكهربائية

المبحث الثاني: التعاون العراقي السوفيتي المُشتَرَك في مجال الزراعة والري (١٩٧٩- ١٩٩١)

أولاً: الزراعة

ثانياً: الري

المبحث الأول

التعاون في الميدان الصناعي ١٩٧٩- ١٩٩١

يُعدَّ القطاع الصناعي مِن القطاعات المهمة كونه يشمل مؤسساتٍ عِدَّة وهي (المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي والمؤسسة العامة للمعادن والمؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية والمؤسسة العامة للتنمية الصناعية والمؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة العامة للصناعات الإنشائية)، إذ إنّ بعض هذه المؤسسات اعتمدت منذ شروع الحكومة العراقية ببناء قسمٍ منها وتنمية القسم الآخر و تطويره على الجانب السوفيتي عبر اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، واللجان الوزارية قبل أن تنبثق اللجان الفرعية من اللجنة الرئيسة، وهذه اللجان تتكون من خبراء وفنيين كلٍ عَن وزارته، فبالرغم من وجود لجنةٍ مِن وزارة الصناعة معنيَّةٍ بعرض المشاكل والتفاوض على الطلبات لمؤسسات وزارة الصناعة والمعادن جميعها، إلّا أنّ المؤسسة العامة للكهرباء كانت لها لجنةٌ مستقلةٌ عن لجنة الصناعة تُسمَّى بلجنة الطاقة؛ لذلك تمَّ تقسيم التعاون الصناعي على محورين (المؤسسات الصناعية العراقية والتعاون العراقي – السوفيتي في مجال الكهرباء).

أولًا: المؤسسات الصناعية العراقية والتجهيز السوفيتي في إطار اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي (١٩٧٩-١٩٩١)

استُهِلَ عام ١٩٧٩ بتبادل الزيارات والوفود المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي ومنها زيارة وزير الصناعة السوفيتي باخروف باتسلاف (Bakhrov Batslav) إلى بغداد في الخامس والعشرين من شهر شباط لعام ١٩٧٩، فكانت هذه الزيارة هي نتيجة الاتصالات المستمرة مع الجانب السوفيتي بهدف تطوير العلاقات الثنائية في ميدان الصناعة، إذ كان مِن نتائج زيارة وزير الصناعة السوفيتي هي التأكيد على تعزيز التعاون في مجال القطاع الصناعي، فضلاً عن الاتفاق مع الجانب العراقي على تفعيل الاتفاقيات والبروتوكولات المُوقَّعة بين الجانبين، كما تم الاتفاق على أن يقوم الجانب العراقي بإعداد تقارير حول المشاكل التي تواجه المؤسسات السوفيتية والعراقية وعرضها على الاجتماعات الوزارية بين الجانبين وإعداد تقارير تُبيِّن حاجة المؤسسات الصناعية العراقية وتشجيع الزيارات المتبادلة بين بغداد وموسكو[١].

(١) وكالة الأنباء العراقية، ٢٥/ ٢/ ١٩٧٩

في إطار التعاون الصناعي المشترك قامت وزارة الصناعة والمعادن العراقية بإصدار تعميمٍ إلى مؤسساتها بين حزيران وتموز ١٩٧٩[١]، طلبت فيه إعداد تقارير تُبيّن فيه المتعلقات مع الجانب السوفيتي وطرحها في اجتماعات الدورة التاسعة في كانون الأول ١٩٧٩ بالعاصمة موسكو وإبداء التوصيات المتعلقة بذلك[٢].

أرسلت الشركة العامة للصناعات الكهربائية إحدى تشكيلات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية تقريرها الفني في التاسع عشر من تشرين الثاني وهذا التقرير بناءً على كتاب وزارة الصناعة والمعادن ذي العدد ١٩٥١٣/ ٥/ ٦/ ٥ في ١٠/١١/ ١٩٧٩ والمُرسَل إلى المؤسسة العامة للصناعات الهندسية لمفاتحة تشكيلاتها، فقد ضمَّ التقرير أعمال اللجنة الوزارية الفرعية ما بين الدورتين الثامنة والتاسعة وهو الاجتماع الثاني عشر للجنة الصناعية، إذ بحث الاجتماع موضوع تعويض مادة فارنيش (Varnish) والمستورَد مِن شركة ستانكو سبورت (Stanco Sport)، السوفيتية وبعد المطالبات قامت الشركة السوفيتية بتعويض شركة الصناعات الكهربائية بمادةٍ مخالفةٍ للشروط والصفات أيضًا، فضلاً عن موضوع النقص في تجهيز المواد مِن شركة ستانكو سبورت، وتمَّت الكتابة إلى الشركة المُجَهِّزَة بموجب البرقية المؤرَّخة في ١٠/١٦/ ١٩٧٦ والكتاب المؤرَّخ في الخامس عشر مِن كانون الأول للعام نفسه مُرفَقَةً بنُسخٍ لمحاضر التجهيز التي وقَّعتها الشركة السوفيتية بالرغم مِن ادعاء الشركة ذاتها بعدم إجراء مراسلتها مِن شركة الصناعات الكهربائية بخصوص المواد المُجهَّزة، ومن ثم طَالَب المُجهَّز بتوقيع الخبير السوفيتي فتمّ إجابتهم في حينها بأنَّ الخبير المذكور رفض توقيع محضر (التفاوض) لعدم وجود فقرةٍ في العقد تنصُّ على ذلك، كما رفض توقيع ورود مادة بكلايت فارنيش سابقًا التي تُقَدَّر قيمتها بـ (٢٧١,٤١) ألف دولار، ولم يتم الحصول على تعويض[٣].

تناولت الدورة التاسعة للجنة العراقية –السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي في كانون الأول ١٩٧٩، في اجتماعاتها ما يخصّ القطاع الصناعي والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية مع الجانب السوفيتي[٤]، ومنها طرح مسألة مادة (بكلايت فارنيش) بناءً على تقرير المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، إذ تمَّت إحالة الموضوع إلى لجنةٍ فنيةٍ عراقيةٍ – سوفيتيةٍ

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٧/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات اللجنة العراقية السوفيتية، و. (٢)، ٢٣/ ٨/ ١٩٧٩.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، القضايا المتعلقة مع الجانب السوفيتي، و. (١٢)، ٢٣/ ١١/ ١٩٧٩.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، تقرير عن مادة الفارنيش، و. (١١)، ١٩/ ١١/ ١٩٧٩.

(٤) ملف العالم العربي، و(ع/ ٣/ ١٣٠٢)، مصدر سابق، ص٢.

على أن تقوم هذه اللجنة بتقديم تقريرها إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة لمناقشتها في جلسات الدورة العاشرة[١].

تشكلت اللجنة المشتركة بحسب توصيات اللجنة الرئيسة العراقية – السوفيتية إذ ترأَّس الجانب العراقي (أحمد دنباش) وعن الجانب السوفيتي كورد يوكوفس (Cord Yukovs) مِن وزارة البناء الصناعي السوفيتي وممثلين عن الشركة السوفيتية (ستانكو سبورت) المجهزة لمادة فارنيش، وقد بدأت اجتماعاتها في شهر شباط وَبَيَّنَت أحقية الشركة العامة للصناعات الكهربائية في ادعائها على الشركة السوفيتية المُجهِّزة، لذلك طلبت اللجنة في تقريرها إلزام الشركة السوفيتية بدفع المستحقات المنصوص عليها في العقد وهي بدل المواد المُخالِفة للشروط والصفات إلى جانب النقص في التجهيز[٢]، وقد أرسلت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية التقرير إلى رئاسة اللجنة الاقتصادية العراقية مع الجانب السوفيتي في التاسع من آذار ١٩٨٠، مُرفَقاً بِطَيِّهِ نسخةٌ مِن عقد الشراء بالرقم (٧٠٢/ ٧٤٣) مُصَدَّقٌ مِن رئيس المؤسسة العراقية للصناعات الهندسية[٣].

مِن جانبٍ آخر توصَّلت اللجنة العراقية – السوفيتية في دورتها التاسعة فيما يخصّ القطاع الصناعي هو تجهيز المعدات وانتداب الخبراء والفنيين وبحسب طلب المؤسسات الصناعية العراقية لذلك فضلاً عن إلزام المؤسسات السوفيتية بإكمال تجهيز المعدات والمواد المُتَعاقِد عليها سابقًا، كما قامت اللجنة خلال الدورة بالتصديق على ما جاء بتقرير الخبراء حول مادة فارنيش، وفي نهاية الدورة تمّ التصديق على ما جاء بالمحضر وتكليف اللجان المختصة بإعداد تقارير دوريةٍ خاصةٍ بمتابعة ذلك[٤].

أصدرت وزارة الصناعة والمعادن في شهر شباط ١٩٨٠ تعميمًا إلى مؤسساتها ومنها المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بكتابها ذي العدد (٤٠٦٨) في السادس والعشرين مِن شهر شباط ١٩٨٠ ضمَّ إدراج المتعلقات مع الجانب السوفيتي والتوصيات لطرحها في الدورة العاشرة،

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠) اجتماع اللجان ما بين الدورتين التاسعة والعاشرة، ٢/ ٣/ ١٩٨٠، و. (٢٧).

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات اللجنة العراقية السوفيتية ما بين الدورتين التاسعة والعاشرة، ٢٨/ ٢/ ١٩٨٠، و. (١٩).

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، المشاكل مع الجانب السوفيتي، و. (٢٠)، ٩/ ٣/ ١٩٨٠.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي، ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٩، و. (١٧).

وقد رَدَّت المنشأة العامة على أصل التعميم بالكتاب (٧٦٩٢) في العاشر مِن آذار ١٩٨٠، وأجابت الشركة العامة للصناعات الكهربائية بكتابها ذي العدد (٣٧٣٥) في التاسع مِن آذار ١٩٨٠[١].

جاء في تقرير المؤسسة العامة للصناعات الهندسية وبحسب ما رفعته إليها المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية (الإسكندرية) بكتابها ذي العدد (٧٩٦٢/ ٤/٤/ ٢) في العاشر مِن آذار ١٩٨٠ المتعلقات والملاحظات مع الجانب السوفيتي متمثلًا بشركة بورماش إكسبورت (Promash Export)[٢]، لغرض إدراجها ضمن جداول أعمال الدورة العاشرة وهي[٣]:

١- لَم يتم تسلُّم المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية اقتراح مؤسسة بروماش إكسبورت بموجب الكتاب المُرسَل ذي العدد (١٢٣٨٨/ ٤/ ٤/ ٥) في التاسع عشر مِن نيسان ١٩٧٩ حول الأدوات الاحتياطية الميكانيكية والأدوات العامة في المنشأة المذكورة.

٢- الطلب مِن مؤسسة بروماش كسبورت إرسال الأجزاء التكميلية للمحراث الرباعي القلَّاب والمطلوبة بموجب الكتاب المُرسَل ذي العدد ٨٣/ ٣٤/ ٨١٠٤ في الثاني عشر مِن تشرين الثاني١٩٧٩، كما تمّ التأكيد من الجانب السوفيتي المتمثل بمؤسسة (بروماش كسبورت) تنفيذ ما جاء بتنفيذ محضر التجهيز المؤرَخ في السادس عشر مِن كانون الأول ١٩٧٩ بخصوص باذرة الأسمدة وإعادة النظر بالمبالغ المالية المطلوبة للمساعدة الفنية، فضلاً عن تأكيد المؤسسة السوفيتية بتقديم الموقف بصورةٍ مستعجلةٍ حول تجهيز المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية بكمية (١٨) طنًا مِن سكة الحزام الحديدي المصفح لغرض تبديلها وبحسب نصّ الكتاب المُرسَل ذي العدد (٤٠٩٢٩) في الثاني عشر مِن كانون الثاني ١٩٧٩، إلى جانب عدم قيام الجانب السوفيتي بتسليم ماكنة التقنية على البارد (K Ø ML) وهي بحاجةٍ إلى دهنٍ خاص وقد اعتذرت مصافي الدورة من التجهيز لِعَدَم توفر الصفات المطلوبة وقد طالبت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بإرسال الدهن الخاص بها، لذلك ترى المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية ضرورة تأكيد هذا الموضوع وتسليمه للجانب العراقي، وفي حالة قيام الجانب السوفيتي بإرسال البدائل للمواد الاحتياطية المتعاقد فيجب إرسال (الخرائط والكتلوكات والوثائق) اللازمة لدراستها والاطلاع على صفات المواد البديلة، و حثّ الجانب السوفيتي على تزويد المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بالكتلوكات

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و. (٢٣)، ١٣/ ٣/ ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة، ملفة (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٢٣)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، القضايا المتعلقة مع الجانب السوفيتي، مؤسسة بردماش كسبورت، و. (٢٤)، ١٠/ ٣/ ١٩٨٠.

الحديثة للبيرنكات والواشرات المطاطية وغيرها وخراطيم النفط العالي والواطئ للهيدروليك ومضخات الهيدروليك وملحقاتها.

٣- تأكيد الجانب السوفيتي إرسال مسودة عقد تجهيز المواد وهي[١]:

ت	المادة	النوع	الكمية بالطن
١	بيم	٢٧ ستيل ٣	٧٧
٢	بيم	٣٠ ستيل ٣	٤٥
٣	بيم	٤٠ ستيل ٣	٢٤

٤- ضرورة الإسراع بشحن (سبرنك ستيل) واير فقرة (٢٦) مِن العقد ذي العدد (٧١٩٠٠) للاعتماد ٧٣/ ٩٠٠ وبكمية (٩٠) طنًا مع إكمال الفقرات كافة، والطلب مِن الجانب السوفيتي إرسال خبيرٍ لتشغيل ماكنة المُعامِل الحراري تحت الصفر (SUB Zero) وتشغيل ماكنة اللحام النحاسي[٢].

أدرجت التوصيات والمتعلقات ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للمُدّة مِن (١٢-١٧ نيسان ١٩٨٠)، فقد تمخَّض عن الاجتماعات إعادة تسمية اللجان الفرعية المتخصصة كلًا بحسب وزارته مِن الخبراء والفنيين ومنها قطاع الصناعة التي بدأت اجتماعاتها في الثاني والعشرين مِن شهر نيسان ١٩٨٠[٣]، إذ ترأس اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الصناعة للمُدّة مِن نيسان - حزيران ١٩٨٠ (أحمد دنباش)، تناولت اللجنة خلال المُدّة المذكورة قضايا عدة منها مناقشة ما جاء في توصيات المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية إحدى تشكيلات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية وهو ما يخصّ العقد (٥٥٢١٣) بإضافة عدد فقرات التجهيز للمواد الاحتياطية فقد تمّ الاتفاق على أن يتم اللقاء بين ممثلي شركة الصناعات الميكانيكية وشركة برومَاش كسبورت لتحديد الصفات المطلوبة إلى جانب إطلاع الجانب السوفيتي الجانب العراقي عن قدرة التجهيز والمواقيت المحددة للتسلُّم وفرق الأسعار إذا كانت هناك صفاتٌ مختلفةٌ عند زيادة عدد الفقرات، أما بخصوص تقديم مسودةٍ لعقد الأدوات الكهربائية، فقد جرى توجيه الشركة السوفيتية بالإسراع بإعداد صيغة عقد ليتسنى تقديمها في الدورة التي تُعقَد في حزيران ١٩٨٠، إلى جانب إلزام الشركة السوفيتية بتجهيز الجانب العراقي بالمحراث الرباعي بأشكاله على أن يتم التجهيز خلال ثلاثة

(1) Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 10 ноября 1980 г., и. (22).

(٢) د. ك. و، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٢٤)، مصدر سابق.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٠)، في ١٧ نيسان ١٩٨٠.

أشهر، ويقدِّم الجانب العراقي تقريرًا إلى اللجان الفرعية تُوضَّح فيه آلية التسلُّم والكميات المُتَّفَق عليها، أما طريقة الشحن فهذا يُترَك لتقدير الموقف، ولا سيما وأنَّ الشركة المُجهِّزة ستأخذ على عاتقها إجراء التنسيق مع وزارة النقل العراقية وبحسب شروط العقد والذي نص على أن تقوم الشركة بشحن المواد المُتَّفق عليها[١]، كما عرض رئيس الجانب العراقي الطلب الذي أرسلته المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية عبر السفارة العراقية في موسكو بتأريخ الحادي والعشرين مِن شهر نيسان ١٩٨٠، حول إمكانية الجانب السوفيتي في توفير هذه المادة في إطار التعامل التجاري، و ولا سيما وأن المنشأة العامة للصناعات الورقية قد ذكرت في طلبها إنّها بحاجةٍ إلى عشرة آلاف طنٍ[٢]، وقد تمّ عرض الموضوع على ممثل وزارة التجارة الخارجية السوفيتية بأنه يجب عرض الموضوع على شركة (Export lips) المنتجة لهذه المادة وعن إمكانيتها في توفيرها حال تمّ التعاقد مع المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية العراقية[٣].

في السادس عشر من شهر ايار ١٩٨٠ تمّ تحقيق لقاءٍ بين ممثل شركة كسبورت لبس واللجنة الفرعية العراقية برئاسة (أحمد دنباش) بعد أن قَدَّمَ الجانب العراقي طلب المنشأة العامة للصناعات الورقية العراقية الخاص بشراء الورق ذات المنشأ السوفيتي وبحسب الصفات المطلوبة، وقد أبدى ممثل الشركة السوفيتية استعداد شركته في توفير الكميات مِن عجينة الورق (عشرة آلاف) طنٍ، فجرى الاتفاق على أن تُرسل المؤسسة العراقية للصناعات الكيمياوية تقريرًا مُفصَّلًا عن الكميات والصفات والأسعار السائدة المعمول بها عالميًا، فضلاً عن تأكيد رئيس اللجنة الفرعية للصناعة مواعيد التسلُّم إذا ما تمّ الاتفاق على صيغة العقد، إلى جانب إبلاغ ممثل وزارة التجارة والشركة السوفيتية بأنَّ الموافقة المبدئية بين الطرفين سَتُرفَق ضمن جدول الأعمال للجنة الرئيسة في

---

(١)د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات اللجان الفرعية بين الدورتين التاسعة والعاشرة، و. (٥)، ١٣/ ٥/ ١٩٨٠.

(٢) سعت المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية العراقية لتوفير مادة عجينة الورق لمعاملها في البصرة وميسان وتأمين حاجاتها من المادة لا سيما بعد ملاحظة عدم استقرار الأسواق العالمية وقيام الشركات المجهزة برفع الأسعار تجاه المستوردين والقسم الاخر بدأ بتقليل التصدير إذ إنّ حاجة المؤسسة العراقية هو (٨٠) ألف طن سنوياً وان الكميات التي تصل هو أقل من الحاجة؛ لذلك بدأت المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية بمفاتحة سفارات العراق (اندونيسيا-يوغسلافيا-ماليزيا-النمسا-البرازيل-كينيا-ألمانيا الغربية-بلجيكا-استراليا-بنغلاديش-نيجيريا-باكستان-فرنسا) لغرض تأمين التجهيز عن طريق إبرام عقود جديدة. للتفاصيل ينظر: د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن ملفة رقم (٢٢ / ٥٢٣٠٠)، كتاب المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية ذي العدد (٢٦٠٤١) إلى وزارة التجارة في ٥/ ٥/ ١٩٨٠، و. (٢) ٢٥/ ٥/ ٩٨٠.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٢/ ٥٢٣٠٠)، برقية المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية إلى سفارة جمهورية العراق في الاتحاد السوفيتي، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠، و. (١)، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٠.

حزيران للتصديق عليها مِن الطرفين وَمِن رؤساء اللجان، وقد حضر اللقاء المستشار الاقتصادي العراقي وممثل عَن وزارة التجارة الخارجية السوفيتية(١).

نتج عن اجتماع الثالث والعشرين مِن آيار ١٩٨٠، تسوية الأمور المالية لمادة فارنيش بالاستناد إلى تقرير الخبراء المُقَدَّم إلى اللجنة، فضلاً عن مناقشة ما جاء في تقرير اللجنة الفرعية فيما يتعلق بالمنشأة العامة للصناعات الميكانيكية (الإسكندرية) وبحضور ممثل عَن شركة برومَاش كسبورت(٢)، كما تمَّت الموافقة على ملحق المحضر الذي وُقِّعَ في الخامس والعشرين مِن شهر نيسان ١٩٨٠ الخاص بزيادة أجور الخبراء والفنيين العاملين في المؤسسات العراقية الصناعية لمدة ثلاث سنوات إلى حين إيجاد صيغة اتفاقٍ تُحدِّد النسب والمدة، على أن يقوم البنك المركزي العراقي والسوفيتي بالتنسيق مع المؤسسات العراقية والسوفيتية بإجراء الترتيبات اللازمة لذلك ومن ضمنها إجراء حساباتٍ للمعدات المستوردة لصالح وزارة الصناعة بالتنسيق بين وزارات الصناعة والمعادن والتجارة والنفط أيضًا بالتعاون مع البنك المركزي العراقي(٣)، فضلاً عن الموافقة على ما جاء في تقرير اللجنة الفرعية فيما يخصّ استيراد مادة عجينة الورق لصالح المنشأة العامة للصناعات الورقية، إذ استمرت المفاوضات بين تموز وآب ١٩٨٠ أسفرت عن توقيع صيغةٍ في العاشر مِن أيلول للعام نفسه، إذ تقوم شركة تكنو لبس السوفيتية بتوريد مادة العجينة خلال ثلاثة أشهر مِن التوقيع وعلى شكل دفعاتٍ تكون الدفعة ثلاثة آلاف طنٍ بين أيلول وتشرين الأول وثلاثة آلاف الثانية بين تشرين الأول إلى نهاية كانون الثاني أما البقية فيتم تجهيزها بين كانون الثاني ١٩٨١ إلى نيسان للعام نفسه، أما أثمان استيرادها فتنتهي بنهاية عام ١٩٨١(٤).

جرت اجتماعاتٌ عِدَّة للجان الفرعية لمتابعة نتائج المحاضر السابقة والبدء بالاستعداد للدورة الحادية عشر للتعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السوفيتي ومن بين تلك الاستعدادات هو إعداد تقارير عَن سير العمل في متابعة التعاون بين المؤسسات السوفيتية والعراقية، إذ بدأت اجتماعات الدورة في بغداد في التاسع عشر مِن شهر نيسان ١٩٨١، قَدَّمَ خلالها الجانب العراقي وبناءً على طلبات المؤسسات الصناعية عن طريق وزارة الصناعة احتياجاتها مِن الآلات والمعدات والمواد الأولية ذات المنشأ السوفيتي، إذ تمّ تكليف اللجان الفرعية المعنيَّة بالصناعة دراسة تلك الطلبات والصفات والكلف المالية، إلّا أنَّ الجانب العراقي طلب من السوفييت أن تكون تلك المواد

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٢/ ٥٢٣٠٠)، برقية المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية إلى سفارة جمهورية العراق في الاتحاد السوفيتي، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٠، و. (١)، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٠.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٢٥)، ٢٤/ آيار/ ١٩٨٠.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٨٤)، مصدر سابق.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٢/ ٥٢٣٠٠)، مفاوضات الجانب السوفيتي والعراقي حول مادة عجينة الورق، المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية، و. (١٣)، ١٠/ ٩/ ١٩٨٠.

الأولية والمعدات والحاجيات الأخرى هي بالدفع الآجل باستثناء أجور الخبراء والفنيين الذين يتولون الإشراف عليها وتنصيبها، إلى جانب أجور النقل التي تتكفل الحكومة العراقية بدفعها وفقًا للعقود الأصولية التي تنظم العلاقة بين الطرفين وعمل الأجانب في العراق[١].

أخذت اللجان الفرعية على عاتقها البدء بالاجتماعات منذ شهر أيار ١٩٨١ تضمنت المباحثات توريد المعدات والمواد الأولية للمؤسسات الصناعية العراقية بعد أن قَدَّمَ الجانب العراقي إيجازًا عن خطة العمل في المؤسسات في إدامة وتوسيع عمل المنشأة الصناعية العراقية وحاجتها إلى المعدات و لا سيما تلك المعتمدة على التقنية السوفيتية، وأبدى الجانب العراقي استعداد حكومته بتقديم التسهيلات الكاملة للسلع والمواد الأولية ذات المنشأ السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في إطار التعاون المُشترَك وقد نتج عن تلك الاجتماعات الاتفاق على أن تقوم موسكو بتوريد معداتٍ ومواد أوليةٍ لصالح وزارة الصناعة والمعادن بقيمة (٨) مليون دولار يتم تسديدها على شكل دفعاتٍ مِن قيمة النفط المُصَدَّر على أن يُقدِّم البنك العراقي والسوفيتي الوثائق والمستندات الخاصة بالقيم الاجمالية والمبالغ التي تم تسديدها، واستمرار المصرفين بالاتصالات المستمرة فيما بينهما[٢].

عُقِدت اجتماعات الدورة الثانية عشرة في نيسان ١٩٨٢للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي في مقر وزارة الصناعة والمعادن بحضور وكيل الوزارة ممثلًا عن الجانب العراقي و (ماردينوف) عن الجانب السوفيتي، إذ تناولت الاجتماعات موضوع إرسال المعدات التي تقدَّمت بها وزارة الصناعة والمعادن عام ١٩٨١، زيادةً على تقارير اللجنة الفرعية للصناعة[٣]، التي ضمَّت استيراد أدوات احتياطية لِصالِح المؤسسات الصناعية، وبحسب تلك التقارير المُقَدَّمَة فقد ضمَّت المواد المُجَهَّزة مِن المؤسسات السوفيتية والمُعَدَّة للشحن بحسب الاتفاقات بين الجانبين، و الجدول الآتي يُبيِّن الاستيرادات والجهة المستفيدة منها لعام ١٩٨٢[٤].

(١) صحيفة الثورة، العدد (٣٩٨٠)، ٢٠/ نيسان/ ١٩٨١.

(٢) الدار العربية للوثائق – ملف العالم العربي، الصناعة ١٩٧٦ – ١٩٨٢، و. (ع-٢/ ١٧٠٥)، بيروت، لبنان، ١٩٨٢، ص٢-٤.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، المحضر المشترك للتبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي، و. (١٤) ٩/ ٣/ ١٩٨٣.

(٤) .د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، تقرير عن حجم الاستيرادات من الاتحاد السوفيتي لصالح وزارة الصناعة والمعادن، و. (٩)، ٩/ ٣/ ١٩٨٣.

جدول رقم (١٦)

الاستيرادات والجهة المستفيدة منها لعام ١٩٨٢

ت	الجهة المستفيدة/ مؤسسة/ منشأة	اسم المادة	الكمية/ طن	القيمة/ دولار
أ	المنشأة الوطنية تسويق وإدامة المعدات	أدوات احتياطية	----	١٤٧,٨٦٢,٢
ب	المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية	حديد زهر	١٥٤٥٦	٥,٤٥٥٥٦٩
جـ	المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية	مواد أولية فولاذية	٩٥٨	٣٧٢٧٢٦
د	المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية	أدوات احتياطية	----	٢٤٦٤٧
هـ	المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية	أدوات احتياطية مختلفة	----	٣١٢٣٧
و	المنشأة العامة للصناعات الكهربائية	مواد احتياطية ومكابس	----	١٤٥,٩١٥,٢

يَتبيَّن مِن الجدول أعلاه أنَّ غالبية المواد المستوردة هي لصالح المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية والبالغة (٥,٤٥٥٥٦٩) طن؛ وذلك لحاجتها إلى المواد الأولية ذات المنشأ السوفيتي، لسدّ الحاجات المحلية من المكائن والآلات الزراعية ولا سيما وأن القطاع الزراعي وحتى الصناعي دخل ضمن عناية الحكومة في ظل الحرب بسبب المديونية الكبيرة التي عانتها الدولة العراقية وعزوف أغلب الدول عن توريد البضائع إلى العراق بالكميات المطلوبة.

جرت هناك بعض الاستحداثات قامت بها الحكومة العراقية في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٨٢ وهي استحداث وزارة الصناعات الخفيفة بموجب القرار (٨٣٧) الخاص بتسمية الوزارة والقرار(٨٥٥) في الثلاثين من حزيران ١٩٨٢ الذي ضمّ التشكيلات الإدارية للوزارة المُستَحدَثَة، فقد ضَمَّت هذه الوزارة إلى جانب المجلس الاستشاري للوزارة ووكيل الوزارة الدائرة الإدارية وتشكيلاتها والمؤسسات المرتبطة بها هي (المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والمؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة للصناعات الإنشائية والمؤسسة العامة للتنمية الصناعية والمؤسسة العامة للمشاريع الصناعية واتحاد الصناعات العراقي)، وقد ذهبت مثل بقية الوزارات ضمن إطار اللجنة الاقتصادية التي تقودها وزارة الصناعة والمعادن[١].

(١) منشورات وزارة الصناعة والمعادن على موقع: Iraqipedia.org

استمرت وزارة الصناعة والمعادن ومؤسساتها بعلاقاتها الاقتصادية مع الجانب السوفيتي في ظل اجتماعاتها الدورية، إذ عقدت في نيسان ١٩٨٣ بالعاصمة بغداد الدورة الثالثة عشرة في مقر وزارة الصناعة والمعادن وبحضور ممثلين عن الوزارة هم كلٌّ مِن (علي عارف حسن) مدير العلاقات في ديوان الوزارة و (أديب حسيب عبد الله) مدير عام في ديوان الوزارة أيضًا، وممثلين عن مؤسساتٍ مختلفةٍ[١]، اذ بحثت الاجتماعات في الوصول إلى صيغة اتفاقيةٍ مُتَبادَلَةٍ على أن يتم عرضها في الاجتماعات التكميلية للدورة الثالثة عشرة في العاصمة موسكو[٢]، إلا أنّ صيغة مشروع الاتفاقية استثنت عددًا من المشاريع وبضمنها مشروع الإسمنت في جنوب العراق، بطاقة اتاجية مليون طنٍ سنويًا مِن التعاون العراقي – السوفيتي[٣].

وَقَّعَت اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي المحضر الخاص بالقطاع الصناعي في حزيران ١٩٨٣، تضمن تجهيز العراق بمعداتٍ جديدةٍ ومواد أوليةٍ، إلى جانب عَلى زيادة أجور الخبراء والفنيين السوفييت العاملين في القطاعات كافة وبضمنها الصناعة ويتم التفاوض حول إبقاء الأجور او زيادتها كحد اقصى (٣٪) كل ثلاث سنوات بسبب شروط العقود [٤]، كما قَدَّمَت اللجنة الفرعية العراقية تقريرًا تضمن كشوفاتٍ بالمواد المُجَهَّزة مِن الشركات السوفيتية إلى جانب توصيات المحضر باستمرار مباحثات اللجان الفرعية في طلبات التجهيز وحل بعض الإشكالات، زيادةً عَلى التوصية بتبادل الزيارات وَحَثّ ممثلي المؤسسات والشركات السوفيتية على زيارة المواقع الصناعية العراقية[٥].

---

(1) Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 17 ноября 1983.

(2) Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 18 ноября 1983.

(٣) تم الاتفاق بين الجانب العراقي والسوفيتي على استثناء عدد من المشاريع بسبب تمويلها سابقاً ولن تدخل في صيغة الاتفاقات الّا بعد انّ يقوم الجانب العراقي ببدء تسديد المستحقات من القروض التشغيلية والتي من المفترض ان تدخل مراحل التسديد لهذه المشاريع في كانون الثاني ١٩٨٤ وهي مشروع أسمنت في جنوب العراق والمحطة الكهربائية في سد دربنديخان وإجراء أعمال استصلاح الاراضي في سيف الإسحاقي بمساحة (٤٠) الف هكتار، ومراكز تدريب لوزارة الزراعة والمدرسة الصناعية في بغداد والمحطة الكهرومائية في منطقة حديثة. للتفاصيل ينظر: د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة العراقية السوفيتية، و. (٥٩)، ٢١/ ٤/ ١٩٨٣.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٥٢)، مصدر سابق.

(٥) اتفق الجانبان على زيادة أجور الخبراء السوفيت المحدد في الفقرة (١) من اتفاق أجور العاملين في العراق لتقديم المساعدات الفنية، تدخل حيز التنفيذ من ١/ ٥/ ١٩٨٣ بزيادة قدرها (١٠٪) لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٨٤ ومن ١/ ١ / ١٩٨٥ إلى ٣١/ ١٢/ ١٩٨٥ مع فتح حسابات موحدة في مصرف الرافدين. للتفاصيل ينظر:=

باشرت اللجان الفرعية العراقية – السوفيتية أعمالها بعد افتتاح الدورة الرئيسة وَبِموجَب التوصيات بمتابعة تنفيذ المحاضر الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وإعداد تقارير للدورة الرابعة عشرة، ومناقشة المتعلقات والطلبات المُقَدَّمَة مِن الجانب العراقي، وتقديمها في الاجتماعات المُزمَع عَقدها في كانون الأول ١٩٨٣، إذ بدأت المؤسسات الصناعية العراقية بإعداد تلك الدراسات والتقارير فكان مِن بينها المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية، إذ قامت منشآتها ومراكز التدريب التابعة لها في الخامس عشر مِن شهر كانون الأول بإجراء مُباحَثاتٍ مع الجانب السوفيتي في بعض الإشكاليات في بناية مركز التدريب الصناعي التابع للمؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية الذي أنشأته شركة تكنو إكسبورت السوفيتية، إلا أن مسألة الهبوط في البناية، إلى جانب الأمور المُتَعَلِقة بـ (FAC)، وقد وَعَدَت الشركة السوفيتية بإعداد دراسةٍ لمعالجة الأضرار الذي حضر في شهر آذار ١٩٨٤ وتمّ تسجيل ملاحظاتهم بإرسال فريق عمل تهيئة مستلزمات المباشرة بالعمل في شهر آيار[١].

جرى لقاءٌ بين ممثلي المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية والمستشار التجاري في السفارة السوفيتية لدى بغداد في التاسع عشر مِن شهر كانون الثاني ١٩٨٤، طلب الجانب العراقي مِن الجانب السوفيتي إمكانية تجهيز المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية بمادة عجينة الورق السمراء لصالح المنشأة العامة للصناعات الورقية عَن طريق شركة كسبورت لبس، وقد تم تسليم كتاب مخاطبة إلى الشركة عَن طريق المستشارية السوفيتية في بغداد بالرقم (١٤٨) في التاسع عشر مِن كانون الثاني ١٩٨٤ ضَمَّ كتاب المُخاطَبة مِن الشركة السوفيتية حاجة العراق إلى هذه المادة وبكمية بين (١٠ – ٣٠ طنًا) وبالصفات المذكورة بمرفقات الطلب، إلّا أنَّ الشركة السوفيتية أعادت فيما بعد وَرَدًّا على الكتاب بأنّه يتعذر عليها تجهيز العراق لوجود جهةٍ أخرى قامت بشراء الكميات مِن مادة العجينة، كما أنّ الشركة السوفيتية المُجَهِّزَة أبلَغَت الجانب العراقي بإمكانية تقديم طلبات الشراء قبل سنة؛ ليتسنى لها القدرة على التجهيز[٢]، مِن جانبٍ آخر قام المُلحَق التجاري في السفارة السوفيتية لدى بغداد بزيارة المنشأة العامة للصناعات المطاطية، وذلك في العشرين مِن شهر كانون الثاني ١٩٨٤، إذ تمَّ اللقاء مع خبراء المنشأة العامة والبحث في احتياجات المنشأة مِن المواد ذات المنشأ السوفيتي كما أبلغ المدير العام للمنشأة المستشار السوفيتي خلال الزيارة بأنّه تم تسليم الوفد السوفيتي خلال زيارته للموقع في العاشر من كانون الثاني ١٩٨٤ كتلوكات المواد

=د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، تسويق القضايا المالية، ٢٩/ ٦/ ١٩٨٤، و. (٣١).

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية إلى اللجنة الاقتصادية من الجانب العراقي في ٨/ ٨/ ١٩٨٤، و. (٤٣).

(٢) المصدر نفسه.

الكيماوية ذات الحاجة المُلِحَّة، زيادةً عَلى نُسَخ المناقصات المُعلَنة مِن المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية إلى الملحقية التجارية في السفارة السوفيتية لدى بغداد وَلَم يتم تسلُّم أي جوابٍ ولا تفاصيل المواد المُعلَنَة مِن مؤسساتها، فضلاً عن النماذج المُقتَرَحَة مِن تلك المؤسسات للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٦[١].

اجتمعت اللجنة العراقية السوفيتية في الرابع والعشرين مِن شهر نيسان ١٩٨٤ بدورتها الرابعة عشرة للتباحث في مجمل القضايا الاقتصادية، ومنها القطاع الصناعي[٢]، وقد خلص الاجتماع إلى أن تقوم المؤسسات السوفيتية بتنفيذ أعمال التصميمات والإنشاءات، وتوريد المعدات المصنوعة في الاتحاد السوفيتي غير المتوافرة في العراق وتدريب المِلاكات الفنية للقطاع الصناعي وتشغيل المعدات، إلى جانب تخويل اللجان الفرعية بتسوية طلبات وزارة الصناعة فيما يتعلق بمسألة المعدات التي لَم يجرِ تحضيرها لصالح وزارتي الصناعة والمعادن والصناعة الخفيفة المُتعاقَد عليها بالدفع الآجل لمؤسساتها وهي (المنشأة العامة للصناعات الكهربائية - وزارة الصناعات الخفيفة) وأدوات احتياطية لـ (المؤسسة العامة للمعادن والمنشأة العامة لصناعة مقاطع الألمنيوم - وزارة الصناعة والمعادن)[٣]، في ضوء نتائج الدورة الرابعة عشرة باشرت وزارة الصناعة والمعادن بِمُخاطَبَة المؤسسات التابعة لها ووزارة الصناعات الخفيفة بإعداد خلاصة تقارير دراسات ودراسات عَن التعامل مع الجانب السوفيتي يتضم المتعلقات والحاجيات لتلك المؤسسات والمنشآت، وفيما يخصّ مؤسسات وزارة الصناعة والمعادن فهي[٤]:

١- المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية

رَدَّت المؤسسة المذكورة على وزارة الصناعة والمعادن بالكتاب ذي العدد (٥٣٠٨) في الثامن مِن شهر آب ١٩٨٤، إذ أوضحت في مضمون الكتاب هو ما يتعلق بمنشآتها وهي المنشأة العامة لصناعة الورق، إذ إنّها بالرغم مِن اتصالاتها ومخاطباتها واللقاء مع الممثلية التجارية في السفارة السوفيتية لدى بغداد لَم تُحقِّق تَقدُّمًا في شراء مادة العجينة لذلك فإنّها تطلب مِن رئاسة اللجنة الاقتصادية العراقية مفاتحة الجانب السوفيتي وتقديم طلب شراءٍ عَن طريق رئاسة اللجنة الاقتصادية بمقدار (٢٠) ألف طنٍ، وفيما يخصّ المنشأة العامة للصناعات المطاطية فهو عدم وجود تعاونٍ من الجانب السوفيتي بخصوص المواد الأولية للصناعات المطاطية وبخصوص بناية

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٣).

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد(٥٣٤٩)، في ٢٦ نيسان ١٩٨٤.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، تقرير موجز عن التجارة بين العراق والاتحاد السوفيتي، ١٨/ ٩/ ١٩٨٤.

(٤) .د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، متابعة محضر الدورة الرابعة عشر، و. (٥٦)، ١٤/ ٨/ ١٩٨٤.

التدريب الصناعي التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية، فإن مؤسسة تكنو كسبورت لَم تُباشِر بأي عملٍ لِتُطَبِّق شروط العقد وتصليح بعض الأجزاء في البناية[١].

٢- المؤسسة العامة للمعادن

أبلغت المؤسسة بأنه بالرغم مِن حَثّ اللجنة الاقتصادية على إلزام المؤسسات السوفيتية بإكمال تجهيز العقود، غير أنّ تلك الشركات لَم تكمل تجهيز الادوات الاحتياطية والمعدات وهي محركات نوع (زيل) وعقد استيراد (١٢) حفارةً؛ لذلك طلب المؤسسة مِن الوزارة عرض الموضوع على اللجنة وإدراجها ضمن جدول أعمال اللجنة الاقتصادية التي تُعقَد في منتصف تشرين الأول ١٩٨٤[٢].

٣- المؤسسة العامة للصناعات الهندسية

رَدَّت المؤسسة العامة للصناعات الهندسية بكتابها ذي العدد ١٥٢٨/ ٥٣٩٣ في الخامس عشر مِن آب ١٩٨٤ على كتاب مُخاطَبَة وزارة الصناعة والمعادن ذي العدد (٣٢٢١) في التاسع مِن آب ١٩٨٤، وقد أوضحت المؤسسة بمضمون كتابها بوجوب طرح تجهيز مادة الألمنيوم لصالح المنشأة العامة لإنتاجه لعامي ١٩٨٤/ ١٩٨٥[٣].

أما وزارة الصناعات الخفيفة فقد خاطبت مؤسساتها بناءً على طلب وزارة الصناعة والمعادن كونها ترأس لجنة التعاون الاقتصادي مع الجانب السوفيتي، وقد رَدَّت تلك المؤسسات وهي المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية فيما يخصّ علاقة منشآتها مع الجانب السوفيتي وهي[٤]:

أ- **معمل إسمنت الجنوب:** أحد المعامل التابع للمؤسسة العامة للصناعات الإنشائية جاء في تقريره الوارد في الثالث والعشرين مِن شهر آب ١٩٨٤ ما يأتي[٥]:

- إن المراسلات الفنية والإدارية مع الجانب السوفيتي بطيئةٌ جدًا، إذ تستغرق إجاباتهم شهورًا عِدَّة وأحيانًا يمتنعون عَن الإجابة، وهذا يعزى إلى عدم وضع شروط جزائية ملزمة مع الجانب السوفيتي في حالة اخلال احد الأطراف بشروط العقود.

---

(١) .د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، كتاب المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية في ٨/ ٨/ ١٩٨٤، و. (٤٨).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٣)، مصدر سابق.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، وزارة الصناعات الخفيفة، العلاقات مع الجانب السوفيتي، و. (٥٠)، ٢٣/ ٨/ ١٩٤٨.

(٥) المصدر نفسه.

- إن طلب المواد الاحتياطية يستغرق وقتًا طويلًا لحين تثبيته وتجهيزه مثل طلب المواد الاحتياطية المُوَقَّعة عام ١٩٨١، إذ إنّها لَم تصل إلى الجانب العراقي.
- الطلب مِن الجانب السوفيتي تحديد مدّة الاعتماد.
- إنّ مدّة توقيع عقود الخبراء تستغرق مدةً طويلةً.

ب- **المنشأة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك:** أوضحت المنشأة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك بأنه يجب الإسراع بتنفيذ عقد بناء أفران معمل الألواح مِن الجانب السوفيتي، إذ طلب مِن اللجنة الاقتصادية بوساطة وزارة الصناعات الخفيفة تضمين هذا الطلب ضمن جدول أعمال اللجنة العراقية-السوفيتية في تشرين الأول ١٩٨٤[١].

أبلَغَت رئاسة اللجنة الاقتصادية في الثامن عشر مِن أيلول ١٩٨٤ بكتابها المرقم (٣٨٠٤) الوزارات المعنيَّة جميعها والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة ومنها مؤسسات وزارتي الصناعة والمعادن ووزارة الصناعات الخفيفة بتهيئة الطلبات بصيغتها النهائية لطرحها في اجتماعات اللجنة على مستوى نائبي الرئيسين لِما بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة ١٩٨٤[٢]، المُحَدَدة في موسكو، فتمّ تسمية الوفد بموجب الكتاب ذي العدد (٠٤/ ١٣١) في الرابع مِن تشرين الأول ١٩٨٤[٣].

أرسلت المستشارية السوفيتية لسفارة الجمهوريات الاشتراكية في بغداد بكتابها (Ap20/ 10-322A) في السابع من تشرين الأول ١٩٨٤ وقبيل عقد الاجتماعات قائمةً بالمشاريع المُقتَرَحة ما يخصّ معامل إسمنت الجنوب مِن مؤسسة تكنو ستروي السوفيتية إلى وزارة الصناعات الخفيفة، وقد أبلَغَت الأخيرة المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية بإعداد دراساتٍ حول المشاريع المُقتَرَحة التي تروم الوزارة عرضها على الجانب لاطلاع الشركة السوفيتية (تكنو ستروي) على تفاصيلها[٤].

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٥٠)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٣)، كتاب اللجنة الاقتصادية إلى المؤسسات الحكومية، و. (٤٤)، ١٨/ ٩/ ١٩٨٤.

(٣) تشكل وفد عراقي لغرض إجراء اجتماعات في موسكو في تشرين الأول ١٩٨٤ برئاسة عصام الجلبي والوفد المرافق له بموجب الكتاب المُرَقَم (٠٤/ ١٣١) في ٤/ ١٠/ ١٩٨٤، إذ انضم الوفد إلى جانب الرئيس (عدنان عبد المجيد- رئيس المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي، حسام يحيى زكي- رئيس المؤسسة العامة للكهرباء، وليد سليم محمود- مدير عام المديرية العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، يوسف احمد الحلفي- معاون مدير عام توليد الطاقة الكهربائية، زياد شمعون إسحاق-المدير الفني لمحطة الناصرية الحرارية، بشير إسكندر كجة جي). أسماء الوفد نقلاً عن: وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، أمر وزاري بتسمية الوفد و. (٤٣)، ٤/ ١٠/ ١٩٨٤.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، برقية السفارة السوفيتية إلى وزارة الصناعات الخفيفة، و. (٥٥)، ٧/ ١٠/ ١٩٨٤.

ناقشت اللجنة العراقية المُشتَرَكة إلى جانب اللجان الفرعية اجتماعاتها للمُدّة مِن (١٢ – ١٩) تشرين الأول ١٩٨٤ ما جاء في تقارير المؤسسات الصناعية العراقية ومنها تقرير المنشأة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك والحراريات، إذ تمَّ الاتفاق على مُفاتَحَة الشركات المُختَصة والمُنَفِذة لِهذا المشروع ويتعهد الجانب السوفيتي بمتابعة الموضوع ومنها إرسال الخبراء السوفييت إلى العراق وإجراء التصميمات المطلوبة، كما جرى الاتفاق على تسوية المتعلقات الخاصة بالعقود وبحسب ما جاء في تقرير المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، وفيما يخصّ المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية، فقد تعهَّد الجانب السوفيتي بِمُفاتَحَة شركة (تكنو ستروي) بإرسال ممثلين عنها للاطلاع على تفاصيل المشاريع المُقتَرَحَة فيما يخصّ معامل إسمنت الجنوب على أن تُقدَّم التقارير التفصيلية ومنها ما يتعلق بمعمل إسمنت الجنوب ذا قدرة المليون طن، إلى جانب إلزام الشركات المُجَهِّزة للآلات والمعدات لِصالِح المؤسسة العامة للمعادن، فضلاً عن التباحث بِما جاء في تقرير المنشأة العامة للصناعات الكهربائية في استيراد الحديد والبالغ (١٠٠٠ طنٍ)[١]، وتعهُّد الجانب السوفيتي بأنه سيتم بدء تجهيزه على شكل دفعاتٍ في ضوء الاتفاق وبالدفع الآجل إلى جانب إكمال المتعلقات مِن اللجنة الاقتصادية على مستوى نائبي الرئيسين فيما يخصّ القضايا المالية وبعض القضايا الأخرى ومنها المباحثات في مشروع الفسفور الأصفر[٢]. وقد تمَّ التصديق على محضر الاجتماع بموجب كتاب لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية ذي العدد (١٩٩٥) في الخامس عشر مِن تشرين الثاني ١٩٨٤[٣]، بدأت التحضيرات لعقد الدورة الخامسة عشرة مِن حزيران ١٩٨٥؛ وذلك عبر تعميم وزارة الصناعة والمعادن إلى المؤسسات الصناعية التابعة لها، زيادةً عَلى وزارة الصناعات الخفيفة بإعداد مذكراتٍ لِطرحها في الجلسة الدورية للجنة[٤].

طلبت رئاسة اللجنة الاقتصادية عن الجانب العراقي في السادس مِن ايار ١٩٨٥ الموقف المالي مع الاتحاد السوفيتي بموجب كتابها (٧/ ٧/ ٢٢٦٥)، الذي عنوانه إلى البنك المركزي العراقي لإعداد قائمة كشفٍ بالمستحقات السوفيتية على الجانب العراقي جراء أثمان المعدات والآلات المُستَورَدَة، مع تقديم جداول زمنيةٍ تُوضِّح القيمة والمُستَحَق منها ونسبة الفائدة للأدوات

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٢٠)، في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٤.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٥٥)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، برقية السفارة السوفيتية إلى وزارة الصناعات الخفيفة، و. (٥٥)، ٧/ ١٠/ ١٩٨٤.

(٤) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، مذكرة داخلية، و. (٧٢)، ٢٦/ ٤/ ١٩٨٥.

والمعدات بالدفع الآجل، مع تقديم ملاحظات حول الموضوع ليتم عرضه في اجتماع حزيران ١٩٨٥[١].

وافقت رئاسة اللجنة الاقتصادية بموجب كتابها ذي العدد (٩١٢) والمؤرَخ في الخامس عشر مِن آيار ١٩٨٥ على جدول الأعمال المُقتَرَح للدورة الخامسة عشرة للعام نفسه[٢]، وقد تمَّ تضمين جدول الأعمال الخاصة بالصناعة وهي مراكز التدريب في البصرة ومصنع الفسفور الأصفر[٣].

عقدت اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي اجتماعها في حزيران ١٩٨٥، إذ لاحظ الجانبان بارتياح بأنّ انعقاد اللجنة العراقية – السوفيتية يوافق ذكرى مرور خمسة عشر عاماً على توقيع الاتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الخاصة بتأسيس اللجنة العراقية – السوفيتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في الثامن عشر مِن آذار ١٩٧٠، وقد جرى البحث في سير أعمال محضر الدورة الرابعة عشرة المُصدَّق عليها في الثاني والعشرين مِن تشرين الثاني ١٩٨٤ والمُرفَقَة بالكتاب (٧/ ٧/ ٤٩٢٠) ما يخصّ اللجنة الصناعية، زيادةً على مناقشة جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة وهي[٤]:

١- مركز تدريب البصرة: راجع الجانبان التقدُّم الحاصل في هذا المشروع وقد عَبَّرا عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءاتٍ عاجلةٍ لإكمال الالتزامات وتحقيقها التي تمَّ الاتفاق عليها بموجب محضر الاجتماع المؤرَخ في السادس عشر مِن كانون الأول ١٩٨٤ بين المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن العراقية ومؤسسة تكنو كسبورت السوفيتية، إذ تكفَّل الجانبان بتوجيه المؤسسات المعنيَّة العراقية والسوفيتية و حثِّها لاتخاذ الإجراءات اللازمة بتنفيذ الأعمال وتحقيق الالتزامات التعاقدية.

٢- مشروع الفسفور الأصفر: أبدى الجانبان رغبتهما في استمرار اللقاءات بين خبراء المؤسسات المعنيَّة في كلا الجانبين للوصول إلى صيغةٍ للتعاون في مجال صناعة الفسفور الأصفر، إذ بَيَّن الجانب العراقي بأنّه سيُعلم الجانب السوفيتي نتائج زيارة الوفد العراقي إلى الاتحاد السوفيتي التي تمَّت في النصف الثاني مِن شهر آيار ١٩٨٥.

٣- الأمور المالية: اتفق الجانبان على عقد اجتماعاتٍ على مستوى الخبراء في تشرين الأول مِن عام ١٩٨٥ قبل انقضاء المدّة المالية للتعاقد التي تنتهي في الحادي والثلاثين من شهر

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، البنك المركزي العراقي/ الموقف المالي مع الجانب السوفيتي، و. (٣٧)، ٦/ ٥/ ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٢)، مصدر سابق.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

كانون الأول ١٩٨٥ وبحسب بروتوكول الدورة الثالثة عشرة للتعاون الاقتصادي والعلمي في الثلاثين مِن حزيران ١٩٨٣، زيادةً عَلى إعداد قوائم شاملة للمؤسسات كافّة مِن ضمنها المؤسسات الصناعية، تولى هذا الأمر البنك المركزي العراقي لتسوية أثمان المشتريات مِن الاتحاد السوفيتي بالدفع الآجل(١)، وقد تمَّ تصديق لجنة العلاقات الاقتصادية المُشتَرَكة على ما جاء في محضر اللجان الفرعية للصناعة وما تضمنته نتائج الدورة الخامسة عشرة ما يخصّ هذا القطاع بموجب الكتاب ذي العدد ١٧/ ٢/ ٧٦٨٠ في التاسع عشر مِن حزيران ١٩٨٥(٢)، كما تمَّ إحالة الكتاب الخاص بالتصديق إلى وزارة الصناعة والمعادن، التي بدورها أرسلت إلى المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي بالكتاب ذي العدد ٦/ ١/ ٤/ ٩١١٥ في السابع عشر مِن تموز ١٩٨٥ لتقويم المؤسسة المذكورة بمتابعة أعمال اللجنة والمشاريع المُتَعاقَد عليها مع الجانب السوفيتي لكونها معنيَّةٌ بتخطيط المشاريع ومتابعتها إلى جانب ترأُّسها اللجنة الفرعية المعنيَّة بالشؤون الصناعية التي ضمت وزارتي الصناعة والمعادن ووزارة الصناعات الخفيفة بعد استحداثها عام ١٩٨٢ واندماج مؤسساتها تحت إطار اللجنة الاقتصادية الخارجية(٣)، والغاية هي رفع إنتاجية العمل وانخفاض الأهمية النسبية للصناعات الاستهلاكية التي بدأت تتحقق منذ عام ١٩٨٣.

فبالرغم مِن أن الصناعات الاستثمارية يغلب عليها الطابع التجميعي، عن طريق الإسهام في جزءٍ مِن المستلزمات الأساسية المُستَورَدَة مِن الاتحاد السوفيتي إلّا أنّها أسهمت بعض الشيء في تحقيق جزءٍ من الحاجيات في ظل الأحداث الناتجة عن حرب الخليج، لذلك فقد تميزت المدة بين ١٩٨١ – ١٩٨٥ بانخفاض الصادرات الصناعية وارتفاع المستوردات الصناعية وجمعها من الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية، فكانت الغاية من التنمية الصناعية أو إعادة ترميم المنشآت الصناعية وإدامتها وبناء منشآتٍ أخرى بالتعاون مع الجانب السوفيتي هي الحّد من الازدواجية التي يعانيها الاقتصاد العراقي متمثلًا باعتمادهِ على النفط الذي يُمثِّل (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك حاولت الحكومة العراقية إعطاء نسبة تخصيصاتٍ لهذا القطاع(٤)، هو (٥,١٥١) مليار دينار وبنسبةٍ مئويةٍ (١٥,٧٪) من تخصيصات خطة التنمية الشاملة بين عامي

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٧٢)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، تصديق محاضر اللجنة الفرعية الرئيسة و. (٧٥)، ١٩/ ٦/ ١٩٨٥.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة الخامسة عشرة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، دائرة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية، و. (٧٦)، ١٣/ ٨/ ١٩٨٥.

(٤) محمد أزهر السماك، عباس التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص٤٠١-٤٠٣.

١٩٨١-١٩٨٥ مِن بين مجموعة التخصصات الإجمالية لقطاعات الزراعة والنقل والمواصلات والمباني والتربية والتعليم إلى جانب استثماراتٍ أخرى البالغة (٣٢,٧٨٢,٥) مليار دينار عراقي، إلّا أن نسبة التخصيص للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاخرى لم تكن بمستوى الطموح إذا ما قورنت بقطاع النقل والمواصلات الذي تمّ تخصيص (٥,٧١٢) مليار دينار[١]، على الرغم من أن هذه النسبة التي تُعَد فوق المتوسطة في التخصيص الاستثماري، إلّا أنّ الصناعات الإنتاجية (الاستثمارية) قد كانت نسبتها شبه واطئة، إذ شكَّلت عام ١٩٧٢ (٨,١) وانخفضت بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٦ إلى (٦,٥٪) بسبب ظروف الحرب التي انعكست على مجمل الصناعات الفرعية والجدول الآتي يُبيِّن السلع الاستثمارية التي تعتمد على غالبية المواد الأولية والخبراء من الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية[٢].

جدول رقم (١٧)

السلع الاستثمارية التي تعتمد على غالبية المواد الأولية والخبراء من الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية

السلع الاستثمارية/ أنواع السلع	نسبة السلعة مِن الإنتاج الكلي
صناعة المعدات والمكائن الزراعية	% ١٢,٨
الأجهزة والمعدات الكهربائية	% ٥,٤
تصنيع السيارات	% ٣,١
تصنيع المكائن الزراعية	% ٦,٥
صناعة قطع غيار المكائن	% ٠,١
صناعة وتصنيع القوارب	% ٠,٥
صناعة ومكائن ومعدات خاصة	% ٠,٢
السلع الاستهلاكية المعمرة	% ١٤,٢
الأسلاك المعزولة والكابلات	% ٨,٥
البطاريات السائلة	% ١,٥
المصابيح الكهربائية	% ١,٢٧
الثوابت واللوازم الكهربائية	----

(١) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة تخطيط القطاعات– قسم التخطيط الصناعي، تقارير حول تطبيعات الخطط الاستثمارية، ١٩٨٧.

(٢) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ١٩٨٧.

تبيَّن من الجدول أنّ وزارة الصناعة العراقية أولت عنايةً بالمنشأة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية التي اعتمدت في استيراداتها للمواد الأولية من شركة بروماش السوفيتية وذلك لسد العجز الحاصل في القطاع الزراعي، فضلاً عن إنتاج قطع الغيار لها على وفق القوالب والآلات ذات منشأٍ سوفيتيٍّ، وعلى الرغم من ان الإنتاج عطى جزءًا من الحاجة المسهلية إلّا أنّ الصناعة شهدت تراجع نسبة النمو، بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٧ لتصل إلى (٢٣,٤٪) بعدما كانت عام ١٩٨٠ تُمثِّل نسبة (٧٩٪) ثمّ أخذت بالتراجع إلى أن وصلت نهاية عام ١٩٨٥ إلى مستوًى نسبيٍّ متدنٍ كما إنّ وزارتي الصناعة والمعادن والصناعات الخفيفة أخذت بإنتاج بعض المواد الاستهلاكية ومنها الاستهلاكية المُعَمِرة وتشمل على سبيل المثال المُحوِّلات الكهربائية لسدّ جزءٍ من النقص الحاصل، فضلاً عن تجميع بعض العجلات التي تدخل في خدمة المؤسسات الحكومية.

أخذت الحكومة العراقية بإعادة تقييم الواقع الصناعي على إثر التراجع الذي اقترن بحرب الخليج الأولى مِن جهة وعدم التزام أغلب الشركات المُجَهِزَة ومنها السوفيتية مِن جهةٍ أخرى؛ لذلك سارت الحكومة العراقية آنذاك بِاتجاهاتٍ عِدَّة هي[١]:-

١- الاتجاه الأول: التركيز على المشاريع المختلفة وتعديل بعض القوانين التي تنظم عمل الشركات الأجنبية ومنها الشركات السوفيتية، إلى جانب زيادة الخبراء السوفييت على وفق العقود والاتفاقات داخل إطار اللجنة العراقية - السوفيتية للتعاون الاقتصادي المشترك.

٢- الاتجاه الثاني: متابعة ما توصلت إليه اللجان الاقتصادية المشتركة وآخرها اجتماع اللجنة العراقية في دورتها الخامسة عشرة وتفعيل عمل تلك المحاضر عن طريق اللقاءات المشتركة[٢]، إذ ترجمت هذه الخطوات ببرقية المستشار الاقتصادي في السفارة السوفيتية لدى بغداد عن رغبة المستشار الاقتصادي السوفيتي في مقابلة وزير الصناعة العراقي لبحث الأمور المتعلقة بين الدورتين، فضلاً عن إبلاغه بزيارة نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية السوفيتية (أُساد جوك) في الخامس عشر من شهر أيلول ١٩٨٥.

زار وفدٌ اقتصاديٌّ سوفيتيٌّ برئاسة نائب رئيس لجنة الدولة للشؤون الاقتصادية الخارجية (أُساد جوك)؛ وذلك في الثامن عشر مِن أيلول ١٩٨٥ بحسب البرقية التي بعثتها السفارة السوفيتية لدى بغداد، ضمَّ الوفد عددًا مِن ممثلي وزارة البناء الصناعي السوفيتية وعددًا آخر مِن ممثلي

---

(١) وزارة التخطيط- الجهاز المركزي الإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٨٦، مصدر سابق، ص١٣٩.

(٢) وزارة التخطيط- الجهاز المركزي الإحصاء، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٨٧، مصدر سابق، ص١٤١.

للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، برقية المستشار السوفيتي في السفارة السوفيتية لدى بغداد في ٧/ ٩/ ١٩٨٥، و. (٧٨)، ٨/ ٩/ ١٩٨٥.

للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة بنائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية السوفيتية، و. (٧٩)، ١٨/ ٩/ ١٩٨٥.

الشركات المختلفة، إذ التقى في اليوم الثاني مِن وصوله برئيس اللجنة الاقتصادية ووزير الصناعة العراقي وبحضور ممثلين عَن وزارة الصناعة والمعادن ووفدٍ مِن وزارة الصناعات الخفيفة، تناول الجانبان خلال الاجتماع مسيرة العلاقات الاقتصادية بين البلدين في شتى المجالات ومنها القطاع الصناعي بين موسكو وبغداد ومن ثم تمَّ مناقشة عمل الشركات السوفيتية في العراق، فقد قَدَّمَ الجانب العراقي – وبناءً على تقرير المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية في الثاني عشر من أيلول – عدم حضور وفد شركة تكنو كسبورت الذي كان مِن المُقَرَر أن يزور موقع بناية التدريب في البصرة خلال شهر آب ١٩٨٥، إلّا أنّه لَم يحضر في الموعد المُحَدَد بالرغم مِن أنَّ محاضر اللجنة الرئيسة والفرعية أوصَت شركة تكنو كسبورت بإكمال إجراءات عمل الموقع في البصرة[١].

من جانبٍ آخر تم خلال الاجتماع الاتفاق المبدئي ما يخصّ عقود الخبراء الذي أشار إليه محضر الدورة الخامسة عشرة، فضلاً عن اطلاع الجانب العراقي على إكمال الترتيبات لزيارة وفد الخبراء المختص الذي سيزور معمل الزجاج والحراريات في الأنبار لإكمال الصيغة النهائية والمباشرة بالعمل في إنشاء الأبراج الحرارية للمعمل، أما بخصوص بعض الأعمال في المنشأة العامة لأسمنت الجنوب فإنّ المبعوث السوفيتي أكَّد أنَّ شركة (تكنو ستروي كسبورت) بانتظار التسويات المالية مع الجانب العراقي[٢]، وقد جرى الاتفاق في الاجتماع على إدراج التفصيلات والمتعلقات كافة التي أشارت إليها الدورة الخامسة عشرة ومناقشتها في الدورة المقبلة للجنة الفرعية المعنيَّة بالصناعة بعد إعداد تقارير المؤسسات الصناعية العراقية[٣].

في إطار تعزيز التعاون الصناعي بين العراق والاتحاد السوفيتي أرسل اتحاد جمعيات الصداقة العراقية مع الشعوب كتابًا إلى وزارة الصناعة والمعادن ذي العدد (٤٥٨) في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٨٥، أبلغ فيه الوزارة عَن زيارة وفدٍ سوفيتيٍّ برئاسة نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية جورجيا والوفد المُرافِق له البالغ عددهم (٢٧) شخصًا إلى معامل الإسكندرية في السابع من تشرين الثاني ١٩٨٥، بناءً على الموافقة المُتَّبَعة بِموجَب كتاب رئاسة الوزراء العراقية ذي العدد (س/ ١٧/ ١٦٦٧٩) في التاسع والعشرين مِن شهر آيار ١٩٨٥[٤].

---

(١) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، تقرير المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية، و. (٨٢)، ٢٦/ ٩/ ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٧٩)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٧٩)، المصادقة على محضر الاجتماع في ٢٢/ ٩/ ١٩٨٥، و. (٨٠).

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، زيارة الوفد الجورجي، و. (٨٢)، ١٣/ ١٠٦/ ١٩٨٥.

أرسلت وزارة الصناعة والمعادن في الرابع عشر من شهر تشرين الأول ١٩٨٥ برقيةً بالرقم (١٠٥٥٣١) أخطرت فيها المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية بزيارة الوفد السوفيتي لها في الموعد المذكور بطَيّ كتابها[١].

حضر الوفد الجورجي بموجب البروتوكول المُتَّفَق عليه مِن الطرفين برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء يرافقهُ وفدٌ صناعيٌّ، إذ زار الوفد المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية للمدة من (٩-١٠) التقى الوفد خلالها برئيس المنشأة وعددٍ من الخبراء والفنيين، إذ تناول اللقاء إنتاجية المنشأة من الجرار الآلي والآلات الزراعية، إلا أن الجانب العراقي أوضح للوفد أن المنشأة العامة تروم تطوير النوعية والإنتاجية وهي تأمل من الجانب الجورجي إيفاد فريقٍ من الخبراء لإجراء الدراسة اللازمة بالتعاون مع الطاقم الفني العراقي، وقد تعهَّد الوفد بالعمل على إرسال فريق الخبراء لدراسة المشروع والإشراف على عمليات التحسين والإنتاج، كما جرى لقاء في يوم الثاني عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٨٥ بين وزير الصناعة والمعادن رئيس اللجنة الاقتصادية عن الجانب العراقي والوفد الجورجي، وبعد الترحيب، تناول الجانبان مسألة التعاون الاقتصادي بين العراق والجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وعرض الوفد خلال اللقاء نتائج الزيارة إلى المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية، وقد أوضح المبعوث الجورجي استعداد حكومة بلاده إلى إبداء مزيدٍ مِن التعاون المُشتَرَك مع العراق، ولا سيما وأن لها مصالحًا داخل جمهورية العراق متمثلةً بالعمل في مجال الري والاستصلاح الزراعي، وأبدى وزير الصناعة العراقي عن استعداده ببذل الجهود كافة لتذليل العقبات لمواصلة التعاون والتطوير بين العراق والجمهوريات الاشتراكية، كما أثنى على دعوة حكومة جورجيا لإرسال المِلاكات العراقية لها لغرض التدريب، فضلاً عن تلبية طلب العراق بإرسال عددٍ مِن الخبراء والفنيين لغرض الإشراف والتطوير، وفي نهاية اللقاء تم توقيع بروتوكولٍ صناعيٍّ مُشتَرَكٍ بين الجانبين[٢]، حضر اللقاء السفير السوفيتي والمستشار الاقتصادي

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، زيارة الوفد الجورجي، و. (٨٣)، ١٤/ ١٠/ ١٩٨٥.

(٢) تضمين البروتوكول الموقع في الاجتماع تقوم جمهورية جورجيا بالإسهام في تطوير المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية (الجرارات الزراعية والمعدات)، فضلاً عن تدريب الملاكات العراقية بحسب الأعداد التي ترشحها وزارتا التخطيط والصناعة، إلى جانب تجهيز المنشأة العامة بالمعدات والقوالب، كما تقدم الجانبان الجورجي والعراقي بالكشوفات المالية بما يتعلق بالقضايا المالية بما يتعلق بالقضايا المالية الخاصة بالخبراء وأثمان المعدات وتضمين البروتوكول بند الزامي للطرفين بدفع مستحقات مالية في حال تم اخلال أحد الاطراف بشروط العقد. للتفاصيل ينظر: د. ك. و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٣)، ١٢/ ١١/ ١٩٨٥.

والمُلحَق التجاري في سفارة موسكو لدى بغداد وعن الجانب العراقي ممثلو المؤسسات الصناعية وَعَدَدٌ آخر مِن القطاعات المختلفة(١).

تواصلت الزيارات الاقتصادية السوفيتية للعراق، ففي السابع مِن كانون الثاني ١٩٨٦ زار (كاتوشيف) المستشار الاقتصادي رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية بغداد، التقى خلالها بوزير الصناعة العراقي، إذ أعرب المبعوث السوفيتي عَن التزام حكومته بما جاء مِن اتفاقاتٍ داخل اللجنة وما أقَرَّتهُ محاضرها وما تَمَخَّضَ عَن اجتماع أيلول ١٩٨٥، بَل وإن حكومة موسكو تسعى إلى مزيدٍ مِن التعاون في مجال الصناعة، أما بشأن بعض المشاريع وهي بناية مركز تدريب البصرة فقد أوضح المستشار السوفيتي بأنّه تم اتخاذ قرارٍ مُلزَمٍ مِن الحكومة السوفيتية تجاه شركة تكنو كسبورت باستئناف العمل في البناية المذكورة، أما بخصوص مشروع الفسفور الأصفر فإنه تم التوصُّل إلى صيغةٍ نهائيةٍ مِن اللجان الفرعية المُشتَرَكة، كما أثنى المستشار السوفيتي على قيام الجانب العراقي بدفع المستحقات المالية للخبراء وبعض أثمان المعدات الداخلة في الصناعة، إذ أوضح أنَّ هذا الإجراء يُعزِّز مِن روح الصداقة والتعاون(٢).

عُقِدَ في شهر آذار ١٩٨٦ لقاءٌ آخر بين وزير الصناعة والمعادن العراقي ورئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية السوفيتية في بغداد، إذ عَبَّرَ المبعوث السوفيتي عن ارتياح حكومته تجاه التزامات العراق، كما بحث الجانبان في بعض المتعلقات والعقود التي يروم الجانبان توقيعها في الدورة السادسة عشرة، وفي نهاية اللقاء تمّ الاتفاق على قيام اللجان الفرعية بإعداد الصيغة النهائية للتقارير عَن سير العمل المُشتَرَك وبعض المشاريع المُقتَرَحة(٣).

عقدت اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي المشترك اجتماعها في العشرين من شهر آيار ١٩٨٦ تناول الجانبان المواضيع الشاملة ومنها محور الصناعة والمعادن، إذ تمَّ الاتفاق على زيادة توريد المعدات لصالح المؤسسات الصناعية بالتنسيق بين اللجان الفرعية، كما قدَّم الجانب السوفيتي إيضاحًا حول المباشرة في إكمال الأبراج الحرارية لمعمل الزجاج والسيراميك والحراريات في الرمادي، فضلاً عن المباشرة من الشركة السوفيتية (تكنو ستروي) بإنجاز بعض الأعمال التكميلية، زيادةً على توريد المعدات لها وأن يكون الدفع بالأجل لأثمان المعدات والآلات حتى عام ١٩٩٠ يُستثنى منها أجور الخبراء والفنيين، على أن تُقدِّم تقاريرًا فنيةً بهذا الخصوص(٤).

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة العراقي بالمستشار السوفيتي، و. (١٧)، ٧/ ١/ ١٩٨٦.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، لقاء وزير الصناعة العراقي بالمستشار السوفيتي، و. (٢٣)، ٢٧/ ٣/ ١٩٨٦.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦١٠٠)، في ٢١ آيار ١٩٨٦.

سارت العلاقات العراقية – السوفيتية في المجال الصناعي على ما جاء بمحضر الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة التي عُقدت في تموز ١٩٨٧ في العاصمة موسكو، إذ أكَّدت متابعة اللجان الفرعية المعنيَّة بالصناعة والطاقة[١]، طرأت على المؤسسات الصناعية العراقية بعض التغييرات[٢] إلّا أنّ العلاقات استمرت في إطار اللجنة الاقتصادية حتى بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، إذ بدأت مرحلّة جديدةٌ مُتمثِّلةً بقيام الحكومة العراقية بترميم كثيرٍ مِن المؤسسات الصناعية المتضررة مِن الحرب بالاعتماد على الإمكانات السوفيتية من معداتٍ وخبراء، إذ إنّها حرصت على أن تكون شركاتها في الصدارة باكتساب العقود الجديدة عَن طريق مواصلة التعاون الاقتصادي، تجلَّى ذلك عبر زيارة إيغور بيلوسوف (Igor Belousov) نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي إلى العراق في السابع عشر مِن تموز ١٩٨٩ ولقائه بوزير الصناعة والمعادن العراقي (حسين كامل)، إذ أكَّد المبعوث السوفيتي حرص حكومة بلاده على إعادة بناء القطاع الصناعي المتضرر جرّاء الحرب وتزويد الجانب العراقي بالمعدات التي تحتاجها المؤسسات الصناعية وإرسال الخبراء السوفييت لهذا الخصوص، وقد حضر اللقاء إلى جانب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي سفيرها في بغداد ووكيل وزارة الصناعة في حكومة موسكو[٣]، كما زار وفدٌ سوفيتيٌّ بغداد في الرابع من نيسان ١٩٩٠ برئاسة (موردينوف) وكيل وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية نائب رئيس اللجنة الاقتصادية السوفيتية مع العراق، التقى خلالها برئيس اللجنة الاقتصادية العراقية مع الجانب السوفيتي (عصام الجلبي) وعددٍ آخر مِن مسؤولي وزارة الصناعة العراقية فقد تمَّ التأكيد في أثناء الاجتماعات حرص الجانبين على ديمومة العلاقات الاقتصادية في المجالات كافة ومنها القطاع الصناعي، على أساس معاهدة ١٩٧٢ وما أقَرَّتهُ اللجان الفرعية[٤].

بعد أحداث حرب الخليج الأولى ودخول العراق الكويت في الثاني مِن شهر آب ١٩٩٠ وانسحاب الخبراء السوفييت، زار وفدٌ مِن موسكو بغداد في السابع عشر مِن كانون الأول ١٩٩٠ برئاسة فينتوف فلاديمير روفيج (Ventov Vladimir Rovij) وكيل وزارة العلاقات الاقتصادية

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٣)، في ٢ تموز ١٩٨٧.

(٢) صدر قرار الحكومة العراقية المُرَقَّم (١١٧) في ٢٣/ ٢/ ١٩٨٧ ألغى فيه جميع المؤسسات العامة في وزارة الصناعة والمعادن والصناعات الخفيفة، ونقل حقوقها والتزاماتها إلى المنشأة المستفيدة، والقرار (١١٨) نصّ على تجميد جميع القوانين والقرارات والأنظمة والأوامر والتوجيهات المتعلقة بأعمال الوزارتين ومنح صلاحيات واسعة للوزيرين والمدراء العامين، وفي ٢/ ٣/ ١٩٨٧ صدر القرار المُرَقَّم (١٢٢) عدلت بموجبه بتسمية وزارة الصناعات الخفيفة إلى وزارة الصناعة وتسمية وزارة الصناعة والمعادن إلى وزارة الصناعات الثقيلة، ثم صدر قرار رقم (٢٢٢) في ٦/ ٣/ ١٩٨٨ دمج الوزارتين بوزارة واحدة. للتفاصيل ينظر: منشورات وزارة الصناعة والمعادن، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٢٠) وفود، و. (١٩)، ١٧/ ٧/ ١٩٨٩.

(٤) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٣١/ ١٨) التخطيط، و. (٣٠)، ٤/ ٤/ ١٩٩٠.

السوفيتية، التقى خلالها بوزير الصناعة والتصنيع العسكري العراقي، جرى خلال اللقاء مناقشة التعاون العراقي السوفيتي في مجال الصناعة، إذ أوضح الجانب العراقي بأنَّ حكومته أعلنت سابقًا بالسماح للخبراء بمغادرة العراق؛ وأنَّ عودتهم غير مقترنةٍ بزمن مُعَيَّنٍ وبحسب الظروف، وأن مغادرتهم لا تعني إنهاء عقودهم(١).

كان لحرب الخليج انعكاساتها على المؤسسات الصناعية العراقية وتوقَّف جزءٌ كبيرٌ منها، فضلاً عن القرارات التي اتُخذت بحق العراق التي كان لها أثرٌ مِن حيث العلاقات ومنها العلاقات الاقتصادية؛ وذلك بانقطاع المواد الأولية وتصدير المعدات ولم تكن الأحداث مُقتَصَرَةً على العراق في عام ١٩٩٠ بَل إنّ الاتحاد السوفيتي قد عانى مشاكل داخليةً كانت لها انعكاساتها على علاقاتها الخارجية متمثلةً بداية استقلال دويلاتها وسعي تلك الدول الحديثة العهد إلى فتح علاقاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ مع البلدان ومنها العراق، ومنها زيارة وفدٍ صناعيٍّ من جمهورية روسيا البيضاء (بلاروسيا) في الثامن عشر مِن كانون الأول ١٩٩٠ لتوقيع عقود شراكةٍ، إذ ترأَّس الوفد وزير الخارجية غيناردي ناركفيت (Guinardi Narkvit) ولقائه مسؤولين عراقيين، إذ سجَّلت السفارة السوفيتية اعتراضها على هذه الزيارة، جاعلَةً ذلك تجاهلًا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية، وَلَم تحترم قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يخصّ الحظر(٢).

ثانيًا: التعاون في مجال الطاقة الكهربائية

استند العراق إلى الشركات السوفيتية بإنشاء جزءٍ مِن محطاته الكهربائية وصيانتها وتجهيزها بالمواد الاحتياطية سواءً أكانت حراريةً أم كهرومائيةً، إلّا أنّ تلك المحطات التي اكتمل جزءٌ منها أواخر السبعينيات مِن القرن الماضي قد أُضيفَت إليها في مرحلة الثمانينيات وحداتٌ إضافيةٌ بحسب مخططات وزارة الصناعة والمعادن-المؤسسة العامة للكهرباء، فضلاً عن وضع خططٍ لاستحداث محطاتٍ جديدةٍ، وقد تمَّ طرح هذه المواضيع منها ما يخصّ استحداث الوحدات في محطة الناصرية الحرارية ومحطة دوكان، في اجتماعات اللجنة الفرعية لتنظيم برامج تشغيل المحطتين المذكورتين، إذ أوفَدَت المؤسسة العامة للكهرباء وعددًا مِن موظفيها إلى موسكو وذلك في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني ١٩٧٩ لحضور اجتماعات اللجنة الفرعية التي استمرت حتى السابع مِن شباط للعام نفسه، تمّ خلال الاجتماع طرح إضافة وحداتٍ جديدةٍ لمحطة الناصرية والطلب مِن الجانب السوفيتي إعداد مخططاتٍ مستقبليةٍ ما يخصّ بناء محطاتٍ جديدةٍ

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٢٠) وفود، ١٨/ كانون الاول/ ١٩٩٠، و. (٤٨).
(٢) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٢١/ ١٨) التخطيط، و. (٣٢)، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٠.

في العراق، زيادةً عَلى إعداد تقارير ما يخصّ الوحدات التي هي قيد الإنجاز وتقديم إيضاحاتٍ حول التأخير وتباطؤ العمل في محطة الناصرية وعرض تلك التقارير على اللجنة الرئيسة[١].

عقدت الدورة التاسعة للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي في كانون الأول١٩٧٩ في العاصمة موسكو، تناولت في محاورها ما يخصّ الكهرباء والمشاكل المتعلقة بإكمال الوحدات الرئيسة، التي كان من المفترض إنجازها عند تسليم المحطة، فضلاً عن طرح مسألة إضافة وحداتٍ خارج العقد الأصلي[٢].

جرى اجتماع الدورة العاشرة في نيسان ١٩٨٠ للجنة العراقية للتعاون الاقتصادي تمّ البحث خلالها في مسألة إضافة وحداتٍ لمحطة الناصرية وأجور الخبراء والفنيين في قطاع الكهرباء، إلّا أنَّ الأمر لَم يُحسَم لحين إعداد تقارير مِن اللجنة الفرعية المعنية بالطاقة وتقديمها في جلسة آيار ١٩٨٠ على مستوى رؤساء اللجان[٣].

عُقدت في شهر آيار ١٩٨٠ الدورة العاشرة على مستوى رؤساء اللجان تضمنت مسألة الوحدات الإضافية لمحطة الناصرية الحرارية لَم تُحسَم وإنّما تَم حسم مسألة أجور الخبراء والفنيين العاملين في هذا المجال[٤]، وفي الثاني والعشرين مِن شهر تشرين الثاني ١٩٨٢ وبناءً على تقارير اللجان الفرعية المعنيَّة بالطاقة تم التواصل مع الجانب السوفيتي بعد أن تمَّ الاتفاق مع شركة تكنو بروم كسبورت (Techno Broom Export) السوفيتية، وقد وَقَّعَها عَن الجانب العراقي وكيل وزارة الصناعة عبد التواب ملا حويش وَعَن الجانب السوفيتي ممثل الشركة المُنَفِذَة (تكنو بروم) لإكمال وحدات محطة الناصرية[٥].

في إطار التعاون المُشتَرَك في مجال قطاع الكهرباء بين العراق والاتحاد السوفيتي أبرمت المؤسسة العراقية للكهرباء عقدًا للتعاون المُشتَرَك مع شركة تكنو بروم كسبورت السوفيتية في الثاني والعشرين مِن شهر شباط ١٩٨٣ في العاصمة موسكو، وَقَّعَ العقد عن الجانب العراقي رئيس المؤسسة العامة للكهرباء، وعن الجانب السوفيتي رئيس مؤسسة تكنو بروم كسبورت سناليكوف (Snualikov) نصّ العقد على التعاون في مجال الطاقة الكهربائية وبعد التوقيع اجتمع رئيس المؤسسة العراقية مع وكيل وزارة الطاقة السوفيتية لوباتين (Lopatin) تمّ خلال اللقاء تأكيد التعاون الثنائي[٦].

---

(١) وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٢٠) وفود، ٢١/ ١/ ١٩٧٩.

(٢) ملف العالم العربي، و. (ع -٣/ ١٣٠٢)، مصدر سابق، ص٢.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٠)، في ١٧ نيسان ١٩٨٠.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٢٥)، في ١٨ آيار ١٩٨٠.

(٥) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطات توليد الكهرباء، و. (٤)، ٢٢/ ١١/ ١٩٨٢.

(٦) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطات توليد الكهرباء، و. (٢)، ٢٢/ ٢/ ١٩٨٣.

تواصلت جهود اللجان الفرعية في إعداد التقارير ومراحل العمل للعقود الموقَّعَة بين العراق والاتحاد السوفيتي، إذ عُرِضَت نتائج أعمال تلك اللجان عند انعقاد الدورة الثالثة عشرة في موسكو للمُدّة بين (٢٤-٣٠ حزيران ١٩٨٣)، ضمَّ تفصيلاتٍ عَن محطتي الناصرية الحرارية ومحطة دوكان الكهرومائية، فقد أشارت التقارير إلى انتهاء سنة الضمان للأقسام (١-٤) في محطة كهرباء الناصرية، أما ما يخصّ قسم (٥) فقد صدرت شهادة التسلُّم النهائي لهذا القسم، أما البنايات فصدرت شهادتها نهاية شهر تموز ١٩٨٣، وقد تمَّ توقيع عقدٍ لصيانة الوحدة رقم (١) للمحطة المذكورة وإضافة حماية الكاثودية (الطبقة الخاصة للوقاية من التآكل)، أما بخصوص محطة دوكان الكهرومائية، فقد تمّ إبلاغ الجانب العراقي بالإنجاز وبخصوص النقاط المعلقة بالمحطة، فتمّ الاتفاق على برنامجٍ زمنيٍّ لإنهائها[١].

في محضر الثامن مِن آذار ١٩٨٤ تمَّ تضمين موضوع الطاقة الكهربائية في محضر الاتفاق، إذ تضمن إكمال وحداتٍ إضافيةٍ إلى جانب إكمال ربط TBE (الكابلات ذات المُعامِلِ الحراري)، إلى جانب تجهيز المحطات الكهربائية (الناصرية – النجيبة) بالمواد الاحتياطية وأن يكون الدفع بالآجل وتتولى وزارة التجارة العراقية والبنك المركزي إكمال الترتيبات اللازمة، فضلاً عن تعهُّد الجانب السوفيتي بإنجاز الأعمال في محطة حديثة والنجيبية[٢]، كما تم الاتفاق على تنفيذ محطةٍ كهرو حراريةٍ بطاقة (١٢٠٠) ميغا واط ومشروع المجمع الكهرومائي في منطقة البغدادي غرب الرمادي[٣].

كان لتوقيع اتفاق التعاون بين المؤسسة العامة للكهرباء في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري مع الجانب السوفيتي أثره في مواصلة التعاون ومنها توقيع اتفاق بناء محطةٍ نوويةٍ بطاقة (٦٠٠) ميكا واط تعمل بنظام (B.W.R)؛ وذلك في الثالث والعشرين مِن شهر آذار ١٩٨٤، إذ إنَّ هذه المحطة تُعدُّ الأولى من نوعها[٤]، وقد أرسلت الشركة المُنفِّذة (٤٠) خبيرًا سوفيتيًا لإعداد الدراسة وتحليل موقعها، انتهت دراسة الموقع في كانون الثاني ١٩٨٥، وتمَّ البدء بأعمال المرحلة

(1) Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 15.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، اجتماع اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بشؤون الطاقة، و. (٢)، ١٦/ ١٠/ ١٩٨٤.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠)، مصدر سابق.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٥٨٢)، مخططات توليد الطاقة الكهربائية، و. (٥١)، ٢٣/ ٣/ ١٩٨٤.

الأولى في شباط ١٩٨٥، وبحسب العقد فإنَّ مدة الإنجاز ثلاث سنوات أقصاها نهاية عام ١٩٨٧[١].

نتج عَن محضر الدورة الرابعة عشرة من نيسان ١٩٨٤ ما يخصّ الكهرباء هو الاتفاق على إنشاء محطة (اليوسفية) ومنحها لشركة تكنو بروم السوفيتية ومحطة الشمال الحرارية (الموصل) على أن يرسل الجانب السوفيتي الخبراء لإجراء المسح والكشوفات وإعداد تقارير ومُخطَّطاتٍ خلال ثلاثة أشهر يوضح الآلية مع الشركة المذكورة[٢]، في السادس والعشرين مِن شهر آب ١٩٨٤ تمّ رفع تقريرٍ إلى اللجنة الاقتصادية مع الجانب، وقد أوضح التقرير الذي قدَّمته المؤسسة العامة للكهرباء عَن طريق وزارة الصناعة والمعادن ما يخصّ محطة اليوسفية والموصل الحراريتين[٣].

١- محطة اليوسفية: تمَّ تحديد سعة الوحدات بـ (٢٠٠) ميكا واط، وتم إبلاغ الشركة السوفيتية المُنَفِذَة بتاريخ السادس والعشرين مِن شهر آيار ١٩٨٤، زيادةً عَلى تحديد نوع الوقود المُستَخدَم (زيت الغاز - الغاز الطبيعي - النفط الخام - الوقود الثقيل) إلى جانب إبلاغ الشركة المُنَفِّذَة عَن مستويات الماء في نهر الفرات موقع المشروع المُسَجَّل بِتاريخ الثامن عشر مِن شهر آب ١٩٨٤، وطلبت المؤسسة العامة للكهرباء مِن الجانب السوفيتي (تكنو بروم) إرسال خبراء للمشاركة في نتائج الفحوصات.

٢- محطة الشمال الحرارية (الموصل): فقد تمَّ تسليم صفات الوقود للمحطة بموجب كتاب الإرسال ذي العدد (٢ /٣/ ٨٨/ ٩١٩٦) في الثاني عشر مِن شهر آيار ١٩٨٤، أما بالنسبة لاختيار الموقع فَلَم تُرسل الشركة المُنَفِّذَة الخبراء المختصين؛ لذلك قام الخبراء العراقيون باختيار موقع رقم (٦) جنوب حمَّام العليل.

كان مِن ملاحظات التقرير بشأن الاتصالات مع الجانب السوفيتي حول المشروعين إنَّ المُراسَلات مِن الجانب العراقي لَم تلقَ أي رَدٍّ حول تلك المشاريع، وهذا يعني تأخُّر المشاريع، زيادةً عَلى أن هذه العقود مع موسكو فرضت الالتزام بها، وإلّا فإنّ العراق مِن الممكن أن يتعاقد مع شركاتٍ أخرى مُماثِلَةٍ لِغَرَض سرعة الإنجاز[٤].

واجهت المؤسسة العامة للكهرباء بعض العقبات مع الشركات السوفيتية ومنها تلكؤ الجانب السوفيتي في إكمال العقود المعهودة إلى شركاتِها؛ لذلك تقرَّر مناقشتها في جلسات اللجان الفرعية

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير المؤسسة العامة للكهرباء، و. (٢٨)، ٢٦/ ٨/ ١٩٨٤.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير المؤسسة العامة للكهرباء، و. (٢٨)، ٢٦/ ٨/ ١٩٨٤.

في تشرين الأول ١٩٨٤، حضرهُ عَن الجانب السوفيتي لوباتين (Lopatin) نائب وزير هندسة الطاقة والكهرباء، وبوستوفالوف (Postovalov) رئيس شركة (تكنو بروم كسبورت) وتيكين أ.ب (Tekken A.B) نائب رئيس (Zagranergo) وبوكوف (Bokov) نائب رئيس شركة تكنو بروم كسبورت، وكارينوف (Krainov) نائب رئيس قسم المحطات الحرارية وعددٌ آخر[١]، أما عَن الجانب العراقي حسام يحيى زكي رئيس المؤسسة العامة للكهرباء، و وليد سليم محمود مدير عام المديرية العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، و يوسف أحمد الجليلي معاون مدير عام مديرية العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، زيّا شمّوُن إسحاق، مدير محطة الناصرية[٢]، وقد جرت مناقشاتٌ بخصوص عمل الشركات المُنَفِّذَة لمشاريع الكهرباء في العراق ومن هذه المشاريع[٣]:

١- محطة كهرباء النجيبية (Najibiyah):

قامت الشركات المُنَفِذَّة بإجراء مُراسَلاتٍ مع الشركات السوفيتية (المقاول الثانوي) المختصة بإنتاج وإمداد الكابلات ذات المعامل الحراري لغرض تقديم عروضٍ قبل شباط ١٩٨٥، إذ إنَّ هذه الأعمال هي خارج نطاق العقد المُبرَم في آذار ١٩٨٤، إلا أن المؤسسة العامة للكهرباء طلبت مِن شركة تكنو بروم كسبورت إنجاز أعمالٍ إضافيةٍ يتم الاتفاق عليها، كما أوضحت تكنو بروم مِن شركة (TPE) وضع مُخطَّطات أعمالٍ للشروع بالعمل في مشروع المحطة، أما الجانب العراقي فقد طلب إكمال المعدات المُتَّفَق عليها بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤، أما بخصوص المبالغ المُستحَقَّة فإنَّ الجانب العراقي أوضح يتم السداد بعد تسليم الأعمال المُوكَلة للجانب السوفيتي.

٢- محطة دوكان الكهرومائية(Dukan):

أبلغ الجانب السوفيتي إنّه تمَّ شحن قطع غيار بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٤، وإنّه سوف يتم تجهيز المتبقي نهاية كانون الأول ١٩٨٤، إلّا أنّ العراق لَم يسدد المبلغ المتفق عليه وَمِن المفترض في نهاية آيار ١٩٨٤ ومقدارهُ (٧٧، ٤٦٧) الف دينار عراقي، وهي أثمان قطع الغيار وهذا ما أشار إليه بروتوكول عام ١٩٨١، زيادةً عَلى ديون مِن أثمان قطع غيارٍ مُورَّدَةٍ لِصالِح هذه المحطة وتبلغ (٦٢,٠٠٠) ألف دينار، أي: ما يُعادِل (٩٣٤٣٤) ألف دينار.

٣- محطة اليوسفية الحرارية(Al-Yusufiyah):

بحسب الاتفاق المُوَقَّع بين السوفييت والعراق في نيسان ١٩٨٤، تمَّ تَبادُل الوفود الفنية وآخرها الوفد الفني السوفيتي الذي زار موقع المحطة في بداية تشرين الأول ١٩٨٤، إذ أكمل الوفد مسح ما يُقارِب (٥٠٪) مِن موقع المحطة وتسليم الدراسة إلى شركة (TPE) المختصة بإنتاج

(1) Iraq-Soviet Committee for Economic Cooperation 12th Session of the Subcommittee on Energy, Doc 7, Moscow 16-10-1984.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٩)، مصدر سابق.

(3) Iraq-Soviet Committee for Economic Cooperation 12th Session of the Subcommittee on Energy, Doc 2, Moscow 16-10-1984.

ونصب الكابلات والمحولات الأرضية للمحطات الكهربائية، كما أنّ الجانب السوفيتي سيُوفِّر مترجمين فوريين مختصين وفقًا للشروط والأحكام المُتَّفَق عليها في البند (٣/٣) مِن الملحق رقم (١) رقم (٠١٥٠٠/ ٥٣١٨١) بتأريخ الرابع مِن آذار ١٩٨٢، كما أنّ الجانبين السوفيتي والعراقي أتفقوا في حالة تم زيادة أجور سكن المناطق التي يقطنها السوفييت في عام ١٩٨٥ فإنّه يتم البحث في ذلك، كما حُدِّدت مدةٌ زمنيةٌ لما يخصّ إمداد الأنابيب تحت الأرض[١].

٤- محطة الناصرية الحرارية (Nasiriyah):

أشار الجانب العراقي إلى أنَّ المعدات المُتَّفَق عليها مع الجانب السوفيتي لَم تصل بشكلٍ كاملٍ بحسب ما مُتَّفَق عليه وضمن الجدول الزمني، إلّا أنّ السوفييت أوضحوا أن العمل متواصلٌ في موقع المحطة وجاري شحن المعدات، كما إن على الجانب العراقي تسديد مبلغ (١١١,٠٠٠) ألف دينار، أثمان قطع غيارٍ في حال اكتمل التجهيز، إلى جانب إيضاح الجانب السوفيتي وجود مفاوضاتٍ مع شركةٍ ثالثةٍ بينها وبين تكنو بروم كسبورت لغرض شراء قطع غيارٍ ومصاعد المباني، فضلاً عن اكتمال أبراج التبريد الخاصة بالمحطة، والانتهاء مِن مراحل الوحدات (١-٣) وسوف يقوم الجانب السوفيتي بإطلاع الجانب العراقي بالمنجزات داخل المحطة[٢].

بعث رئيس لجنة الدولة للعلاقات الخارجية السوفيتية في الرابع عشر مِن شهر شباط ١٩٨٥ رسالةً، عَبَّرَ في مضمونها عن الأهمية الكبيرة لترسيخ روح التعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية على أساس المساواة والمنافع المتبادلة والثابتة، فضلاً عن سعي موسكو إلى توفير الظروف الملائمة منِ أجل تشغيل محطة الناصرية الحرارية وتنفيذ التزام مؤسساتها الخاصة بهذا المشروع؛ لذلك وبحسب توصية شركة تكنو بروم التي ترى تغيير دوام الخبراء والفنيين السوفييت مِن الليل إلى النهار؛ وذلك بعد أن تمَّ الاتفاق المبدئي مع المؤسسات العراقية أي مِن الساعة (١٢,٠٠) ظهرًا إلى (٨) ليلًا، وفي حالة نشوء الظروف التي تُشكِّل خطرًا على حياة الخبراء السوفييت يتم التباحث لإيجاد قرارٍ آخر انطلاقًا مِن تلك الظروف[٣].

عُقِدَت الدورة الخامسة عشرة في حزيران ١٩٨٥ التي شارك فيها عددٌ مِن رؤساء المؤسسات الحكومية العراقية، وعددٌ مِن ممثلي المؤسسات والشركات السوفيتية المُنَفِّذَة في العراق،

(1) Iraq-Soviet Committee for Economic, Doc 2-3, op.cit.
(2) Iraq-Soviet Committee for Economic Cooperation 12th Session of the Subcommittee on Energy, Doc 3, Moscow 16-10-1984.
(3) Message of the chairman of soviet state committee for Economic relation to the head of the Iraqi side, Doc 35, 15 June 1985.

فقد لاحظ الجانبان توفر الظروف الملائمة لتقوية آفاق التعاون الفني والاقتصادي و تطوره بين البلدين في مجال الطاقة على المدى البعيد وبعد دراسة سير المشاريع الرئيسة تبيَّن ما يلي[١]:

أ- محطة كهرباء الناصرية الحرارية:

بَيَّنَ الجانبان بأنَّ المؤسسات السوفيتية المعنيَّة قد أكملت التزاماتها بموجب العقد الرئيس بتنفيذ محطة كهرباء الناصرية الحرارية عدا بعض الفقرات اليسيرة، أما بخصوص الأمور المالية فقد جرى الاتفاق على إجراء مباحثاتٍ لحلِّها وَخَوَّلا مؤسساتها المعنيَّة لإكمال المفاوضات والعقد خلال شهري حزيران وتموز ١٩٨٥ الخاصّ بصيانة الوحدات (٢ و ٤) لمحطة الناصرية لغرض توقيع العقد المذكور بأقرب وقتٍ ممكنٍ، كما اتفق الجانبان على أن العقد الخاص بالصيانة سَيُوَقَّع على أساس الأسعار العالمية.

ب- محطة كهرباء اليوسفية الحرارية:

لاحظ الجانبان بارتياحٍ الجهود الكبيرة المبذولة مِن المؤسسات المعنيَّة خلال المفاوضات وإعداد العقد التجاري الخاص بالمشروع، وَقَد قَدَّمَ الجانب السوفيتي عطاءه في شهر آيار ١٩٨٥ معتمدًا على الصفات والمتطلبات الفنية المُعَدَّلة مِن الجانب العراقي، واقترح الجانبان قيام وفدٍ فنيٍّ وتجاريٍّ سوفيتيٍّ بزيارة العراق خلال شهري تموز وحزيران ١٩٨٥ لمناقشة العطاء المذكور بصورةٍ شاملةٍ مع الجانب العراقي، كما اتفقا على إعادة دراسة العطاء آخذين بذلك الحسبان بأن تكون القضايا الفنية والتجارية وفقًا للشروط والأسعار المالية السائدة لمشاريع مماثلة.

ج- محطة كهرباء الشمال الحرارية:

اتفق الجانبان على الاستمرار بتنسيق أعمال التحريات في موقع المشروع وعند إكمال أعمالها، سيقوم الجانبان باتخاذ الإجراءات المُلائِمَة بموجَب البرنامج، إلى جانب الاتفاق على استمرار التعاون في تشغيل الخدمات و صيانتها وتقديمها لمحطات توليد الطاقة الكهربائية، زيادةً عَلى تجهيز الأدوات الاحتياطية.

كما قَدَّمَ الجانب العراقي طلبًا يتعلق بإمكانية تجهيز الأدوات الاحتياطية والأجهزة الأخرى الخاصة بمحطات توليد الطاقة الكهربائية بالدفع الآجِل بموجب الاتفاق المُوَقَّع في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٤ الخاص بالتبادل السلعي لعام ١٩٨٤ بين الجانبين[٢].

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/٥٢٣٠٠)، اجتماعات الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، و. (٥٠)، ١٥/ حزيران / ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و. (٢٣)، ١٣/ ٣/ ١٩٨٥.

حصلت مصادقة اللجنة الاقتصادية العراقية – السوفيتية المشتركة على ما جاء بمحضر الدورة الرئيسة في حزيران وما تمخَّض عن اجتماعات اللجان الفرعية بين شهري تموز وأيلول، التي صِيغت بشكل تقارير قُدِّمَت إلى اجتماعٍ ما بين الدورتين التي بدأت اجتماعاتها منتصف تشرين الأول ١٩٨٥[١].

تواصلت زيارات الوفود السوفيتية للعراق للتباحث في القضايا الاقتصادية وما يخصّ المشاريع المشتركة ومنها المحطات الكهربائية ومنها محطة اليوسفية الحرارية ومحطة الأنبار، إذ أكَّد كاتوشيفا عند زيارته بغداد ولقائه وزير الصناعة العراقي في السابع مِن كانون الثاني بأن حكومته أخذت بعنايةٍ متابعة هذين المشروعين؛ لأن منح المشاريع في العراق للجانب السوفيتي يُعبِّر عَن ثقة الحكومة العراقية بالجمهوريات الاشتراكية، في حين أكَّد الوزير العراقي أنَّ هذه المشاريع قد مضى عليها سنتان بدون تحقيق تقدُّمٍ مُحرِزٍ؛ لذلك اقتضى الاجتماع عن تأكيد كاتوشين متابعة الموضوع مع الشركات المُنَفِذَة وما المتعلقات التي تعيق العمل[٢].

حضر للعراق رئيس لجنة الدولة للعلاقات الخارجية السوفيتية، في الثالث والعشرين مِن شهر آذار ١٩٨٦، على هامش افتتاح المرحلة الأولى لمحطة الكهرو نووية زار خلالها موقع المحطة التي نَفَّذتها شركة (آتوم أنركو كسبورت) السوفيتية، ثم أجرى لقاءاتٍ مع أعضاءٍ مِن الحكومة العراقية، تمَّ خلالها تأكيد تطوير العلاقات في المجال الاقتصادي ومنها القطاع الكهربائي[٣]، ثم جرى لقاءٌ جمع بينه وبين رئيس لجنة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي وزير الصناعة والثروة المعدنية العراقية، تمّ خلاله تأكيد الإسراع بتوقيع عقود محطة اليوسفية الحرارية خلال اجتماعات الدورة السادسة عشرة ١٩٨٦[٤]، إلا أن اللجنة العراقية –السوفيتية لَم تتوصل إلى صيغة توقيع عقدٍ نهائيٍّ لمحطة اليوسفية لِأمورٍ تتعلق بالعرض المُقَدَّم مِن الجانب السوفيتي وأمورٍ فنيةٍ أخرى[٥].

استمرت العلاقات العراقية – السوفيتية في مجال القطاع الكهربائي بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ بِما يتعلق بتنفيذ الأعمال بِموجَب العقود وتواصَل عمل الخبراء السوفيت في الإشراف على بناء المحطات الكهربائية والخطوط الناقلة (الضغط العالي)[٦]، كما تمَّ إنجاز ربط مغذياتٍ أرضيةٍ

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، و. (٢)، ١٥/ ١٠/ ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٧)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٢/ ٢)، محطات كهرباء، و. ٢٣/ ٣/ ١٩٨٦.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٧)، مصدر سابق.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد(٦٠٩٨)، في ١٩ إيار ١٩٨٦.

(٦) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطات كهرباء، و. (٢٥)، ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٨.

بواقع (٦) في مدينة السماوة لتغذية وتقوية التيار الكهربائي لـ (٣٠٠٠)، زيادةً عَلى إيصال خطوطٍ ناقلةٍ للمصانع الكبيرة والمتوسطة في محافظتي الناصرية والسماوة مِن محطة الناصرية الحرارية، كما تم افتتاح إحدى محطات تحويل الكهرباء في العراق نَفَّذَتها شركة تكنو بروم السوفيتية ضمن سلسلة عقود بكلفة (٥٢) مليون دولار، إذ تقوم هذه المحطة بتغذية محافظتي المثنى والديوانية عن طريق محطة الناصرية الحرارية[١].

وَقَّعَت المؤسسة العامة للكهرباء في الرابع عشر مِن نيسان ١٩٨٨ عقدًا مع إحدى شركات الاستشارة السوفيتية للإشراف على بناء محطةٍ حراريةٍ في محافظة الأنبار، إذ ضمَّ العقد تقديم مشورةٍ فنيةٍ وهندسيةٍ للمِلاكات العراقية ودراسة تقارير فحص التربة و وَضْعِ المعالجات لها ومتابعة الأعمال والجداول الزمنية لها، إذ عَدَّت وزارة الصناعة العراقية هذا المشروع هو لرفع قدرة العراق في مجال تدريب المِلاكات مِن الناحية الفنية[٢]، كما تم إبرام عقدٍ في السابع مِن أيلول ١٩٨٨ بين العراق والاتحاد السوفيتي لتجهيز العراق بالمعدات التشغيلية لمحطة الناصرية الحرارية ومحطة الموصل بِما يُلَبّي احتياجات محطات الكهرباء[٣].

وفي الحادي والثلاثين مِن كانون الثاني ١٩٨٩ أنجزت وزارة الصناعة مع الشركات السوفيتية المختصة دراساتٍ للطاقة الكهرومائية؛ لأنّها العراق بالتعاون مع الجهات السوفيتية، إذ شملت الدراسة (٧٣) مشروعًا للطاقة الكهرومائية بكلفة (٩٠) مليون دولار، التي شملت مشاريع خزن المياه أيضًا لغرض استثمارها في مجال الطاقة الكهربائية[٤].

بدأت اجتماعات الدورة الثامنة عشر في السابع مِن شهر شباط ١٩٨٩ للجنة العراقية-السوفيتية في العاصمة بغداد، ترأَس عصام الجلبي الجانب العراقي وَعَن الجانب السوفيتي فاسيلي دينكوف وزير الصناعة النفطية، أثمرت الدورة عَن الاتفاق فيما يخصّ قطاع الكهرباء[٥]، هو إنشاء محطة كهرباءٍ حراريةٍ بِسِعَة (١٣٦٠ ميكا واط)، إذ وقَّعها في اليوم نفسه وزير الصناعة والتصنيع العسكري العراقي، وَعَن الجانب السوفيتي دينكوف في موقع المحطة، وتُعد هذه المحطة مِن المحطات الحرارية الكبيرة التي وقَّعها العراق مع السوفييت[٦].

أعلنت المؤسسة العامة لنقل الطاقة الكهربائية في العاشر مِن آذار ١٩٨٩ أنّ العراق قام بتسلُّم ست محطات تحويلٍ مِن الجانب السوفيتي وشركاتٍ أخرى؛ وبذلك ارتفعت قدرة العراق

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ، ملفة رقم (٥٨٢)، محطات كهرباء، و. (٢٧)، ١٠/ ١/ ١٩٨٨.
(٢) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطات كهرباء، و. (٢٩)، ١٤/ ٤/ ١٩٨٨.
(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطات كهرباء، و. (٢٥)، ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٨.
(٤) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢) محطات كهرباء، و. (٣٨)، ٣١/ ١/ ١٩٨٩.
(٥) صحيفة الثورة، العدد (٣٨٣٠)، في ٧ شباط ١٩٨٩.
(٦) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢) محطات كهرباء، و. (٣٩)، ٧/ ٢/ ١٩٨٩.

الإنتاجية للكهرباء من (٩-١٠) آلاف ميكا واط بواقع (٣٦) محطةً كهربائيةً[١]، إلى جانب قيام هيأة تنفيذ المشاريع الكهربائية بالتعاون مع الخبراء السوفييت، تمَّ الانتهاء مِن المرحلة الأولى في توسيع محطة (باب الزبير) في محافظة البصرة[٢]، وهي تدخل ضمن تطوير منظومة كهرباء البصرة التي تتضمن إنجاز ثلاث محطات تحويلٍ بقدرةٍ إجماليةٍ (٥١٧) ميكا واط ومدة الإنجاز كانون الأول ١٩٩١، إلّا أنّ كثيرًا مِن المشاريع التي شرعت بها الحكومة العراقية في ما يخصّ الطاقة الكهربائية توقَّفت بسبب أحداث حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ وما نتج عنها مِن آثارٍ وخروج الخبراء وأغلب الشركات السوفيتية مِن العراق، فضلاً عن تدمير بعض المحطات جراء الحرب[٣].

يتبين عبر تناول التعاون في مجال الكهرباء الأمور الآتية:

١- إنّ أغلب عقود الكهرباء كانت مستغلة من الشركات السوفيتية منذ عقد السبعينيات

٢- تلكؤ الجانب السوفيتي في كثير من الاعمال ولاسيما تطوير الوحدات الكهربائية بسبب عدم انفتاح العراق على الشركات العالمية الأخرى ومنحها عقود في تلك المُدّة أو أنّ تلك الشركات غير السوفيتية عزفت في مُدّة الثمانينيات عن العمل داخل العراق بسبب حرب الخليج وهذا ما أدى بدوره إلى أن تستغل الشركات السوفيتية الظروف فتلكأت في التجهيز والإنجاز لعدم وجود منافس كما أنَّ كثيراً من العقود وقعت ايضاً في مُدّة الثمانينات وأجلها وعقدها ينتهي في التسعينيات من القرن العشرين.

٣- لم تقم الشركات السوفيتية بإجراء تطوير لتقنيتها وانّما ظلت في طورها القديم وهذا ما ادى إلى تهالك تلك المحطات في وقت مبكر واضطر العراق إلى استيراد مواد احتياطية كهربائية من موسكو كلفت الاقتصاد العراقي وقد يكون اعلى من الكلفة للشركات العالمية إذا ما دخلت منافساً للسوفييت.

(١) .د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢) محطات كهرباء، و.(٤١)، ١٠/ ٣/ ١٩٨٩.

(٢) .د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢) محطات كهرباء، و. (٥٢)، ٩/ ٧/ ١٩٩٠.

(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢) محطات كهرباء، و. (٦٠)، ١٠/ ٢/ ١٩٩١.

المبحث الثاني

التعاون العراقي السوفيتي المُشتَرَك في مجال الزراعة والري ١٩٧٩-١٩٩١

أولًا: الزراعة

امتلك القطاع الزراعي جملةً مِن الترابطات تجعله ضمن سلسلةٍ مِن القطاعات التي يتألَّف منها الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة للعراق فقد كان حينها بلدًا زراعيًّا على الرغم مِن ارتكاز اقتصاده على النفط إلا أنه بقي معتمدًا على الخارج بالنسبة إلى حاجاته الغذائية، ثمة ثلاثة عوامل اسهمت في هذا الوضع هي ثروةٌ زراعيةٌ غير مُستَثمرةٍ بِما فيه الكفاية، إلّا أنّها مدعومةٌ لئن تنمو بفعل التوظيفات المهمة في هذا القطاع، والأمر الثاني هو ازدياد عدد السكان الكبير($^{+}$٣,٣٪) في السنة والأمر الثالث ارتفاع مستوى الحياة المعيشية فقد ارتفع مدخول الفرد مِن ١٠٤ دينار عراقي عام ١٩٧٠ إلى ٣٩٠ دينار عراقي عام ١٩٧٩[١].

دخل القطاع الزراعي في العراق ضمن الخطة تنموية لعام ١٩٧٦-١٩٨٠ أي بحدود (٣١٠) ملايين دونم، غير أنَّ هذا التوظيف للأراضي وتنميتها عَن طريق الاستصلاح والاستثمار يتطلب جهود الشركات الخارجية وفي مقدمتها الشركات السوفيتية عَن طريق توسيع التعاون المُشتَرَك [١] بين الجانبين وإكمال سلسلة الاتفاقيات التي أُبرِمَت بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٨؛ لذلك قامت الحكومة العراقية بعقد بروتوكولات مُشتَرَكة مع الجانب السوفيتي بين عامي ١٩٧٨-١٩٧٩، شملت تجهيز معداتٍ لصالح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، فضلاً عن إصلاح الأراضي في جنوب العراق وإشراف الخبراء[٢]، فكانت مِن ضمن المؤسسات الزراعية المستفيدة هي (الهيأة العامّة لخدمات الثروة الحيوانية والمؤسسة العامة للمنشآت الزراعية والمؤسسة العامة للتسويق الزراعي والمنشأة العامة الزراعية في المسيب والهيأة العامة للبستنة والمنشأة العامة الزراعية في الخالص)، إلّا أنَّ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي العراقية واجهت بعض المتعلقات فيما يخصّ إيفاء الجانب السوفيتي بِموجَب العقود المُبرَمَة بين الطرفين لان اغلب المنشآت هي معتمدة في ألاتها على النظام الروسي، وقد طُرِحَت تلك المتعلقات في اجتماعٍ عُقِدَ في موسكو في الخامس والعشرين مِن شهر آذار ١٩٨٠ للجنة الفرعية المُشتَرَكة المَعنيَّة بشؤون الزراعة للبحث في المشاكل

(١) الدار العربية للوثائق ـ ملف العالم العربي، الزراعة، و.(ع ـ١/ ١٧٠٦)، ١٦/ آيار/ ١٩٧٩، ص٢-٣.

(٢) الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، الزراعة، و. (ع-٥/ ١٧٠٦)، ٢٠ / حزيران/ ١٩٧٩، ص ١-٢.

الناتجة عَن مسائل التعاقد والالتزامات ورفعها بصيغتها النهائية إلى اللجنة الرئيسة بدورتها العاشرة المُقَرَرَة في موسكو[١].

جاء في تقارير المؤسسات الزراعية العراقية في محضر الاجتماع فيما يتعلق بتلك المؤسسات ومنها الهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية تأخُّر إيصال وجبة أكباش (الريمانوف)، اما المؤسسة العامة للمنشآت الزراعية فتضمَّن تقريرها الجانب السوفيتي في توفير الأدوات الاحتياطية للمضخات الروسية (١٣٠) و (١٤٠) حصاناً، فضلاً عن المؤسسة العامة للتسويق الزراعي فقد أشارت إلى طلب أسماء الشركات لأغراض استيراد الفواكه والخُضَر واللحوم الحمراء ولحوم الدجاج وبيض المائدة والأسماك المُبَّردة إلى جانب السيارات المُبرِّدة والأدوات الاحتياطية لغرض التعاقد، إلى جانب تقرير المنشأة العامة الزراعية في المسيب الذي تضمن تلكؤ الجانب السوفيتي في تجهيز المواد المُقَرَر إرسالها، فضلاً عن الأدوات الاحتياطية للمكائن الروسية، وفيما يخصّ تقرير الهيأة العامة للبستنة: طلبت الأصناف الجيدة من العنب التي كان مِن المُقَرَر إرسالها من الجانب السوفيتي، إلّا أنّه لَم يتم تزويد الهيأة مِن نوعيات البذور لأصناف العنب من مدينة (سمرقند) جمهورية أوزبكستان–السوفيتية، فضلاً عن تقرير المنشأة العامة الزراعية في الخالص الذي اكد على ضرورة التعامل مع الجانب السوفيتي فيما يخصّ الساحبات نوع (ot15) وحاصدات (c k s) ومولداتٍ كهربائيةً ومواد احتياطية أخرى، وفيما يخصّ المكننة الزراعية فقد أوضحت عدم التزام الجانب السوفيتي بتسليم المواد في مواعيدها، والتأخير في تقديم عروض المواد الاحتياطية وإلغاء فقراتٍ منها، فضلاً عدم تقديم المعونات الفنية اللازمة في الإصلاح، ولا سيما ما يخصّ المولدات وعدم توفير المواد الاحتياطية من (شاصي – مُحرِّك)، وعدم توفير المواد الاحتياطية لأجهزة الهيدروليك، ورداءة نوعية التغليف، إلى جانب عدم وضع العناوين المُثبَّتة على الصناديق، وعدم فهم نوعية قوائم التجهيز أما بالنسبة للمستند الخاص (٧٨/ ٤/ ١٢٤٣) بالأدوات الاحتياطية (c k s) فظهر نقصٌ بحدود (٤٠,٠٠٠) دولار، أما ما يخصّ اعتماد شركة (mug Export) فلَم يتم التجهيز بشكلٍ كامل، كما تضمن تقرير المنشأة العامة الزراعية في الإسحاقي: عدم إجابة الجهات السوفيتية على البرقيات المُرسَلة عن طريق الملحقية التجارية السوفيتية في بغداد فيما يخصّ كتلوكات للأدوات الاحتياطية الخاصة بـ (I. T/ 5) والأفدنة والباذرات والحاصدات وبقية المكائن والآلات الزراعية، كما أوضحت الهيأة العامة للمراعي الطبيعية في التقرير هو عدم إجابة الجانب السوفيتي على مخاطبات الهيأة في زيارة وفدٍ إلى موسكو للاطلاع على الطرائق التكنولوجية المُتَّبعة بالاستزراع والاستفادة من خبرة الجانب السوفيتي في زراعة نباتات الكوشيا: (نباتات حولية ذات

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي/ اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي، محضر اجتماع اللجنة الفرعية ٢٥/ ٣/ ١٩٨٠، و. (١٤).

شكل كروي، تكثر زراعتها في شمال اوروبا الشرقية ولها استخدامات طبية وغذائية في بعض البلدان) [١].

توصَّل الجانبان إلى تضمين خلاصة التقارير ورفعها إلى اللجنة الرئيسة بدورتها العاشرة وإرجاء البحث في موضوع تقارير المؤسسات الأخرى وهي (المؤسسة العامة للمكننة الزراعية والمؤسسة العامة للمنشآت الزراعية-مديرية مشروع تنمية القطن والبذور الزيتية[٢]، وفي الدورة العاشرة التي عُقدت في آيار ١٩٨٠، تم مناقشة ما جاء في تقارير اللجنة الفرعية، إلى جانب إعادة طرح تقرير المؤسسة العامة للمكننة الزراعية الذي وَرَدَ فيه هو عدم قيام الجانب السوفيتي بتجهيز الأدوات الاحتياطية في مواعيدها المحددة بموجب العقد ذي العدد (٧٨/ ٤/ ١٩٣٤) العائد للعقد ذي العدد (١١/ ٢٢٦/ ٦١٠٠٢) في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٨ مع شركة (Zygest Export) لمدة تسعة أشهر ولم تُرسِل المواد الخاصة بحاصدات (c. k o) كافة وطلبت تحديد أربعة أشهرٍ إضافيةٍ، فضلاً عن طلبٍ آخر للشركة بتمديد العقد الخاص بإكمال التجهيز لغاية شهر آيار، أما بخصوص المؤسسة العامة للمنشآت الزراعية في الدلمج فأوضحت رئاسة اللجنة العراقية للجانب السوفيتي الأمور الآتية[٣]:

- غياب الخبراء الروس عن المكائن المُصدَّرة من موسكو بعد مُدّة الصيانة، فضلاً على حدوث أعطالٍ في تلك المكائن بسبب عدم دقة الربط والشد للأجزاء الداخلية وعدم اطِّلاع الجانب السوفيتي على الأعطال الرئيسة والفرعية، مّما يُشكِّل ما ذكر في النقطة أعلاه معوقًا كبيرًا في دقة تجهيز المواد الاحتياطية وحصرها.
- عدم وجود جهةٍ مختصةٍ من الاتحاد السوفيتي تقوم بتوفير ما يلزم بتدريب المِلاكات العاملة.
- عدم وجود دراسةٍ صحيحةٍ لبعض الآلات الزراعية تُسهم في تغيير التصميمات.

أما المؤسسة العامة للمنشآت الزراعية مديرية مشروع تنمية القطن والبذور الزيتية فقد تمَّ مناقشة ما جاء في تقرير المنشأة في تجهيز باذرة قطنٍ بواقع (١٠٠) في ضوء الطلب المُقدَّم إلى شركة (تراكتور كسبورت) السوفيتية لعام ١٩٧٩، إلّا أنّ إيقاف التعامل مع الشركة المذكورة حال دون الحصول عليها وقد أكَّد الجانب العراقي في اللجنة المشتركة ضرورة تجهيز العراق بالباذرة خلال ستة أشهر لعام ١٩٨٠ واستخدامها في مواسم زراعة القطن لموسم ١٩٨١، ضرورة التزام الجانب السوفيتي بفقرات العقود المبرمة وتجهيز المواد على ضوئها، إذ قام الجانب السوفيتي

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٦).

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٢٥)، في ٢٤ آيار ١٩٨٠.

(٣) د، ك، و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، الدورة العاشرة للجنة العراقية السوفيتية، ١٩٨٠/٦/٢٥، و. (١٧).

بإرسال مواد غير موجودةٍ في العقد مثل ما جرى مع عقد المواد الاحتياطية ذي العدد (٤٥٠٥٠٦١٣٠٠) لعام ١٩٧٩ ما اضطر الجانب العراقي إلى ارجاعها واستبدالها وهذا أدى إلى التأخير[١].

- تمَّ التفاوض على تعديل فقرة الرواتب في العقود وهي عقودٌ تشمل رسو الباخرة للصيانة او التصليح لأكثر من (٢٠) يومًا بخصم (٢٠٪) من الراتب لحين خروج الباخرة.
- وفيما يخصّ تجهيز الشباك فقد تم تداول موضوعها، إذ طلبت المؤسسة في تقريرها بأن تكون جديدةً عند التجهيز وغير مخزونةٍ لمُدَدٍ طويلة، وتأخُّر الجانب السوفيتي بصورةٍ مستمرةٍ في تنفيذ العقود المبرمة.
- تكون مهمة الخبراء تدريب المِلاك الفني / فضلاً عن البحوث.

ناقشت اللجنة المواضيع التي تخصّ المنشأة العامة للتجهيزات الزراعية وهي تضمُّ موضوع تأخير موادٍ في الطلبية (M1677) التي شحنتها شركة (تراكتر إكسبورت) بعد تعديل الاعتماد مراتٍ عِدَّة، فضلاً عن المواد الاحتياطية لمضخات (١٤٠) حصان المثبتة بالطلبية (N/ Lo/ 1/ c/ 76) عدد (٩) مضخات ولم تُجهِّزها مؤسسة تكماش كسبورت[٢]، كما توصلت اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي المشترك إلى الأمور إلى إلزام الجهات السوفيتية بإيفاء التزاماتها تجاه المؤسسات الزراعية العراقية ومنها تجهيز الهيأة العامة لخدمات الثروة الحيوانية بوجبة أكباشٍ من نوع ريمانوف يُضاف إلى العقد الأصلي (٢٠) كبشًا، أي يصبح العدد الإجمالي (١٢٠) كبشًا، زيادة على مفاتحة المؤسسات السوفيتية المُجهِّزة المواد الاحتياطية، وتمت متابعة موضوع التجهيز حتى نهاية عام ١٩٨٠؛ فضلاً عن إلزام بعض المؤسسات المجهزة بغراماتٍ تأخيريه، وإجراء التنسيق المُشتَرَك بين المؤسسات العراقية والسوفيتية فيما يخصّ قضايا عقود الخبراء والتدريب والتجهيز؛ وفي حالة حدوث متعلقاتٍ تُرفع إلى رئاسة اللجنة المشتركة لغرض البَحِث وَالبَت في الأمر، فضلاً عن تكليف لجنةٍ سوفيتيةٍ من الخبراء لزيارة العراق وصياغة تقريرٍ يُقدَّم إلى اللجنة المشتركة فيما يخصّ المنشأة العامة الزراعية في الإسحاقي والمسيب والدلمج، كما تقوم بجولةٍ للاطلاع على بقية المنشآت الزراعية وتكون اللجنة المُبتعثة إلى العراق ذات خبرةٍ فنيةٍ في المجالات كافة؛ إلى جانب مفاتحة المؤسسات السوفيتية المُجهِّزة للحاصدات وإلزامها بتنفيذ عقود التجهيز مع المواد الاحتياطية، فضلاً عن إبداء التوصيات في ما يخصّ أعمال الصيانة وتدريبها

(١) د، ك، و، وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، الدورة العاشرة للجنة العراقية السوفيتية، ١٩٨٠/٦/٢٥، و. (١٧).

(٢) المصدر نفسه.

المِلاكات العراقية؛ وتخويل اللجان الفرعية المشتركة المعنيَّة بشؤون الزراعة تذليل المعوقات عن طريق اللقاءات الدورية إلى جانب إعداد تقارير مستقبليةٍ حول توقيع عقود تعاونٍ مُشتَرَك[١].

كان التعامل مع الاتحاد السوفيتي في القطاع الزراعي يدخل ضمن سلسلة إجراءاتٍ قامت بها الحكومة العراقية، الغاية منها هي إيجاد أنماطٍ زراعيةٍ ملائمةٍ وتنظيم الزراعة واستصلاح الأراضي وزيادة المساحات المزروعة المعتمدة على ري نهري دجلة والفرات واستثمارها في محاصيل الحنطة والشعير، الّا أنّ الخبراء السوفييت أشاروا على الحكومة العراقية في مدة السبعينيات إلى زيادة زراعة محاصيل الشعير محل القمح للأراضي التي تعاني زيادة الملوحة، فتمَّت زراعة (٥٧٥) ألف طنٍ عام ١٩٨٠، فشكَّل القمح والشعير ما يُقارِب (٨٠٪) من المساحات المستثمرة في العراق، وتشمل المحاصيل الأخرى العدس وبذور الكتان والفاصوليا والرز والسمسم والذرة والدِّخن والطماطم والباذنجان والباماياء والقطن والبطاطا، إذ إنَّ الحكومة العراقية قامت باستيراد أصنافٍ مِن بذور القطن والبطاطا والكتان من دول الاتحاد السوفيتي[٢]، ضمن إطار التعاون الاقتصادي المشترك، في مجال الزراعة والإصلاح الزراعي، وتجلَّى ذلك في تصريح وزير الزراعة والاصلاح الزراعي (عامر مهدي صالح) في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٨٠ عند لقائه وفدٍ من الخبراء والفنيين السوفييت، أشاد في اللقاء بالتعاون الثنائي من أجل تطوير القطاع الزراعي، إلّا أنّ ذلك يتطلَّب جهودًا حثيثةً منها إكمال السوفييت تجهيز الوزارة بما منصوص عليه في العقود، وطلب الوزير العراقي من الجانب السوفيتي متابعة الموضوع مع المؤسسات السوفيتية[٣]؛ لأنَّ ارتفاع العوائد المتحققة من الناتج الزراعي يتوقف على توفر الموارد الاقتصادية والتقدم التكنولوجي لدفع الدالة الإنتاجية نحو الأعلى، فضلاً عن أنّ العراق سعى إلى الاستفادة من تجارب موسكو وبعض دول آسيا في مجال الثورة الزراعية باستخدام البذور المُحسَّنة والأسمدة الكيميائية وغيرها من العناصر الأخرى أسهمت وبشكلٍ فعَّالٍ في تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته[٤]

ارتبط التطور الزراعي واستصلاح التربة بعملية توسيع (المشاريع الإروائية الكبيرة والخزن)، زيادةً على مشاريع البزل وهي مشاريع أُقيمت في مقاطعات الأراضي لامتصاص ملوحة الأرض، ومن المشاريع التي شرعت الشركات السوفيتية بتقديم عروضها والعمل بها بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٨ هو مشروع (شنافية – ناصرية ومشروع الكفل- شنافية ومشروع سد الفتحة والمصب العام

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، متابعة الدورة العاشرة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، ٢٦/ ٦/ ١٩٨٠، و. (١٩).

(2) C.I.A, Iraq A Handbook: Agriculture nd Livestock, December, 1982, P-4.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٨٥١)، في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٤) جاسم محمد حبيب العربي، النمو الزراعي والعوامل المؤثرة عليه، مجلة التجارة، العدد(١-٢)، السنة (٤٥)، ١٩٨٢، ص٢٧.

وتوسعة مشروع سدة الهندية ومشروع سد حديثة، هذا بالنسبة للخزن، أمّا المبازل فشملت على (أعالي الفرات والصقلاوية وأبي غريب واليوسفية واللطيفية ومشاريع الفرات الأوسط، مثل حلة-ديوانية-دغارة وحلة-كفل، إذ تمَّ شقَّ مبزلٍ رئيسٍ يربط بين هذه المبازل الثانوية يخدم الأراضي الزراعية ما بين النهرين التي تزيد مساحتها على (٦) مليون دونم، ابتداءً مِن شمال بغداد ثم جنوبها حتى ينتهي عند خور الزبير ثم الخليج العربي، أما السدود والخزانات والمشاريع الإروائية السطحية فإنها تروي ملايين الدونمات في مناطق مختلفة من العرق[١].

تواصلت اللجان الفرعية المعنيَّة بشؤون الزراعة أعمالها ومتابعة ما توصلت إليه الدورات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة حول إكمال تجهيز المؤسسات السوفيتية للعقود المتنوعة في ما يخصّ الأدوات الاحتياطية والآلات والبذور، فضلاً عن سَير أعمال الإنشاءات ومنها مخازن الحبوب إذ قدَّمت اللجنة المشتركة للزراعة تقريرًا في الدورة الثالثة عشرة التي أُقيمت في موسكو في شهر حزيران ١٩٨٣، فقد تضمَّن التقرير[٢]:

- إنشاء مخازن الحبوب وتوسيعها: افتتاح مجمع صوامع وحبوب مخمور عام ١٩٨٢ بِسِعَة (٤٠) ألف طنٍ وتوسيع مخزن حبوب كركوك بسعة (١٠) آلاف طنٍ، ومخزن الحبوب في كركوك بسعة (١٠) آلاف طنٍ، ومخزن الحبوب في زاخو بسعة (١٥) ألف طن.
- قرار الجانب العراقي باستمرار أعمال توسيع المخازن في مدينتي مخمور والبعاج وإنشاء أجهزة تفريغٍ وتحميل في المخازن الواقعة في مدينتي مخمور والبعاج وإنشاء أجهزة تفريغٍ وتحميل (عربات سكك حديد) في المخازن السبعة التي أنشأتها الشركات السوفيتية بموجب العقود.
- إلزام الجانب السوفيتي بتنفيذ أعمال الصيانة الخاصة بنضوح الماء في الطوابق السفلى للمخازن المُنفَّذة سابقًا (زاخو- الرفاعي- الرمادي) على أن تُنجَز هذه الأعمال في أقصر وقت، والتي أنجزت فيها اعمال الصيانة بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٥.
- أوضح الجانبان بأنَّه تمّ إكمال تجهيز العقود التي أكَّدتها الدورات (١٠ و ١١ و ١٢).
- إعادة تجديد عقود الخبراء قبل انتهاء مدة التعاقد، فضلاً عن رفد المؤسسات الزراعية العراقية بخبراتٍ فنيةٍ إضافيةٍ مع تدريب المِلاكات العراقية.

(1) U. N, EIECWA/ AGR/ 8413, Cereal price policy in Iraq, 17/ 4/ 1984, P-34.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٥٢٣٠٠/٣)، اجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، ٣٠ / حزيران/ ٩٨٣، و. (١٣).

- تمَّ الاتفاق بين الجانبين على تحديد موعد جلسةٍ للجنة الفرعية في عام ١٩٨٤ للبحث في بعض القضايا[١].

فعلى الرغم من أن الدورة الثالثة عشرة في حزيران ١٩٨٣ التي تناولت التعاون في المجالات كافة ومنها القطاع الزراعي، إلّا أنَّ الجلسات التكميلية ما بين الدورتين هي استثناء أغلب المشاريع الزراعية من محضر الدورة الثالثة عشرة، لأمورٍ تتعلق بمسائل فنيةٍ وماليةٍ لحين إجراء مباحثاتٍ في عام ١٩٨٤ من اللجنة الفرعية للزراعة[٢].

عُقِدَ اجتماعٌ للجنة الفرعية المعنيَّة بشؤون الزراعة المُشتَرَكة في الأول من نيسان ١٩٨٤ تمَّ التباحث في القضايا المُشترَكة ومنها مسألة الأعمال والصيانة في المخازن التي تناولها تقرير اللجنة في مباحثات شهر حزيران ١٩٨٣، فقد أوضح الجانب السوفيتي بأنَّ تم مفاتحة شركة سلخوز بروم (Selkhos prom x port) لغرض المباشرة بالمشاريع المشار إليها، أمّا بخصوص القضايا المالية لتلك المشاريع فإنَّ الجانبين اتَّفقا على تأجيلها إلى جلسة تشرين الأول ١٩٨٤، فضلاً عن قيام الجانب السوفيتي[٣]، بعرض نتائج تقارير الخبراء حول مشروع الاستهلاك المائي للمحاصيل الزراعية في مشروع الدلمج (مسطح مائي يقع ضمن محافظتي واسط والديوانية ويتغذى من المصب العام الواقع بين دجلة والفرات) بناءً على طلبٍ عراقيٍّ سابقٍ بذلك[٤].

عُقِدَت الدورة السادسة للجنة الفرعية المُشترَكة في مجال الزراعة بالعاصمة موسكو للمُدّة من (١٢ – ١٨) تشرين الأول ١٩٨٤، مَثَّل الجانب العراقي طه ياسين الدوري مدير عام هندسة المشاريع في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وعن الجانب السوفيتي (B.A. Tibove) نائب رئيس مؤسسة (سلخوز بروم كسبورت)، وأ. ن. فودجيانوف (I. N. Vodp Janov) نائب رئيس مؤسسة (بروماش كسبورت)، إذ عَبَّرَ الجانبان عن ارتياحهما في بناء امتداد مخزن (بعاج)، تمَّ خلال الاجتماع إبلاغ الجانب العراقي بأنّه تمّ تسليم مخزن الحبوب (السماوة) للتشغيل الدائم كما تم تسليم امتداد صوامع مخمور للتشغيل النهائي، فيما يخصّ الزراعة فقد تمّ اتخاذ القرارات الآتية وهي[٥]:

---

(1) Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 17 ноября 1983 г., и. (45).

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، اجتماع اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي ما بين الدورتين الثالثة عشر والرابعة عشر، ١٧/ تشرين الثاني، ١٩٨٣، و. (٤٥).

(3) Minutes Fifth Session of the Subcommittee on Agriculture and fisheries of the soviet-Iraq permanent committee for Economic, technical and scientific cooperation, file 52/ 300/ 130, Doc (35), 1 April, 1984.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٣٢٥)، في ٢ نيسان ١٩٨٤.

(٥) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٤)، مصدر سابق.

أ- عند استلام خطاب الضمان من الشركة الخاصة بتسريب مياه مخزن زاخو، إذ سيقوم الجانب العراقي بتحرير الضمان المَصرِفي وإصدار الشهادة النهائية ويتم الاحتفاظ بـ (٦٪) حتى إكمال الصيانة في حزيران ١٩٨٥.

ب- بعد الانتهاء من الأعمال المتبقية وفقًا للعقد وتقديم المستندات المطلوبة لصومعة (مخمور) سيقوم الجانب بإصدار شهادة تسليم (الصومعة) للتشغيل الدائم.

ج- أبلغ الجانب السوفيتي الجانب العراقي ببدء أعمال الإصلاح لمعالجة التسرُّب في صوامع (الرفاعي والرمادي) وسيتم الانتهاء من هذه الأعمال قبل نهاية عام ١٩٨٤.

د- تتخذ شركة سلخوز بروم كسبورت الإجراءات المناسبة للتأكد من أنَّ المصانع التي تنتج المعدات وقطع الغيار للصوامع الخاصة بالمخازن بأنها ترفق شهادة (المنشأ)، وأنَّ القطع المُستَورَدَة طبقًا للمواصفات المطلوبة كما أنّ شركة (سلخوز برو) اتخذت إجراءاتٍ لتسريع إنجاز أعمال سبعة مآخذ حبوبٍ من خطط السكك الحديد إلى الصوامع حتى يتم جدولة العمل.

هـ- قام الجانب السوفيتي بإصدار شهادة التسليم النهائي لمخزن (كربلاء) وسيحرر الضمان المَصرِفي بعد إرسال طبقة الحجر المسحوق والأعمال الأخرى المتعلقة بمخزون ٧,٧١٠ مِن الشركة، كما أنَّ الشركة السوفيتية المذكورة ستقوم بالتعاون مع الخبراء العراقيين بفحص المعدات و جردها التابعة لصوامع النجف والمخزونة في محافظة (كربلاء).

و- بشأن المبالغ المُستَحَقة فإنَّ الجانب العراقي سيقوم بدفع المبالغ المُستَحَقة وهي (٧) مليون دولار بموجب شروط التعاقد.

ز- بدأت شركة سلخوز بروم بالتدابير اللازمة لإكمال الأعمال المتبقية لمخزن السليمانية قبل نهاية ١٩٨٤، فضلاً عن تركيب معدات التنظيف للصوامع الخاصة بالمخازن وفقًا لشروط التعاقد[١].

بدأت اجتماعات الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية – في شهر حزيران ١٩٨٥[٢]، والذي مَثَّلَ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في اللجنة طه ياسين خضير رئيس المؤسسة العامة للأسماك في الوزارة إلى جانب عددٍ مِن الخبراء وعن الجانب السوفيتي شاموفسكي (Shamovsiky) رئيس قسم التعاون الاقتصادي مع بلدان الشرق الأوسط إلى جانب ممثلي الشركات السوفيتية ومنهم بركوف (Berkov) لاحظ بارتياح تعاون المؤسسات العراقية – السوفيتية في مجالات الزراعة والأسماك وإنشاء المخازن الكبيرة، كما أكَّد الجانب العراقي إطلاق المبالغ جميعها المُستَحَقة

(1) Minutes of the meeting of the sixth session of the subcommittee on Agriculture and fisheries of the Iraq-soviet permanent committee, file (52/ 300/ 30), Doc (38), 18 October, 1984.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٦١)، في ١٢ حزيران ١٩٨٥.

لمؤسسة سلخوز بروم كسبورت مِن الضمان والمُتَعَلِقَة بالمخازن التي تسلَّمتها مؤسسة سلخوز بروم كسبورت والوثائق المطلوبة، فضلاً عن ملاحظة الجانبين بأنَّ المؤسسة المذكورة لَم تُنَفِّذ حتى الآن إجراءات عملية استئناف الأعمال في مخزن السليمانية ضمن الوقت المُتَّفَق عليه بين الجانبين في الدورة السادسة للجنة الفرعية، إذ بَيَّن الجانب العراقي ضرورة استئناف العمل بأقرب وقتٍ ممكنٍ إلى جانب تأكيد الجانبين استعدادهما لمزيدٍ من التعاون في المؤسسات الزراعية لغرض تحقيق المنفعة المتبادلة، فضلاً عن إجراء مباحثاتٍ مستقبليةٍ ومشاوراتٍ إضافية في مجال القطاع الزراعي، وأكَّد الجانب السوفيتي أنَّ حكومته دعمت المؤسسات الزراعية العراقية المختلفة بآلاتٍ وَعِدَّةٍ وبذورٍ والإنشاءات الزراعية والفصيلة الحيوانية النادرة من أجل تحسين نوعية الثروة الحيوانية للاستهلاك البشري ومنها الدواجن(١)، إذ بدأت بتوريد مفاقس البيض مع بداية كانون الثاني ١٩٨٦ ضمن عقود الدفع الآجل التي نَصَّت عليها الاتفاقية التجارية في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٤(٢).

قَدَّم الجانب السوفيتي في الدورة السادسة عشرة في آيار ١٩٨٦(٣)، بناءً على تقارير الواردة من مؤسساتها العاملة في العراق بأنّه تم إنجاز أعمال المخازن التي أشار إليها محضراً اللجنتين الفرعية الخامسة والسادسة واللجنة الرئيسة، زيادةً على تقرير الخبراء في مجال الزراعة والموارد المائية والأسمدة النيتروجينية ونوعيات المحاصيل التي يمكن أن تُسهم في الاقتصاد الوطني مثل البطاطا وبعض المحاصيل الصيفية ونوعية التربة التي يمكن تحديد المزروعات فيها وكميات المياه التي تستهلكها المزروعات(٤).

سعت الحكومة العراقية إلى توثيق علاقاتها مع الجانب السوفيتي لتطوير القطاعات ومنها القطاع الزراعي تجلَّى ذلك في اجتماعات الدورة السابعة عشرة في عام ١٩٨٧عند زيارة رئيس اللجنة الاقتصادية العراقية والوفد الاقتصادي المرافق له إلى موسكو إذا التقى رئيس اللجنة الاقتصادية العراقي نظيره السوفيتي، إذ التقى رئيس اللجنة الاقتصادية ُتم التباحث في عدّة قضايا اقتصادية(٥)، نتج عن الاجتماعات توقيع اتفاقياتٍ وبروتوكولاتٍ مُشتَرَكةٍ في القطاعات كافة ومنها الزراعة، إذ قام الجانب السوفيتي بموجب البروتوكول الخاص بالزراعة بتوريد المُعِدات والجرارات الزراعية والمعدات التي تحتاجها معامل الأسمدة ومنها معمل الفتحة في بيجي لأغراض الصيانة،

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٢)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٨)، ٢٦/ ٦/ ١٩٨٥، محضر الدورة الخامسة عشر للجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، حزيران/ ١٩٨٥.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد(٦٠٩٩)، في ٦ آيار ١٩٨٦.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، محضر الدورة السادسة عشر و. (٢٥)، ٢٠/ ٥/ ١٩٨٦.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٣)، في ٢ تموز ١٩٨٧.

فضلاً عن إمداد العراق بالخبرات الفنية وتدريب المِلاكات العراقية[١]، وبموجبه فإنَّ الاتحاد السوفيتي يُجهِّز العراق للمدة ١٩٨٧-١٩٩٠؛ وبذلك بدأت موسكو منذ كانون الأول ١٩٨٧ بإرسال أول وجبة جراراتٍ زراعيةٍ إلى العراق تبعها إرسال وجبةٍ من سوبر الفوسفات وذلك في كانون الثاني ١٩٨٨ لغرض إدامة المحاصيل الشتوية (الحنطة والشعير)[٢]، وقد أشار وزير الزراعة والري عبد الوهاب محمود في حديثه إلى أنَّ العلاقات الخارجية للعراق في المجال ومنها الاتحاد السوفيتي قد أسهمت في توسيع رقعة الزراعة والري وزيادة الإنتاجية بفعل مشاريع الاستصلاح، كما أنّ الوزارة خطَّطت لاستثمار الأراضي الزراعية بوضعها خططًا عبر تشكيل لجانٍ تتولَّى إعداد خطة الإنتاج الزراعي للأعوام (١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠) تُشرك فيها العاملين في وزارة الزراعة والري والهيأة العامة للبحوث والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية والهيأة العامة لإنتاج الأعلاف والهيأة العامة لتشغيل مشاريع الري ودائرة التخطيط والمتابعة، إذ إنَّ هذه اللجان تُشرف على الخطة والتنسيق مع الخبراء السوفيت والدول الأخرى وتضمن الحاجيات للقطاع الزراعي ورفعها إلى اللجنة الاقتصادية العراقية الخارجية لتوفير المتطلبات الممكنة ومتابعة التجهيز المتأتي من الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية[٣].

عُقِدَت اجتماعات الدورة الحادية والعشرين للجنة الاقتصادية العراقية -السوفيتية للتعاون الاقتصادي في الثاني عشر من نيسان ١٩٩٠ فقد ترأَّس الجانب العراقي عصام الجلبي وعن الجانب السوفيتي موردينوف (Mordinov) وبحضور ممثلين عن المؤسسات الحكومية لكلا الجانبين، وفيما يخصّ محور الزراعة فقد تباحث الجانبان في إمكانية تجديد اتفاقية الدفع بالآجل التي تنتهي في آيار ١٩٩٠، فضلاً عن أنّ الجانب العراقي قَدَّمَ التقارير الكشوفات المالية المُستحَقَّة جرّاء استيراد المُعِدات والمواد الاحتياطية ومنها ما يخصّ القطاع الزراعي والتباحث في الدفعات الأخيرة التي تنتهي نهاية عام ١٩٩٠ تُستَقطَع مِن قيمة صادرات النفط الخام المُصَدَّر إلى الاتحاد السوفيتي[٤].

التقى وزير الزراعة والري بالوكالة عبد الوهاب محمود في يوم الثالث عشر من نيسان ١٩٩٠ المبعوث السوفيتي موردينوف رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية السوفيتية في بغداد عقب اجتماعات اللجنة الاقتصادية في العاصمة بغداد، إذ استعرض الجانبان العلاقات الثنائية في مجال الزراعة وقد أعرب المبعوث السوفيتي بأنَّ حكومة بلاده متواصلةٌ بدعم القطاع الزراعي العراقي وأنَّ التعاون الثنائي أثمر وبشكلٍ كبيرٍ على مدار عشرين عامًا في تقدُّم الإنتاجية الزراعية، فضلاً عن

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٦)، في ٥ تموز ١٩٨٧.

(٢) مجلة اوراق اقتصادية، العدد (٦)، كانون الثاني/ ١٩٩١، ص٤٧.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٧٥٤)، في ١٣ آذار ١٩٨٨.

(٤) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٠٧/ ٨)، وزارة التخطيط، و. (٣٤)، ١٢/ ٤/ ١٩٩٠.

أن حكومته قدَّمت وَسَتُقَدِّم ما هو ممكنٌ للجانب العراقي في هذا المجال[١]، وفي الثامن عشر من كانون الأول ١٩٩٠ قَدِمَ وفدٌ اقتصاديٌّ أوكرانيٌّ إلى العراق يضمُّ مختلف المؤسسات من بينها الزراعة إذ صَرَّحَ مسؤولٌ في وزارة الزراعة والري بأن التعاون العراقي – الأوكراني قائم على أساس التعاون المشترك ولا سيما في مجال الحبوب (القمح والشعير)[٢].

ثانيًا: الري

للري دوره المهم وما يزال ويستمر كونه مِن المواضيع الحيوية في تطور الزراعة، إذ تأتي أهميته من الحاجة المُلِحَّة لتامين الغذاء للمجتمعات البشرية المتزايدة إلّا أنّ مفهومه الأكثر شمولًا هو ملئ الفراغ بالماء أو حصره، أما بمفهومه الزراعي فهو إضافة الماء إلى التربة لغرضٍ زراعيٍّ، إلّا أنَّ الري لا يقتصر على حدود المنطقة وإنما هو نقلٌ وتوزيعٌ وتقدير الاحتياطات المائية للنبات وما ينجم عنه من تملُّحٍ وبزلٍ واستصلاح.

بدأت الحكومة العراقية بإكمال سلسلة المشاريع الخاصة في إطار اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي للتعاقد على الآليات والمُعِدات وعمل الخبراء والفنيين ومدة الإنجاز، إذ تمَّ مناقشة إنجاز هذه المشاريع داخل إطار اللجنة وما تتخللها مِن معوقاتٍ في عملية تنفيذ مراحل العمل والاتفاقات منذ الدورة التاسعة للجنة والتوصيات التي أبداها ممثل الجانبين وأبرز هذه المشاريع التي نوقِشَت في الدورة[٣].

كان الهدف مِن إنشاء سدّ حديثة هو تكوين خزانٍ مائيٍّ لتنظيم مياه نهر الفرات و السيطرة عليها بعد دخولها الأراضي العراقية، ومع أنّ فكرة المشروع قديمةٌ إلّا أنّ تحقيق الهدف أصبح ضروريًا بعد إنشاء سدين على الفرات في كلٍ من سوريا وتركيا، إذ أثَّرَا في كمية المياه الجارية في النهر التي انخفضت إلى مستويات عالية، فضلاً عن تأثيرها في الزراعة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق التي تُعاني مشكلة الملوحة إلى جانب هذا فإنَّ مشروع سدّ حديثه سَيُمَكِّن مِن استحداث مشاريع ريٍّ في المنطقتين الوسطى والجنوبية مِن العراق كما يؤمِّن المشروع إنتاج الطاقة الكهرومائية، كما ستنجم عنه إعادة الإسكان وبناء مدينة عانه الجديدة، التي ستخلق عمالةً وقتيةً أيضًا، وقد تولَّت المؤسسات السوفيتية التي تمّ توقيع العقود معها في كانون الأول ١٩٧٦[٤] بإجراء

---

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٢٧/ ٨)، وزارة التخطيط، و. (٤٠)، ١٣/ ٤/ ١٩٩٠.

(٢) وكالة الأنباء العراقية، ١٨/ كانون الاول/ ١٩٩٠.

(3) C.I. A ،Euphrates river development, special report-current Intelligence weekly, 15 December, 1979, P-5.

(٤) وزارة الري–مديرية السدود والخزانات، تخطيط أعالي الفرات، رقم السجل (٢٠٨٥)، ملفة (٢٤٠)، ١/ ٢/ ١٩٧٩، ص١١٨.

مسوحاتٍ شاملةٍ للمنطقة عام ١٩٧٧ وبمتابعة من اللجنة المشتركة العراقية -السوفيتية في الدورة التاسعة التي أُقيمت في موسكو عام ١٩٧٩ اتخذت التوصيات الآتية [١]:

أ- زيادة أعمال الحفريات للصيانة الكهرومائية بحيث تتجاوز المنهاج المُخطَّط.

ب- الإسراع بتوقيع العقود المتعلقة بالمواد والمعدات والمكائن الضرورية لإكمال المشروع للأعوام (١٩٧٩-١٩٨٠-١٩٨١).

ج- الإسراع بتسليم المعدات اللازمة لتشغيل المحطة الثانوية.

د- الإسراع بتجهيز المواد والمعدات والمكائن المُتَعاقَد عليها بموجب العقد لعام ١٩٧٦.

- مشروع سدّة الهندية الجديدة: تضمنت توصيات الدورة التاسعة أن يقوم الجانب العراقي بتقديم التقرير النهائي والتعديلات المطلوبة[٢]، كما تمَّ الاتفاق على موعد تقديم التقرير النهائي بموجب مُلحَقٍ تم توقيعه بين الجانبين

إذ إن ما نفَّذه الجانب العراقي هو قد طلب في شهر كانون الأول ١٩٧٨ مِن الجانب السوفيتي زيادة تصريف الناظم الرئيس مِن (٣٥٠ م^{٣}/ثا) إلى (٤٥٠ م^{٣}/ثا) مع زيادة فقراتٍ لأعمال أخرى مع استبدال تغليف مستوى الترسيب في مؤخر الناظم الرئيس وفتح قناة تصريفٍ إضافيةٍ مع أيمن سدّة الهندية القديمة وإنشاء جسر فوقها لتجنب هدم السدّة وإعداد مُستَنَدات العقد للإعلان عن المشروع على مستوى عالمي، إلّا أنّه ظهرت مؤخرًا نتائج الموازنة المائية للمرحلة الثانية التي تشير إلى أنَّ السعة المائية المُخَصَصة للناظم الرئيس لشط (الحلة والكفل) بحدود (٢٧١ م^{٣}/ثا) ممّا استوجب الطلب مِن الجانب السوفيتي إعادة النظر بهذا التغيير والرجوع إلى التصريف السابق (٣٥٠ م^{٣}/ثا) مع إعطاء مرونةٍ بحدود (١٥٪) وبموجبه تمَّ التوقيع على ملحق (٣) وذلك بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٧٩ الذي ضمَّ التقرير النهائي للمشروع مع مستندات العقد والخرائط في مدةٍ أقصاها حزيران ١٩٨٠ مع الأخذ بالحسبان التعديلات أعلاه[٣].

- مشروع سدّ الفتحة: قام الجانب العراقي بالدراسة التفصيلية لمسودة الاتفاقية المُقَدَمة من الجانب السوفيتي والخاصة بإعداد تقرير الجدوى الاقتصادية والفنية لسدّ الفتحة والمحطة الكهرومائية، وقد لوحظ بأنّ مسودة العقد قد احتوت على شروطٍ جديدةٍ لا تتفق والشروط

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، كتاب وزارة الري ذي العدد (١٣/ ٧/ ٦/ ٢٦٧٨) في ٢/ ١٢/ ١٩٧٩، المرسل إلى رئاسة اللجنة العراقية مع الجانب السوفيتي، و. (١٣)، ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٩.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٣)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، كتاب وزارة الري في ٢٠/ ١٢/ ١٩٧٩، و. (١٤).

العامة للعقود وتقديم المساعدات الفنية في إطار الاتفاقيات العراقية-السوفيتية للتعاون الاقتصادي وسوف يُقَدِّم الجانب العراقي ملاحظاته.

- المصب العام: عدم التزام الجانب السوفيتي بالمنهاج الزمني (المُمَدد بالعقود) لتجهيز الجانب العراقي بالمواد والأدوات الاحتياطية المطلوبة مما ينتج عنه تمديد الاعتمادات، فضلاً عن حرمان الجانب العراقي من الاستفادة من الأدوات الاحتياطية في تشغيل المكائن المعطلة، إلى جانب قيام المؤسسات السوفيتية المختصة بتجهيز نسبةٍ ضئيلةٍ جدًا مِن قيام المواد المُتَّفَق على تجهيزها بالعقود المُبرَمَة وعدم إدراج المعلومات الكافية على الصناديق والمواد التي أرسلتها المؤسسات السوفيتية مما سبب صعوباتٍ للجانب العراقي عند التسلُّم في الموانئ[١].
- مشروع شنافية – ناصرية: قَدَّمَ الجانب السوفيتي عرضًا لدراسة مساحةٍ قدرها (٤٤) ألف دونمٍ مِن مشروع شنافية-ناصرية، وقامت لجنةٌ وزاريةٌ بدراسة العرض وقدَّمت التوصيات، إلّا أنّ الجانب السوفيتي أطال أمد المفاوضات بسبب الأسعار المالية التي طلبوها[٢].
- مشروع كفل- شنافية: قَدَّمَ الخبراء السوفييت التقرير الفني والاقتصادي لهذا المشروع في بداية عام ١٩٧٩ وقامت لجنةٌ مختصةٌ بدراسته وتقييمه ثم أجرَت مناقشةً مع الجانب السوفيتي في بعض النقاط الواردة بالعرض، كما تمَّ الطلب من المؤسسة السوفيتية المُختَصة ضرورة إعادة طبع التقرير مع الأخذ بعين الحساب ملاحظات اللجنة.
- الموازنة المائية: قَدَّم الجانب السوفيتي تقارير مرحليةً عَن الأعمال التي أُنجِزَت إلا أنه ما زالت هناك تقارير كثيرةٌ لَم تُقَدَّم لحد الآن وهي ذات أهميةٍ بالغةٍ كتقرير مستقبل الثرثار و هذا يتطلَّب من الجانب السوفيتي تقرير تلك التقارير بالسرعة وقبل انتهاء عمل الخبراء السوفيت وسفرهم إلى الاتحاد السوفيتي[٣].

جرى اجتماعٌ في الخامس عشر من آذار ١٩٨٠ في موسكو بين الجانب العراقي والجانب السوفيتي إذ مَثَّلَ العراق وفدٌ من وزارة الري العراقية وعن الجانب السوفيتي ممثلون عن اللجنة الاقتصادية ومديرو المؤسسات السوفيتية، فقد عرض الجانبان أهم المعوقات التي تواجه مسائل الري ومنها مطالبة الجانب العراقي نظيره السوفيتي الالتزام بتسليم المعدات، كما وَرَدَ في ملحق رقم (٧) لسنة ١٩٧٩ القاضي بتسليم المعدات بداية عام ١٩٨٠ وَلَم يتم التجهيز وقد برَّرت المؤسسات السوفيتية المُجَهِزة بأن هناك متعلقاتٍ فنيةً حالت دون التسليم في المواعيد المقررة، إلاّ أنّ الجانبين اتفقا على أن يتم التجهيز خلال ستة أشهر من تاريخ الاجتماع وإلّا أنّ الجانب العراقي سيضع

(١) وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٨) المصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠)، المصدر السابق.

غراماتٍ تأخيريةً جراء الإرباك من تأخُّر العمل الناتج عن التجهيز، كما ألزم الجانب العراقي السوفيتي بالعمل على تجزئة المحطة الكهرومائية في حديثة وتقديم المستندات على أساس المشروع الجاهز بصورةٍ كاملةٍ للمحطة[١]، فضلاً عن إبداء التعاون لما وَرَدَ في الكتاب ذي العدد (١٣/ ٧/ ٦/ ٢٦٧٨) في العشرين من كانون الأول ١٩٧٩، كما طلب الجانب العراقي من الجانب السوفيتي إعادة النظر بالملحق رقم (٩) الخاص بإيفاد الخبراء السوفييت إلى مشروع سدّ حديثة بعد أن أجرى التعديل عليه في ضوء توصية اللجنة الوزارية العراقية وتقديمه بأسرع وقتٍ للتوقيع عليه على ألّا تتجاوز المدة جلسة الدورة العاشرة كما طلب الجانب العراقي من الجانب السوفيتي تقديم التقارير الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سدّ الفتحة فضلاً عن التقرير النهائي لمشروع سدة الهندية الجديدة بموعده وهو الحادي عشر من آيار ١٩٨٠، أما بخصوص المكائن والمعدات لمحطات ضخ مشروع (بدره-جصان) فقد طلب الجانب العراقي من مؤسسة تكماش إكسبورت تجهيز النقوص في المعدات بحسب العقد المُبرَم والشروط الجزائية جرّاء التأخير إلى جانب تجهيز المعدات والأدوات الاحتياطية للمكائن والسيارات لمشروع الثرثار وبحسب الجداول المُرفَقة بالعقود إلّا أنّ الجانب السوفيتي طلب تمديد مدة التجهيز لتكون ثمانية عشر شهرًا بدلًا مِن ستة أشهر، غير أنَّ الجانب العراقي قَرَنَ موافقته بأن يكون التجهيز متكاملًا وغير مجزّأ[٢]، بشأن مطالبة مؤسسة (سلخوزبروم) بفتح اعتمادٍ أوضح الجانب العراقي بأنَّ صورة الاعتماد التي قدَّمتها المؤسسة المذكورة تُخالِف الشروط المنصوص عليها، و بالرغم من الإيضاحات التي قَدَّمَها الجانب العراقي على طلبات المؤسسة إلا أنّها لَم تُجرِ أي تعديلاتٍ جوهريةٍ وإنما التعديلات كانت طفيفةً لا تؤثر في الموضوع مما سبَّب تأخر شحن المواد بصورتها المحددة بالعقود[٣]، أما بالنسبة لسيارات الباص نوع (لاز ٣٢ راكب) وعددها (٤٥) فبالرغم مِن إرسال خبيرٍ خاصّ وأدواتٍ احتياطيةٍ إلّا أنّ ذلك لَم يُجدِ نفعًا وبقيت السيارات عاطلةً منذ تسلُّمها وقبل انتهاء مُدّة الضمان المُحَدَدة لذلك طلب الجانب العراقي تعويضًا عن التجهيز بموجب شروط العقد كما أنّ شركة تكماش إكسبورت السوفيتية لَم تلتزم بتنفيذ العقد المُبرَم بشأن تجهيز المنشأة العامة لمشروع الثرثار بالمنظومات المتكاملة لتجفيف المياه الجوفية (Lili S) في مواعيدها المحددة بالرغم من التأكيدات المستمرة، فضلاً عن أن الشركة المذكورة اتبعت أسلوب شحن المكائن وأجزائها غير المتكاملة بدون أن تُثبِّت رقم العقد

(١) وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٨) مصدر سابق.
(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠)، المصدر السابق، و. (٣٠- ٣١).
(٣) المصدر نفسه، و. (٣٠).

والاعتماد بصورةٍ صحيحةٍ على الصناديق مما سبَّب صعوباتٍ جَمَّةً في إخراجها وفرزها[١]، كان مِن أهم مخرجات الاجتماع بين الجانبين هي[٢]:

١- تقوم مؤسسة تكماش كسبورت السوفيتية بنصب المكائن والمعدات المتعاقد عليها والالتزام بالمُدَد المنصوص عليها في العقود وإضافة غراماتٍ تأخيريةٍ في حالة عدم الإيفاء بالشروط.

٢- تقوم المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي العراقية بمتابعة موضوع مشروع (شنافية- ناصرية) مع المؤسسات السوفيتية.

٣- يقوم الجانب السوفيتي بتجهيز الأدوات الاحتياطية للمضخات الروسية القديمة المستعملة العائدة إلى المؤسسات العامة لصيانة مشاريع الري و تشغيلها مع تزويد مواد إضافيةٍ على العقود.

٤- التزمت المؤسسات السوفيتية بشروط التعاقد تجاه تنفيذ المشاريع التي تمَّ بحثها في الاجتماع.

٥- فرض غراماتٍ على المؤسسات السوفيتية في حال الإخلال بعقود المشاريع والتجهيز.

وقد تم تصديق محضر اجتماع آذار ١٩٨٠ في محضر اجتماع اللجنة العراقية - السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي في آيار ١٩٨٠[٣]، اذ باشرت المؤسسات السوفيتية بعد عام ١٩٨٠ بتجهيز المواد والمعدات وتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها في محاضر الدورة الثامنة والمُشار إليها في الدورة التاسعة والعاشرة وبحسب تقارير وزارة الري العراقية عَن سير عمل المؤسسات السوفيتية[٤]، كما تمَّ الاتفاق بين الجانبين العراقي السوفيتي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على تنفيذ مراحل العمل بدءًا مِن عام ١٩٨١ وبحسب الخطة الاستثمارية التي أعَدَّتها وزارة الري لبناء أنظمة الري وبمساحة (١٠٠٠) دونمٍ للمرحلة الأولى للمدة ١٩٨١-١٩٩١ وتُقسم على مُدَدٍ والجدول الآتي يُبيِّن مراحل الاستثمارات الرأسمالية في أنظمة الري بحسب المُدَد[٥].

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠-٣١).

(٢) وزارة الري العراقية، تقارير المرحلة الثانية لمشاريع الري، ملفة (٢٥٦)، سجل رقم(٢٢)، ١٩٨٢، ص٢٧.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٢٥)، مصدر سابق.

(٤) وزارة الري العراقية، ملفة رقم (٢٥٦)، مصدر سابق، ص٣٤.

(٥) الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى:

Iraqi Ministry of Irrigation, Investment plan for Irrigation Projects 1981-1991, Baghdad 1992, P-329.

جدول رقم (١٨)

مراحل الاستثمارات الرأسمالية في أنظمة الري بحسب المُدَد

السنين	الري تحت السطح	تصريف المياه	الترشيح	قناطر رؤوس	محطات الضخ	تكلفة البناء والتشييد/ مليون دولار
١٩٨١ -١٩٨٥	٢٧٢٤,٦١	٥٩٦٢,٧	٦٣٣٨,٢	١٨٨٤	٦٠٦٩	١٦,٧١,٤٤٢
١٩٨٦ -١٩٩١	٣٦١٦,١٩	١٩٧١,٣	١٩٧٨,٨	٢٢١٥٤	٨٠٢١	٢٢,٥٩,٣٣٨

تبيَّن من الجدول أعلاه إن وزارة الري العراقية لَم تقتصر خطتها على أحواض الخزن والسدود إنما شملت خطتها توسيع عمليات الترشيح والقناطر وعمليات تصريف المياه الناتجة عن زيادة المناسيب، فضلاً عن إرواء الأراضي المُستَصلَحة حديثًا والعمل على ترشيد استهلاك الماء في أوقات الجفاف.

في الدورة السابعة عشرة للجنة الفرعية المعنية بشؤون الري التي عُقِدَت الدورة في بغداد ١٩٨٢ في شهر تشرين الثاني ١٩٨٢ إذ توصَّلت اللجنة إلى حَثّ مؤسساتها لإجراء مفاوضاتٍ بالسرعة الممكنة وإعداد الشروط والفقرات والأمور العملية الخاصة بموضوع الإشراف العام على إنشاء مبزل المصب العام، فضلاً عن تطوير ناظم المجرة والقناة الموصلة ما بين بحيرة الحبانية وبحيرة أبو دبس؛ وذلك بغية توقيع العقود الخاصة بذلك، وقد أُقِرَّت هذه الاتفاقيات في محضر الدورة الثالثة عشرة المعقودة في موسكو ١٩٨٣، إذ أبلغ خلالها الجانب السوفيتي نظيره العراقي بأنَّ مؤسساته ستقدِّم مسودة العقد الخاصة لوضع التقرير الفني لتطوير مشروع ناظم المجرة والقناة الموصلة ما بين بحيرة الحبانية وأبو دبس وذلك في شهر آب ١٩٨٣[١].

من جانبٍ آخر رفعت وزارة الري تقريرها إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة؛ وذلك في الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٨٤ في ما يخصّ سير العمل والمعدات والقروض جاء فيه[٢]:

١- سدّ حديثة:

أ- جرت الأعمال اللازمة لتحويل مجرى الفرات بصورةٍ طبيعيةٍ وبموجب البرنامج المُقَرَر وبحسب المواعيد المحددة.

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٢)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٢٥)، متابعة محضري الدورتين الثالثة عشر والرابعة عشر للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، و. (٣٥) ٢٥/ ٧/ ١٩٨٤.

ب-لَم يتم تجهيز الوزارة بالأدوات الاحتياطية مِن المؤسسات السوفيتية الخاصة بالحفَّارات الكهربائية، فضلاً عن موادها الاحتياطية.

ج- عدم التزام الجانب السوفيتي بتجهيز العدد الكافي مِن الخبراء.

د- تم تسلُّم عددٍ كافٍ مِن أنابيب الجرف الهيدروليكي.

٢- **سدّ البغدادي:** أشارت وزارة الري العراقية إلى وصول وفدٍ سوفيتيٍّ في بداية شهر حزيران ١٩٨٤، وتمَّ مناقشة الأسس الفنية لإنشاء سدّ البغدادي وتقدير حجم العمل المطلوب وتنفيذ المرحلة الأولى مِن التقرير التخطيطي وتقديم مسودة العقد الخاص بالمشروع.

٣- **القروض:** طلبت وزارة الري في تقريرها من الجانب العراقي بمفاتحة الجانب السوفيتي بِتأجيل دفع القروض الخاصة بسدّ حديثة إلى ما بعد إنجاز[١].

جرت مناقشة بعض ما وَرَدَ في تقرير وزارة الري العراقية عند زيارة وفدٍ اقتصاديٍّ سوفيتيٍّ لبغداد في الخامس عشر من أيلول ١٩٨٤ برئاسة باكرف يابوف (Bakrf Yabov) رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في مجلس الوزراء السوفيتي والوفد المُرافِق له، إذ التقى بوزير الري العراقي (عبد الوهاب محمود) وقد جرى تداوُل القضايا الاقتصادية والجهود المشتركة في إنشاء سد البغدادي ومنظومات الري العراقية ومراحل العمل، إذ أوضح وزير الري العراقي بأنَّ الجهود المُشتَرَكة أثمرت عن تَقدُّم العمل في المشاريع ومنها مشروع سدّ حديثة الذي حُدِّد في شهر تشرين الأول ١٩٨٤ الإعلان عن إنجاز المرحلة الأولى وهي تدشين المياه في محطة التوليد (التوربينات)، وتناوَل الاجتماع مسألة الديون السوفيتية المُستَحَقة على الجانب العراقي أيضًا بعد أن طلبت الوزارة سابقًا مِن رئاسة اللجنة الاقتصادية عن الجانب العراقي بتضمينها في جداول أعمال الجلسات لغرض تأجيلها إلى جانب تناوُل الجانبين موضوع اجتماعات اللجنة الفرعية المُقَرَرة في تشرين الأول لمناقشة بعض مشاريع الري[٢].

اجتمعت اللجنة الفرعية المعنيَّة بشؤون الري في السادس عشر من شهر تشرين الأول ١٩٨٤ بحضور عددٍ من ممثلي الشركات السوفيتية وجرت المناقشة في مشروع المصب العام مبدئيًا و الاتفاق عليه، يقوم الجانب بتقديم الدعم الفني على غرار مشروع الثرثار، فضلاً عن إنشاء الجزء الأوسط بين نهري دجلة والفرات لتصريف المياه كما تمَّ الاتفاق على أن يقوم خبراء الجانبين بتحديد نوع الآليات التي تُستَخدَم للعمل على حواف دجلة، اتفق الجانبان على اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد الحفَّارات من (٤٥/ ٥ و ٤,٦) بقطع الغيار بِالمُقابِل قام الجانب العراقي بتمديد

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (٢٥)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٢٠)، و. (٣٢)، مشاريع، ١٦/ ٩/ ١٩٨٤.

خطاب الاعتماد ذي العدد (١٠٦/ ٣٧٦)، ويكون التسلُّم مِن الجانب السوفيتي للعراق في ميناء العقبة[١].

تضمنت الدورة الخامسة عشرة للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي المعقودة في حزيران ١٩٨٥ والذي مَثَّل وزارة الري إلى جانب رئيس اللجنة (خضر إبراهيم) رئيس المؤسسة العامة للسدود أمورًا عِدّة تخص الري، كما جرى الاتفاق على ما يأتي[٢]:

١- دجلة-فرات: قيام الجانب السوفيتي بتدقيق الخزانات التي أعدَّتها الشركات السوفيتية ومطابقتها بالتقرير الفني المصدَّق عليه وتنفيذ الجزء الأوسط من المصب العام دجلة-فرات.

٢- مشروع سدّ البغدادي على نهر الفرات: قام الجانب السوفيتي باتخاذ الإجراءات لتوقيع العقد ذي العدد (٥٣٠٣٢/ ٤١٢٢٦١) الخاص بإعداد تقرير الجدوى الفنية والاقتصادية والتقرير الفني للمشروع.

٣- مشروع سدّ حديثة: لاحظ الجانبان بارتياحٍ تَقَدُّم العمل في إنشاء السدّ وغلق مجرى النهر في الموعد المُحَدَّد، كما طَالَب الجانب العراقي الجانب السوفيتي بتجهيز الأدوات الاحتياطية للحفَّارات (A. K. G) للمشروع وبشكلٍ سريعٍ للحاجة المُلحَّة.

٤- بالرغم من حضور وزارة الري العراقية في التعاقُد مع الجانب السوفيتي الذي أثمر عن إنجاز مشاريع عِدَّة بعد عام ١٩٨٦ إلا أنَّ هناك مشاريع لَم يتم المباشرة بها منها مشروع سدّ البغدادي فقد بقي حبرًا على ورق، أما المشاريع التي تم إنجازها في ميدان السدود فهي[٣]:

١- مشروع سدّ حديثة: اكتملت المرحلة الثانية في آب ١٩٨٦ وَدُشِّنَ في عام ١٩٨٧، إذ يُعد من المشاريع العملاقة على نهر الفرات واستمر العمل به لمدة تسع سنوات بسعةٍ خزنيةٍ (٨,٢) مليار متر مكعب بضمنها احتياطي الفيضان، وَبوشِرَ بالمشروع أول ١٩٧٨، إذ بلغ تخصيص السد وكلفته (٢٣٧,٥) مليون دينار عراقي والجدول الآتي يُبيِّن الصرف السنوي[٤].

---

(1) The nineteenth meeting of the Iraqi-soviet subcommittee responsible for irrigation affairs, file no-52/ 300/ 3, Doc 44, 160, 1984.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٢)، مصدر سابق.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد(٦٥١٨)، في ١٧ تموز ١٩٨٧.

(٤) الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى:

وزارة الري العراقية – المديرية العامة للسدود والخزانات، التقارير السنوية لإنشاء السد والخزانات، كانون الأول ١٩٨٥، ص٦٨.

جدول رقم (١٩)

الصرف السنوي لمشروع سد حديثة

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع
الصرف بملايين الدنانير	٤,٨	٢٣,٨	٣٥,٧	٤٧,٧	٤٧,٥	٩,٤	٢٧,٦	٢٣	٢١٩,٥

أما باقي المبالغ وهي ما تقارِب (١٨) مليون دينار فهي لأغراض الصيانة ما بعد عام ١٩٨٦.

٢- مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة: تمَّ إنجاز أعمال الري وبعض أعمال الاستصلاح مثل مشاريع أسفل ديالى والإسحاقي وبدرة وجصان والدلمج ومشروع الرمادي وأبو غريب والمسيب والحلة والديوانية ومشاريع متفرّقةٍ في حوضي دجلة والفرات ومشروع بزل شرقي الفرات وتشمل مبازل بحر النجف و مبخرته وتحسين هور أبو نجم وتوسيع مبزل الشامية[١].

٣- المصب العام: مِن المشاريع الاستراتيجية، إذ تم إنشاء المرحلة الأولى سنة ١٩٧٨ وتم العمل بالمرحلة الثانية مِنه مِن شمال مدينة الناصرية إلى شط البصرة ثم إلى خور الزبير طوله (١٧٢ كم) وتم إنجاز الأعمال الترابية له عام ١٩٨٦، وَبُوشِرَ بأعمال المنشآت بالجزء الأوسط مِنه بالطريقة المباشرة (محطة ضخ وجسور)[٢]، تم إنجاز هذا المشروع في عام ١٩٨٨[٣].

كان لهذه المشاريع التي أنجَزَتها المؤسسات السوفيتية انعكاسٌ على استصلاح ما يزيد عن (٣٢٠) ألف دونمٍ من الأراضي حتى عام ١٩٨٧، ثم شرعت وزارة الري العراقية بالتعاقد مع المؤسسات ذاتها لاستيراد أجهزة الرش والتنقيط، إلى جانب إجراء تعاقُدٍ مع السوفيت في إعداد تصميمات الجزء الشمالي منهُ و تنفيذه بطول (١٦٧ كم) فكانت خطة الإنجاز سنتين ١٩٨٨-١٩٩٠[٤]، فضلاً عن المباشرة بمشاريع عدَّة تشمل المبازل الرئيسة الأخرى مُتَوَزِعةً في مُعظَم أنحاء

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥١٨)، في ١٧ تموز ١٩٨٧.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥١٨)، في ١٧ تموز ١٩٨٧.

(٣) وكالة الأنباء العراقية، ٢٤/ ١١/ ١٩٨٨.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥١٨)، في ١٧ تموز ١٩٨٧.

العراق إذ نَفَّذَت المؤسسات السوفيتية أعمال تبطين القنوات الإروائية لمشاريع الإسحاقي-مندلي وبدرة وجصان[١].

عبر استعراض موضوع الزراعة والري يتجلَّى بِوضوح بأن اتجاه الحكومة العراقية نحو المؤسسات السوفيتية في مجال الزراعة أعطى مُسوِّغًا لتلك المؤسسات إلى المماطلة في تجهيز المعدات والآلات الزراعية على الرغم مِن أنّها ذات طرازٍ قديمٍ وإن أُجريت عليها بعض التحديثات، إلّا أنّها انعكست على الواقع الزراعي، إلى جانب أن الحكومة العراقية استوحت موضوع الجمعيات التعاونية الفلاحية من الاتحاد السوفيتي بَل أن الحكومة السوفيتية كانت تدعم هذه الأفكار، مّما خلق نفوذًا واسعًا لتلك الجمعيات التي كان همها جَنْي الإنتاج بدون النظر إلى المستوى المعاشي للطبقة الفلاحية، فضلاً عن أنَّ إقحام الحكومة العراقية آنذاك البلد في حالة حربٍ مما أدَّى إلى انعكاس التلوُّث الإشعاعي على الأراضي، فكانت النتيجة هي تأثُّر آلاف الدونمات وهجرة أصحابها وتدمير كثيرٍ مِن بساتين النخيل بسبب الحرب، وبقي المُستَفيد الأول والأخير مِن حالة الحرب هم السوفييت، أما بالنسبة للمخازن التي أنشأها السوفييت فبالرغم مِن أنَّ الحكومة العراقية أحالتها إلى شركات تابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية، غير أنَّ مراحل الإنجاز لها بدت فيها عيوبٌ وَمُماطَلَة من تلك الشركات المنفذة فيما يخصّ الصيانة، إلى جانب تأخُّر وصول المعدات الاحتياطية.

أما بالنسبة للري وإنشاء السدود والخزانات فكانت أفضل حالًا مِن بقية القطاعات بالرغم مِن تأخُّر وصول المعدات إلّا أنّ وزارة الري تدخَّلت وبشكلٍ مباشرٍ مع المؤسسات السوفيتية في إنجاز السدود فبدأت المنافسة على عقود التنفيذ، مّما دفع السوفييت إلى الشروع ببعض الأعمال وإنجازها ومثال على ذلك سدّ حديثة إذ، لَم تُحيل الوزارة المحطة الكهرومائية إلى الشركات السوفيتية وإنّما أحالتها إلى يوغسلافيا، فضلاً عن مشاريع أخرى.

(١) وكالة الأنباء العراقية، ١٧/ حزيران/ ١٩٩٠.

الفصل الخامس

العلاقات الثقافية والرياضية بين العراق والاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٩١

المبحث الأول: التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجال العلمي ١٩٧٩- ١٩٩١

أولًا: التدريب الفني والتقني

ثانيًا: التدريب وإعداد المدارس المهنية والخبراء والزمالات الدراسية لوزارة التربية العراقية

ثالثًا: التعاون في المجال العلمي والبحثي

١- مجلس البحث العلمي

٢- العلاقات الثنائية على المستوى العلمي

المبحث الثاني: الصحافة والإعلام والأنشطة المختلفة ١٩٧٩-١٩٩١

أولًا: التعاون العراقي السوفيتي في مجال الصحافة والأعلام

ثانيًا: الأنشطة المختلفة للنقابات والاتحادات بين العراق والاتحاد السوفيتي

١- النقابات العمالية

٢- اتحاد الطلبة والشباب

٣- المهرجانات الموسيقية والسينمائية

٤- المعارض الفنية المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي

المبحث الثالث: التعاون الرياضي بين العراق والاتحاد السوفيتي

أولًا: إعداد المنتخبات الوطنية ومشاركتها في أولمبياد موسكو ١٩٨٠

ثانيًا: المشاركات الرياضية بين عامين ١٩٨١ -١٩٩١

المبحث الأول

التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجال العلمي ١٩٧٩– ١٩٩١

أولاً: التدريب الفني والتقني ١

يُقصَد بتدريب المِلاكات بكل مستوياتها العملية والتعليمية التي تتضمن اكتساب المعارف، ودراسة التكنولوجيا والعلوم واكتساب المهارات العلمية والفنية(١).

كان لخطة التنمية في القطاعات الاقتصادية العراقية أثرها في توسُّع تلك القطاعات سواءً أكانت في الصناعة أم الزراعة أم التجارة والنقل، وحاجتها إلى تنمية مِلاكاتها وإعدادهم في مراكز قامت بإنشائها المؤسسات السوفيتية في بغداد والبصرة والموصل، إذ إنَّ المؤسسات السوفيتية العاملة في العراق تتولى تدريب تلك المِلاكات على الجوانب التقنية السوفيتية وإعدادها للمجال الاقتصادي(٢)، إذ كانت أهداف المؤسسات العراقية من رَفْدِ عامليها لتزويدهم بالخبرة المطلوبة، و لا سيما التقنية السوفيتية هي (٣):

١– تزويد العاملين في القطاعات الاقتصادية العراقية بالمهارات على التقنية السوفيتية لنصب المعدات وتشغيلها، ولا سيما في القطاعات النفطية والصناعية.

٢– نقل الخبرة السوفيتية والمهارة إلى الجانب العراقي بموجب الاتفاقات والبروتوكولات المعقودة بين الجانبين عن طريق خبراء المؤسسات العاملة في العراق.

٣– كان هدف الاتحاد السوفيتي هو تغطية العمالة في العراق سواءً من السوفييت أو إعداد العراقيين وعدم اللجوء إلى شركاتٍ غربيةٍ وتكون لها منافساً على المصالح في المنطقة ومنها العراق، إذ إن السوفييت بذلوا جهوداً مِن أجل تنمية المصالح الاقتصادية عبر المشاريع الاستثمارية، وشقّ طرق النقل؛ لذلك فإنَّ توسُّع العلاقات الاقتصادية السوفيتية–العراقية و تعميقها قد جرت في ظروفٍ سعى الأخير إلى بلوغ مرحلة الاستقلال الاقتصادي، فكان من نتائج التعاون الثنائي هو إنجاز المؤسسات السوفيتية لعشرات المشاريع في العراق، وإدخال التقنية، لأنَّ المؤسسات السوفيتية كانت غايتها تحقيق الربح إلّا أنَّ الحكومة السوفيتية أوضحت في أكثر من مناسبةٍ بأنّها قدَّمت المساعدة للعراق، اذ كانت أكبر المساعدات

(١) عبد الدائم عبد الله وآخرون، تنمية الموارد البشرية، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، دار الرازي للنشر، الكويت، ١٩٨٧، ص١٠.

(٢) أكرم رضا، برنامج تدريب المتدربين، دار الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٧.

(٣) عبد الدائم عبد الله، المصدر السابق، ص١٠–١١.

السوفيتية هي إلزام مؤسساتها وشركاتها بإعداد وتدريب المِلاكات الوطنية العراقية على تقنيتها، خلاف الشركات الغربية، وهذا عَدَّتهُ موسكو صورةً مثاليةً للتعاون الثنائي، كما عدَّت إعداد المِلاكات وتدريبها استثمارًا للطاقات البشرية ومنحها الخبرة السوفيتية[١] عن طريق متخصصين في الشركات والمؤسسات، بل إنَّ موسكو و بحسب تعبير مسؤوليها أشركت جامعة موسكو بقسطٍ مِن تدريب المِلاكات العراقية على إدارة تقنيتها بالتنسيق مع النقابات الصناعية والزراعية وقيام أساتذة الجامعة بإعداد المِلاكات المُرسَلة من العراق بموجب الاتفاقات التي ألزمت الجانب السوفيتي عام ١٩٧٩ بتطوير المهارات العراقية من فنيين وخبراء في مجالات الهندسة النفطية والصناعية والزراعية والكيميائية والجيولوجية وعلوم الأرض[٢].

على الرغم من الاتفاق مع الجانب السوفيتي بتدريب المِلاكات في أواخر عام ١٩٧٩، إلّا أنّ المؤسسات السوفيتية لم تُنفِّذ ما جاء بتلك التعهُّدات والاتفاقات وَعدَّها الجانب العراقي مماطلةً في تنفيذ برامج التدريب التقني، مُلقياً بظلاله على ثقة الحكومة العراقية تجاه الالتزامات السوفيتية فيما يخصّ التدريب التقني والفني للقوى العاملة في المؤسسات الاقتصادية وهذا ما أدى إلى إعادة النظر من الجانب العراقي وإرسال مذكراتٍ إلى لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية طَالَبت فيها بالضغط على مؤسساتها بتنفيذ الالتزامات[٣]، زيادةً على إدراج الجانب فقرات مراكز التدريب التقني والفني في الدورات والاجتماعات المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني؛ لذلك تعهَّد الجانب السوفيتي عن طريق اجتماعات شهر نيسان ١٩٨٠ بإلزام المؤسسات السوفيتية العاملة في العراق بتنفيذ برامج تدريب المِلاكات العراقية فيما يخصّ الجانب التقني والفني إلى جانب قيام المؤسسات السوفيتية باطلاع تلك المِلاكات على وسائل التقنية الداخلة للعراق حديثًا التي انحصرت بيد المؤسسات السوفيتية، إذ يمكن للمتدرب العراقي الاستفادة منها في القطاعات الخاصة إلى جانب أن تقوم المؤسسات السوفيتية بتحديد جداول زمنيةٍ للتدريب ولا سيما المِلاكات الهندسية والفنية في القطاعات العامة[٤].

جاء تأكيد أهمية إقامة دورات التدريب التقني والفني من جانب الحكومة العراقية قُبيل انعقاد جلسات الدورة الحادية عشرة التي أُقيمت في بغداد في شهر نيسان ١٩٨٢، الذي أكَّد ضرورة وجود

(١) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٣ (٥٦٣)، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠.
(٢) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٢٩ (٥٨٨)، في ٢ تموز ١٩٨٠.
(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٣)، مصدر سابق.
(٤) المصدر نفسه، و. (١٦).

الخبراء السوفييت في مؤسساتها العاملة داخل العراق والالتزام بتدريب الملاكات العراقية لغرض الانفتاح على الواقع المهني والتكنولوجي بالنسبة للفنيين العراقيين؛ بذلك فإنَّ التنمية البشرية وتطوير المهارات داخل المؤسسات الاقتصادية يُحقِّق تكامل العامل الاقتصادي وجوانبه الفنية، مّما يقلل حاجة العراق إلى المؤسسات الأجنبية الاخرى، فضلاً عن توفير الجهد المالي الذي يُعطى للخبراء والعاملين في تلك المؤسسات(١).

أكد في محضر الدورة الثانية عشرة للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني عام ١٩٨٢، تجهيز الخبراء السوفييت وانتدابهم للعراق، إلى جانب تقديم المساعدات التقنية والفنية وتدريب العراقيين على تلك التقنية، على وفق ما نَصَّت عليه اتفاقية الثالث والعشرين لعام ١٩٧٨ في تدريب المِلاكات العراقية، فضلاً عن إعداد التصميمات الخاصة بمعاهد التدريب، وقد جرى الاتفاق بين الجانبين العراقي والسوفيتي على تحديد المؤسسات العراقية الأعداد وتقديمها للجانب السوفيتي وتكليف وزارة التخطيط العراقية بالتنسيق مع الوزارات الأخرى؛ ترشيح الأعداد بحسب الحاجة والأكثر أهميةً بالنسبة للقطاعات الحكومية، في حين يقوم السوفيت بإلزام مؤسساته ومنها النفطية والصناعية والزراعية وبعض المؤسسات الأخرى بتدريب المِلاكات وجَلْب الخبراء في مدارس التدريب المهني(٢).

طَلَبَ الجانب السوفيتي في نيسان ١٩٨٣ من الجانب العراقي تقديم التقارير اللازمة بالأعداد وأقسام التدريب بناءً على ما جاء بمحضر الدورة الثانية عشرة ومتابعة اللجان الفرعية المعنية بتدريب القوى العاملة وما وَرَدَ بتقرير اللجنة الفرعية العراقية المعنيَّة بتدريب المِلاكات عن حاجتها بترشيح أعدادٍ جديدةٍ مِن مختلف القطاعات الحكومية وبحسب ما أوصت به وزارة التخطيط العراقية، إلا أن الجانب السوفيتي اعتذر عن عدم شمول القطاعات الحكومية كافة واستثناء إنشاء بعض مراكز التدريب مثل مركز تدريب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مُعلِّلةً ذلك بوجود نقصٍ في أعداد الخبراء المعنيين بهذا الجانب، أما بقية موضوع مِلاكات التدريب فتمّ تأجيله إلى شهر حزيران ١٩٨٣، وقد بحث الجانبان العراقي والسوفيتي في حزيران ١٩٨٣ مسألة تدريب المِلاكات العراقية بناءً على تقرير اللجنة الفرعية للقوى العاملة، وما أوردته من توصياتٍ في ضوء اجتماعات نيسان للعام ذاته، فقد عَبَّر الجانبين العراقي والسوفيتي عن قناعتهما في تنفيذ ما متفق عليه سابقًا مثل إكمال مركز تدريب البصرة وإرفاده بالخبراء السوفييت، كما أكّد الجانبان رغبتهما في إيجاد الوسائل التي تؤدي إلى تعزيز التعاون و مصادرها في هذا المجال؛ ولهذا الغرض اتفق الجانبان على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز

(1) аседания тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, научному и техническому сотрудничеству, документ (20), предыдущий источник.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات الدورة الثانية عشر للجنة العراقية–السوفيتية، و. (٦٥)، ٢١/ ٤/ ١٩٨٢.

التعاون في تدريب المِلاكات العراقية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وإرسال الخبراء السوفيت للعمل في العراق وإبداء المزيد من التعاون في المستقبل(١).

أعقب اجتماع الدور الثالث عشرة للجنة العراقية – السوفيتية للتعاون العلمي والفني جرت اجتماعاتٌ دوريةٌ للجان الفرعية لتدريب القوى العاملة؛ وذلك في كانون الأول ١٩٨٣ واجتماع آخر في نيسان ١٩٨٤ نتج عنهما استعداد الجانب السوفيتي دراسة الطلب المُقدَّم والخاص بتوفير ١٠٠ منحةٍ دراسيةٍ للمِلاكات العراقية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية في عام ١٩٨٥، فضلاً عن مناقشة الدورات التدريبية في اجتماع الدورة التاسعة للجنة الفرعية، إذ عَبَّرَ الجانب السوفيتي عن استعداده لتدريب المِلاكات العراقية لمدةٍ سنتين ١٩٨٤–١٩٨٦ (انظر ملحق ١)، على أن يتحمل الجانب السوفيتي النفقات الخاصة كافة بهذا التدريب؛ على أن يُعوِّض الجانب العراقي الجانب السوفيتي نفقاتٍ معيشيةً عن المواطنين في الاتحاد السوفيتي بمبلغٍ لا يقل عن (٨٥٠) دولارٍ أمريكيٍ شهريًا للفرد الواحد أما الجانب العراقي، وفي ضوء المناقشات مع الجانب السوفيتي قام بتعميم المقترح السوفيتي على الهيئات والمؤسسات الحكومية لغرض ترشيح الأفراد وإرسالها عن طريق وزارة التخطيط إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة(٢).

جرت مباحثاتٌ على مستوى اللجنة الفرعية لتدريب المِلاكات والقوى العاملة في تشرين الأول ١٩٨٤، الذي ترأَّس الجانب العراقي فيها (طالب إبراهيم عبد الحسين) رئيس هيأة القوى العاملة في وزارة التخطيط العراقية، وعن الجانب السوفيتي نظيره ريخوفنتش (Rekhofineh)، ففي أثناء المفاوضات طلب الجانب العراقي زيادة كفاية الخبراء العراقيين في حقل التخطيط والمتابعة، وقد أكَّد الجانب السوفيتي استعداده تنظيم دورات، كما طَلَبَ الوفد العراقي من الجانب السوفيتي بيان الرأي النهائي بشأن تلك الدورات حتى نهاية ١٩٨٤، فضلاً عن بحث تكاليف دورات الخبراء المختصين بالتدريب ذات المُدد القصيرة؛ بناءً على مخاطباتٍ سابقةٍ التي تُنظَّم في بغداد، تمّ اتفاق على أن يدفع الجانب العراقي (٢٦٢,٢) دولارًا أمريكيًّا عن الشخص المتدرب الواحد خلال مدة التدريب(٣)، فكان من مخرجات الاجتماع هي إلزام الجانب السوفيتي بما توصَّلت إليه اللجان الفرعية بدورتها العاشرة المنصرمة، على أن يُقدِّم الجانب السوفيتي تقاريره النهائية العام أقصى مدةٍ، يُبيِّن فيها تنفيذ الالتزامات

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (٣٠)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، متابعة اجتماعات الجانبين العراقي والسوفيتي للدورتين (٨ و ٩)، اللجنة الفرعية لإعداد الملاكات والتدريب، و. (٧٥)، ٣٠/ ٧/ ١٩٨٤.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، عقد اجتماعات اللجنة العراقية–السوفيتية للتعاون الاقتصادي، و. (٤٠)، ١٨/ ١٠/ ١٩٨٤.

المُلقاة على عاتقه وبخلاف ذلك يقوم الجانب العراقي ممثلًا بوزارة التخطيط بكتابة تقريرٍ عن متابعة أعمال الاجتماعات خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٥ وعرضها على الجانب السوفيتي[١].

رفعت وزارة التخطيط العراقية تقريرًا إلى اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٥؛ وذلك لعدم قيام الجانب السوفيتي بالإيفاء بالالتزامات التي قطعها سابقًا فيما يخصّ الدورات التدريبية واستحقاق الخبراء التي عدَّها الجانب العراقي إخلالاً بالاتفاق، ولم يُبيِّن الجانب السوفيتي الإيضاحات حول عدم الإجابة على البرقيات والرسائل عبر المستشارية الاقتصادية في السفارة السوفيتية، التي ضمَّت استفسارًا عمّا وَرَدَ في ملحق (أ– ب) الخاصة بتدريب المِلاكات وإرسال الخبراء والفنيين لبغداد، فضلاً عن توفير فرص الدورات التدريبية[٢].

بدأت موسكو بتنفيذ برامج التدريب للمِلاكات الفنية والهندسية والقوى العاملة في شهر آذار ١٩٨٥، و لا سيما بعد زيارة أوساد جوك رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية السوفيتية في شهر شباط للعام ذاته، إذ تم بَعْثُ عددٍ من الفنيين العراقيين بناءً على ترشيح وزارة التخطيط وبواقع (٦٠) فنيًّا من مختلف القطاعات الحكومية؛ وذلك في شهر حزيران ١٩٨٥، وقد ثمَّنت وزارة التخطيط استجابة الجانب السوفيتي في إعادة تفعيل الاتفاقات وعدَّتها خطوةً إيجابيةً لتعزيز التعاون المشترك، فضلاً عن أن تلك الدورات تزيد الفنيين العراقيين اكتساب خبرةٍ والاطلاع على التقنية السوفيتية ونقلها إلى مؤسسات الدولة في العراق، و لا سيما وإن الواقع الاقتصادي والتقني في العراق معتمدًا على الجانب السوفيتي فكان لزامًا على العراق أن يُوسِّع مهام التدريب لسدّ العجز الحاصل في المِلاكات الفنية، وهي نتيجةٌ طبيعيةٌ لغياب الخبراء السوفيت على الأرض بحجة الأوضاع المتمثلة بحرب الخليج الأولى أو لقضايا ماليةٍ، أو عدم وجود أعدادٍ كافيةٍ تُرسَل إلى العراق[٣].

تناولت مباحثات اللجنة العراقية السوفيتية ١٩٨٥ تدريب المِلاكات، إذ أكَّد الجانبان رغبتهما في إيجاد الطرائق الكفيلة لتوطيد التعاون بين البلد في مجال تدريب المواطنين العراقيين في الاتحاد السوفيتي وإرسال الخبراء السوفيت للعمل في العراق من أجل ذلك اتفق الجانبان على اتخاذ الإجراءات الضرورية كافة لتنفيذ ما جاء في محاضر اللجنة الفرعية، كما أكَّد الجانبان حرصهما الشديد على استمرار التعاون في مجال إرسال الخبراء السوفيت للعمل في العراق واستقبال الفنيين العراقيين لغرض التدريب في الاتحاد السوفيتي، وأبدى الجانب العراقي رغبته بأن يقوم الاتحاد السوفيتي بخفض تكاليف التدريب، فضلاً عن تأكيد حثِّ المؤسسات السوفيتية على إبداء المزيد من التعاون المستقبلي من أجل

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، تقرير وزارة التخطيط المقدم إلى اللجنة العراقية– السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني ٢١/ ١/ ١٩٨٥، و.(٧).

(٢) وكالة الأنباء العراقية، ١٩/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٥٩)، في ١٠ حزيران ١٩٨٥.

تنمية الطاقات البشرية وتعزيزها بالخبرات والإمكانات التقنية والفنية[١]، أما بخصوص الأمور المالية فإنه يُصار إلى لجنة الخبراء لتحديد مدّة الدفع والمبالغ المستحقة[٢].

على الرغم من هذه التأكيدات حول إرسال دوراتٍ تدريبيةٍ وترحيب السوفيت بتوسيع أُفق التعاون في هذا المجال، إلّا أنَّ هذه التأكيدات والاتفاقات المبدئية لم تُنفَّذ، وتجلَّى ذلك بكتاب اللجنة الاقتصادية العراقية مع الجانب السوفيتي المُرسَل إلى وزارة التخطيط بالرقم (٦/ ١/ ٤/ ٣٣ ٩٩) والمؤرخ في الثالث عشر مِن آب ١٩٨٥، طلبت فيه تقديم إيضاحٍ حول تنفيذ ما جاء مِن اتفاقاتٍ، وقد أجابت الوزارة المعنيَّة بكتابها ذي العدد (٧/ ٧/ ١٩٤٣) في التاسع عشر مِن شهر آب ١٩٨٥ موضحةً بأن الجانب السوفيتي لم يُعلِم الوزارة بإمكانية بتنفيذ فقرات محضر الدورة الخامسة عشرة للجنة العراقية–السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، كما أوضحت الوزارة بأنها قامت المؤسسات السوفيتية لإعلام الوزارة بشأن تنفيذ القرارات المُتَّفق عليها سابقًا[٣]، عقد اجتماع في موسكو في تشرين الأول ١٩٨٥ لمناقشة الأوضاع الاقتصادية بناءً على دعوة الجانب السوفيتي للجانب العراقي، إذ ترأَّس الجانب العراقي عصام عبد الرحيم الجلبي وعضوية طالب إبراهيم عبد الحسن ممثلًا عن وزارة التخطيط العراقية، وقد جرت مفاوضاتٌ تمحورت حول تطبيق ما جاء في محاضر الاجتماعات السابقة التي نَصَّت أحد التزاماتها حول تطبيق عمل الخبراء والفنيين والتقنيين السوفييت الذين يُرسلون إلى العراق لغرض إقامة دوراتٍ تدريبيةٍ، فضلاً عن مدّة التعاقد والأعداد المُبتَعَثة إلى العراق، وقد توصَّل الطرفان في أثناء المفاوضات بأن تقوم موسكو بإرسال من (١٠٠–١٥٠) خبيرًا ومدربًا فنيًّا وبحسب الحاجة، ويتولى البنك المركزي العراقي عملية صرف الأجور المُتَفَق عليها بالتنسيق مع البنك السوفيتي، كما يقوم الجانبان بتقديم التسهيلات مع البنك السوفيتي، كما يقوم الجانبان بتقديم التسهيلات الممكنة، زيادةً على إقامة وِرَشٍ تدريبيةٍ ميدانيةٍ وإلزام موسكو بجَلْبِ الكتلوكات للمتدربين والتطبيق العملي لبعض المتدربين على الحاسبات في القطاعات المختلفة[٤].

عُدَّت مسألة خبراء التدريب والفنيين من الأولويات المهمة للجانبين، إذ إنّ الاتحاد السوفيتي سعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتوظيف التقنية والخبراء في معظم أنحاء العالم، إذ إنّ وجود الخبراء يُعزِّز من قوة الترابط؛ لأنَّ تنمية القدرات البشرية في منظور الاتحاد السوفيتي يمكن توجيهها وتوظيفها عن طريق التدريب العملي على أراضي البلدان الصديقة، مّما يُعزِّز ثقة تلك البلدان

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٦٢)، في ١٣ حزيران ١٩٨٥.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، ٢١/ ١/ ١٩٨٥، و. (٣١–٣٣)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، وزارة التخطيط، متابعة محضر الدورة الخامسة عشر اللجنة العراقية– السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، ١٩/ ٨/ ١٩٨٥، و(١).

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية– السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني٢٠/ ١٠/ ١٩٨٥، ، و(٢).

بالصداقة القائمة على التعاون الاقتصادي وتطوير الجانب الفني والتقني، أما بالنسبة للعراق، فإنّه سعى إلى جَلْبِ الخبراء السوفيت بأعدادٍ كافيةٍ لتدريب مِلاكاتها لسد النقص المُتكرّر في اعداد الخبراء والفنيين السوفيت، فضلاً عن زيادة مهارة العاملين في القطاعات الحكومية لغرض زيادة الإنتاج لسدّ العجز الحاصل جرَّاء ظروف الحرب واختلال الميزان التجاري وعزوف أغلب الدول عن إرسال البضائع للعراق خشية تلك الظروف أو لأسبابٍ تتعلَّق بالمديونية على العراق(١)، وقد أوضح أُساد جوك نائب رئيس اللجنة الاقتصادية السوفيتية –العراقية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني أنّ التعاون الاقتصادي والتكنيكي بين البلدين أرستهُ أسس أول اتفاقيةٍ وُقِّعَت بين البلدين عام ١٩٥٩، وأوضح أنّ خبراء البلدين يتعاونون منذ سنواتٍ في مجالات تطوير القطاع الاقتصادي والتقني والفني ومجالات الطاقة(٢)، فضلاً عن تصريح السفير السوفيتي فيكتور مينين حول مسألة التدريب المهني والتقني والفني بقوله: (إن نقل التقنية والخبرة السوفيتية إلى العراق يتطلب جهود الجانبين في زيادة أواصر العلاقات الثنائية وتكثيف وجود الخبراء على الأراضي العراقية، ويتطلَّب أيضًا جهود حكومة موسكو حثّ المؤسسات في العراق على الأخذ على عاتقها تنفيذ التوصيات المُتَّفق عليها في محاضر اللجان الاقتصادية، كما أنّ السفير السوفيتي أوضح بأنه أرسل مذكراتٍ إلى حكومته حول إلزام تلك المؤسسات بتوسيع دورات التدريب)(٢).

أرسل الجانب العراقي برقيةً إلى سفارته في موسكو في منتصف شهر شباط ١٩٨٦ أكَّد فيها مسألة التنسيق في إرسال الخبراء إلى العراق، وترتيب الإجراءات مع موسكو ما يخصّ تدريب المِلاكات على أراضيها (٣)، إذ جاءت هذه التأكيدات عند لقاء السفير العراقي بعضو مكتب العلاقات الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية لوسيف (Losev)، فقد أكد الأخير أنّ حكومته أبدت عنايةً بالغةً بهذه المسألة وإنّها درست إعداد الخبراء والاختصاصات التي سترسل إلى العراق لغرض تدريب المِلاكات العراقية؛ لأن مسألة تُبادُل الخبرات الفنية والتكنيكية تُعزِّز ثقة الجانبين وقدرتها على إبداء المزيد من التعاون الاقتصادي والفني والعلمي، ولا سيما وأنّ بعض الدول الغربية حاولت إعطاء صورةٍ مغايرةٍ عن التقنية السوفيتية إلى جانب التصريحات المتكررة تجاه النيَّات السوفيتية وتوسُّعها الاقتصادي، وقد أوضح السفير العراقي خلال اللقاء بأن العراق يطمح بأن تأخذ الحكومة السوفيتية الالتزامات التي أقرَّتها الاجتماعات الثنائية في القضايا الاقتصادية والفنية والتقنية على محمل الجد وتنفيذها على شكلٍ تام(٣).

جاء تأكيد مسألة إرسال الخبراء والفنيين لغرض التدريب إلى العراق في أثناء زيارة رئيس اللجنة الاقتصادية السوفيتية للعراق في السادس والعشرين من شهر آذار ١٩٨٦، ولقائه نظيره العراقي،

(١) وكالة الأنباء العراقية، ٢٠/ ١٢ / ١٩٨٥

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٩٦٩)، في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٦.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠١٢)، في ٢٢ شباط ١٩٨٦.

إذ أوضح المبعوث السوفيتي بأنَّ الجانب السوفيتي أرسل ما يقارب (١٠٠) خبيرٍ تنفيذًا لاجتماعات الدورة الخامسة عشرة إلّا أنّ الجانب العراقي طَالَب السوفيت بزيادة عدد الخبراء لغاية (١٥٠) خبيرًا لتغطية الدورات التدريبية، أبدى المبعوث استعداد حكومته لتوسيع التعاون الاقتصادي والتقني والفني، وتطوير مهارات المِلاكات، إلى جانب إنّ الحكومة السوفيتية أخذت على عاتقها اصطحاب المتدرّبين الموجودين على الأراضي السوفيتية في جولاتٍ ميدانيةٍ للمصانع المختلفة والأماكن العامة الأخرى للاطلاع على بعض الحياة الاجتماعية(١).

عقدت اللجنة الفرعية المشتركة لتدريب المِلاكات والقوى العاملة العراقية للمُدّة من (١١ – ١٢ آيار ١٩٨٦) حول زيادة أعداد الخبراء كما وَرَدَ في الطلب المُقدَّم في آذار إلى المبعوث السوفيتي بواقع إجمالي (١٥٠) خبيرًا ومدربًا فنيًّا، فضلاً عن تحديد الأجور ومدة الدفع التي حُدِّدَت بمدة ستة أشهر أي يكون الدفع في النصف الأول لعام ١٩٨٦، والدفعة الثانية في شهر كانون الأول من العام نفسه، ويجري التنسيق بين وزارة التخطيط العراقية والبنك المركزي العراقي مع البنك السوفيتي، وتُقدَّم قوائم الدفع إلى رئاسة اللجان الاقتصادية للحكومتين العراقية والسوفيتية، فضلاً عن تَعهُّد الجانب السوفيتي بتقديم المساعدة للمتدربين العراقيين ومنها الاطلاع على التحديث السوفيتي، إلى جانب أمورٍ تتعلَّق بالترقية في أثناء مدة الدورة(٢)، وقد تمَّ التصديق على بنود المحضر في السابع عشر من شهر آيار ١٩٨٦ عند انعقاد الدورة السادسة عشرة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي(٣).

سارت العلاقات العراقية–السوفيتية في مجال تدريب المِلاكات والقوى العاملة على متابعة الاتفاقات الثنائية وآخرها اتفاقية عام ١٩٨٦ بتطوير القدرات الفنية العراقية فقد صَرَّحَ ليكور ايفاشينسكو (Igor Ivashensko) نائب رئيس دائرة الشرق الأوسط في الحكومة السوفيتية بقوله بأنَّ حكومته ستواصل دعم العراق في المجالات كافة، ومنها الجانب الفني والتقني لتنمية القدرات العراقية وتهيئة مِلاكاتها البشرية وهذا جزءٌ مِن إيفاء الاتحاد السوفيتي بالتزاماته تجاه العراق وبما أقرَّته معاهدة الصداقة والتعاون وما تلاها من اتفاقياتٍ(٣)، التي أكَّدها السفير السوفيتي لدى بغداد بتاريخ الخامس من شباط ١٩٨٧ بقوله: ((إن حكومة موسكو ماضيةٌ بالدعم الفني والتقني وتأهيل المِلاكات العراقية، وهي إحدى أسس تَبادُل المصالح المشتركة، و من ثَمَّ فإنَّ تأهيل المِلاكات الفنية العراقية داخل المؤسسات الحكومية العراقية يُعطي انطباعًا عن نجاح التعاون المشترك))(٤).

سعت الحكومة السوفيتية إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلَّق بتوسيع آفاق التعاون في مجال التدريب على التقنية السوفيتية، والهدف من ذلك إعطاء صورةٍ مغايرةٍ ضد الحملة الإعلامية التي

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٣٠/ ٥٢٣٠٠)، و (٢٢)، مصدر سابق.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٩٢)، في ١٣ آيار ١٩٨٦.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٣٣٥)، في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٧.
(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٣٥٨)، في ٦ شباط ١٩٨٧.

كانت تُطلقها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها تجاه التكنولوجيا السوفيتية، فبحسب تلك التصريحات التي ردَّت عليها موسكو "إن التكنولوجيا السوفيتية لا تستوي والتطور الحاصل، إذا ما قورنت بالتكنولوجيا الغربية"، فضلاً عن أن السوفييت أعطوا أهميةً لاستخدام العامل الفني والتقني من بين الأهداف لتوطيد المصالح داخل العراق؛ لذلك عَدَّت موسكو الجانب الفني والتقني مِن الأسس المهمة في قضية التعاون، إلى جانب تقديم التسهيلات اللازمة ومنها الزيارات الميدانية للمؤسسات الصناعية والاقتصادية داخل الأراضي السوفيتية لاطلاع المِلاكات العراقية على الاستحداث التقني والفني لجمهوريات الدول الاشتراكية، وقد عزَّزت هذه الزيارات الجانب التقني لدى المتدرب وزيادة كفايته بحسب إنَّ العامل البشري وخبرته التقنية هو أحد الركائز الأساسية في التكامل الاقتصادي، ويزيد من الترابط الخارجي المتمثل بالعلاقات الثنائية، القائمة على تَبادُل المصالح المشتركة[١].

واصل الاتحاد السوفيتي عبر مؤسساته الموجودة داخل العراق ومنها تكنو كسبورت ومؤسسة بروم كسبورت ومؤسساتٌ أخرى، زيادةً على الخبراء المبتعثين من جمهورية الاتحاد السوفيتي بتدريب المِلاكات والقوى العاملة العراقية على دوراتٍ قصيرةٍ ومتوسطة الأجل لأغلب القطاعات الحكومية العراقية بين عامي ١٩٨٧–١٩٩١، ففي عام ١٩٨٧ قامت شركة تكنو كسبورت بالتعاون مع الخبراء الآخرين من الاتحاد السوفيتي وبالتنسيق مع الوزارات في الحكومة العراقية، ففي عام ١٩٨٦ أُقيمَت لِصالِح وزارة النفط (٣٦) دورةً تدريبيةً شارك فيها (٥١٠) منتسبٍ منها (١٤٨) دورةً فنيةً متخصصةً، إذ تميزت هذه الدورات بتخريج مُدرَّبين يُمنحون شهادات اعتماد تدريب الدورات الداخلية للوزارات والمؤسسات العامة في القطاعين العام والخاص[٢].

قامت المؤسسات السوفيتية في عام ١٩٨٨ بتنظيم دوراتٍ تخصصيةٍ بواقع (٦٣) دورةً شملت (١٥٠٠) متدربٍ في الاختصاصات الفنية لتطوير كفاية أداء العاملين في مجالات الحاسبة الإلكترونية والجيولوجية والجيوفيزياء والمكائن النفطية والاختصاصات الميكانيكية والصيانة والبرمجة والكهرباء والسلامة الصناعية والفحص الهندسي، أما وزارة الصناعات الثقيلة فاستطاعت تنفيذ خطتها التدريبية لعام ١٩٨٨ دوراتٍ تدريبيةٍ خارج العراق بواقع (٤٩) منها (١٢) دورةً في جمهوريات الاتحاد السوفيتي أي بزيادة (٣٪) على عام ١٩٨٧، كما شملت الدورات داخل العراق (٢٠٢) متدربٍ من منتسبي الدوائر الحكومية، فضلاً عن إشراك بعض طلبة الجامعات والمعاهد وهي ضمن تنمية القدرات البشرية واطلاعها على بعض الوسائل التقنية لجمهوريات الاتحاد السوفيتي[٣]، استمرت موسكو بتدريب المِلاكات العراقية وتأهيلها سواءً على الأراضي العراقية أو داخل أراضي الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية حتى عام ١٩٩١ التي توقَّف الجانبان عن إرسال المِلاكات الفنية والخبراء واستقبالهم بسبب

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٤١٤)، في ٣ نيسان ١٩٨٧.

(٢) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٥)، دورات تدريب، و.(٨)، ١٥/ ١٠/ ١٩٨٨.

(٣) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٥)، دورات تدريب، و.(١١)، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٨.

أحداث دخول العراق للكويت في الثاني من شهر آب ١٩٩٠، إلّا أنّ بعض الخبراء السوفيت عادوا إلى العراق لإكمال المهام على وفق العقود، إلّا أنّ بعض الخبراء من دول أوروبا الشرقية هم مِن الدول التي استقلَّت عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية في عام ١٩٩٠، وأخرى بعد عام ١٩٩١[١].

عبر ما تقدم تبين أنّ تدريب الملاكات العراقية مرت بمراحل:

المرحلة الأولى: ١٩٧٩–١٩٨٤

- محدودية أعداد الملاكات التدريبية للقطاعات الحكومية والتي كان من المفترض أن يقوم السوفييت بتدريبها، بيد ان كل الدلالات تشير إلَّا أنّ السوفييت قدمت وعود بذلك من دون إقدامها على التنفيذ، فضلاً عن عدم توفير السوفييت المدربين من الخبراء والفنيين بأعداد كافية بما يُلائم حجم الاتفاقات، إلى جانب عدم وضع جداول زمنية تلزم السوفييت بُمدد التدريب.

المرحلة الثانية :١٩٨٤–١٩٩١

- دخلت مراحل التدريب الفعلي حيّز التنفيذ عن طريق وضع سقف زمني متفق عليه بين الجانبين.

ثانيًا:– التدريب وإعداد المدارس المهنية والخبراء والزمالات الدراسية لوزارة التربية العراقية

يُعدَّ القطاع التربوي مِن القطاعات المهمة والحيوية، وهو قائمٌ على نظام التخطيط الاستراتيجي لكونه يحتوي على كثيرٍ من المفاصل الأساسية في الإعداد والتقويم لشريحة المجتمع، إلّا أنَّ ذلك التخطيط لا بدَّ له مِن تنفيذ برامج على مستوًى عالٍ لا تستطيع بعض الحكومات – ولا سيما البلدان العربية ومنها العراق بالأخذ على عاتقها – تدريب المِلاكات على وسائل التقنية الحديثة أو إعداد خبراء؛ لذلك اتجه العراق إلى بعض الدول الخارجية ولا سيما دول أوروبا الشرقية ومنها الاتحاد السوفيتي للقيام بهذه المهمة فيما يتعلق بالتدريب وإعداد المدارس المهنية، فعلى بالرغم من التعامل مع الجانب السوفيتي بهذا الاتجاه، إلّا أنّ الجانب العراقي متمثلًا بوزارة التربية واجهت بعض المشاكل مع الجانب السوفيتي في تنفيذ بعض المشاريع وإرسال الخبراء وبعض القضايا الأخرى والتي أُحيلت مُتعلقاتها إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة للبحث فيها[٢].

(1) Богартов, История международных отношений 1945–2008 гг., Том 2, Трензчет Прессс, 2010, стр. 280–285.

(2) Education and Learning for the 21st country information paper for the International commission on Education for the 21st country 1992.

كان من ضمن اتفاقات الدورة التاسعة أواخر عام ١٩٧٩ هي قيام الجانب السوفيتي بإنشاء المدرسة العراقية – السوفيتية على أنَّ الجانب العراقي التصميمات، فضلاً عن توقيعها عقدًا للتجهيز قابل للمراجعة خلال ثلاثة أشهر مِن تاريخ التوقيع، وإعداد التصميمات لمشروع إنشاء مركز التدريب في واسط ونينوى، كما تَقدَّم الجانب السوفيتي لتجهيز مركز التدريب في المحافظتين أعلاه، كما وافق الجانب السوفيتي على منح الزمالات الدراسية لعامي ١٩٨٠–١٩٨١[١].

جرت اجتماعاتٌ بين الجانبين السوفيتي والعراقي في السابع عشر مِن آذار ١٩٨٠ لمناقشة ما جاء بتوصيات اللجنة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي، مَثَّلَ الجانب العراقي (نزار عبد الغفار عبد المجيد) رئيس مؤسسة التعليم في وزارة التربية العراقية وعضوية (خالد عبد السلام) رئيس دائرة الشؤون الفنية – مؤسسة التعليم المهني، ورئيس دائرة التخطيط والمتابعة – مؤسسة التعليم المهني (واثق عباس علي)[٢]، وقد تناول الاجتماع ما تم الاتفاق عليه في محضر الدورة التاسعة، إذ قَدَّمَ الجانب العراقي التصميمات الخاصة بالمدرسة العراقية – السوفيتية، كما رَدَّت اللجنة العراقية الطلبات المُقَدَّمة مِن الجانب السوفيتي المُتَضَمِنة طلبات تجهيز عقود لمراكز التدريب المهني، فضلاً عن إبلاغ الجانب العراقي الجانب السوفيتي فيما يتعلق بالزمالات الدراسية بأنَّ الأعداد تم إرسالها إلى وزارة التخطيط العراقية، إن الوزارة المذكورة هي التي تُرشِّح الأعداد للجانب السوفيتي عن طريق اللجنة الاقتصادية المشتركة فيما تحفَّظ الجانب العراقي على مسودات عقود التدريب قصيرة الأجل على الأراضي السوفيتية، التي تبنَّت وزارة التخطيط تعديلها، التي وافق الجانب السوفيتي على تعديلها، فيما يقوم الجانب العراقي بترشيح المُوفَدين بالتنسيق مع الوزارة المذكورة آنفًا[٣]، كما ناقش الاجتماع عقود التجهيز المُعدَّلة على وفق إطار المساعدات الفنية وليس على أساس عقود تجارية بالنسبة لمراكز التدريب (واسط ونينوى) والمدرسة الصناعية مع تحفَّظ الجانب العراقي لعقد التجهيز لهذه المدرسة، إلى جانب تقديم الجانب العراقي الملاحظات، ومن جانبٍ آخر ناقش الاجتماع تعديل شروط الترشيح بموجب الزمالات الممنوحة للعراق بما يتوافق مع الخطة التي وضعتها وزارة التخطيط العراقية، أي: رفع العدد الكلي، وتم بحث موضوع الملتحقين بالزمالات من متخرجي المعاهد التكنولوجية والزراعية العراقية الذين تم وَضْعُهم في صفوفٍ دراسيةٍ مع متخرجي المدارس الصناعية والزراعية لمدة (٥) سنوات[٤]، وفيما يخصّ التدريب فقد تمَّت مناقشة طلبات الجانب العراقي المُقدَّمة عام ١٩٧٩، فيما يتعلق بأعداد دورات التدريب القصيرة واختصاصاتها، فضلاً عن تحديد سبل تنفيذها في بغداد على

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اللجنة العراقية– السوفيتية للتعاون الاقتصادي الفني والعلمي، ١٨/ ٣/ ١٩٨٠، و(١٠).

(٢) المصدر نفسه، و (٩).

(٣) المصدر نفسه، و (١٠).

(٤) المصدر نفسه، و (١١).

وفق الاتصالات بين وزارة التخطيط والمستشارية الاقتصادية السوفيتية التي تمَّ تضمينها بمسودةٍ مُوحَّدةٍ للأطراف المستفيدة جميعها [١]، وقد صدَّقَت اللجنة العراقية – السوفيتية للتعاون الاقتصادي و الفني و العلمي محضر الاجتماع في الثالث عشر مِن شهر نيسان، وقد أوصت اللجنة بمتابعة ما جاء في محضر اللجان الفرعية المختصة وترفع تقارير دوريةً عن سير عمل المحضر، وتخويل اللجان الفرعية بتذليل العقبات، وفي حالة حَدَثَ تقاطعٌ في بعض المسائل يتم الرجوع إلى اللجنة الرئيسة مع الأسباب الموجبة[٢].

اجتمعت اللجنة الاقتصادية المشتركة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، في الثامن عشر من شهر نيسان ١٩٨١ التي تضمَّن أحد أعمالها مناقشة القضايا المتعلقة بوزارة التربية العراقية (الزمالات– القوى العاملة الماهرة –الإدارة المهنية–التعاون بين المؤسسات التعليمية)، إذ توصَّل الجانبان إلى تنظيم خطة عملٍ مشتركةٍ فيما يخصّ الزمالات بين عامي ١٩٨١–١٩٨٢، والتعاون المشترك في مجال شؤون التخطيط التربوي (تدريب القوى العاملة الماهرة) بحسب الخطة التي يتفق عليها الجانبان، وتَبادُل التعاون بين المؤسسات التعليمية والمهنية والتقنية ومؤسسات الدولة ذات الصلة، او يقوم الجانب بحسب الاتفاق بتقديم الاقتراحات اللازمة لأغراضٍ تطويريةٍ وتدريبيةٍ وإرسال خبراء مختصين بمجال التدريب والإعداد الإداري والتصميم وتهيئة المِلاكات بحسب شروط العقود بين عامي ١٩٨١–١٩٨٣ ومن ثَمَّ ينظر بإعادة تقييم شروط التعاقد[٣]، تضمن عمل الخبراء تنمية كفايات العاملين ضمن برنامجٍ حدَّده الطرف العراقي السوفيتي إلى جانب إلزام مدة التعاقد (١٩٨١–١٩٨٣) اتخاذ إجراءاتٍ أساسيةٍ في تنمية القدرة والكفاية لدى العاملين في وزارة التربية، ومن المهام الأخرى للخبراء السوفيت هي[٤]:

أ- تعزيز برامج التدريب بالأساليب الجديدة.

ب- استخدام الدراسات الحديثة عند بدء برامج التدريب ومنها التدريب على التقنية والتخطيط.

ج- رفع الأعداد المتدربة للمِلاكات عام (١٩٨١–١٩٨٣) مِن (١٠ – ٢٠ – ٣٠٪)، أي بزيادةٍ تدريجية للمدارس المهنية، مما يتيح توسيع قاعدة المستفيدين للشرائح التربوية وتنمية القدرات البشرية عبر إقامة الدورات الصيفية.

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، ، و. (١٢)، مصدر سابق.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٤)، في ١٤ نيسان ١٩٨٠.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، اجتماع اللجنة العراقية– السوفيتية للتعاون الاقتصادي الفني والعلمي، و. (٣٢)، ١٩/ نيسان/ ١٩٨٠.

(٤) حكمت عبد الله الباز وآخرون، ملامح التعليم والتربية في العراق في القرن الحادي والعشرين، ط١، مطبعة وزارة التربية، ١٩٩٥، ص٨٢–٨٦.

د- تكثيف التدريب على استخدام الحاسوب؛ لأنَّ هذا النظام يسهم بشكلٍ كبيرٍ في عملية التطور الذهني، فضلاً عن حاجة المؤسسات الحكومية إلى توفير مِلاكاتٍ متخصصةٍ بهذا الجانب ولا سيما البرمجة والمراسلات.

هـ- التعريف على التقنيات الحديثة ومنها التقنية السوفيتية إلى جانب نقل برامج العمل والأفكار المعمول بها في دول أوروبا الشرقية إلى العراق لتوسيع قاعدة المعرفة للمتدربين العراقيين.

استمرت العلاقات العراقية–السوفيتية بين عامي ١٩٨١–١٩٨٥ بتفعيل محاضر اجتماعات الدورات الرئيسة والفرعية ومتابعة المراسلات التي تمَّت بين الجانب العراقي المتمثلة بوزارة التخطيط من ضوء مخاطبات وزارة التربية مع المستشارية الاقتصادية، تم تنفيذ ما جاء باجتماعات الدورتبن الحادية عشرة والثانية عشرة، إلا أن الدورة الثالثة عشرة استثنت المدرسة الصناعية ببغداد لـ (٦٧٥) تلميذًا المنصوص عليها في المحضر المؤرَّخ في الثاني من نيسان ١٩٧٧، وذلك لأمورٍ ماليةٍ

وهي أن يقوم العراق بتسديد الذمم المالية المُستحقَّة عليه نهاية كانون الثاني ١٩٨٤ والبالغة (١٥) مليون دولار خاصةً بالمدارس والتدريب وأجور الخبراء والعاملين إلى أعوام (١٩٧٩–١٩٨٣)[١]، أما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ فتّمّ تفعيل اتفاق الثاني مِن شهر نيسان ١٩٧٧ فيما يخصّ مدرسة بغداد الصناعية، واجتماعات شهر تشرين الأول ١٩٨٤، التي نَصَّت على قيام المؤسسات السوفيتية بتكثيف جهودها لغرض إنجاز الأعمال وإيفاد الخبراء و لا سيما بعد أن قام الجانب العراقي بإيفاء الالتزامات المالية[٢].

بدأت مؤسسة تكنو كسبورت السوفيتية في شهر كانون الأول ١٩٨٤ بأعمال المرحلة الثانية للمدرسة التي انتهت بعد عام ١٩٨٦ وقد عَبَّر الجانب العراقي عن ارتياحه لسير الأعمال الإنشائية، فضلاً عن قيام الجانب السوفيتي بإرسال مجموعةٍ من الخبراء والفنيين لتدريب الطلبة والمِلاكات العراقية في الدورات الصيفية[٣].

يتبيَّن مما تَقدَّم بأنَّ الحكومة العراقية التي أولت مسائل التدريب أهميةً إلّا أنّها لَم تُستَثمَر على الشكل المطلوب، وربما يعود ذلك إلى الارتباط بالمؤسسات السوفيتية التي كانت غالبًا ما تُماطِل في تنفيذ برامج التدريب على وفق الاتفاقيات وإنشاء الأبنية الخاصة بأماكن التدريب وتجهيزها وإرسال الخبراء إليها، زيادةً على الجانب السياسي الذي أدَّى دورًا بارزًا في عدم تحوُّل الحكومة العراقية إلى مؤسساتٍ أخرى خارج أوروبا الشرقية لتنفيذ هذه المهام، إذ إنَّ الشخصيات في الحكومة العراقية كانت متمسكةً بالبقاء على النمط السوفيتي، وهذا انعكس بشكلٍ سلبيٍّ على عقليَّة الفرد العراقي بعدم مواكبته

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (١٦٦/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٧)، مصدر سابق.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، و. (٤٤)، مصدر سابق.

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، العلاقات العراقية السوفيتية، و. (٧)، ٢٠/ ١٢/ ١٩٨٥.

للتقدم التكنولوجي والتقني، إذ إنَّ تلك المِلاكات المتدربة كانت مهمتها ترميم الآلات السوفيتية المتهالكة وليس التطوير.

أما بالنسبة لوزارة التربية، فإنَّ الدورات الصيفية التي قامت بها لم تُحقِّق أي فائدةٍ، إنّما تُعطي صورةً بأن المِلاكات الشعبية تسير على نهج الحكومة والقيادة العراقية، فضلاً عن أنها لَم تُحَقِق أي شيءٍ مِن اكتساب الثقافة الكافية. اما بالنسبة لموسكو فإنّها لم تعُدّ هذه الدورات ذات أهمية عالية بقدر أهمية القطاعات الأخرى والتي تستخدم التقنية السوفيتية في طورها الإنتاجي وانما عدّتْ هذه الدورات لزيادة التثقيف؛ ولذلك لم تقم موسكو بأخذ هذه المسألة على محمل الجد وماطلت بتأخير اتفاق ١٩٧٧وعدم تجهيز المدربين.

ثالثًا: التعاون في المجال العلمي والبحثي

١- مجلس البحث العلمي

شَهِدَ العراق والاتحاد السوفيتي تبادُل الزيارات العلمية للأعوام التي سبقت الحرب العراقية الايرانية، إذ تنوَّعت ما بين وفودٍ علميةٍ وتبادُل خبراتٍ بحثيةٍ وإيفاد الطلبة وإقامة مؤتمرات[١]، ففي الخامس مِن حزيران ١٩٧٩ زار وفدٌ علميٌّ عراقيٌّ برئاسة الدكتور (هاتف حمودي الجليل) رئيس مؤسسة البحث العلمي العاصمة موسكو على رأس وفدٍ مِن المؤسسة، تلبيةً لدعوة السكرتير العام للشؤون العلمية السوفيتية[٢]، وقد أجرى الوفد العراقي مباحثاتٍ مع المسؤولين في الأكاديمية السوفيتية، تناولت التعاون الثنائي والبرنامج التنفيذي لملحق البروتوكول المُوَقَّع عام ١٩٧٨، زيادةً على الآفاق المستقبلية بين مجلس البحث العلمي العراقي والأكاديميات السوفيتية ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا[٣].

في السادس عشر مِن نيسان ١٩٨٠ جرى اجتماعٌ بين ممثلي مؤسسة البحث العلمي وممثلين عن الأكاديمية السوفيتية للعلوم، إذ تمَّ خلاله تأكيد ما جاء في اجتماع حزيران ١٩٧٩ وكانون الأول ١٩٧٩، التي تم فيها تأكيد ضرورة زيادة التعاون في مجال البحث العلمي وتبادُل الخبرات المُشتَرَكة في مجالات الفضاء والعلوم الطبيعية الأخرى، فضلاً عن تأكيد الجانبين العراقي والسوفيتي في متابعة ما تم التوصل إليه في الاجتماع، إلى جانب دعوة مؤسسة البحث العلمي العراقي نظيرتها السوفيتية إلى عقد مؤتمراتٍ علميةٍ في بغداد تُقدَّم فيها أوراقٌ بحثيةٌ في الفلك والعلوم الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها، إلى جانب اتفاق الطرفين على تبادُل الوفود المشتركة، وتعهَّد الجانب السوفيتي بتدريب المبتعثين العراقيين واطلاعهم على المراصد الجوية وكل ما خص علوم الفلك والعلوم الطبيعية

(١) صحيفة العراق، العدد (٩٨٠)، في ٢٠ آيار ١٩٧٩.

(٢) صحيفة العراق، العدد (٩٩٩)، في ١١ حزيران ١٩٧٩.

(٣) وكالة الأنباء العراقية، ١٨/ ٤/ ١٩٨٠.

والفيزيائية والصناعية المتنوعة، كما جرى الاتفاق على إرسال عددٍ مِن الطلبة إلى الاتحاد السوفيتي في الاختصاصات المختلفة لعام ١٩٨٠–١٩٨١ التي تم تحديد الأعداد بواقع ثمانية طلاّب (دراسات عليا) في الاختصاصات المختلفة وإيفاد أربعة باحثين[١].

استمر الجانبان العراقي المتمثل بمجلس البحث العلمي (مؤسسة البحث العلمي سابقًا) والجانب السوفيتي بمجالاتها البحثية العلمية ومنها السكرتارية العامة للبحوث الأكاديمية السوفيتية لغرض إجراء تجارب وتدريباتٍ بحثيةٍ مُشتَرَكةٍ، ومنها بحوثٌ تخص الفضاء وبحوثٌ في الطاقة النووية بالاشتراك مع الهيئات العراقية الأخرى المعنيَّة بالطاقة النووية للعمل على نظام مفاعل (IRT 5000) الذي زَوَّدَه السوفيت في ستينيات القرن الماضي، وهو ضمن برامج دورة الوقود النووي إلّا أنَّ الجهود العراقية في هذا الاتجاه لَم تكتمل بسبب بعض الحوادث أَخَّرَت مِن عملية المفاوضات وكادت أن تُطيح بالعلاقات الثنائية و لا سيما على المستوى العلمي والبحثي وهو اغتيال أحد الطلبة العراقيين ويُدعى (أحمد حسن محمد العلواني)؛ وذلك في شهر تموز ١٩٨٠ في العاصمة موسكو على يد جماعةٍ شيوعيةٍ مُتطرّفة، ممّا استدعى الخارجية العراقية إلى إرسال برقيةٍ شديدة اللهجة طلبت خلالها القصاص من منفذي العملية، وإلَّا فإنَّ الحكومة العراقية سيكون لها موقفٌ إزاء العلاقات مع موسكو، كما حَمَّلَت الخارجية العراقية الحكومة السوفيتية مسؤولية حماية الطلبة المبتعثين إلى الاتحاد الأراضي السوفيتية[٢]، وَرَدَّت الحكومة السوفيتية على برقية الخارجية العراقية ببرقية اعتذارٍ رسميٍّ وتعهَّدت بملاحقة منفذي الجريمة، إلى جانب تقديمها تطميناتٍ فيما يتعلق بالطلبة والرعايا العراقيين بأنها مِن ضمن أولويات حكومة موسكو، أما السبب الآخر الذي أنهى الجهود العراقية–السوفيتية في مجال الأبحاث النووية فهو دخول العراق الحرب مع إيران[٣].

واصل الجانبان العراقي والسوفيتي بين عامي ١٩٨١–١٩٨٤ جهدهما في المجال البحثي وتبادُل الخبرات المُشتَرَكة، وإشراك الباحثين في المختبرات السوفيتية إلى تمكّن باحثين عراقيين مِن تسجيل براءات اختراع لمنع الحديد الإسفنجي ذي المسامات العالية بواسطة ملء هذه المسامات بمادة الشمع، إذ يصعب نفاذ الماء والهواء إليها، وَمِن النجاحات البحثية الأخرى التوصل إلى ابتكار طريقةٍ لكربنة الفولاذ وإكسابه المتانة المطلوبة باستخدام المادة الأولية (الشمع)، كما تمكَّن باحثون عراقيون مِن إيجاد طرائق جديدةٍ للاستفادة من فضلات الكبريت التي تحتوي على نِسَبٍ عاليةٍ منه باسترجاع هذه الفضلات وإنتاج غاز ثاني أوكسيد الكربون يمكن استعماله في إنتاج حامض الكبريتيك، فضلاً عن اكتشافاتٍ أخرى بالتعاون مع الخبراء والباحثين السوفيت[٤]، وبهذا الصدد صَرَّحَ نائب رئيس

(١) صحيفة الثورة، العدد (٣٦١٠)، في ١٧ نيسان ١٩٨٠.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٣٧٠٧)، في ٢٠ تموز ١٩٨٠.

(٣) وكالة الأنباء العراقية، ٢٢/ ٧/ ١٩٨٠.

(4) C. I. A ،Iraq nuclear program, op. cit, P-5.

جمعية الصداقة السوفيتية – العراقية ماشيف (Mashev) بقوله: (إن التعاون المُشتَرَك بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجال العلمي والبحث أثمر عَن تميُّز الباحثين العراقيين مِن تحقيق إنجازاتٍ مُتقدِّمةٍ في الميادين كافة، وإنَّ حكومة موسكو ماضيةٌ بتعزيز ذلك التعاون إلى جانب دعم الباحثين العراقيين المبتعثين إلى الاتحاد السوفيتي[١].

أرسل مجلس البحث العلمي العراقي برقيةً إلى سكرتارية الشؤون العلمية السوفيتية في الحادي والعشرين مِن شهر تموز ١٩٨٤ طلب فيها تثبيت موعد الاجتماع الثنائي بينها وبين المؤسسات البحثية السوفيتية على ألَّا يتعدى ستين يومًا مِن تاريخ وصول البرقية، وقد أجاب الجانب السوفيتي على البرقية في الحادي عشر من شهر آب ١٩٨٤ عن طريق الملحقية الثقافية السوفيتية ببغداد وهو شهر أيلول، وحضور ممثلٍ عن الأكاديمية السوفيتية للعلوم وممثلٍ عن سكرتارية الشؤون العلمية في الحكومة السوفيتية وبعض المؤسسات البحثية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، لمناقشة القضايا المشتركة[٢].

وصل وفدٌ عراقيٌّ العاصمة موسكو في الخامس عشر من أيلول ١٩٨٤ برئاسة الدكتور (حميد مجول خلف) مدير عام مركز بحوث الفضاء والفلك، وفي اليوم الآتي جرى اجتماعٌ بحضور ممثلٍ عن الأكاديمية السوفيتية للعلوم، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين مجلس البحث العلمي والمؤسسات السوفيتية لأبحاث الفضاء مؤكدين أواصر التعاون الثنائي، انتهى الاجتماع بعَقْدِ مذكرة تعاونٍ مُشترَكٍ في المجالات الآتية[٣]:

أ- الفضاء والفلك: اتفق الجانبان العراقي والسوفيتي على استخدام الباحثين العراقيين المراصد الفلكية السوفيتية لغرض إنجاز أبحاثٍ في الأرصاد الفلكية ومواضع الرصد الفلكي البَصَري والراديوي وتحت الحمراء وبحوثٍ في مجال فيزياء الفضاء القريب وتكون المدة مِن (١٦ شهرًا – ٢ سنة).

ب- إجراء مشاريع بحثيةٍ مُشترَكةٍ في علم الفلك ودراسة ظواهر الايوتوسفير والأشعة الكونية في طريق البالونات، فضلاً عن بناء محطةٍ للأشعة اللاكونية في العراق.

ج- تدريب المِلاكات من حملة البكالوريوس والماجستير في مجالات الاستشعار عن بعد وفيزياء الفضاء.

---

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، مجلس البحث العلمي العراقي – العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ١٢/ ٨/ ١٩٨٤، و. (٧٨).

(٢) المصدر نفسه، و. (٧٩).

(٣) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات البحث العلمي مع الجانب السوفيتي، ١٧/ ٩/ ١٩٨٤، و. (٧٨).

د- تبادُل العلماء ولِمُدد لا تزيد على الشهر لكل عالِمٍ في مجالات الفضاء والفلك، فضلاً عن تبادُل حضور الندوات والمؤتمرات العالمية التي يقيمها مركز بحوث الفضاء والفلك والمراكز المشابهة في الاتحاد السوفيتي.

هـ- تبادُل المطبوعات العلمية والبحوث في مجالات (النفط وعلوم الحياة ومجالاتٍ أخرى)[١].

تواصلت العلاقات بين الجانبين لمتابعة عمل المذكرة المُوقَّعة في السادس عشر مِن أيلول ١٩٨٤، إذ تمّ تأكيدها في اجتماعات الثالث عشر من حزيران ١٩٨٥، إذ عَبَّرَ الجانبان بارتياحٍ عن تفعيل الاتفاق وإرسال الباحثين العراقيين إلى الاتحاد السوفيتي[٢]، وفي عام ١٩٨٦ تمَّ تضمين مسألة البحث العلمي ضمن الاتفاقية الشاملة التي عقدتها الحكومة العراقية مع الاتحاد السوفيتي التي ينتهي أجلها عام ١٩٩٠[٣].

يتضح ممّا تَقدَّم إن مسألة البحث العلمي بالرغم مِن ظروف الحرب إلا أنّه واصل مسيرته وإن كان يسير بخطًى متواضعةً، فلو أن الحكومة العراقية آنذاك كانت تُولي البحث العلمي رعايةً؛ وذلك بتوفيرها الإمكانات المطلوبة مِن مختبراتٍ علميةٍ وكل ما يحتاجه الباحث لكان الوضع مختلفًا ولصبَّ في مصلحة الاقتصاد العراقي المستأنف جرَّاء استيراد الأسلحة، فضلاً عن زجِّ كثيرٍ مِن العقول في محرقة الحرب مع إيران، التي كان الاتحاد السوفيتي المستفيد منها، حتى في مسألة البحث العلمي كانت موسكو تأخذ مبالغ طائلةً لاستخدام العراق المختبرات العلمية وعمل التجارب العملية فيها .

٢- العلاقات الثنائية على المستوى العلمي

سارت العلاقات العراقية-السوفيتية فيما يخصّ الجانب العلمي على ابتعاث الطلبة والزمالات الدراسية إلى موسكو وبقية دول الجمهوريات السوفيتية بموجب اتفاقاتٍ وبروتوكولاتٍ ثنائيةٍ، ومحاضر الاجتماعات الثنائية وآخرها اجتماع كانون الأول ١٩٧٩، الذي تمّ الاتفاق على أن تقوم وزارة التعليم العالي العراقي بإرسال زمالاتٍ دراسيةٍ إلى دول جمهوريات الاتحاد السوفيتي وباختصاصاتٍ مختلفةٍ (عليا وأولية) للعام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١، وبحسب الخطة التي وضعتها وزارة التخطيط في توزيع أعداد المبتعثين بين الوزارات والهيئات العراقية[٤].

ابتعثت وزارة التعليم في عام ١٩٨٠ ما يُقارِب (٤٠) طالبًا في الاختصاصات المختلفة وبحسب ما مُتَّفَق عليه مع الجانب السوفيتي بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٣٢)

(١) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، اجتماعات المجلس العلمي مع الجانب السوفيتي، و. (٧٨-٨٨)، ١٧/ ٩/ ١٩٨٤.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٦١)، في ١٣ حزيران ١٩٨٥.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٦٩)، في ٢٠ نيسان ١٩٨٦.

(٤) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٢٠/ ٥٢٣٠٠)، و. (١٠)، مصدر سابق.

لسنة ١٩٧٠ والمُعَدَّل بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ والتعديل الثالث لنظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات الدراسية لسنة ١٩٧١[١].

في إطار تعزيز الروابط العلمية والثقافية توجَّه وفدٌ علميٌّ ثقافيٌّ مِن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي إلى العاصمة موسكو؛ وذلك في السابع مِن تموز ١٩٨١ برئاسة الدكتور كامل عبد اللطيف المدير العام لدائرة العلاقات الثقافية والإعلام، إذ نتج عن الزيارة التوقيع على مذكرة التعاون العلمي والثقافي والفني مع الاتحاد السوفيتي[٢]، وبالرغم مِن ظروف حرب الخليج الأولى وما عكسته على الواقع العام ومنها الواقع التعليمي وانخفاض عدد البعثات الدراسية عَمّا كانت عليه قبل الحرب، فضلاً عن تراجُع عقد المؤتمرات العلمية والندوات الطلابية في بغداد، إلّا أنّ الحكومة العراقية متمثلةً بوزارة التعليم جهدت إلى رفع المستوى مِن خلال توسيع أفق العلاقات مع دول أوروبا الشرقية ومنها الاتحاد السوفيتي، وتجلَّى ذلك في تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي (عبد الرزاق قاسم الهاشمي) بقوله: "إنّ هدف الوزارة من توسيع العلاقات الخارجية في مجال التعليم والبحث العلمي هو لرفع القدرة العلمية والبحثية للمبتعثين بغية تعزيز تلك الطاقات والاستفادة منها في المؤسسات العلمية العراقية، إلى جانب إطلاع الطلبة المبتعثين على الثقافات المختلفة"[٣]، إذ إنَّ الطلبة العراقيين في دول أوروبا الشرقية قد شاركوا في كثيرٍ مِن المهرجانات الثقافية بين عامي ١٩٨١–١٩٩٠، التي اشترك فيها الطلبة مِن خارج حدود الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن عقد منتدياتٍ ثقافيةٍ مُشتَرَكةٍ ولقاءاتٍ مع الطلبة الوافدين مِن أوروبا الشرقية والطلبة مِن قارتي آسيا وإفريقيا إلى جانب طلبة جامعات موسكو مِن المهتمين بالثقافة والعلوم، كما أنّ الطلبة العراقيين في الاتحاد السوفيتي كانوا يشاركون في احتفاليات الجمعيات الثقافية ومنها جمعية الصداقة والتعاون العراقية–السوفيتية[٤].

إنَّ شروع وزارة التعليم العالي والبحث برفع المستوى العلمي للطلبة كان لا بدَّ مِن تحقيق خطواتٍ في مجال العلاقات الخارجية مع دول أوروبا الشرقية والغربية؛ لذلك شرعت الوزارة ولأول مرةٍ بتضمين مشاريع الوزارة وحاجياتها ضمن جدول الأعمال الحكومي مع الاتحاد السوفيتي واجتماعاتها الدورية في حزيران وتشرين الأول عام ١٩٨٣، إذ قَدَّمَ الجانب العراقي طلبًا إلى الجانب السوفيتي بمَنْحِ

(١) تم إصدار التعديل الثالث لنظام البعثات والزمالات والمساعدات المالية رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١، إذ نَصَّت المادة الأولى: تقوم الوزارة بالإنفاق على عضو البعثة العلمية وما تتطلب دراسته مِن أجور دراسية وأجور تجوال وإقامة لغرض البحث العلمي وحضور المؤتمرات ذات العلاقة باختصاصه وأثمان اللوازم والكتب الدراسية والتأمين الصحي وتكاليف طبع الأطروحة، ومخصصات شهرية مقطوعة للسكن والإقامة وأجور المعالجات الطبية وتكاليف شحن اللوازم الدراسية عند انتهاء دراسته المقررة ويحدد كل ذلك بتعليمات تصدر مِن الوزارة. تفاصيل القانون نقلاً عن: صحيفة الثورة، العدد (٣٦٢٨)، ٩/ آيار/ ١٩٨٠.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٤٠٦٨)، في ٧ تموز ١٩٨١.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٤٢٧٧)، في ١ شباط ١٩٨٢.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٤٢٩٥)، في ١٩ شباط ١٩٨٢.

العراق مقاعد دراسيةٍ و زمالاتٍ للأعوام (١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦)، كما جرى تأكيد مزيدٍ مِن التعاون في المجال العلمي[١]، إلّا أنَّ الجانب السوفيتي لَم يرد على طلب وزارة التعليم العراقية حول الزمالات الدراسية؛ لذلك أرسلت الوزارة برقيةً عبر سفارة العراق في موسكو طلبًا ثانيًا في آيار ١٩٨٤، أوضحت فيه تعهُّد الجانب السوفيتي خلال الاجتماعات السابقة بمنح زمالاتٍ دراسية، أجابت موسكو طَلَبَ العراق في الخامس مِن شهر آب ١٩٨٤ بموافقة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية على مَنْحِ وزارة التعليم العالي العراقية (٦٠) زمالةً دراسيةً للعامين (١٩٨٥ و ١٩٨٦)[٢].

سعت وزارة التعليم العالي إلى مواصلة ابتعاث الطلبة إلى الاتحاد السوفيتي، و لا سيما في الاختصاصات العلمية النادرة، لذلك قامت بعقد اتفاقيةٍ علميةٍ وثقافيةٍ مع الاتحاد السوفيتي في الخامس مِن آذار ١٩٨٧ لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، وَقَّعَها عن الجانب العراقي الدكتور (صبري رديف) وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعن الجانب السوفيتي (فكتور منين) سفير الاتحاد السوفيتي لدى العراق، وقد ضمَّت الاتفاقية تخصيص زمالاتٍ دراسيةٍ للعراق مِن الاتحاد السوفيتي في الاختصاصات العلمية النادرة[٣]، وأخرى للحصول على شهادة الدكتوراه، فضلاً عن تنشيط عملية التبادل التدريبي بين البلدين الصديقين[٤].

في الخامس مِن تموز ١٩٨٧ تمَّ تضمين الفقرات الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث ضمن البروتوكول المُشترَك مع الاتحاد السوفيتي، إذ نظمت الفقرة الأولى منه ما يخصّ التعليم وتفعيل ما وَرَدَ في اتفاق آذار ١٩٨٧، كما تضمَّنت الفقرات الأخرى تَبادُل الخبرات وعقد المؤتمرات المشتركة وتوسيع الآفاق الثقافية بين الجانبين[٥].

سارت العلاقات بين بغداد وموسكو في المجال العلمي بين بغداد وموسكو بين عامي ١٩٨٧–١٩٩٠ على ما هو مُتَّفَقٌ عليه في المعاهدة والمحضر المُشتَرَك لعام ١٩٨٧، فضلاً عن تَبادُل الوفود العلمية المشتركة[٦]، وكان آخرها قبل دخول العراق الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ زيارة وفدٍ علميٍّ عراقيٍّ مِن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العاصمة موسكو؛ وذلك في التاسع والعشرين مِن شهر آذار ١٩٩٠[٧]، برئاسة وكيل وزارة التعليم، إذ التقى الوفد العراقي بنائب رئيس

(1) Заседания тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому и научно-техническому сотрудничеству, и. (4), предыдущий источник.

(٢) د. ك. و. وزارة الصناعة والمعادن، ملفة رقم (٣/ ٥٢٣٠٠)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– الزمالات الدراسية– الدورات التدريبية في الاتحاد السوفيتي، و. (٨٧)، ٥/ ٨/ ١٩٨٤.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٣٨٦)، في ٦ آذار ١٩٨٧.

(٤) صحيفة الوقائع العراقية، العدد (٣١٤٠)، في ٩ آذار ١٩٨٧.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٦)، في ٥ تموز ١٩٨٧.

(٦) وكالة الأنباء العراقية، ١٠/ ٢/ ١٩٩٠.

(٧) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٤٩٧)، في ٢٩ آذار ١٩٩٠.

لجنة الدولة للتعليم الشعبي زابلروف (Zablrov)، وقد جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات المُشترَكة في مجالات التعليم والتربية وتَبادُل الخبرات وتأهيل مراكز التدريب وتخصيص زمالاتٍ للطلبة العراقيين للدراسة في المعاهد والجامعات السوفيتية، وأعقبه لقاءٌ ثانٍ بين وكيل الوزارة ورئيس جامعة موسكو لوكانوف (Lukanov) تمّ بحث الموضوعات ذاتها[١].

يتضح مما تَقدَّم أنّ مسألة التعاون بين التعليم العالي قد استمرت مع الاتحاد السوفيتي إلّا أن هناك أمرين يجب إيضاحهما هما:

١– الإجراءات الطارئة التي اتخذتها الحكومة العراقية التي انتهجتها في مسألة التعليم مِن خلال إصدارها تعديلات القوانين الخاصة بالبعثات والزمالات التي جعلت نفقة الابتعاث مِن ميزانية التعليم، و لا سيما وأنّ العراق منذ بداية الحرب العراقية الايرانية أخذ يستنفد الاحتياطي المالي ومن ثَمَّ فإنَّ نفقات المؤسسات الحكومية تم إنفاقها على بعض المشاريع الاستثمارية، وتسيير أمور المؤسسات ومنها وزارة التعليم العالي؛ ولذلك مِن الطبيعي أن ينعكس سلبًا على رفع أعداد المبتعثين، فلو أن الحكومة العراقية رصدت ميزانيةً خاصةً لإرسال الطلبة والزمالات الدراسية أو مناصفة المؤسسات الحكومية لارتفعت أعداد المبتعثين، فضلاً عن زَجّ كثيرٍ مِن الطلبة والاساتذة الأكفاء المشاركة في حرب الخليج الأولى، ممّا انعكس سلباً على رفع القدرة المعرفية.

٢– أما الاتحاد السوفيتي، فبالرغم من أنه قَطَعَ وعودًا باستقبال الزمالات الدراسية للعراقيين، إلّا أنهم دائمًا ما كانوا يماطلون بتنفيذها، لأدراكهم بمحدودية انفتاح التعليم العراقي في تلك المُدّة، وعدم تنويع التعامل مع مؤسساتٍ علميةٍ وجامعاتٍ مِن خارج أوروبا الشرقية، لذلك ظل الجانب العلمي متذبذبًا للأسباب التي المذكورة آنفًا.

(١) د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٢)، زيارة وكيل وزارة التعليم العالي إلى الاتحاد السوفيتي، و. (٣)، ٩/ ٣/ ١٩٩٠.

المبحث الثاني

الصحافة والإعلام والأنشطة المختلفة ١٩٧٩–١٩٩١

أولًا: التعاون العراقي السوفيتي في مجال الصحافة والأعلام

تُعدُّ الصحافة والإعلام من الركائز المهمة في العلاقات الدولية، إذ إنّ كلا المصطلحين يقومان بدورٍ مهمٍ في توضيح الاتجاهات العامة للدول، إلا أنّ هناك فرقًا كامنًا في تعريف الصحافة والإعلام، إذ يشير أحدهما إلى العموم، في حين يظهر الآخر على الخصوص، فالإعلام مفهومٌ يُطلَق على أوجه النشاط التخاطبي كافة التي تستهدف دقائق الحقائق والأخبار الصحيحة وعملية نقل هذه الحقائق بالوسائل الإخبارية المُتاحة كافة، أما الصحافة فتُعَرَّف بأنها النشرة المطبوعة التي تشمل أخبارًا ومعلوماتٍ تتضمن الوقائع والأحداث وتفاصيل سيرها وَتُعَبِّر عن صوت الشعب عبر الانتقادات التي تُعَبِّر عن الآراء والانتقادات الصادرة عن الشعب(١).

تطوَّرت العلاقات العراقية السوفيتية منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي آخذةً بالتقدم، فقد كان للصحافة والإعلام دورٌ كبيرٌ في إبراز تلك العلاقات على الأصعدة كافة، فهي تتبنَّى مواقف حكوماتها سواءً العراقية أو السوفيتية فأخذت الصحف السوفيتية تتحدث عن الزيارات والتصريحات الإعلامية المسموعة والمرئية، ومنها زيارة وفدٍ إعلاميٍّ سوفيتيٍّ للعراق في شهر آب ١٩٨٠ برئاسة عادل ربالوف (Adil Rablov) رئيس تحرير صحيفة أنباء موسكو، إذ التقى بشخصياتٍ حكوميةٍ، وأخرى إعلاميةٍ عراقيةٍ وبَحَثَ معهم الواقع الإعلامي المُشتَرَك وسبل تعزيزه عن طريق تَبادُل الزيارات والوفود وتدريب المِلاكات الإعلامية في الاتحاد السوفيتي، وأكَّد ربالوف أنَّ المهمة الإعلامية هي رسالةٌ إنسانيةٌ وخُلُقيةٌ وأنّ صحيفة أنباء موسكو ملتزمةٌ بالمعايير الخُلُقية وهو الشعار الراسخ في مهمتها الصحفية(٢)، وقد اشتقَّت الصُّحف السوفيتية مادتها الإعلامية وأخبارها مِن الأحداث العراقية والإيرانية، إذ غَطَّت الوسائل الإعلامية السوفيتية جزءًا مِن حرب الخليج، زيادةً على زيارات الوفود الاقتصادية والفعاليات الثقافية، وكان مِن أبرز الوسائل الإعلامية السوفيتية هي وكالة الأنباء (تاس) وأنباء موسكو والبرافدا(٣) وَمِن الأحداث التي أولتها عنايةً هي أحداث قَصْفُ المفاعل النووي العراقي في السابع مِن حزيران الذي قصفته الطائرات (الإسرائيلية)، إذ نقلت وسائل الإعلام السوفيتية –

(١) علي كنعان أحمد، الصحافة مفهومها وأنواعها، دار المناهل للطباعة والنشر، دمشق، سورية، ٢٠١٣، ص٦–٧.
(٢) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٣٢ (٥٩١)، في ١٠ آب ١٩٨٠.
(٣) صحيفة الثورة، العدد (٤٠٦٣)، في ١ تموز ١٩٨١.

وأبرزها وكالة (تاس) وصحيفة أنباء موسكو والبرافدا – الأحداث إلى الشارع الروسي وبقية دول أوروبا الشرقية وما تضمَّنته مِن ردود فعلٍ عراقيةٍ وعالمية[١].

أشاد الوفد الثقافي والإعلامي العراقي الذي توجَّه إلى موسكو في الخامس عشر من تموز ١٩٨١ بموقف الصحافة والإعلام السوفيتي تجاه القضايا العربية عامة والقضايا العراقية وتغطيتها للأحداث الدائرة، إلى جانب تغطيتها القضايا الاقتصادية والفعاليات الثقافية العامة، كما بَحَثَ الوفد سُبُل تطوير التعاون في مجال الصحافة والإعلام، ومنها تطوير عمل مكتب وكالة الأنباء العراقية في موسكو[٢]، والتسهيلات بالنسبة للصحفيين العراقيين في جمهوريات الاتحاد السوفيتي فيما يخصّ إرسال الأخبار و تسلُّمها بالتعاون مع وكالة الأنباء السوفيتية[٣]، فضلاً عن البرقيات والرسائل التي بعثتها وكالة نوفستي السوفيتية بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ التي أكَّدت ضرورة تطوير التعاون في مجال الصحافة والإعلام، فضلاً عن الاشتراك في الندوات والاجتماعات المشتركة وتَبادُل الخبرات الإعلامية وسُبُل تطويرها، إذ إنّ الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة لها صدًى واسعٌ بين القُرَّاء و لا سيما في شرق أوروبا والعراق[٤].

جاء تأكيد دَوْرِ الصحافة والإعلام في شرق أوروبا على لسان السفير العراقي لدى الاتحاد السوفيتي بذكرى تأسيس وكالة الأنباء العراقية في تشرين الثاني ١٩٨٤ بقوله: (إنّ أهمية الصحافة والإعلام أصبحت تُشكِّل نمط العلاقات الدولية، زيادةً على أن تأثيرها أصبح ذا طيفٍ واسعٍ بين الشعوب وتُعبِّر عن ثقافتهم واتجاهاتهم وميولهم، وعندما قطعت العلاقات العراقية – السوفيتية شوطًا في المجالات كافة ومنها الثقافية كان للصحافة والإعلام دورٌ كبيرٌ في هذا المجال، وإن حكومة العراق ماضيةٌ بتطوير آفاق التعاون مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في مجالي الصحافة والإعلام[٥]، وجاء تأكيد تطوير أواصر العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي عند لقاء وكيل وزارة الثقافة والإعلام (عبد الأمير معله) بالوفد الإعلامي السوفيتي في الخامس والعشرين مِن شهر كانون الأول ١٩٨٤ في بغداد، إذ تمَّ بحث العلاقات الثنائية في هذا المجال وجرى تأكيد ضرورة مواصلة التعاون المشترك[٦].

كان هدف السوفييت من التشجيع والتعاون مع الوكالات العربية ومنها العراقية هو لكسب العَطْف الرسمي والشعبي في ظل صراعٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ وفكريٍّ، إذ إنَّ موسكو كانت تُحيط

(١) صحيفة الثورة، العدد (٤٠٧١)، في ١٣ تموز ١٩٨١.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٠٧٦)، في ١٥ تموز ١٩٨١.
(٣) وكالة الأنباء العراقية، ١٥/ ١٠/ ١٩٨٢.
(٤) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٦١/ ١)، وكالات انباء، و. (٤٧)، ١٥/ ١٢/ ١٩٨٩.
(٥) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٨٣٣)، قسم المعلومات، و. (٣١)، ١٧/ ١١/ ١٩٨٢.
(٦) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٩٣)، في ٢٦ كانون الأول ١٩٨٤.

الجمهوريات الاشتراكية بهالةٍ إعلاميةٍ كبيرةٍ في ظل صراعٍ فكريٍّ وأيد لوجيٍّ أسلوبٍ مِن أساليب الحرب الباردة[١]؛ ولذلك وجَّهت الصُّحف السوفيتية – بدعمٍ حكوميٍّ – نحو دعم الإعلام العراقي وبقية دول العالَم الثالث، إذ وصفت صحيفة برافدا السوفيتية "إنّ الدول النامية التي تُشكِّل غالبية سكّان العالم الثالث تملك حاليًا فقط (٧٪) مِن محطات التلفزيون وربع الإذاعات و (٢٠٪) مِن المجلات والصحف التي تصدر في العالم" قالت إنّ معارضة دول الغرب – وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية – لنظامٍ إعلاميٍّ دَوْليٍّ جديدٍ تعكس استهتارها برغبات الشعوب الداعية إلى صيانة سيادتها وثقافاتها وإنجازاتها الاقتصادية والفكرية[٢]، فكانت أولى خطوات الحكومة السوفيتية في مجال الدعم الصحفي والإعلامي هي تبنِّي القضايا ذات العناية العالمية ومن ثم أعطت عنايةً واسعةً بالحركة الثقافية والمعارض، وَعَدَّت ذلك أحد الأساليب لمواجهة الفكر الثقافي الغربي[٣]، كما سَخَّرَت موسكو – إلى جانب الصحافة –موسوعاتها الفكرية للإشادة بتاريخ وحضارة العراق ومنجزاته الاقتصادية وجاء ذلك بالموسوعة الفكرية والثقافية (الانسكوبيديا) الصادرة عام ١٩٨٥، كما إن الإشادة بالثقافة والحضارة وتاريخ العراق قد تناولتها المجلات الثقافية ونشر أعدادها في عموم دول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية وأبرزها مجلة زارا بيجوم (Zara Begum) الأسبوعية إذ نشرت في أحد أعدادها الصادرة في آيار ١٩٨٥ مقالًا تحدثت فيه عن ماضي العراق وتراث بغداد، واستعرضت فيه حركة البناء والإعمار التي تمَّت على وفق المراحل التاريخية، زيادةً على تناولها الآثار والتراث العراقية، ونَشْرٍ صُوَرٍ في أعداد المجلة تُمَثِّل الحياة الشعبية وحضارة العراق القديم[٤].

زار وفدٌ صحفيٌّ سوفيتيٌّ برئاسة فلاديمير برودنسكي (Vladimir Brudensky) نائب رئيس تحرير مجلة الأفق الأسبوعية والمراقب السياسي في وكالة تاس السوفيتية (فلاديمير بانجنكو) العراق في منتصف كانون الأول ١٩٨٥ إذ التقى الوفد السوفيتي بمسؤولين في وزارة الثقافة والإعلام العراقية، وجرى خلال اللقاء تأكيد التعاون المُشتَرَك، كما أجرى الوفد جولةً في مقرات الصحف والمطابع العراقية، وأبدى المبعوث السوفيتي والوفد المُرافِق له إعجابهُ بالتطور الحاصل في المجال الصحفي والإعلام العراقي، وأبدى استعداد المؤسسات السوفيتية لإبداء المزيد من التعاون في هذا المجال[٥].

تواصلت زيارات الوفود وتبادُلها بين عامي ١٩٨٦–١٩٨٧ لتعزيز التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي ومنها زيارة وفدٍ إعلاميٍّ وصحفيٍّ كبيرٍّ في التاسع من حزيران ١٩٨٧ برئاسة غائب كالاندروف (Ghaiyb Kalandrov) سكرتير اتحاد الصحفيين السوفيت للعاصمة بغداد التقى خلالها

(١) وكالة الأنباء العراقية، ١٠/ ٣/ ١٩٨٥.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٦٢)، في ١٥ آذار ١٩٨٥.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٢١)، في ٣ آيار ١٩٨٥.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٤٣)، في ٢٥ آيار ١٩٨٥.

(٥) وكالة الأنباء العراقية، ١٦/ ١٢/ ١٩٨٥.

بنقيب الصحفيين وعددٍ آخر مِن أعضاء النقابة، تَداوَل الاجتماع التعاون المُشترَك في مجال الصحافة والإعلام، زيادةً على التباحُث في إرساء العلاقات باتفاقيةٍ ثنائيةٍ تُنظِّم عمل الصحافة والإعلام المُشتَرَك(١).

نشطت حركة الصحافة والإعلام العراقية منذ أواخر عام ١٩٨٧ في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وَتَمَثَّلَ ذلك النشاط بوكالة الأنباء العراقية التي أخذت وكالتها في تلك الدول بنقل الأخبار السياسية والاقتصادية والثقافية وأهمها تغطية أعمال المهرجانات والزيارات المتبادلة، ويأتي هذا النشاط بعد إجراء تفاهماتٍ مع الجانب السوفيتي، فيما يتعلَّق بإعداد الأخبار والتقارير الصحفية والنشرات والملفات والصُوَر الصحفية وبالمقابل إعطاء الجانب العراقي نظيره السوفيتي تسهيلاتٍ صحفيةً وإعلاميةً لمُراسِليها فيما يخصّ الأخبار المنوَّعة والتصوير المهرجانات و تغطيتها إلى جانب توسيع دائرة الإعلام السوفيتي في العراق، على أن تخضع المكاتب الإعلامية والصحفية جميعها للرقابة ومنها التقارير المُرسَلة والتحقُّق مِن هوية العاملين في العراق(٢).

كان مِن نتائج ذلك النشاط توثيق العلاقات في المجال الإعلامي هو أَخْذُ وكالة الأنباء العراقية على عاتقها مواكبة الأحداث في الاتحاد السوفيتي، إلى جانب تغطية الجوانب الثقافية والصحفية بالصُوَر الملونة وإرسالها إلى المشتركين مِن الصُحف والمجلات خارج حدود الاتحاد السوفيتي وبالعكس تقوم الوكالة المذكورة بتغطية الأخبار المحلية والفعاليات والمهرجانات الثقافية وإرسالها إلى المشتركين من الصُحف والمجلات العربية والأجنبية ومنها دول أوروبا الشرقية، كما أبرمت تسع اتفاقياتٍ ومنها اتفاقيةٌ وقعت مع الاتحاد السوفيتي(٣).

في السادس مِن آيار ١٩٨٩ بين وكالة نوفستي ووكالة الأنباء العراقية، وقد جاء في ديباجة الاتفاقية تأكيد الصداقة القائمة بين الاتحاد السوفيتي والعراق(٤).

---

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٤٨١)، في ١٠ حزيران ١٩٨٧.

(٢) د.ك. و، وكالة الانباء العراقية، ملفة رقم (٨٣٣)، وكالة الانباء العراقية (١٩٧٩–١٩٨٩)، و. (٣٨)، ٨/ ١١/ ١٩٨٩.

(٣) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١١٧)، ثقافة وإعلام، و. (٣)، ٢٣/ ١١/ ١٩٨٨.

(٤) نصّت المادة الاولى من المعاهدة على تبادل الوكالتين مواد اعلامية ترسل بانتظام وبالبريد وهي لأغراض النشر بين المشتركين من مطبوعاتها، اما المادة الثانية: فتخص تبادل الصور الفوتوغرافية، فيما تضمنت المادة الثالثة تخص المعلومات الخاصة بالسياسة والاقتصاد والثقافية والمواد الإعلامية المتكّرسة للأعياد والمناسبات، اما المادة الرابعة فتتعلق بالنفقات في حال طلب أحد الجانبين معلومات او تقارير، والمادة الخامسة تقديم المساعدة لكل الجانبين وتزويد الموقعين على الاتفاقية في حالة طلب أحداهما مطبوعات أو صور فوتوغرافية وتقديم المساعدة المهنية، وضمت المادة السادسة تبادل النشرات الإخبارية والإعلامية والمطبوعات، المادة السابعة تخص التشجيع على زيادة الصحفيين المتبادلة لشخص او شخصين في السنة، والمادة الثامنة تكون مدة الاتفاقية سنة واحدة ويعاد تجديدها، والمادة التاسعة تسري مفعول الاتفاقية من تاريخ توقيعها، بنود الاتفاقية نقلاً عن د. ك. و. وكالة الأنباء العراقية ملفة رقم (٨٣٣)، و.(٢٦– ٢٧)، مصدر سابق.

زادت الحكومة العراقية مِن قيودها على حرية الصحافة والإعلام في أواخر عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ و لا سيما بعد حادثة اعتقال بازوفت (المتهم بالتجسس لصالح بريطانيا)[١]، وفرضت قيود صارمة ضد الحريات العامة والإعلامية، فبالرغم مِن إخضاع الصحف والمطبوعات جميعها للسلطة، إلّا أنّه أخضع الصحفيين الأجانب العاملين في العراق أيضًا إلى الرقابة المُشَدَّدة وعدم منحهم تصاريح العمل الخاصة على وفق الاتفاقيات ممّا أدى إلى استياء حكوماتهم وَعَدّوه خرقًا لتلك الاتفاقيات والحريات الصحفية والإعلامية، ثم بدأت باجتزاء الدعوات لبعض المناسبات لدول معينة [٢]، ومنها الموسم الثقافي الذي أُقيم في بغداد في الخامس من آذار ١٩٩٠ وبحضور الملحق الثقافي في السفارة السوفيتية لدى بغداد[٣]، إلا أنَّ مِن الأحداث التي جرت بعد الثاني مِن آب ١٩٩٠ وحتى آذار ١٩٩١ نرى تَراجُع النشاط الإعلامي في تغطية النشاطات الثقافية والفعاليات واقتصر دَوْرُهما على تغطية الأحداث الدائرة ومواقف الدول السياسية[٤].

يتَّضح ممّا تقدم أنّ الفعاليات الثقافية للعراق بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ مع الدول الاشتراكية كانت ذات طابع سياسي، إذ إنّ كثيرًا مِن الفعاليات والمهرجانات التي أُقيمَت في الخارج ومنها موسكو والدول الاشتراكية كانت تعبر عن ظروف تلك الانظمة؛ فضلاً عن ذلك كانت وزارة الثقافة والإعلام تُشرف على تلك الحركات الثقافية، إذ إنّ طبيعة الأنظمة في موسكو وبغداد أعطى مجالاً لإدخال الحركة الثقافية في العلاقات الثنائية، لذا فإن إقحام الحالة السياسية بالحياة الثقافية والحركة الأدبية أدى إلى ضعف تلك الصورة فكان الهدف منها هو بيانٌ للمعسكر الغربي عن تعاظم النظامين؛ بغض النظر عن الوسائل التي استخدمها الطرفان، أما فيما يخصّ الإعلام فإنّه غالبًا ما يكون الناطق باسم الحكومات وتصويره للحركة الثقافية والفنية بين العراق والاتحاد السوفيتي على أنها تُمَثِّل واقع الحداثة والتقدم بصورةٍ متطوِّرة، فضلاً عن نقل الأحداث الأخرى بما يتوافق و أيدولوجياتها.

(١) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٦٦)، الثقافة والاعلام، و. (٢٢)، ٥/ ١/ ١٩٩٠.

(٢) صباح حسين عزيز، جريمة التهجير القسري، رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص٦٦.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٧٣٥)، في ٥ آذار ١٩٩٠.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٨٢٤)، في ٦ آذار ١٩٩١.

ثانيًا: الأنشطة المختلفة للنقابات والاتحادات بين العراق والاتحاد السوفيتي

١– النقابات العمالية

عُدَّت العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي في قطاع النقابات العمالية من الأولويات المُشتَرَكة، إذ كان هذا القطاع يُمَثِّل العمل والتشغيل للأنشطة الأساسية للأفراد والمجتمعات، بحسب أنّها تهتم بشؤون الفرد العامل وتوفير الفرص وتحديد ساعات العمل، إلى جانب ضمان حقوقه، ولكون الاتحاد السوفيتي يُمَثِّل نموذجًا بالنسبة للدول الأخرى بالنقابات الاشتراكية ومنها نقابة العمال، وَعَدَّتهُ القاعدة الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك كانت تؤَطِر علاقاتها مع الدول التي تُعِدُّها صديقًا لها ومنها العراق(١)، إذ بدأت العلاقات الثنائية في هذا المجال بزيارة وفد نقابة العمال السوفيتي للعراق في الخامس والعشرين مِن كانون الثاني ١٩٧٩ برئاسة بافيل بوبوف (Pavel Popov) التقى فيها عددًا مِن المسؤولين في الاتحاد العام لنقابات العمال، فقد ذكَر رئيس الوفد السوفيتي بأن زيارته كانت مثمرةً وأبدى إعجابه بالإنجازات على الصعيدين الصناعي والزراعي في العراق، مضيفًا بأن هذا التطور يعطي البرهان على سرعة حركة التحولات التي شهدها العراق خلال مدة السبعينيات مِن القرن الماضي(٢).

أخذت مسألة النقابات العمالية تأخذ مداها في العلاقات العراقية السوفيتية، و لا سيما وإن الجانبين قد سخّراً أجهزة الإعلام والصحافة لإظهار بريق تلك النقابات والعناية بها على أنها إحدى الصور المتشابهة بين البلدين، ولكونها نتيجةً طبيعيةً مِن نتائج التشاركية، فضلاً عن إبراز العمل قيمةً أساسيةً في الروابط الاقتصادية وأثرها في الواقع المجتمعي(٣)، إلَّا أن العقيدة العمالية لدى النقابات السوفيتية قد تكون تختلف عن النقابات العمالية مِن حيث المفاهيم، إذ إنَّ الأولى كانت تؤمن بالشيوعية المطلقة مِن حيث المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون النقابات العراقية التي هي الأخرى خاضعةً لنظامٍ مركزي تلتقي مع نظيرتها السوفيتية في بعض المفاهيم الاقتصادية، إلّا أنّ المفهوم الاشتراكي العراقي يختلف عن المفهوم الاشتراكي السوفيتي، إذ إنّ اختلاف الإيديولوجيات في العراق، دفع النظام آنذاك إلى صهرها داخل المنظومة الاقتصادية وإخراجها بمُسمى الاشتراكية الاقتصادية، وهي منطلقةٌ مِن القاعدة العمالية، وبهذا الأسلوب فرض النظام العراقي سيطرته على القاعدة العمالية في القطاعات المختلفة، فضلاً عن أن سطوة النظامين قد خلق تأثيرًا في نقاباتها، فمنذ دخول الاتحاد السوفيتي أفغانستان وما ترتَّب عليه مِن مواقف النظام العراقي آنذاك أدّى إلى تراجُع العلاقات السياسية والثقافية العمالية للسنوات الأولى لحرب الخليج الأولى، واقتصرت تلك

(١) جبل شيشان، النقابات العمالية في الميزان، ورقة بحثية مقدمة إلى منظمة العمل الدولية، ٢٠١٩، ص٧.
(٢) وكالة الأنباء العراقية، ٢٩/ ١/ ١٩٧٩.
(٣) وكالة الأنباء العراقية، ٢٥/ ٢/ ١٩٨٠.

العلاقات على تبادُل برقيات التهنئة في المناسبات المتعلقة بأعياد العمال العالمية[١]، إلّا أنّ النصف الأول لثمانينيات القرن العشرين شَهِدَ العراق والاتحاد السوفيتي تبادُل الزيارات ومنها زيارة وفد عمالٍ سوفيتيٍّ بغداد؛ وذلك في الأول مِن شهر نيسان ١٩٨٤ برئاسة غريغورييف (Grigoriev) رئيس اللجنة المركزية لاتحاد عمال الصناعات الهندسية والمعدات في الاتحاد السوفيتي، إذ التقى الوفد برئيس الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي (أحمد محسن علوان) واستعرض الجانبان دَوْرَ الطبقة العاملة في عملية التنمية للعراق، فضلاً عن بحث العلاقات بين الاتحادين وسبل تطويرها بِما يخدم مصلحة شعبي البلدين الصديقين، وقد حضر اللقاء أمين العلاقات الخارجية لاتحاد ونقابات العمال العراقي[٢].

بعث الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي في الأول مِن شهر آيار ١٩٨٤ برقية تهنئةٍ إلى نظيره السوفيتي لمناسبة حلول عيد العمال العالمي، إذ احتوت البرقية رغبة الاتحاد العام لعمال العراق في تطوير العلاقات وتَبادُل الزيارات انطلاقًا مِن روح الصداقة والتعاون المشترك في هذا القطاع[٣]، وعقب هذه البرقية زار وفد عمالٍ سوفيتيٍّ العراق في السادس مِن شهر نيسان ١٩٨٤ برئاسة إرشاد إحسانوف (Irshad Ehsanov) رئيس الاتحاد النقابي في جمهورية (باشكريا) التقى خلال زيارته رئيس اتحاد نقابات عمال نينوى، إذ استعرض الجانبان الواقع العمالي و دَوْرَ النقابات العمالية في الحفاظ على حقوق العاملين، وضمان فرص العمل لتلك الطبقة، إلى جانب أنّ الوفد السوفيتي دعا الجانب العراقي إلى زيارة الجمهوريات الاشتراكية مستغلًا تعزيز أواصر الصداقة والتعاون و توثيقها في المجال العمالي[٤]، ثم تلت هذه الزيارة زيارة وفد عمالٍ سوفيتيٍّ زار بغداد في السادس عشر مِن آيار ١٩٨٤ برئاسة زيسلجاك فالنتينيا (Zisljak Valentinia) كان في استقبالهم (أحمد محسن علوان) رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وخلال اللقاء استعرض الجانبان العلاقات النقابية والمهنية بين الجانبين وآفاق تطويرهما، كما جرى لقاءٌ ثانٍ بين الوفد السوفيتي وأمين مكتب النقابة العامة للخدمات الاجتماعية، وجرى خلال هذا اللقاء تأكيد تدعيم علاقات التعاون بين النقابتين ومتابعة تنفيذ الاتفاقات بين الجانبين ومنها تبادُل الخبرات المهنية والنقابية والدورات والزيارات[٥].

كانت طبيعة العلاقات العراقية–السوفيتية التي تمثَّلت عبر الوفود والزيارات المتبادلة تناقش على الدوام طبيعة العمل التعاوني ودَوْرَه والتغيرات الجوهرية في مرحلة البناء الاشتراكي موازنةً

(١) C. I. A, USSR-Middle East A Survey of Economic Relation, office of Near Eastern and South Asian Analysis, Washington, October, 1988, P-15.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٣٢٥)، في ٢ نيسان ١٩٨٤.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣٥٥)، في ٢ آيار ١٩٨٤.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣٥٩)، في ٧ آيار ١٩٨٤.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣٧٠)، في ٢ آيار ١٩٨٤.

بالمهارات التي يؤدّيها العامل في ظل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية؛ [١]، محدودة الأُطر والأبعاد والتأثيرات بهدف حماية شرائح المجتمع ذات الدخول المتدنية والمحدودة مِن جشع الاستغلال الرأسمالي، ويزيح عن هذه الشريحة كل ما يدخل ضمن مفهوم الاستغلال الرأسمالي[٢]، وقد جاءت هذه التأكيدات عبر زيارة وفدٍ عراقيٍّ العاصمة موسكو في الثلاثين مِن شهر نيسان ١٩٨٥ برئاسة صبحي حسن عضو المكتب التنفيذي لاتحاد عمال العراق، ومشاركة الوفد باحتفالات آيار الخاصة بعيد العمال، وإلقاء رئيس الوفد كلمةً تجاه مسؤولي اتحاد النقابات العمالية السوفيتية، وبعد زيارة موسكو توجَّه الوفد بناءً على دعوة جمهورية منغوليا لحضور المؤتمر العمالي العالمي[٣].

تواصلت الزيارات والوفود العمالية بين العراق والاتحاد السوفيتي، إذ زار وفدٌ عماليٌّ الصناعات النفطية السوفيتية في السابع عشر مِن شهر آيار ١٩٨٥ مقر اتحاد نقابات عمال صلاح الدين، والتقى برئيس نقابة عمال صلاح الدين و أعضائها وأجرى الوفد جولةً مُشترَكةً مع نقابة صلاح الدين على المؤسسات والمعامل الإنتاجية والاطلاع على سير العمل والإنتاج فيها[٤].

لَم تقتصر العلاقات وبيان أهميتها وسبل تطويرها على الاتحادات والنقابات العمالية، وإنّما جاء ذلك على لسان الحكومة السوفيتية في برقيتها المُرسَلَة للجانب العراقي في التاسع مِن نيسان ١٩٨٦ لمناسبة إبرام معاهدة الصداقة والتعاون، إذ بَيَّنَت الحكومة السوفيتية ضرورة تطوير تلك العلاقات على المستويات كافة ومنها الجانب العمالي، وقد أشارت البرقية إلى أنّ الحكومة السوفيتية[٥]، مِن منطلق مبادئها فهي لا تقتصر في علاقاتها على جانبٍ مُعيَّن وإنّما تشمل الجوانب التي ترتبط بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبما إن الطبقة العاملة هي القاعدة الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فحكومة الاتحاد السوفيتي تضع هذا الجانب ضمن أولويات موسكو فهي تسعى على الدوام بدعم شركة الطبقة العاملة[٦].

استمرت العلاقات الثنائية في مجال الاتحاد العمالي بين زياراتٍ متبادلةٍ وتأكيدات المسؤولين في اتحادات الجمهوريات الاشتراكية، منها تصريح كالين كيشينوف (Kalin Kishinev) رئيس وزراء جمهورية مولدافيا الاشتراكية، الذي أكَّد ضرورة بذل المزيد مِن الجهود مِن أجل تأثير العلاقات مع العراق في المجالات كافة ومنها التعاون العمالي، بحساب إن هذه الطبقة مِن الركائز والشرائح

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٦٣)، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤.
(٢) وكالة الأنباء العراقية، ٥/ ١/ ١٩٨٥.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٢٩)، في ١١ آيار ١٩٨٥.
(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٣٦)، في ١٨ آيار ١٩٨٥.
(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٥٩)، في ١٠ نيسان ١٩٨٦.
(٦) وكالة الأنباء العراقية، ١٥/ ٤/ ١٩٨٦.

الاجتماعية المهمة[١]، فضلاً عن تصريحات نقابات العمال السوفيت والتأكيدات الدائمة بين عامي ١٩٨٨–١٩٩٠ وتأكيداتها الدائمة حول أواصر العلاقة مع اتحاد عمال العراق، الذي عَدَّتهُ موسكو أحد النماذج الاشتراكية في منطقة الشرق الأوسط، بالرغم مِن الاختلافات الإيديولوجية؛ لذلك كانت اللقاءات المشتركة تؤكِّد دوام أسس التعاون الثنائي، فكان آخر لقاءٍ تم بين اتحاد نقابات عمال الاتحاد السوفيتي ونظيره العراقي قُبيل حرب الخليج الثانية، إذ زار بغداد سكرتير اللجنة المركزية لنقابة العاملين في عموم الاتحاد السوفيتي فكتوركونستوي (Victor Cunistun)؛ وذلك في الثالث عشر من شهر آيار ١٩٩٠ التقى خلالها بممثلٍ عن الاتحاد العام لنقابات عمال العراق، تمّ خلال اللقاء تأكيد التعاون المُشترَك في هذا القطاع[٢]، فبالرغم مِن الدعوات التي قدَّمتها موسكو للجانب العراقي، إلّا أنَّ أحداث حرب الخليج حالت دون ذلك، فضلاً عن الأحداث التي شهدها الاتحاد السوفيتي في الثلث الأخير أَدَّت به إلى تفكُّك دويلاته، فأخذت الدويلات المستقلة نهاية ١٩٩١العمل على تكوين علاقاتها[٣].

٢– اتحاد الطلبة والشباب

كان اتحاد الطلبة و الشباب هو أحد أوجه التعاون الثقافي بين العراق والاتحاد السوفيت؛ وذلك عن طريق اللقاءات والمشاركة في المهرجانات الشعبية والعالمية، إذ أُقيم في الاتحاد السوفيتي ملتقى الاتحادات الشبابية؛ وذلك في الثاني عشر من شباط، ١٩٨٠ حضرهُ وفدٌ من اتحاد الطلبة وشباب العراق، زيادةً على حضور القائم بالأعمال العراقية في الاتحاد السوفيتي، إذ يهدف هذا الملتقى إلى تعريف الشباب العالمي بالتوجهات والأهداف والتطلعات الفكرية لدى الشباب، وقد شارك أكثر من اثنين وعشرين اتحادًا من مختلف الدول[٤].

أقام اتحاد طلبة وشباب العراق حفلًا مُشترَكًا مع طلبة وشباب السوفييت لمناسبة عقد المعاهدة الثنائية، في التاسع من نيسان ١٩٨١ وقد أشاد الجانبان بالتعاون المشترك وتطبيق بنود المعاهدة التي أرست العلاقات ومنها العلاقات الثقافية وفتح الآفاق في المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية جميعها، كما وجَّه طلبة وشباب العراق الدعوة لنظيره السوفيتي لزيارة بغداد للاطلاع على الواقع الثقافي والمشاركة بالحفلات الشعبية التي تقام هناك[٥].

بناءً على الدعوة الموجَّهة من الاتحاد العام لطلبة وشباب العراق في التاسع من نيسان ١٩٨١ لاتحاد الشبيبة الاشتراكية السوفيتية للحضور إلى المؤتمر الثاني عشر لطلبة العراق الذي عُقد في

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٢٢)، في ٢١ آب ١٩٨٧.

(٢) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٩٢٢)، نقابات عمال، ١٤/ ٥/ ١٩٩٠.

(٣) وكالة الأنباء العراقية، ١٥/ ٢/ ١٩٩٢.

(٤) وكالة الأنباء العراقية، ١٣/ ٢/ ١٩٨٠.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٩٧١)، في ١١ نيسان ١٩٨١.

بغداد في العاشر من شباط ١٩٨٢ شاركت به وفودٌ إلى جانب وفد مجلس الطلبة السوفيت كل من (يوغوسلافيا وفرنسا وتايلند وبريطانيا ورابطة طلبة الفلبين)، تضمَّن المؤتمر محاور عدة عن واقع التربية والتعليم والتبادل الثقافي بين الدول المشتركة بهذا المؤتمر، وقد حضر محاور الندوات وزير التربية العراقي (عبد القادر عز الدين)، وفي نهايته أكَّد الحاضرون عَقْدَ مؤتمراتٍ مستقبليةٍ مشتركةٍ وزياراتٍ متبادلةٍ لتعزيز العلاقات الثقافية بين البلدان[١].

كان من أهداف الاتحاد العام لطلبة وشباب العراق من إقامة تلك المؤتمرات منذ مؤتمر شباط ١٩٨٢ في بغداد وما تلاها من السنوات بالتعاون مع مجلس الطلبة السوفييت هو لتعزيز الإرث الثقافي والتعريف به على المستوى العالمي، فضلاً عن تبادُل وجهات النظر المشتركة فيما يخصّ قضايا التربية والتعليم والفعاليات الأخرى بما يُسهم في تطوير العلاقات الثنائية؛ وذلك عن طريق المهرجانات والاحتفاليات[٢].

وجَّه اتحاد طلبة وشباب العراق في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٨٤ دعوةً إلى مجلس طلبة السوفيت لحضور احتفالات تأسيس اتحاد طلبة وشباب العراق، إذ تضمَّنت فعالياتٍ منها عروضٌ فلكلوريةٌ وأخرى حواريةٌ مشتركةٌ تناولت المستوى العلمي والثقافي للطلبة في موسكو، زيادةً على مناقشة سُبُل النهوض بالواقع الثقافي المشترك بين بغداد وموسكو[٣]؛ لذلك وجَّهت منظمة شباب موسكو دعوةً إلى اتحاد طلبة العراق، وبناءً عليها بعثت الحكومة العراقية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٤ عضو المكتب التنفيذي للاتحاد (أحمد السيد علك) إلى العاصمة موسكو، إذ التقى مع قادة منظمة شباب السوفيت، وبحث معهم تطوير العلاقات الثقافية، كما تمَّ مناقشة الموضوعات التي تخص المهرجان الذي ستقيمه موسكو العام ١٩٨٦، وفاعليته على المستوى العالمي[٤].

تعزيزًا للعلاقات الثنائية بين شباب العراق ونظيره السوفيتي زار وفدٌ عراقيٌّ العاصمة موسكو في السادس والعشرين من تموز ١٩٨٥ برئاسة (أنور مولود ذيبان) رئيس الاتحاد الوطني لطلبة وشباب العراق للمشاركة في فعاليات مهرجان الشبيبة العالمي الذي شارك فيه (٣٥٠٠) منظمةٍ طلابيةٍ وشبابيةٍ من أكثر من (١٤٥) دولةً، إذ قدَّم الوفد العراقي أعمالًا متنوعةً تضمَّنت أنشطةً فنيةً وأفلامًا وثائقيةً لتعريف شباب العالم بالعراق الحديث وتراث طلبته وشبابه و حياتهم و عناياتهم، فضلاً عن

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٢٨٩)، في ١٣ شباط ١٩٨٢.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٥٦)، في ١١ آب ١٩٨٤.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٢٠)، في ١٤ تشرين الاول ١٩٨٤.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٦١)، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٤.

افتتاح معرضٍ فنيٍّ من ضمن فعاليات المهرجان في الثلاثين من تموز الذي أعدَّهُ مِلاك اتحاد طلبة وشباب العراق يجدِّد الإرث الثقافي والحضاري للعراق، إذ شارك في المعرض (١٥٠) دولةً[١].

لم تقتصر العلاقات بين طلبة وشباب العراق على المؤتمر والمعارض الفنية بل شملت اللقاءات الثنائية لتطوير العلاقات الثقافية بين بغداد وموسكو، إذ التقى وفد طلبة وشباب العراق بالعاصمة موسكو في الثالث عشر من آذار ١٩٨٦ بالنائب الأول لرئيس منظمة اتحاد الشباب السوفيتي نيكولاي موخين (Nikolai Mukhin) جرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون الثقافي والعلمي بين شباب البلدين وسُبُل تطويره وإقامة المهرجانات المشتركة، كما وُجِّهت دعوةٌ للاتحاد العراقي لحضور مهرجان موسكو للشبيبة والطلبة[٢]، وبناءً على هذه الدعوة أرسل الاتحاد العام لطلبة وشباب العراق وفدًا إلى موسكو في السادس من شهر تموز ١٩٨٧ لحضور مهرجان الشبيبة والطلبة الثالث عشر العالمي، إذ ترأَّس الوفد العراقي الدكتور (قتيبة أحمد شهاب) ففي السابع من تموز افتتح المهرجان بإلقاء رئيس وفد العراق كلمةً في التعاون المُشترَك بين الدول في المجالات الثقافية والعلمية[٣]، وبين عامي ١٩٨٨ –، ١٩٨٩ تواصلت الزيارات وإقامة المؤتمرات والمهرجانات والمعارض الثقافية السنوية[٤].

بعد أحداث الخليج الثانية في آب ١٩٩٠، زار وفدٌ من الشبيبة السوفيتية العاصمة بغداد؛ وذلك في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٩٠ برئاسة باركين ريكانوف، إذ أوضح خلال لقائه عددًا من أعضاء الاتحاد الشباب العراقي بان زيارته جاءت لتؤكد تضامُن شباب السوفيت مع العراق ضد الحملة العراقية على العراق، وهذه الحملة هي دعائيةٌ بالدرجة الأساس تستهدف ثقافة بلاد الرافدين و حضارته، وإن من واجب الشبيبة السوفيتية الاشتراكية الوقوف بوجه الإمبريالية، وأكَّد عند انتهاء زيارته إن التعاون العراقي – السوفيتي في المجال الثقافي والعلمي مستمرٌ وإنّ الاتحادات الشبابية السوفيتية وغيرها تقف إلى جانب العراق والتصدي لكل من يحاول تشويه الحضارات والثقافات باسم الديمقراطية الغربية المزيفة[٥].

٣– المهرجانات الموسيقية والسينمائية

كان للموسيقى حضورٌ متميزٌ بالمجال الثقافي بين العراق وموسكو التي تُجسِّد الإرث الثقافي والحضاري لتلك الدول، عن طريق المشاركة في المناسبات والمهرجانات المتنوعة لفرق الفنون الموسيقية بأشكالها المختلفة، إذ شاركت تلك الفرق منذ عام ١٩٧٩ ومطلع الثمانينيات القرن العشرين

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٨٠٦)، في ٢٧ تموز ١٩٨٥.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٨٠٩)، في ٣٠ تموز ١٩٨٥.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٣٢)، في ١٤ آذار ١٩٨٦.
(٤) وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٤)، الثقافة والإعلام، و. (٣٨)، ١٩/ ١٢/ ١٩٨٩.
(٥) وكالة الأنباء العراقية، ١٦/ ١١/ ١٩٨٩.

بمناسباتٍ فنيةٍ عدّة سواءً في بغداد أو موسكو، إلّا أنّ تلك الفعاليات تراجعت قُبيل الحرب عام و ١٩٨٠ وفي أثنائها، ثم عادت الفعاليات الموسيقية والنتاجات السينمائية عام ١٩٨١. أُقيم في العاصمة موسكو مهرجانٌ موسيقيٌّ تحت شعار (الموسيقى في خدمة مبادئ الإنسانية والسلام والصداقة بين الشعوب)، في السابع والعشرين من حزيران ١٩٨١، إذ شارك فيه عددٌ من الموسيقيين العراقيين التي تغنت بالحضارة العراقية والبعد الجغرافي لها، فضلاً عن البعد الثقافي، وقد أبدى الحاضرون من المشاركين من خارج حدود الاتحاد السوفيتي إعجابهم بالفن العراقي و موسيقاه، والكتب والصحف الروسية في المشاركة العراقية التي كان لها تأثيرٌ في الحضور(١).

كان للواقع الفني (الموسيقى والمسرح والعرض السينمائي) تأثيرٌ كبيرٌ في الواقع الثقافي فكلاهما تُجسِّد الأحداث وتُصوِّر الوقائع التاريخية للحضارة الشرقية التي ينتمي إليها العراق والاتحاد السوفيتي، وقد تجسَّدت هذه التصورات للوقائع من خلال المهرجان السينمائي الذي عُقد في موسكو في الحادي والعشرين من تموز ١٩٨١ الذي شاركت فيه (٩٥) دولةً وبضمنها العراق عن فيلم جسَّد الواقع العراقي الثقافي والاقتصادي(٢).

تواصلت الأعمال الثقافية عبر العرض السينمائي ما بعد عام ١٩٨٢، التي أعطت صورةً واضحةً عن وقائع الأحداث التاريخية مثل مهرجان الأخيضر في كربلاء المقدسة عام ١٩٨٢ الذي حضرته وفودٌ عربيةٌ وأجنبية عدَّة ومن بينها وفدٌ من الاتحاد السوفيتي، إذ قدَّم في المهرجان فيلمًا وثائقيًا عن واقعة الطف، وصُوَر الوقائع التاريخية لتلك الأحداث، فقد كان الهدف من هذا العرض هو تعريف العالم بنضال الإمام الحسين وإخوته التي تحمل في طيّاتها الرسالة الإنسانية والوقوف بوجه الظلم مهما بلغ قوته وتماديه في استعباد الناس، وإن ثورة الإمام هي مثال الثورات منذ زمن الأمويين حتى الوقت الحاضر(٣)، إذ إن السينما العراقية قد تناولت في أعمالها سيناريواتٍ عالجت فيه موضوعات اجتماعيةً لتعريف العالم بطبيعة المجتمع العراقي إلى جانب تناوُلها القضايا العربية القديمة والمعاصرة أو التي لها تأثيرٌ في المجتمعات الشرقية والغربية(٤)، ولا سيما وإن السينما العراقية استعانت بالمِلاكات الأجنبية مثل فيلم المسألة الكبرى الذي اعتمد على مِلاكٍ بريطانيٍّ فنًا وتمثيلًا، الذي عُرض في محافل دوليةٍ عدة ومنها الدول أوروبا الاشتراكية؛ لذلك فإنَّ الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال السينما لم تقتصر على السينما العراقية، وانّما كانت هناك دولٌ عربيةٌ مثل مصر قد استعانت بالمِلاكات الفرنسية بينما كان الاتحاد السوفيتي غالبًا ما يستعين بـ (ريتشارد بيرتون)، مثلما فعلت يوغسلافيا بفيلم (الانتصار الكبير) لأداء دور (تيتو) وهناك شواهد كثيرةٌ على تزويد سينماتٍ عالميةٍ

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٠٥٨)، في ٢٧ حزيران ١٩٨١.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٠٨٣)، في ٢٢ تموز ١٩٨١.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٣٠٧)، في ٣ آذار ١٩٨٢.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٩١)، في ٢٤ كانون الاول ١٩٨٤.

بخبراتٍ أجنبيةٍ، كان لها دورٌ في تطوير صرفياتها وإطارها الفني العام وكثيرةٌ هي الأفلام التي صُنعت بإنتاجٍ مُشترَكٍ بين دولتين[١]؛ لأنَّ السينما العراقية والعالمية قد أضافت إلى طابعها الفني وصناعاتها طابعًا آخر وهو الطابع التجاري؛ لأن النجاح على المستوى العالمي سواءً للسينما السوفيتية أو العراقية يتطلَّب (الموهبة – الإخراج – براعة التصوير– اتقان الأداء التمثيلي– دَوْرَ المونتاج– أهمية المؤثرات)، وعَرْضَ تلك الأعمال في مهرجانات السينمائية العالمية مثل مهرجان موسكو العالمي الرابع عشر بفندق(راسيا)، الذي عَرَضَ فيه العراقي (العاشق)، جسَّد فيه مرحلة الاحتلال البريطاني و دَوْرَ الشعب في المقاومة و لا سيما المناطق الجنوبية من العراق، صوَّر فيه تمسُّك أبناء العراق بحب الوطن و وعيهم الذي واكب الحداثة، والتضحيات لأبناء الجنوب منذ ثورة العشرين والثورات التي تلتها والأساليب الإقطاعية التي مارسها المحتل[٢].

كانت السينما والمسرح والموسيقى والمحاضرات الخاصة بالفنون الموسيقية التي أُلقيت في مهرجانات موسكو جميعها احتوت على تصوير الواقع الحضاري للعراق، إلى جانب أنّ تلك المحاضرات تحدَّثت في تنمية حركة الثقافة في العراق، ولا سيما الموسيقى العراقية وأبعادها على المستويين العربي والدولي[٣]، بين عام ١٩٨٧ – ١٩٩١

تبادَل العراق والاتحاد السوفيتي زياراتٍ عدّة للوفود المشاركة في المهرجانات الثقافية المختلفة ومنها مهرجان موسكو الدولي الذي يُقام مرةً واحدةً كل عامين، إذ أُقيم في السادس من تموز ١٩٨٧ بعنوان (من أجل إنسانية الفن السينمائي والسلام والصداقة بين الشعوب) الذي شارَكت فيه (٩٨) دولةً ومن بينها العراق، فضلاً عن مشاركة (٢٥٠) شركةً سينمائيةً، الا أنّ النتاج العراقي لم يحصل فيه على مراكز متقدمة[٤].

كانت المعايير الفنية التي تسير عليها المهرجانات مرتبطةً بخصائص ومقوماتٍ ومستلزماتٍ تمنح من الدراما وسعًا، إلا أنها لا توجد إلا في مهرجان الأوبرا التي كانت تحصد نتائج متقدمةً التي تحوي أنواع التأليف الموسيقي والأداء الفني كلها إلى جانب خصائص الدراما نفسها وقد يكون للفن (الموسيقى والعروض السينمائية والشعر) خصائص شكليةٌ تخص المسار والبناء، إلّا أنّ الفنون هذه ظهرت عند شعوبٍ كثيرةٍ بدون أن يظهر فيها أثر الذروة؛ لأن تلك الشعوب كانت معتمدةً على القصص الخيالية المؤثرة لإيصال الفن؛ لذلك أخذ العراق والسوفييت بتكثيف جهودهما الثقافية من خلال المهرجانات والعروض إلى تطوير تلك الفنون ضمن أساليب مواكبة الحداثة لإظهار الأفكار والجوانب الأخرى على مستوًى عالميٍّ ولا يبقى متقوقعًا ضمن إطار الحدود، واستخدام صياغاتٍ

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٦١)، في ٤ آذار ١٩٨٥.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٧٨٨)، في ٩ تموز ١٩٨٥.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٨٩٠)، في ٢٣ تشرين الاول ١٩٨٥.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٥٠٧)، في ٦ تموز ١٩٨٧.

موضوعيةٍ تُقدِّم العرض على شكلٍ يكون أكثر إيثارًا[١]، عبَّر عن ذلك عضو المجلس السوفيتي الأعلى وسكرتير هيأة رئاسة اتحاد الكُتَّاب والأدباء السوفيت وحائز على وسام لينين للشعر (ايغور اساييف) في زيارته للعراق في نيسان ١٩٩٠ وإشادته بالمجال الثقافي العراقي الذي أخذ بالتطور عما كان عليه سابقًا سواءً على صعيد السينما والمسرح أو الشعر أو الموسيقى وقد أبدى استعداد حكومته لتطوير التعاون الثقافي بين الجانبين[٢].

٤– المعارض الفنية المشتركة بين العراق والاتحاد السوفيتي

شكلت المعارض الفنية و العلمية المختلفة أحد الجوانب الثقافية المهمة التي تنوَّعت فيها العروض الثقافية بين صُوَرٍ فنيةٍ وفوتوغرافيةٍ ومعارض الكتب، ولا سيما كانت العاصمة بغداد كثيرًا ما تقيمها التي تحتوي على نتاجاتٍ أدبيةٍ وعلميةٍ إلى جانب معارض أثريةٍ، ومنها المعرض الذي أُقيم في العاصمة موسكو في كانون الثاني ١٩٨٠ الذي شارك فيه العراق بـ (٢٠٠)، قطعةٍ أثريةٍ عبَّرت عن شواهد العراق التاريخية، تدل على عظمة حضارة وادي الرافدين القديمة والإسلامية بعصورها المختلفة وجسَّدت إسهام تلك الحضارة على شكلٍ فعَّال في إغناء الحضارة الإنسانية و تقدُّمها [٣].

في نيسان ١٩٨١ أُقيم في موسكو معرضٌ فنيٌّ عراقيٌّ للخط العربي تبلورت فكرته بإعطاء صورةٍ بثقافة العرب و علومهم، إذ إنّ العرب هم أساس الكتابة وتعليمها وأساساتها وفنونها، وإن هدف المثقفين العراقيين هو إيصال نتاجاتهم الفكرية وثقافتهم إلى مشارق العالم ومغاربها[٤].

كما أنّ الفنانين التشكيليين العراقيين لمختلف الفنون وضعوا خطة عملٍ منذ عام ١٩٨٢ قائمةً على زيادة نشاطات الحركة الفنية العراقية عبر المهرجانات والندوات وتقديم بحوثٍ في مجال الثقافة والفن وعرض الأعمال الأدبية سواءً كانت صُوَرًا تشكيليةً أو نتاجاتٍ فنيةٍ، إلى جانب المؤلفات الثقافية، ومن بين تلك المهرجانات التي دعت إليها وزارة الثقافة العراقية الوفود العالمية ومن بينها وفد الاتحاد السوفيتي هو مهرجان الواسطي، الذي تضمَّنت فعالياته عام ١٩٨١ جناحًا للصُوَر الفوتوغرافية وفي عام ١٩٨٢ أُضيفت له لمساتٌ جديدةٌ ومنها جناحٌ للنحت، وقد أبدت تلك الوفود إعجابها بالمعرض التشكيلي المقام[٥]، أما فيما يخصّ معارض الكتب الدولية، فقد اعتنت الدار الوطنية للتوزيع بحركة النشاط الثقافي، فقد واصلت جهودها بإقامة معرض بغداد الدولي منذ بداية الثمانينيات ومنها المعرض الذي أُقيم في شهر آيار ١٩٨٣، الذي حضرته وفودٌ كثيرةٌ من بينها الاتحاد السوفيتي، ويُعد هذا

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٩٢٠)، في ٢٨ آب ١٩٨٨.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٤٨١)، في ١٣ آذار ١٩٩٠.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٥٢٤)، في ٤ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٣٩٧١)، في ١١ نيسان ١٩٨١.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٤٢٩١)، في ١٥ شباط ١٩٨٢.

المعرض الثاني في العراق الخاص بالكتاب[١]، والمعرض الثالث فقد أُقيم في الحادي والعشرين من شهر آذار ١٩٨٤، وقد اشترك فيه الاتحاد السوفيتي بجناحٍ للكتبِ الثقافيةَ والفكريةَ والعلميةَ للكُتَّاب السوفييت، وقد أشاد وفد موسكو بالجهود على إقامة مثل هكذا معارض، لغرض عرض النتاجات الفكرية والأدبية على المستوى العالمي[٢] فضلاً عن افتتاح معرض الكتب باللغات الأجنبية في الثامن عشر من تموز ١٩٨٤ الذي ضمَّ (٣٠٠) عنوانٍ لكتبٍ وكراريس باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية والتركية واليوغسلافية والسويدية والإيطالية واليونانية والفارسية والبرتغالية، وبحضور الملحقيات الثقافية التابعة للسفارات الأجنبية في بغداد ومنها الملحقية الثقافية السوفيتية، التي أشادت بالمؤسسات الثقافية العراقية بإقامة معارض الكتب وهي (دائرة الشؤون الثقافية ودار الحرية للطباعة والدار الوطنية)، التي تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي عبر مطبوعاتها ودورياتها الأدبية والفنية، وقد أوضحت الممثلية بأنها لا تسعى لإقامة نشاطاتٍ مشتركةٍ مع المؤسسات الثقافية العراقية[٣].

شارك الاتحاد السوفيتي في معرض بغداد الدولي في تشرين الثاني ١٩٨٤، إذ قاد الجناح اناتولي كوزينسوف (Anatoly Koznesov) وقد عَبَّرَ رئيس الجناح عن ارتياحه لتطور العلاقات ونجاحها بين العراق والاتحاد السوفيتي، وأشار إلى أنَّ هذه العلاقات تتطور على وفق مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وعكستها روح معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين المُوقعَّة عام ١٩٧٢، فضلاً عن أن حكومة بلاده شاركت بصورةٍ فعَّالةٍ منذ عام ١٩٦٥ وآخرها هذا المحفل الدولي الكبير، الذي يساعد في تطوُّر العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية، ففي هذه السنة جرى الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإقامة التعاون السوفيتي – العراقي في الاقتصاد والتكنيك والثقافة، إلى جانب أنّ المشاركة السوفيتية في معرض بغداد الدولي عكست العناية الدائمة بين الجانبين[٤].

من جانبٍ آخر كان للمعارض الشخصية أثرها في انعكاس الواقع الثقافي بين الجانبين ومنها معرض الصُّور الثاني الذي أقامه (مهدي عبد الرضا) الطالب في معهد موسكو الانتوميكانيكي، إذ جسَّد المعرض تراث العراق وحضارته، وقد حضر افتتاحهُ شخصياتٌ سوفيتيةٌ عدّة وبحضور السفارة العراقية بموسكو[٥].

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٢٣٥)، في ٣ كانون الثاني ١٩٨٤.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣١١)، في ٢١ آذار ١٩٨٤.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٣٤)، في ٢٠ تموز ١٩٨٤.
(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٤٣)، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٤.
(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦١٦)، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٥.

تواصلت نشاطات دُوُر النشر العراقية ونقابة الفنانين العراقيين بين عامي ١٩٨٥– ١٩٩٠ في إقامة المعارض الدولية والمعارض الأخرى[١]، اذ افتُتح في الحادي والعشرين من اذار ١٩٨٥ معرض بغداد الدولي للكتاب خُصص الجناح الأول للكُتَّاب السوفيت والدول الأجنبية الأخرى، إذ كان من نتائج هذا المعرض دخول مئات الكتب الروائية والأدب الكلاسيكي للقُرَّاء العراقيين[٢]

وفي الخامس عشر من آذار ١٩٨٦ تمَّ افتتاح معرض الكتاب الرابع على أرض معرض بغداد الدولي اشتركت فيه موسكو مع دولٍ عدة أخرى عربيةٍ وأجنبيةٍ بواقع (٣٠٠) دار نشرٍ، إذ خُصص الجناح الثالث للكتب السوفيتية وبعض الدول الأجنبية[٣]، ولم يقتصر دَوْرُ دُوْرِ النشر على المعارض وإنّما توزيع المطبوعات والكتب على الصعيد العالمي، إذ قامت الدار الوطنية بتوزيع (١,٥) مليون كتابٍ مُتنوّعٍ إلى جانب (٤٤٤) ألف صحيفةٍ (٧٥٠) ألف من الكتب العراقية بين عامي ١٩٨٦ – ١٩٨٨[٤].

لم تكن المعارض الفنية أقل أهميةً من الكتب والمطبوعات التي أخذت حيّزًا كبيرًا من الجانب الثقافي، فقد افتُتح في الثالث من تشرين الثاني ١٩٨٩ معرضٌ نظَّمته نقابات فناني السوفيت بالتعاون مع نقابة الفنانين العراقيين، تضمن (٣٤) عملًا فنيًّا ولوحةً زيتيةً جسَّدت الفنون المختلفة في العراق والاتحاد السوفيتي[٥].

في العاشر من شباط ١٩٩٠ افتُتح معرضٌ عراقيٌّ للوحات الزيتية في موسكو بالاشتراك مع الفنانين السوفيت، مَثَّلَت الصور المعروضة انعكاس الواقع الثقافي المشترك، وَعُدَّ هذا المعرض ضمن سلسلة معارض مشتركةٍ[٦]، إلّا أنّ تلك الأعمال الثقافية تراجعت نظرًا لظروف حرب الخليج الثانية، وما أن عادت على الشكل التدريجي حتى اقتصرت الفنون التشكيلية على تجسيد ظروف العراق، أما المطبوعات فتراجعت هي الأخرى في المحافل الدولية للأسباب واردة الذكر، فضلاً عن أن المشاكل داخل دويلات الجمهوريات الاشتراكية كانت أحد الأسباب التي أدَّت إلى ذلك التراجُع[٧].

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٧٨)، في ٢٢ آذار ١٩٨٥.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٦٨٨)، في ٣١ آذار ١٩٨٥.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٣٠٣)، في ١٥ آذار ١٩٨٦.
(٤) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٤)، ثقافة واعلام، و. (٣)، ٢٣/ ١١/ ١٩٨٨.
(٥) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٨٠٥)، معارض فنية، و. (٩)، ٣/ ١١/ ١٩٨٩.
(٦) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٥١٠)، في ١١ نيسان ١٩٩٠.
(٧) وكالة الأنباء العراقية، ١٠/ ٦/ ١٩٩١.

المبحث الثالث

التعاون الرياضي بين العراق والاتحاد السوفيتي (١٩٧٩ –١٩٩١)

أولًا: إعداد المنتخبات الوطنية العراقية ومشاركتها في أولمبياد موسكو ١٩٨٠

كان إعداد المنتخبات العراقية المشاركة في أولمبياد موسكو ضمن التحضيرات والأولويات لوزارة الشباب العراقية، فضلاً عن وَضْعِ خطةٍ مدروسةٍ مبنيةٍ على استراتيجية تنظيم الفرق الرياضية ودعوة عددٍ من الخبراء السوفيت على وفق الاتفاقيات بين الجانبين بداية عام ١٩٧٩، ففي أوائل شهر آيار ١٩٧٩، وصل وفد الخبراء في مجال التخطيط الرياضي للعاصمة بغداد وهم فلاديمير (Vladimir) وبوريس فاديف (Boris Viadev)، إذ ألقى فلاديمير محاضرةً في التخطيط الرياضي في الرابع من شهر حزيران ١٩٧٩ في قاعة اجتماعات اللجنة الأولمبية وبحضور وزير الشباب ورئيس اللجنة الأولمبية العراقية (كريم محمود حسين)، زيادةً على نائب رئيس اللجنة الأولمبية (أكرم فهمي) والدكتور (عبد علي نصيف) الأمين العام للجنة و(قصي صبري عارف) الأمين العام المساعد للجنة وعددٍ آخر من مسؤولي اللجنة الأولمبية، وقد تناولت المحاضرة أهمية التخطيط الرياضي وأثره في تطوير القابليات المختلفة للرياضيين المرشحين للمنتخبات الوطنية وصقْلها وأثره في تأهيلهم للمشاركة في الدورات الأولمبية والآسيوية والعربية والمحلية، كما أشار في محاضرته إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تؤدّيه المؤسسات المختلفة في تطوير الحركة الرياضية[١]، إذ بَيَّنَ وزير الشباب في أثناء المناقشة التي جرت في ختام المحاضرة (علينا أن نعتمد التخطيط أساسًا في خَلْقِ الرياضة التي نريدها؛ لأنَّ لدينا الإمكانات الكافية التي تُسهِّل عملية تنفيذ التخطيط)[٢]، كما ألقى بوريس محاضرةً بعنوان ذات صلة بالتخطيط وتناولت تطوير الجانب الرياضي وتحقيق الأهداف بالسبل المختلفة، وقد أشار إلى أنَّ القطاع الرياضي أحد الأوجه المهمة التي تُمثِّل رُقي البلدان و تحضُّرها؛ لذلك لا بدَّ من توجيه العناية لها، و لا سيما وإن العراق مقبلٌ على بطولةٍ وإن لموسكو جمهوراً من الناس تنظر تحقيق نتائج متقدمة[٣].

أعلن اللورد كيلانين (Killann) رئيس اللجنة الأولمبية الدولية في كانون الأول ١٩٧٩ إن مساعداتٍ ماليةً رُصدت إلى المجالس الأولمبية الوطنية في اللجنة التي وافقت على الاشتراك في الألعاب الأولمبية الثانية والعشرين التي ستقام في موسكو للمدة من (١٩ تموز– ٣ آب ١٩٨٠)، التي

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٩٦٧)، في ٥ آيار ١٩٧٩.

(٢) وكالة الأنباء العراقية، ٥/ ٥/ ١٩٧٩.

(٣) صحيفة العراق، العدد (٩٧٠)، في ٨ آيار ١٩٧٩.

تبلغ مليون دولار، كما انتقد كيلانين بشدّةٍ حركة مقاطعة الدورة الأولمبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[١]، وقال إنها لن تؤثر في مجريات الدورة ومبادئها السامية[٢].

أعطت تصريحات رئيس اللجنة الأولمبية وعرضه المساعدات على الدول المشاركة دافعًا إيجابيًا للجنة الأولمبية العراقية والإسراع بعقد اجتماعٍ لاختبار المنتخبات المشاركة في الأولمبياد، إذ جرى اجتماع للجنة الأولمبية العراقية في كانون الثاني ١٩٨٠، تمّ خلاله اختيار العدَّاء (باسم عباس اللعيبي) للمسافات المتوسطة (٤٠٠ متر)[٣]، كما عقدت اللجنة اجتماعًا آخر في التاسع من كانون الثاني ١٩٨٠ في مقر اللجنة الأولمبية لمناقشة القضايا المتعلقة بتصفيات أولمبياد موسكو[٤]، ومنها اختيار مُدرِّبٍ خلفًا لعمو بابا انتهت الآراء بتشكيل اللجنة قوامها (شوقي عبود، واثق ناجي، زياد إسحاق، محمد ثامر، مهدي باسل) وانتهت اللجنة فيما بعد إلى أن تضع صلاحياتها كاملةً بيَد المدرب واثق ناجي الذي قاد المنتخب في التصفيات الأولمبية بدورتها الثانية والعشرين في موسكو[٥]، فضلاً عن مناقشة التصفيات التي تقام في بغداد لشهر آذار ١٩٨٠ المُؤهِّلة لدورة موسكو[٦]، إلى جانب مفاتحة الاتحاد الدولي لكرة القدم لتسمية (١٤) حكمًا دوليًّا لتحكيم تلك المباريات[٧].

في السابع من آيار ١٩٨٠ صدر قرار الهيأة التنفيذية للجنة الأولمبية بتسمية الوفد العراقي الذي ضم ستة ربَّاعين رياضيين للألعاب القوى، كما قرَّر الاتحاد المشاركة في المؤتمرات الرياضية الدولية جميعها التي تقام في عاصمة الاتحاد السوفيتي (موسكو) [٨].

في نهاية شهر آيار ١٩٨٠ وبناءً على برقية اتحاد كرة القدم السوفيتية المُرسَلة إلى الاتحاد العراقي ومضمونها تهيَّأ الطاقم الرياضي العراقي وأُرسلت أسماء المشاركين لغرض إكمال مَنْحِ تأشيرة

---

(١) تداخلت الاحداث السياسية مع اولمبياد موسكو عام ١٩٨٠، اذ قاطعة الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية دورة الالعاب، وعدت هذه المقاطعة هي بمثابة الاحتجاج على احتلال افغانستان اواخر عام ١٩٧٩، ممّا أدّى إلى إنزعاج اللجنة الاولمبية الدولية، للتفاصيل، ينظر: احداث القرن العشرين، ج ١١، ط ١، دار نوبليس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٤١٠.

(٢) د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٣)، اللجنة الأولمبية الدولية، و. (٣٢)، ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٩.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٢١)، في ٤ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٤) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٢٦)، في ٩ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٥) ضياء المنسي، الحركة الأولمبية في العراق، ط١، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٧٠.

(٦) جرت مباريات في بغداد في شهر آذار، ضمت المجموعة (العراق– الأردن– الكويت– سورية) انتهت المباراة مع الاردن لصالح العراق بـ (٤/ ٠) أما المباراة الثانية مع سوريا انتهت لصالح العراق (١/ ٠) والمباراة مع الكويت انتهت بالتعادل السلبي(٠/ ٠) وبذلك تأهل العراق إلى تصفيات موسكو نتائج التصفيات نقلاً عن: ضياء المنسي، مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٧) صحيفة الثورة، العدد (٣٥٢٦)، في ٩ كانون الثاني ١٩٨٠.

(٨) صحيفة الثورة، العدد (٣٦٣٦)، في ٨ آيار ١٩٨٠.

اللاعبين؛ لذلك قامت اللجنة الأولمبية واتحاد كرة القدم بتسمية الفريق العراقي لكرة القدم مع الطاقم التدريبي وتم إرسالهم إلى موسكو[١]، ومن جانبٍ آخر أُقيم معسكرٌ لفريق كرة القدم في ملعب الشعب الدولي وهو جزءٌ من إكمال التحضيرات للأولمبياد[٢].

غادر المنتخب الأولمبي العراقي إلى موسكو في الثاني عشر من تموز ١٩٨٠ للمشاركة في الدورة الثانية والعشرين، إذ شارك العراق في خمس فعالياتٍ هي (كرة القدم والملاكمة والمصارعة ورفع الأثقال وألعاب القوى)، إلى جانب مشاركة بعض ممثلي الاتحادات الرياضية المركزية في اجتماعات الاتحادات الرياضية خلال الدورة[٣].

افتتح الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف الدورة الثانية والعشرين؛ وذلك في التاسع عشر من تموز ١٩٨٠[٤]، وشهدت معظم دول العالم بينها العراق حفل الافتتاح الذين نقلته عدسات تلفزيون الجمهورية العراقية مباشرةً وبالألوان عبر الأقمار الصناعية، إذ شاركت فيه وفودٌ مثَّلت (٨١) دولةً استعرضت في الملعب الكبير[٥].

خاض المنتخب العراقي مباراته بكرة القدم ضمن المجموعة الرابعة التي ضمَّت منتخبات (كوستاريكا، فنلندا، يوغوسلافيا)، اذ كانت مباراته الأولى مع كوستاريكا تغلَّب فيها العراق بـ (٣/٠) جاءت الأهداف عن طريق هادي أحمد وحسين سعيد وفلاح حسن التقى بعدها المنتخب الأولمبي العراقي بنظيره الفنلندي، انتهت بالتعادُل السلبي بدون أهداف ومن ثم واجه العراق المنتخب اليوغسلافي، أفضت المباراة إلى التعادل الإيجابي؛ وبذلك تصدَّر المنتخب العراقي إلى الدور الربع النهائي، إذ واجه العراق المتُصدِّر عن المجموعة الثالثة وهو منتخب ألمانيا الشرقية حامل ذهبية أولمبياد مونتريال ١٩٧٦، وخسر أمامهُ وبذلك ودَّع المنتخب العراقي البطولة[٦].

ثانيًا: المشاركات الرياضية بين عامي ١٩٨١– ١٩٩١

لَم يكن خروج العراق من أولمبياد موسكو نهاية المشاركات في البطولات الرياضية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وإنما وجَّه الاتحاد السوفيتي في أواخر شباط ١٩٨١ دعوةً للجنة

(١) احتوت قائمة اللاعبين على ثلاثة وعشرين لاعباً وأبرزهم (عدنان درجال، كاظم شبيب، ونزار اشرف وحسين سعيد وحسين فرحان ومهدي عبد الصاحب وفلاح حسن وابراهيم وهادي احمد وعادل خضير ورعد حمودي وناظم شاكر وآخرون، أما مدير المنتخب فكان محمد نجيب كابان، اسماء المدربين نقلا عن: صحيفة الثورة، العدد (٣٦١)، ٣/ حزيران/ ١٩٨٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٣٧٠٠)، في ١٣ تموز ١٩٨٠.

(٤) صحيفة أنباء موسكو، العدد ٢٩ (٥٨٨)، في ٢٠ تموز ١٩٨٠.

(٥) صحيفة الثورة، العدد (٣٧٠٧)، في ١٩ تموز ١٩٨٠.

(٦) ضياء المنسي، المصدر السابق، ص١٧٥.

الأولمبية العراقية للمشاركة بلقاءٍ وديٍّ بالملاكمة مع منتخب فتيان ١٩٨١ الاتحاد السوفيتي؛ وذلك في الخامس والعشرين من شهر حزيران في العاصمة موسكو[١].

جرى اللقاء الودي في الموعد المُقرَّر بين فتيان العراق ونظيره السوفيتي بتقديم اثنين من اللاعبين العراقيين في الجولات بالأوزان الخفيفة والمتوسطة، وقد أبدى اتحاد الملاكمة السوفيتي إعجابهم بأداء الملاكمين العراقيين[٢]، ومن جانبٍ آخر وبهدف تعزيز العلاقات الثنائية في المجال الرياضي زار وفدٌ رياضيٌّ عراقيٌّ الاتحاد السوفيتي في الخامس والعشرين من شهر نيسان ١٩٨٢، إذ تأتي هذه الخطوة من جانب اللجنة الأولمبية العراقية للاطلاع على تطورات العمل الرياضي بناءً على دعوة الأخير الموجَّهة إلى اللجنة العراقية[٣].

تواصلت العلاقات الرياضية بين العراق والاتحاد السوفيتي في المجال الرياضي بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بتبادُل الأنشطة والزيارات والوفود وإقامة بطولاتٍ ومنها مشاركة العراق في بطولةٍ للملاكمة أُقيمت في الاتحاد السوفيتي؛ وذلك في التاسع عشر من حزيران ١٩٨٤، إذ ضم الوفد العراقي هاني عبد المجيد (حكمًا) وحافظ محسن (مُدرِّبًا) وثلاثة ملاكمين هم (إسماعيل خليل لوزن ٩١ كغم، عباس خلف لوزن ٤٨ كغم، سمير قاسم لوزن ٥١ كغم)، فضلاً عن رئيس الوفد هاني عبد المجيد[٤].

صَرَّحَ رئيس الاتحادين العربي والعراقي (غازي عبد الصمد) فيما يتعلق بمشاركة الملاكمين العراقيين الثلاثة في نزالات موسكو بأنها تدخل ضمن استعدادات المشاركة في نزالات أولمبياد لوس انجلوس المقرر عقدها في تموز ١٩٨٤[٥].

انطلقت بطولة موسكو للملاكمة للمُدّة من (١٦ – ١٩ حزيران ١٩٨٤) بمشاركة أغلب البلدان، إذ حصد العراق نتائج طيبةً في تلك التصفيات[٦]، كما التقى وفدٌ رياضيٌّ مرافق البعثة العراقية إلى موسكو متألفاً من ممثلي اتحادي الجمباز وألعاب القوى، برئيس اللجنة الأولمبية السوفيتية مرات كراموف (Maraat Kramov)، فكان من أهداف اللقاء التباحث في مسألة التعاون المستقبلي وتبادُل الخبرات في المجالات الرياضية، فضلاً عن أنَّ من أهداف الزيارة لموسكو الاطلاع على مراكز التدريب تمهيدًا لبطولة لوس أنجلوس في تموز ١٩٨٤[٧].

---

(١) صحيفة الثورة، العدد (٩٣٦٣)، في ٣ نيسان ١٩٨١.

(٢) صحيفة الثورة، العدد (٤٠٥٧)، في ٢٦ حزيران ١٩٨١.

(٣) صحيفة الثورة، العدد (٤٣٦١)، في ٢٦ نيسان ١٩٨٢.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣٧٣)، في ٢٠ آيار ١٩٨٤.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٣٨٣)، في ٣٠ آيار ١٩٨٤.

(٦) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٠٢)، في ١٨ حزيران ١٩٨٤.

(٧) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٠٤)، في ٢٠ حزيران ١٩٨٤.

كانت الزيارات والوفود والمشاركات للرياضة العراقية في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى نتيجةً من نتائج البروتوكولات التي وقَّعها العراق سابقًا التي بلغ عددها (٥٨) بروتوكولًا رياضيًّا لتطوير الكفاية التدريبية وتبادُل الخبرات، أشاد وزير الشباب والرياضة و رئيس اللجنة الأولمبية العراقية (نوري فيصل شاهر) بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بأنّها علاقاتٌ مثمرةٌ ووطيدةٌ وأنّ الوزارة تسعى إلى مزيدٍ من التقدُّم والانفتاح على المستوى الرياضي والاستفادة من الخبرات الشرقية والغربية[١].

لَم تقتصر الإشادة بالعلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي وإنّما أشاد السوفيت أيضًا بِحُسن العلاقات بين الجانبين جاء ذلك على لسان رئيس اللجنة الأولمبية السوفيتية مرات كراموف؛ وذلك في الثاني مِن أيلول ١٩٨٤، واصفًا الروابط بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية والعراق أنّها لَم تقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما شملت الجانب الرياضي، و لا سيما في كرة القدم، لأن العراق بطل آسيا وانطلاقًا مِن ذلك فإنّ الاتحاد السوفيتي يسعى إلى المزيد مِن توثيق تلك العلاقات، إلى جانب إن موسكو سوف تُقَدِّم الدعم للنشاطات الرياضية العراقية، وهذا يُمَثِّل جزءًا مِن تلك الروابط، فضلاً عن أنَّ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية سوف يدعم الحركة الرياضية العراقية أيضًا في المحافل الدولية[٢]، كما أنّ رئيس اللجنة الأولمبية السوفيتية أعلن عَن إعداد خطةٍ مستقبليةٍ لدعم الرياضة في الدول النامية ومنها الخبراء والمدربون والمعسكرات التدريبية[٣].

تُرجِمَت تصريحات رئيس اللجنة الأولمبية السوفيتية في بداية شهر أيلول إلى دَعْمِ العراق في المجال الرياضي، إذ أعلنت اللجنة الأولمبية العراقية بأنَّ اللجنة الأولمبية السوفيتية سوف تُرسل مدربين كرة الطائرة للاستعداد للدورة التي تستضيفها بغداد بإشراف الاتحاد الدولي لكرة الطائرة خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٥[٤].

في الخامس والعشرين مِن تشرين الثاني ١٩٨٤ وتعزيزًا للعلاقات العراقية – السوفيتية وصل بغداد فريق نادي الجيش الرياضي المركزي السوفيتي بكرة القدم (مسكا) لخوض ثلاث مبارياتٍ وديةٍ أمام الفرق العراقية[٥]، إذ خاض المباراة الأولى في يوم السادس والعشرين مِن شهر تشرين الثاني ١٩٨٤ أمام نادي الرشيد مُتصدِّر أندية الفرق العراقية، وتُعد هذه المباريات هي الأولى مِن نوعها، إذ حقَّق فريق نادي الرشيد فوزًا لامعًا على فريق نادي سكاروستوف بهدفين مقابل هدفٍ واحدٍ، وعبر المؤتمر الصحفي لأمين سر الاتحاد العراقي لكرة القدم (عبد القادر زينل)، عَبَّرَ عَن سعادة اتحاد كرة

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٤٣)، في ٢٩ تموز ١٩٨٤.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٧٩)، في ٣ أيلول ١٩٨٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٤٥٩)، في ١٩ أيلول ١٩٨٤.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٦٢)، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٤.

القدم العراقية بحضور الفرق السوفيتية لبغداد، كما طلب مِن مسؤولي الفريق السوفيتي خوض مباراةٍ رابعةٍ مع منتخب الشباب الوطني العراقي وهي مِن ضمن الاستعدادات لخوض تصفيات آسيا للشباب، ووعد الجانب السوفيتي بتلبية الطلب(١).

خاض منتخب الشباب الوطني بناءً على طلب رئيس اتحاد كرة القدم العراقية مِن القائمين على فريق سكاروستوف فقد جرت المباريات في الثاني مِن كانون الأول ١٩٨٤، انتهت بفوز سكاروستوف على منتخب الشباب العراقي بهدف مقابل لا شيء للشباب العراقي(٢)، وَمِن جانبٍ آخر وَمِن ضمن استعدادات منتخب الشباب العراقي لتصفيات آسيا، وصل في الثالث مِن أيلول ١٩٨٤ المدرب السوفيتي أندريه (Andre)، إذ كان هدف الزيارة هو إلقاء المحاضرات على مدربي فرق الشباب الناشئين في الدورة التي نظَّمها اتحاد كرة القدم العراقية في بغداد(٣).

تواصلت حركة الوفود الرياضية العراقية–السوفيتية، وإقامة المعسكرات التدريبية وتبادُل الخبرات المُشتَرَكة وإقامة المهرجانات الرياضية ومنها المهرجان الذي أُقيم في موسكو في الحادي والثلاثين مِن تموز ١٩٨٥، اشتركت فيه دُولٌ عِدَّة منها كوبا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، شملت فعَّالياته (ركض الميل–السباحة–الشطرنج)، إذ مَثَّل رياضيو العراق وشبابه في سباق ركض الميل كلٌ مِن (عامر فخري وياسين علي وسعد عبد الباري سرحان وموفق عبد الله)، إذ حقَّق فريق الشباب المركز الأول(٤)، فيما حاز الفريق السوفيتي المركز الثاني والكوبي المركز الثالث، وجاء فريق الولايات المتحدة الأمريكية بالمركز الرابع، أما فعَّاليات الشطرنج، فقد مَثَّلَ العراق اللاعبان (أنمار أحمد عبد الستار وموفق عبد الله)، إذ جرت جولاتٌ مع بطل العالم السوفيتي اناتولي كاربوف (Antoly Karpov)، وبعد المنافسة أسفرت النتيجة عَن فوز اللاعب السوفيتي كاربوف، وقد تخلل المهرجان سباقاتٌ في السباحة وكرة الطاولة والجودو أيضًا شارك فيها رياضيون عراقيون(٥).

على الرغم مِن ظروف حروب الخليج الأولى وما آلت إليه مِن مخاطر إلّا أنّ اللقاءات الرياضية تواصلت بين العراق والاتحاد السوفيتي، إلّا أنّ هذه المرة ليس في العاصمة بغداد وإنّما في إقليم كردستان العراق، إذ جرى في الثامن عشر مِن آذار ١٩٨٦ بَيَّنَ الأمين العام للثقافة والشباب (محمد أمين)، فيما ترأس الوفد السوفيتي فيكتور جارباكوف (Viktor Garbakov) النائب الأول لرئيس اللجنة العسكرية الرياضية التابعة إلى وزارة الدفاع، إذ تمَّ خلال الاجتماع بحث سُبُل تطوير الرياضة والثقافة، كما عقب هذا الاجتماع لقاءٌ آخر بين الأمين العام للثقافة والشباب برئيس تحرير

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٦٤)، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤.

(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٧٠)، في ٣ كانون الأول ١٩٨٤.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٥٧١)، في ٤ كانون الأول ١٩٨٤.

(٤) وكالة الأنباء العراقية، ١/ ٨/ ١٩٨٥.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٥٨١١)، في ١ آب ١٩٨٥.

صحيفة سبورت (Sport news paper) كوردريافسيف (Cordryavsev) تمّ خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين مؤسسات البلدين الرياضية المتخصصة كما جرى تناوُل سُبُل تطوير التعاون في مسائل تغطية الأحداث الرياضية للبلدين[١].

جرى تطوُّرٌ مهمٌ في العلاقات الرياضية بين العراق والاتحاد السوفيتي وهو توقيع اتفاقيةٍ ثنائيةٍ في المجال الرياضي؛ وذلك في الثامن عشر من آذار ١٩٨٦، وقَّع عن الجانب العراقي (محمد أمين) أمين عام اتحاد الثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي وعن الجانب السوفيتي يوري غافرلين (Yuri Gavrlin)، وقد نصَّ البروتوكول على توطيد الاتصالات و توسيعها بين المؤسسات الرياضية والأندية الرياضية وتشجيع اللقاءات بين رياضيي البلدين و تبادُل الوفود الرياضية، فضلاً عن تبادُل الإصدارات الرياضية الدورية[٢].

كان أولى تطبيقات بنود البروتوكول الرياضي في ما يتعلَّق بالإصدارات والنشر، اذ نشرت صحيفة(إزفيستيا) السوفيتية تقريرًا عن منتخب العراق لكرة القدم المشارك نهائيات كأس العالم بالمكسيك، وَصَفَت المنتخب العراقي بأنه يملك سجلًا حسنًا مشيرةً إلى فوز العراق بكأس آسيا بكرة القدم عام ١٩٨٢، وقالت أنّ العراق استطاع أن يصعد لأول مرةٍ إلى الأدوار النهائية للكأس، وأكَّدت الصحيفة أنّ المنتخب العراقي يحظى بعنايةٍ بالغةٍ من الاتحادات العالمية، بعد النتائج التي حقَّقها سابقًا ولا سيما إن المنتخب العراقي ضمَّ لاعبين من الفئة الشبابية[٣].

بدأ عام ١٩٨٧ بتصفيات بطولة الجزائر الدولية للملاكمة التي اختتمت في الرابع من شهر شباط للعام ذاته، إذ التقى فيها العراق والاتحاد السوفيتي في المنافسة على المركز الأول والثاني مثَّل فيها العراق إسماعيل خليل (وزن ٩١) تغلَّب فيها على الملاكم السوفيتي بالضربة القاضية؛ وبذلك حصل العراق على الوسام الذهبي، كما حصل اللاعب العراقي مصطفى مهدي بوزن (٤٨ كغم) على الوسام الفضي بتغلُّبه على نظيره الجزائري فراجي بثلاث جولاتٍ لجولتين، وبذلك أحرز الفريق العراقي المركز الرابع في البطولة[٤].

على الرغم من انتهاء أجل الاتفاقية المعقودة في آذار ١٩٨٦ نهاية عام ١٩٨٧، إلّا أنَّ العلاقات الثنائية العراقية – السوفيتية في المجال الرياضي استمرت بين عامي ١٩٨٨ –١٩٩١، ففي كانون الأول ١٩٨٨ قرَّر الاتحاد العراقي لكرة القدم مفاتحة نظيره السوفيتي لإقامة لقاءاتٍ وديةٍ على مستوى المنتخب الوطني الأول على أرض بغداد استعدادًا لتصفيات بطولة العالم، وقد جاء هذا القرار بعد الضمانات التي أعطاها الاتحاد العراقي للاتحاد الدولي لكرة القدم بأن تضمن سلامة الفرق

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٣٦)، في ١٨ آذار ١٩٨٦.
(٢) صحيفة الجمهورية، العدد (٦٠٣٧)، في ١٩ آذار ١٩٨٦.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٦١٠٠)، ٢١/ ايار/ ١٩٨٦.
(٤) وكالة الأنباء العراقية / ٢٥/ شباط / ١٩٨٧.

الرياضية خلال المباريات الدولية الودية التي تَقرَّر إقامتها في العراق، فضلاً عن أن هذه الضمانات هي امتدادٌ للحالة الطبيعية التي شهدها العراق في ظروف الحرب العراقية الايرانية، كما سوَّغ الاتحاد العراقي في طلبه المُقدَّم للاتحاد الدولي هو ضرورة زيادة تلك الاستعدادات وقرب حلول بدء التصفيات إنّ العراق سيخوض أولى مبارياته في السادس من كانون الأول ١٩٨٩ ضمن مجموعة تضم الأردن وقطر وعُمان ذهابًا وإيابًا[١].

بناءً على طَلَبِ العراق المقدم للاتحاد الدولي لكرة القدم وافق الأخير في الثالث والعشرين من شهر كانون الأول ١٩٨٨ على رَفْعِ الحظر عن الملاعب العراقية في استضافة المباريات الودية والتصفيات الرسمية، وقد رحَّب الاتحاد العراقي بذلك القرار كما رحَّب بإبداء الاتحاد السوفيتي موافقته على إقامة مبارياتٍ مستقبليةٍ مع العراق إنطلاقًا من روح الصداقة والتعاون وقد جاءت تلك التصريحات عبر زيارة بعثةٍ رياضيةٍ سوفيتيةٍ في الرابع والعشرين من شهر كانون الأول ١٩٨٨ لبغداد[٢]، إلى جانب وفود المنتخب الكويتي، لخوض تصفيات كأس العالم[٣]، من جانبٍ آخر وجَّه اتحاد الجمباز السوفيتي في كانون الثاني ١٩٨٩ دعوةً لاتحاد الجمباز العراقي للمشاركة في بطولة موسكو التي تُقام في موسكو في منتصف آذار من العام ذاته، وقد رحَّب الجانب العراقي بالدعوة السوفيتية، وعدَّ ذلك من التعاون المشترك في المجالات الرياضية[٤]، في ضوء الدعوة واجه الفريق العراقي للجمباز نظيره السوفيتي في الرابع عشر من آذار ١٩٨٩ فكان الفوز حليف الفريق السوفيتي، وقد أشاد الاتحاد السوفيتي للجمباز بتقديم أداء رياضيي الجمباز العراقيين[٥].

فيما يخصّ كرة القدم جرى الاتفاق في الثاني من حزيران ١٩٨٩ بين اتحاد الكرة العراقي ونظيره السوفيتي على خوض منتخب العراق العسكري مبارياتٍ مع المنتخب العسكري السوفيتي ضمن الاستعدادات لتصفية بطولة العالم العسكرية[٦]، إذ التقى الفريقان بحسب اتفاق الاتحادين العراقي والسوفيتي في التاسع من حزيران انتهت بفوز منتخب العراق على نظيره السوفيتي[٧].

ولم تقتصر العلاقات الرياضية على المواجهات الودية والرسمية لكرة القدم وألعاب القوى، بل إن وزارة الشباب والرياضة العراقية باستقدام مدربين سوفيت للمنتخبات الوطنية للفئات كافة منذ كانون الثاني ١٩٨٩، إذ قام روفائيل شيري (Raphael Cherry) بتدريب المنتخب الوطني بكرة السلة لفئة

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٠٢٢)، في ٨ كانون الاول ١٩٨٨.
(٢) وكالة الانباء العراقية، في ٢٤ كانون الاول ١٩٨٨.
(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٠٣٩)، في ٢٥ كانون الاول ١٩٨٨.
(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٤٢٦)، في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٩.
(٥) صحيفة الثورة، العدد (٤٣٥٣)، في ١٨ آذار ١٩٨٩.
(٦) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٠٤٨)، في ٣ حزيران ١٩٨٩.
(٧) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٠٥٤)، في ٩ حزيران ١٩٨٩.

الرجال يساعده الميدان (حكمت محمود نديم) في حين قام (علي سماكه وجبار كامل) بتدريب المنتخب الوطني الثاني و(مقصود عبد العزيز وخالد نجم) لمنتخب النساء و(فائز حامد ومحمود النجار) لمنتخب الشباب و(غازي طالب وموفق أحمد) للناشئين[١].

واصل الطرفان العراقي والسوفيتي علاقاتهم الرياضية، فسعى العراق إلى مواصلة ترميم الفرق الوطنية، و لا سيما وإن العراق عانى حرب الخليج الأولى وافتقاره إلى ملاعب تضاهي الدول المتقدمة واستخدامها لأغراض التدريب والإعداد، فضلاً عن القرارات السابقة التي صدرت بحقه وهو عدم استضافة تصفيات في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أما الاتحاد السوفيتي فقد أراد مواصلة الدبلوماسية الرياضية وتوظيفها في أُطر العلاقات الثنائية لتعزيز وجوده في المنطقة[٢]، ففي مطلع التسعينيات من القرن الماضي تلقَّى الاتحاد المركزي لكرة الطائرة دعوةً من نظيره السوفيتي لاستضافة منتخبي القطر من الشباب والنساء لخوض عددٍ من المباريات الودية مع الفرق السوفيتية للمُدّة من (١٥ –٢٢) آيار ١٩٩٠ ومن (٦ – ١٦) حزيران للعام ذاته موعدًا لزيارة منتخب النساء[٣].

لَبّى اتحاد كرة الطائرة العراقي الدعوة، إذ شارك الفريق النسوي العراقي في أكثر من مباراةٍ مع المنتخب النسوي السوفيتي بين الثامن والثالث عشر من حزيران ١٩٩٠، أما منتخب الشباب فقد خاض مبارياتٍ عدّة أيضًا مع نظيره شباب موسكو، إذ أشاد اتحاد الطائرة في الاتحاد السوفيتي بالمستوى الذي قدَّمه شباب منتخب العراق في مبارياته الودية عادًا مثل هذه المباريات تعزيزاً للمستوى البدني والفني لكلا الطرفين والاستفادة من هكذا مباريات لتشخيص مواطن الضعف لدى فريق الشباب الروسي[٤].

كان من المُقرَّر وبحسب اتفاق اتحادي المصارعة العراقي ونظيره السوفيتي قيام فريقٌ رياضيٌّ سوفيتيٌّ للمصارعة بزيارة بغداد في الخامس عشر من آب ١٩٩٠، لإجراء لقاءاتٍ وديةٍ إلى جانب إقامة معسكرٍ تدريبيٍّ مُشترَكٍ وذلك من منطلق اتفاقية الصداقة والتعاون في المجال الرياضي[٥]، إلا أن أحداث حرب الخليج الأولى ودخول العراق الكويت حال دون إتمام الزيارات، زيادةً على الاضطرابات في دول الاتحاد السوفيتي منها ما يخصّ الرياضيين الذين بدأوا ينتقصون من سياسة الحكومة إعلاميًا فيما يتعلق بالاستحواذ على جوائز اللاعبين إلى جانب المطالبات القومية بالانفصال التي نتج عنها استقلال عددٍ من الدول، وتأسيسها اتحاداتٍ مستقلةٍ وإنشاء فرقها الوطنية في مطلع عام

(١) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٠٤٩)، في ٤ كانون الثاني ١٩٨٩.

(2) Mateg B. Sileeky, The Post-Soviet Development of Elite-Level Atheltics in Kazakhstan, tyrgyzstun, Turkmenistan and Uztekistan, Introduction to Central Asia Research paper, Decmber, 2012, P-12.

(٣) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٤٧٩)، في ١١ آذار ١٩٩٠.

(٤) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٥٧٣)، في ١٤ حزيران ١٩٩٠.

(٥) صحيفة الجمهورية، العدد (٧٦٧١)، في ١٥ تموز ١٩٩٠.

١٩٩٢، مثل (كازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان وأُوزبكستان) وهذه الدويلات من ضمن الموقع الجغرافي و لا سيما الوسطى[١].

عبر استعراض الواقع الرياضي للعراق يتبين أنّ هذا النشاط كان يحظى بنوع من الدعم الفني والمالي من الحكومة العراقية قبل عام ١٩٧٩، بيد أنّه بعد هذا التاريخ اخذ النشاط بالتدني بسبب ظروف حرب الخليج الأولى وما ترتب عليها من آثار انعكست على الاداء للفرق العراقية، إلى جانب ضعف الاداء في الفعاليات الدولية إذ كان أحد الاسباب هو عدم وجود الملاعب والأجواء الملائمة للتدريب، فعلى الرغم من هذا التراجع الّا أنّ الرياضة العراقية بقيت متواصلة بإمكانات محدودة واعتمدت في أغلب الأحيان لتطوير القدرات عن طريق اللقاءات الودية مع الاتحاد السوفيتي، وهذا انعكس بطبيعته على عدم إحرازه مراتب متقدمة تُأهله إلى الارتقاء للبطولات العالمية ومن بينها بطولة أولمبياد موسكو ١٩٨٩ وظلت الرياضة العراقية على هذا المستوى إلى ما بعد ١٩٩١.

(1) Mated B, op.cit, P-23-24.

الخاتمة

تمثَّلت العلاقات الاقتصادية التي استند أساسها إلى اتفاقية ١٩٧٢، وبدأ العمل بها منذ تاريخ توقيعها وتطبيق بنودها على الخطة التنموية في العراق تجاه القطاعات الاقتصادية ودخول العلاقات العراقية –السوفيتية في المجال الاقتصادي مراحل جديدةٍ، إذ يأتي القطاع النفطي بالدرجة الأساسية ومَنْحُ العقود للشركات السوفيتية بحساب أن هذا القطاع يُعد المصدر الرئيس لتمويل الاقتصاد العراقي، وأن النهوض به يزيد من العائدات المالية، مما أعطى مساحةً للاتحاد السوفيتي بإشغال مساحةٍ واسعةٍ نتجت عنها إلحاق بروتوكولاتٍ نفطيةٍ في الربع الأخير من عقد السبعينيات من القرن العشرين، إلّا أنّ العلاقات الثنائية العراقية – السوفيتية تخلَّلتها بعض المشاكل بين عامي ١٩٧٨ –١٩٧٩ وما رافقها من تغيراتٍ سياسيةٍ في العراق عام ١٩٧٩ لتبدأ مرحلةٌ جديدةٌ من المشاكل الإقليمية والدولية لتكون لها انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية الثنائية وتراجعها من خلال قيام العراق بإدخال شركاتٍ من بعض دول أوروبا الاشتراكية ومحاولة موسكو عدم دمج الخلافات والمواقف السياسية مع الجانب الاقتصادي، فضلاً عن عدم مَنْحِ الفرصة للدول الغربية بإدخال شركاتها إلى العراق بحجة الخلاف، فنجحت موسكو مع بداية الثمانينيات في إعادة الروابط الاقتصادية مع العراق، وخلال مدة البحث بين عامي ١٩٧٩ –١٩٩١ استطاع الباحث إجمال تلك العلاقات بالآتي:

١– عدم تحقيق السياسة النفطية التي وضعتها الحكومة العراقية أي جدوى اقتصادية، بل إن حالة الحرب استنزفت تلك الواردات، وأصبحت موسكو الطرف الرابح الأكبر بين عامي ١٩٨١ – ١٩٩١، كما أنّ السوفييت فتحوا آفاق العلاقات الاقتصادية في مجال النفط مع بعض بلدان دول أوبك وبدأ السوفييت يفرض شروطًا على العراق بتصريف نفطه متعديًا بذلك حسابات الصداقة والتعاون مما أجبر العراق على بيع نفطه إلى الاتحاد السوفيتي إلى ما دون السعر الحقيقي.

٢– بالرغم من إجراء تفاهماتٍ بين الجانبين العراقي والسوفيتي وما نصَّت عليه العقود والبروتوكولات بتجهيز المعدات ومدة الإنجاز، إلّا أنّ السوفييت غالبًا ما يُخلّون بذلك الشرط؛ لأن غالبية الاتفاقات لم تضع شروطًا جزائيةً رادعة على تلك الشركات، في بعض الأحيان تكون تلك المواد غير مطابقةٍ للمواصفات، وتجلَّى ذلك في البرقيات المُرسَلة ومحاضر الاجتماعات الثنائية بين الجانبين.

٣– عدم فَتْحِ الحكومة العراقية باب المنافسة للشركات النفطية غير السوفيتية لتطوير القطاع النفطي، ممّا أدَّى إلى أن يكون أغلبه معتمدًا على الاتحاد السوفيتي فيما يخصّ المواد الاحتياطية والخطوط الإنتاجية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، ولذلك فإنَّ المؤسسات النفطية العراقية وقفت على المعدات والخبراء والفنيين السوفيتية، فضلاً عن أنَّ رقابة الحكومة

السوفيتية على شركاتها ضعفت ما بعد عام ١٩٨٦ نتيجةً لسياسة غورباتشوف (بيرسترويكا).ناهيك عن القيود التي فرضت على العراق من الدول الغربية ممّا أضطره للاعتماد على الاتحاد السوفيتي.

٤- كانت التعاملات التجارية بين العراق والاتحاد السوفيتي التي عدَّها الأخير من أهم الروابط الاقتصادية، إلا أنَّ التجارة العسكرية مثَّلت الثقل الأكبر بينهما، فالسوفييت كانوا ينظرون إلى العراقؤأنّه من أهم المستوردين في الشرق الأوسط وزادت هذه الأهمية في أثناء حرب الخليج الأولى، فقد صَدَّرَ السوفييت أسلحةً بعشرات المليارات استُقطعت أثمانها من النفط الخام في ظل تنافسٍ دوليٍّ على سوق العراق إلى جانبِ أنّ غالبية الديون جرَّاء التسليح أُضيفت عليها فوائد، كما أنّ هذه التجارة عُدَّت ربحًا مزدوجًا من البدل النفطي و بيع الأسلحة من المصانع.

أما التجارة العامة فقد كان التصدير السوفيتي للمواد الأولية والمعدات والمواد الأخرى الداخلة ضمن إطارٍ تجاريٍّ أكبر من المواد المستوردة من العراق وهذا ما سبَّب تفاوتًا في الميزان التجاري الذي أصبح من لصالح موسكو.

٥- بالنسبة لقطاع النقل، فقد كان تجهيز السفن العراقية من الاتحاد السوفيتي، إلّا أنّ موسكو في مرحلة السبعينيات من القرن العشرين لم تُجهِّز العراق إلا بأعدادٍ محدودةٍ، وما بعد عام ١٩٧٩ أصبحت السفن العراقية متهالكةً لم يكن منها صالحٌ للعمل إلّا القليل لعزوف الاتحاد السوفيتي عن تجهيزها بقطع الغيار، وربما كان هدف موسكو هو الإبقاء على الأساطيل للعمل بحجة أن تذهب فائدة النقل إلى الأساطيل السوفيتية، التي كان المستفيد من حركة التجارة بين البلدين أيضًا هي الشركات السوفيتية، ولا سيما أنَّ غالبية تلك الشركات كانت تنقل البضائع العسكرية وغيرها في ظل تنافس شركات النقل على نقل البضائع الداخلة والتبادل التجاري؛ ولذلك فقد بقيت أغلب السفن العراقية راسيةً ومتهالكةً من دون تجهيز قطع غيار وعدم وجود منافذ بحريةٍ سوى العقبة والبحر المتوسط المستحوذة عليها الأساطيل العالمية وبضمنها السوفيتية، وفيما يتعلق بالاتصالات التي لم تكن بمعزلٍ عن القطاعات الأخرى ذات التجهيز السوفيتي، إذ إنَّ وزارة النقل العراقية طالبت مرارًا عِبْرَ المراسلات الرسمية عن طريق اللجنة الاقتصادية تجهيز البدالات المتهالكة ذات الطراز القديم وتجهيزها ببدالاتٍ جديدةٍ، إلّا أنّ موسكو لم تقم بتغطية الاحتياجات الكاملة؛ ولذلك فإنَّ مجال الاتصالات في العراق لتلك المدة ظلَّ مُتخلِّفًا لعدم قيام الحكومة العراقية بتنويع العقود الدولية واقتصارها على دولٍ معينَّة.

٦- اما القطاع الصناعي الذي تمَّ بناء مصانعه في السبعينيات من القرن الماضي وأخرى تم التعاقد عليها في الثمانينيات، إلّا أنَّ العلاقات بين الجانبين في هذا المجال كانت غالبًا ما تقتصر على تجهيز المواد والمعدات والمواد الأولية للمصانع، غير أنَّ هذا القطاع واجه مشاكل بالرغم من جهود وزارة الصناعة والمعادن واللجنة الاقتصادية عن الجانب العراقي

بتذليلها ومنها تأخير المؤسسات السوفيتية تجهيز المعدات والمواد الأولية، فضلاً عن أن تلك المؤسسات قامت بتجهيزها بمواد أوليةٍ ومعداتٍ لبعض المؤسسات الصناعية غير مطابقةٍ لمواصفات شروط التعاقد، إلى جانب التكاليف العالية التي استُقطعت أثمانها من النفط الخام، واحتساب كلفة النصب والتشغيل بكلفةٍ عاليةٍ أيضًا. إلى جانب عدم تغطية بعض المؤسسات الصناعية بالخبراء على الشكل المطلوب، ومواصلة موسكو بالمطالبة برفع الأجور بين مدةٍ وأخرى وهي بنسبةٍ تمثل (١-٣٪) من الأجور المُتَّفق عليها، إلى جانب تقاعس المؤسسات السوفيتية في تدريب الخبراء والفنيين العراقيين المتخصصين بالقطاع الصناعي وهذا ما سببَ بنقص المِلاكات في المؤسسات الصناعية؛ لذلك ظلَّت مُعتمدةَ على الجانب السوفيتي، فضلاً عن مماطلة المؤسسات السوفيتية بتنفيذ المشاريع المُتَّفق عليها في مدة الثمانينيات من القرن العشرين وأبرزها تطوير مصنع أسمنت الجنوب وبناء معمل الفسفور الأصفر في شمال العراق.

وبالنسبة لقطاع الكهرباء الذي تمَّ إنجاز أغلب المحطات الحرارية وغيرها في نهاية السبعينيات، إلا أنَّ تَطوير الوحدات الإضافية والمُحالَة إلى المؤسسات السوفيتية قد تأخرت في إنجازها لأسبابٍ فنيةٍ، فقد كان من أخطاء الحكومة العراقية في هذا المجال هو إعادة ضم عقود مؤسسة الكهرباء للمؤسسات السوفيتية التي تباطأت في ترميم وحداتٍ كهربائيةٍ و إضافة غيرها وعدم فَتْحِ المنافسة أمام الشركات الأخرى؛ لذلك فإن السوفييت كانوا يبيعون المواد الاحتياطية بأسعارٍ مضاعفةً وربما تكون بكلفةٍ أعلى من بقية الشركات العالمية، بالرغم من تقنيتها التي تُعد متخلفةً موازنةً بالتقنيات الأخرى.

٧- واجهت العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي في قطاع الزراعة أمور عدة سببت بعض المشاكل بين المؤسسات الزراعية العراقية مع نظيرتها السوفيتية والمتعلقة بتجهيز المواد والساحبات الزراعية، مما أدَّى إلى تأخير إنجاز خطط الوزارة بالرغم من مطالبات اللجنة الاقتصادية عن الجانب العراقي من اللجنة السوفيتية بحث مؤسساتها بتنفيذ الالتزامات وفق عقود التجهيز؛ فضلاً عن أن تلك المؤسسات قامت باستصلاح جزءٍ وتأجيل الجزء الآخر من تلك الأراضي المُستصلَحة هي أراضي (الدلمج) فيما تم تأجيل استصلاح آلاف الدونمات من الأراضي متذرعةً بعدم اكتمال المشاريع الإروائية.

أما مسائل الري فكانت على النقيض من بقية القطاعات الزراعية فقد نجحت المؤسسات السوفيتية بإنجاز مشاريع مائية عدّة في منتصف الثمانينيات ومن بين تلك المشاريع هو مشروع سد حديثة وترميم مشروع سدة الهندية، فضلاً عن إنشاء كثيرٍ من المبازل الإروائية، التي كان لها الأثر في استصلاح آلاف الدونمات من الأراضي ويعود هذا النجاح إلى قيام وزارة الري قبل أن تُدمج مع وزارة الزراعة بإدخال شركاتٍ منافسةٍ إلى جانب وَضْعِ الوزارة في شروط التعاقد والمُقدَّم عن طريق اللجنة الاقتصادية غراماتٍ تأخيرية وسقفٍ أعلى لإنجاز تلك المشاريع وأبرزها سد حديثة العملاق.

٨- كان تدريب المِلاكات العراقية على المسائل التقنية و الفنية باحتساب توظيف المجال العلمي للتقنية السوفيتية لدى العراقيين هو أحد محاور محاضر الاجتماعات للجنة العراقية – السوفيتية ويكون إما على الأراضي السوفيتية أو العراقية، فضلاً عن البروتوكولات التي نصَّت على ذلك، إلى جانب إرسال الخبراء بهذا الخصوص، إلّا أنَّ السوفييت وعلى مدار عقد الثمانينيات لم يقوموا بتدريب تلك المِلاكات بالأعداد المُرشَّحة من الجانب العراقي؛ ولذلك بقي العراق مُفرَغًا من هذه الناحية تجاه التقنية السوفيتية، فضلاً عن أن تدريب الدورات المهنية لم يكن أفضل حالًا من الجانب التقني والسبب يعود إلى تأخُّر المؤسسات السوفيتية ببناء مراكز التدريب.

٩- كان من ضمن برامج وزارة التعليم العراقية هو ابتعاث الطلبة إلى الاتحاد السوفيتي، إلا أنَّ بداية ثمانينيات من القرن الماضي كادت تكون الأعدادُ قليلةً، لأسبابٍ منها عدم تقديم تسهيلاتٍ تجاه هذه المسألة من موسكو، و الآمر الآخر هو تشريعات الحكومة العراقية الخاصة بالإنفاق وهذا ما أدَّى إلى تحديد الأعداد بالمستوى المتدني، و بالرغم من ذلك فإن الطلبة المُبتعَثين للدراسات العليا قدَّموا تجارب علميةً شهد لها علماء موسكو عن طريق نتيجة أبحاثهم العلمية، و لا سيما في مجال الكيمياء والفروع الأخرى.

١٠- عُدتْ الصحافة والإعلام شكَّلا جانبًا مهمًا في العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي لما عكستهُ من جوانب سياسيةٍ واقتصاديةٍ وثقافيةٍ، إذ إنّ الأحداث بين البلدين وما أفرزته تلك الحقبة جعلها محط عنايةٍ لإعلام الجانبين وصحافتهما؛ لذلك سعى العراق منذ عام ١٩٧٨ إلى الحصول على تسهيلاتٍ من حكومة الاتحاد السوفيتي، التي وافقت على فَتْحِ مكتب لوكالة الأنباء العراقية في موسكو، وكانت نتيجة التواصل المشترك بين الجانبين هو تنظيم التعاون الإعلامي في معاهدةٍ مُشترَكةٍ عام ١٩٨٩.

١١- تواصل التعاون العراقي السوفيتي في الجانب الرياضي، واستُهل بقيام اللجنة الأولمبية السوفيتية بإشراك العراق بالافتتاحية التي قام بها رئيس الاتحاد السوفيتي بريجنيف، التي اقتصرت على الفرق المشهورة، فضلاً عن التعاون المُشترَك على إقامة بطولاتٍ رسميةٍ وديَّةٍ في أراضي البلدين إلى جانب الزيارات المتبادلة، وعقد بروتوكولاتٍ مُشترَكة أعطت مساحةً أكبر في مشاركة الأندية المحلية للجانبين في إقامة مبارياتٍ بهدف تطوير المهارات الرياضية.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

أولاً: وثائق الوزارات

- وزارة التخطيط

ت	رقم الملفة	جهة إصدار الملفات	العناوين	جهة إيداع الملفات
١	٥٣١ /٥٠٢٠١	وزارة التخطيط	الاتفاقيات بين العراق والاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق / بغداد
٢	٥٣١ /٥٠٢٠١	وزارة التخطيط	القروض العراقية – السوفيتية	دار الكتب والوثائق / بغداد

- وثائق وزارة الصناعة والمعادن

ت	رقم الملفة	جهة إصدار الملفات	العناوين	جهة إيداع الملفات
١	٢ / ٥٢٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	العراق – الاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد
٢	١٦٦ /٥٢٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	العراق – الاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد
٣	١٤ / ٥٣٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	علاقات العراق مع رومانيا	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد
٤	٣ / ٥٢٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد
٥	٢٠ / ٥٢٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد
٦	١٣٠ / ٥٢٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد
٧	٢٢ / ٥٢٣٠٠	وزارة الصناعة والمعادن	علاقات العراق مع الاتحاد السوفيتي	دار الكتب والوثائق الوطنية / بغداد

- وزارة الموارد المائية العراقية

ت	رقم الملفة	رقم السجل	جهة الملفة	جهة إيداع الملفة
١	٢٤٠	٢٠٨٥	وزارة الموارد المائية العراقية	الهيئة العامة للسدود والخزانات / بغداد
٢	٢٥٦	٢٢	وزارة الموارد المائية العراقية	الهيئة العامة للسدود والخزانات / بغداد

ثانياً: تقارير الوزارات الغير منشورة

١. وزارة الري العراقية – المديرية العامة للسدود والخزانات، التقارير السنوية لأنشاء السدود والخزانات، كانون الأول، ١٩٨٥.

٢. وزارة الري العراقية، تقارير المرحلة الثانية لمشاريع الري، ملفة (٢٥٦)، سجل رقم (٢٢)، ١٩٨٢.

ثالثاً: وثائق وكالة الأنباء العراقية (غير المنشورة)

١. د.ك. و، وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٣)، اللجنة الأولمبية الدولية، ٢٥ / ١٢ / ١٩٧٩.

٢. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ٢٢ / ٢ / ١٩٨٢.

٣. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٠٥)، علاقات العراق الخارجية، ١٤ /٣ /١٩٨٢.

٤. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٩)، قسم المعلومات / ناقلات تجارية، ٢٠ /٤ /١٩٨٢.

٥. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٩)، قسم المعلومات / ناقلات تجارية، ١٠ /٦ /١٩٨٢.

٦. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٥)، علاقات خارجية، ١٩ /٨ /١٩٨٢.

٧. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٩)، قسم المعلومات / ناقلات تجارية، ١٠ /٩ /١٩٨٢.

٨. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٨٣٣)، قسم المعلومات، ١٧ / ١١ / ١٩٨٢.

٩. وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ٢٣ / ٢ / ١٩٨٣.

١٠. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٠)، استكشافات وتطوير، ١٥ /٩ /١٩٨٣.

١١. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٩)، قسم المعلومات / ناقلات تجارية، ٢٢ /٢ /١٩٨٤.

١٢. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ٤ /٤ /١٩٨٤.

١٣. وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٠)، السفارة الهندية، شعبة رعاية قطاع جمهورية العراق في واشنطن، ١٥ /٤ /١٩٨٤.

١٤.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٥)، المناقشات العراقية السوفيتية حول اجتماع ضخ النفط عبر سوريا، ٧ /٦ /١٩٨٥.

١٥.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (١٢٢)، قسم المعلومات، زيارات / وفود، ١٤ /٨ /١٩٨٥.

١٦.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (١٢٢)، النقل والمواصلات، ١٥ /٨ /١٩٨٥.

١٧.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (١٢٢)، النقل والمواصلات، ٢٠ /٨ /١٩٨٥.

١٨.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٢٢)، زيارات / وفود، ١٧ /١٢ /١٩٨٥.

١٩.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٩)، قسم المعلومات / ناقلات تجارية، ١٥ /٩ /١٩٨٥.

٢٠.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٢٢)، زيارات الوفود العراقية إلى الاتحاد السوفيتي، ٢٣ /١٢ /١٩٨٥.

٢١.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٢٢)، زيارات الوفود العراقية إلى الاتحاد السوفيتي، ٢٤ /١٢ /١٩٨٥.

٢٢.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٢٢)، زيارات الوفود العراقية إلى الاتحاد السوفيتي، ٢٧ /١٢ /١٩٨٥.

٢٣.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ١٦ /١١ /١٩٨٦.

٢٤.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ٧ /٨ /١٩٨٨.

٢٥.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٥٩٥)، علاقات خارجية، ١٩ /٨ /١٩٨٨.

٢٦.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٥)، دورات تدريب، ١٥ / ١٠ / ١٩٨٨.

٢٧.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٥)، دورات تدريب، ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٨.

٢٨.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٤)، الثقافة والإعلام، ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨.

٢٩.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ٦ /١ /١٩٨٩.

٣٠.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ١٧ / ٢ / ١٩٨٩.

٣١.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ١٠ / ٣ / ١٩٨٩.

٣٢.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ٢ /٥ /١٩٨٩.

٣٣.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٢٢)، العلاقات، ١٧ /٧ /١٩٨٩.

٣٤.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٢٠) وقود، ١٧ / ٧ / ١٩٨٩.

٣٥.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ١٥ /٩ /١٩٨٩.

٣٦.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ١٨ /٩ /١٩٨٩.

٣٧.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٨٠٥)، معارض فنية، ٣ / ١١ / ١٩٨٩.

٣٨.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٨٣٣)، وكالة الأنباء العراقية (١٩٧٩-١٩٨٩)، ٨ / ١١ / ١٩٨٩.

٣٩.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٢٢٠)، العلاقات الخارجية، ١٨ /١١ /١٩٨٩.

٤٠.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٦١ / ١)، وكالات أنباء، ١٥ / ١٢ / ١٩٨٩.

٤١.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (١٢٤)، الثقافة والإعلام، ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩.

٤٢.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ٣١ / ١٢ / ١٩٨٩.

٤٣.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ١٠ / ٢ / ١٩٩٠.

٤٤.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٣١ / ٨) التخطيط، ٤ / ٤ / ١٩٩٠.

٤٥.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٠٧ /٨)، وزارة التخطيط، ١٢ / ٤ / ١٩٩٠.

٤٦.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٢٧ /٨)، وزارة التخطيط، ١٣ / ٤ / ١٩٩٠.

٤٧.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٩٢٢)، نقابات عمال، ١٤ / ٥ / ١٩٩٠.

٤٨.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٥٨٢)، محطة توليد الكهرباء، ٩ / ٧ / ١٩٩٠.

٤٩.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٤٩٠)، وقود، ٢٣ / ٨ / ١٩٩٠.

٥٠.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ٢٣ /٨ /١٩٩٠.

٥١.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ١٥ /٩ /١٩٩٠.

٥٢.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٢٢٠)، قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٠)، ٢٥ /٩ /١٩٩٠.

٥٣.وكالة الأنباء العراقية، الموانئ العراقية، ١٥ / ١٠ / ١٩٩١.

٥٤.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٣٢١ / ١٨) التخطيط، ١٨ / ١٢ / ١٩٩٠.

٥٥.وكالة الأنباء العراقية، ملفة رقم (٢٢٠) وفود، ١٨ / ١٢ / ١٩٩٠.

٥٦.وكالة الأنباء العراقية، رقم الملفة (٣٦١)، مبيعات أسلحة / شراء، ٥ /٩ /١٩٩٢.

رابعاً: الوثائق الاجنبية غير المنشورة

- الوثائق البريطانية

1. F.C.O, 021 / 15, Soviet Infiuence on Iraq and Iran.
2. F.C.O, file 01675 / 021, IRAQ /IRAN, Soviet Comment's.
3. F.C.O, file 021 / 20, IRAQ /IRAN, War Postion.
4. F.C.O, file 28 / 42 / 3, The Soviet line on energy and oil Routes.
5. F.C.O, 021 / 2, UK / Soviet Export Level.

- الوثائق باللغة الروسية

1. гринадцатого зкаседаниА постRнои hoak'cko skon комиссии по 3ко имицескomy и науио-техниче скому сотрудимесТВу, документ 128, MockBa, 1983.
2. Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 10 ноября 1980 г., и. (22).
3. Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 17 ноября 1983.
4. Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 15.
5. Заседание тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству между тринадцатой и четырнадцатой сессиями, 17 ноября 1983 г., и. (45).
6. Заседания иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству Подкомитет по торговле /Документ Р (28) .
7. Заседания иракско-советского комитета по экономическому, техническому и научному сотрудничеству Подкомитет по торговле /Документ Р (28) .
8. Иракско-советский комитет по экономическому, научно-техническому сотрудничеству и перспективы разработки месторождения Северная Румайла, документ 10, Август, 1983.

9. Пятнадцатое заседание иракско-советского комитета по экономическому и научно-техническому сотрудничеству, документ P (1).
10. Тринадцатое заседание иракско-советского комитета по экономическому и научно-техническому сотрудничеству., дкумент, P(13).

- الوثائق باللغة الانجليزية

1. Iraqi Ministry of Irrigation, Investment plan for Irrigation Projects 1981-1991, Baghdad 1992.
2. Iraq-Soviet Committee for Economic Cooperation 12th Session of the Subcommittee on Energy, Doc 7, Moscow 16-10-1984.\
3. Iraq-Soviet Committee for Economic Cooperation 12th Session of the Subcommittee on Energy, Doc 2, Moscow 16-10-1984.
4. Iraq-Soviet Committee for Economic Cooperation 12th Session of the Subcommittee on Energy, Doc 3, Moscow 16-10-1984.
5. Meetings of the Iraqi-Soviet Permanent Committee for the thirteenth session, vist of Marinov, Deputy Charmin of the Soviet Committee for foreign Relations, Doc 162, 17 November, 1983.
6. Message of the chairman of soviet state committee for Economic relation to the head of the Iraqi side, Doc 35, 15 June 1985.
7. Minutes Fifth Session of the Subcommittee on Agriculture and fisheries of the soviet-Iraq permanent committee for Economic, technical and scientific cooperation, file 52 / 300 / 130, Doc (35) , 1 April, 1984.
8. Minutes of the meeting of the sixth session of the subcommittee on Agriculture and fisheries of the Iraq-soviet permanent committee, file (52 / 300 / 30) , Doc (38) , 18 October, 1984.
9. S. C, The Twenteth meeting of sub committee on oil Affuirs for the period from 12-19 october, 1984.
10. telegram sen through the Embassy of the union of Joint Rebpuplics of the soviet union, from the soviet Economic committ for Economic, Technical and scientific, is co peartio, Issam Abde AlRahim Chalbi.
11. The nineteenth meeting of the Iraqi-soviet subcommittee responsible for irrigation affairs, file no-52 / 300 / 3, Doc 44, 160, 1984.

خامساً: الوثائق المنشورة

اولاً: العراقية (المطبوعات الحكومية)

- وزارة التخطيط

١. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٩، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٧٩.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٠، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٠.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨١، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨١.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٢، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٢.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٣، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٣.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٥، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٥.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٨، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٨.

٨. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٩، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٨٩.

٩. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٠، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٩٠.

١٠. الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩١، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٩١.

١١.الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٢، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، ١٩٩٢

ـ وزارة الثقافة

١. وزارة الثقافة والإعلام، الوفود الاجنبية، السلسلة الإعلامية، بغداد، مطبعة الجمهورية، **١٩٧٨**

ـ وزارة المالية

١. الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الاتفاقات الدولية وانواعها، بغداد، ٢٠١٥.

٢. مديرية المحاسبة العامة، التقارير السنوية لحسابات الحكومة العراقية، (١٩٧٥ – ١٩٨٠).

– وزارة التجارة

١. غرفة تجارة بغداد، تقرير عَن أعمال ونشاطات غرفة تجارة بغداد، السنة / ١٩٨٠ / التسلسل (٦٠).

ـ وزارة الخارجية العراقية

١. حدود الإصلاح السوفيتي، تسلسل (١٣٢)، ١٩٨٤.

ـ وزارة النفط

١. شركة تسويق النفط العراقية، إحصائيات لصادرات النفط، آذار، ٢٠٠٩.

ثانياً: العربية

١. الدار العربية للوثائق–ملف العالم، التنقيب (الحفر واعمال اخرى)، وثيقة (ع، ٢ / ١٨٠٤، لبنان، ٢٢ / ٧ / ١٩٧٩.

٢. الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، (النفط–التكرير)، وثيقة (ع. ١ /١٨٠١)، ١٩ / أيلول / ١٩٧٩، ١٩٧٩.

٣. الدار العربية للوثائق– ملف العالَم العربي، معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي: التطبيق في الميدان الاقتصادي (١٩٧٢–١٩٧٨)، وثيقة (ع –٣ / ١٣٠٢)، كانون الأول ١٩٧٨، لبنان، ١٩٧٨.

٤. الدار العربية للوثائق– ملف العالم العربي، الزراعة، وثيقة (ع–٥ / ١٧٠٦)، ١٦ / آيار / ١٩٧٩، لبنان، ١٩٧٩.

٥. الدار العربية للوثائق- ملف العالم العربي، العلاقات مع الاتحاد السوفيتي: التوتر والتقارب (١٩٧٧-١٩٧٨)، وثيقة (ع ١٠ / ١٣٠٢)، ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٢.

٦. الدار العربية للوثائق-ملف العالم العربي، العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (تدهور العلاقات وبدء التطبيع ١٩٧٩-١٩٨١)، وثيقة (ع- ١١ / ١٣٠٢)، شباط ١٩٨٢، لبنان، ١٩٨٢.

ثالثاً: الوثائق الاجنبية

- وثائق الخارجية الأمريكية (F. R. U. S)

1. F. R.U. S, VOL XVIII 1975-1980, DOC 218, Telegram from the instates section, Baghdad to the Department of state, Washington, 3 April, 1980.
2. F.R. U.S, VOL XXXV 11, 1974 - 1980, Doc 183, Memorandum from Rutherford Posts of the national security council staff to the president Assistant of national security Affairs (Brzezinski) , Washington, 16 Jun, 1979.

- وثائق وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A)

1. C. I. A, Dlrectorory of Iraq officials, Litrury of congress, 2054, Washington, April, 1986,.
2. C. I. A, Gorbachev's Economic Agenda Promises Potentials and ditfalls, Reorganizing Management and Planning, Washington, 6 September, 1985.
3. C. I. A, Gorbachev's Policy Toward the middle East, Doc 87-20082, Washington, 9 September, 1987.
4. C. I. A, International Economic and Energy Renewed saudi and Kuwaiti Aid to Iraq, washington, 22 March, 1982.
5. C. I. A, International Economic and Energy Weekly, (Iraq financial problem Despt higher oil revenue, Washington, 27 February, 1987, P-15.
6. C. I. A, International Economic and Energy Weekly, International financial situation: Iraq Debt payments finaces, Washington, 18 April, 1986.
7. C. I. A, International Economic and Energy Weekly, Iraq (War Induced Austerity Erips Economy, Washington, 24 Feb, 1985.

8. C. I. A, International Economic and Energy weekly, Ramadan regains Economic Aurharity, Washington, 5 September, 1986.
9. C. I. A, International Economic and Energy weekly: International financial situation (Iraq Dept payments straining finances) , Doc 935, Washington, 18 April, 1986.
10. C. I. A, Iran-Iraq Increased oil Benefits, National Intellgence Daily, 11 August, 1987.
11. C. I. A, Iran-Iraq: A comparison of Tow war-weary Economies, Washington, November, 1988.
12. C. I. A, Iran-Iraq: A comparison of Tow war-weary Economies, Which country has closer Economic Ties to the Soviet Bloe, November, 1988 .
13. C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, Impact of foreign financing is crucial, office of near Eastern and south Asian, Washington, May, 1987.
14. C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, Iraq Currnt Account Balance 1987, Washington, May, 1987.
15. C. I. A, Iran-Iraq: Glomy Economic prospects, Ramadan Iraq's Economic Czar Regains Last Authority office of near Eastern and south Asian, 5 May 1987.
16. C. I. A, Iraq foregin policy of a major Regional power the office of the Deputy Assistant Secrtary for Intelligence, Department of Energy, November, 1988.
17. C. I. A, Iraq foreign Exchnig Assets, Washington, The national forelgn Intetligence Board concurs Except As Noted in the text, 13 July, 1982.
18. C. I. A, Iraq hand Book-Economic: Iraq oil, woshington, November, 1982.
19. C. I. A, Iraq hand Book-Economic: Iraq oil, woshington, November, 1982.
20. C. I. A, Iraq Rebuilding the oil Export system,, Major Iraqi, petroleum projects, May, 1987.
21. C. I. A, Iraq: An Economy under sige, office of Near Eastern and south Asian Analysis, Persian Gulf Division, January, 1984.
22. C. I. A, Key Judy Ments for Iraq, washington, 13 July.
23. C. I. A, Main sectors of the economy: official oil prices, 17 December, 1982.

24. C. I. A, Memorandum for William trinplett Deputy Assistant office of the U.S Special trad Representative, Iraqi oil Export pipeline Developments, Doc 390, Washington, 7 feb, 1986.
25. C. I. A, Minister of oil Isam Abd Rahim Chulbee, 9 march 1988.
26. C. I. A, Moscow's tilt toward Baghdad: The Ussr and War Between Iran and Iraq, office of soviet Analysis, 26 Aogust, 1984.
27. C. I. A, Opec and the usser: The oil connection, December, 1980.
28. C. I. A, opec and USSR the oit connection: Libya, Iran, Iraq, office of Global Issues, Energy issues Branch, out, United state, October, 1983.
29. C. I. A, Recent Trands in Soviet oil Export: Attempts to the lnchrease oil Export, The Soviet Trad Brunch office foregin, 1 November 1982, P. 5.
30. C. I. A, Soviet Policy Toward the middle east (fucts sheet) on soviet-Iraq Relations office of soviet Analysis of the Ussr-East European, Washington, 9 November, 1984.
31. C. I. A, Soviet Policy Toward the middle East, the office of soviet and East European, 1 December, 1987.
32. C. I. A, Stratgies in the southern theater, telegram from fritzy w. Ermth (nutionul intelligence officer for ussr to Deputy director of central intelligenc) , 1 August, P-1984.
33. C. I. A, The Soviet Union and Iraq from foreign Affairs Assistant corbucev's foreign policy to political Assistant in the union, Washington, 9 May, 1985.
34. C. I. A, USSR: Selected Trad in crud Petrol Petroleum and Petroleum Products, The Soviet Trad Branch, office of Soviet analysis, Economic Division, SOVA, 1 November, 1982.
35. C. I. A, USSR-Middle East A Survey of Economic Relation, office of Near Eastern and South Asian Analysis, Washington, October, 1988.
36. C. I. A, What is If Iran wins the war? Soviet and U.S calculation director memoranaum of contral intelligence from Graham E. fuller vice chariman, nution intelligence council, Washing, 9 May, 1986.
37. C. I. A, Wond oil Murket out looc key poltical and Economic dimension's The soviet trad Branch, office soviet Anasis Economic Division SOVA, 5 September, 1984.
38. C.I.A, A Lert Memorandum (Iraq-Iran) , washington, 13 September, 1980.

39. C.I.A, Communist Aid Activities in non-Communist Less Developed Countries, 1979 and 1957-79, Employment of Soviet Economic Technicuns non-Communit, 1979.
40. C.I.A, Impact of termination of Iran-Iraq oar on the relationship the U.S - USSR, washington, 19 April, 1982.
41. C.I.A, Iraq A handbook: foreign trade and balance of payment (Exchange) , Washington, December, 1982.
42. C.I.A, Iraq handbook: Iraq's foreign trade, Washington, 10 December 1985.
43. C.I.A, Prospects for Iraq: Equipping Iraq military, Washington, 13 July, 1985.
44. C.I.A, Prospects for Iraq: Equipping Iraq military, Washington, 13 July, 1985.
45. C.I.A, Recent trandsin soviet oil Exports: The Role of oil in soviet foregin trad, The Soviet Trad Branch, office of Soviet Analsis Economic Division, SOVA, November, 1982.
46. C.I.A, soviet and East European Economic Assistance programs in non Commnist Less Developed countrice 1982-1983, washington, 20 Dec, 1984.
47. C.I.A, Soviet Hadrocarbon deopoment the third warld, office of Soviet Analysis, May, 1985.
48. C.I.A, soviet Hydrocarbon Development in the Third world: crdits and Grants to non-Communnist LDE for hydrocarbon Development, 1959-1985, 16 April, 1985.
49. C.I.A, Status of Soviet-Iraq Relation, Doc 1, Washington, 22 may, 1984.
50. C.I.A, USSR Review: Soviet Arms transfers and political influence, Washington, April, 1985.
51. C.I.A, USSR Review: The Soviet Tank Industry the Office of Soviet Analysis, Washington, April, 1985.
52. C.I.A, USSR Review: The Soviet Tank Industry the Office of Soviet Analysis, Washington, April, 1985.
53. C.I.A, Ussr-Middle east A Survery of Economic Relation, office of soviet Analysis, October, 1988.
54. C.I.A.I, International Economic and Energy Weekly: Third Word Arms Exporters developments and patterns, 28 August, 1983.

55. David A. Styan, france-Iraq relation and fifth Repuplic foreign Policy, 1958-1990, Thesis Submitted for Ph. D, Department of international Relation, London school of Economics 1999.

- وثائق الكونغرس U. S. Congress documents (C. D)

1. C.D, Iraq oil Reserves: Production and Potential Revenues, file 1626,DOC27,1979.

- وثائق وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح الأمريكية

1. U. S. Arms Control and disar Moment Agency, Warld Militry Expendi ture and Arms, 1992.

- وثائق الأمن القومي الأمريكي U.S National Security

1. U. N. S, Cable with cover note, gerog P. Shultz to Robert C. Mcfarlane, U. S policy toward Iran, 29 June 1985.

ـ وثائق الأمم المتحدة (United Nation)

1. U.N, Modes of technology transfer (Packaged and un Packaged technology) , Doc,28 ،1980.
2. United nation Economic and statical commission for western Asia 1986.
3. U. N, EIECWA / AGR / 8413, Cereal price policy in Iraq, 17 / 4 / 1984.

ـ وثائق مركز أبحاث سجلات الصراع (Conflict Records Research Center)

1. C.R.R.C, The Ministry of defense-telegram to the head of the office of the president of the Republic Agreement Approval, Doc 18, 28 August, 1983.

سادساً: المذكرات

١. محمد مهدي صالح، درء المجاعة عَن العراق مذكراتي عَن سنين الحصار ١٩٩٠-٢٠٠٣، ط١، منتدى المعارف للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٢٢.

سابعاً: الرسائل والأطاريح

اولا: الرسائل والأطاريح العربية

١. أحمد خليل حسين الحسيني، التحويلات في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وأوربا الشرقية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٢. بلخيرة محمد، التحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي وأثرها على الدول العربية "الوطنية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.

٣. ثامر محمد حسين، العلاقات الاقتصادية الثقافية بين العراق والاتحاد السوفيتي (١٩٦٨-١٩٧٩)، اطروحة الدكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠٢٠.

٤. رشا جبار الزبيدي، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من العراق والجزائر والسعودية، (١٩٩٠- ٢٠١٠)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٤.

٥. زليخة معلم، دور غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الاجنبية

1. Chookiat Panaspasit, Soviet Relation: A Case Study of the Gulf war, A sup-thesis submitted for the degree of master of Arts (International relations) in the Department of international Relation, Research school of pacific-studies the Astralian national university, September, 1985.

ثامنًا: الكتب العربية

١. أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة والأمم المتحدة ما بعد الحرب الباردة رؤية إصلاحية، ط١، دار البصائر للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

٢. أكرم رضا، برنامج تدريب المتدربين، دار الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣. ايناس سعدي عبدالله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية ١٩٤٥-١٩٦٣، ط١، آشور بانيبال للكتاب، بغداد، العراق، ٢٠١٥.

٤. حكمت عبد الله الباز وآخرون، ملامح التعليم والتربية في العراق في القرن الحادي والعشرين، ط١، مطبعة وزارة التربية، ١٩٩٥.

٥. حمودي عبدالوهاب الهيتي وآخرون، هندسة حفر الآبار النفطية، مكتبة نور المعموري، بغداد، (د، ت).

٦. سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.

٧. سناء محمد سدخان، أنماط العقود النفطية وأساليب إبرامها في العراق، جامعة النهرين، بغداد، (د. م) .

٨. ضياء المنسي، الحركة الأولمبية في العراق، ط١، بغداد، ٢٠٠٧.

٩. عبد الدائم عبد الله وآخرون، تنمية الموارد البشرية، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، دار الرازي للنشر، ١٩٨٧.

١٠. عبد الفتاح الصبروتي، الحقائق الخفية من الحرب العراقية – الإيرانية – الحرب القذرة، دار الوكالة الأفريقية للنشر، ١٩٨٦.

١١. عبدالتواب محمد سعي، تاريخ أوروبا المعاصر، ط١، دار الفكر العربي، الأردن، ٢٠١٠.

١٢. عبدالوهاب القصاب، الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن عبدالكريم فيصل الخزرجي، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

١٣. عصام الجلبي، ٥٠ عاماً في عالم النفط سيرة وذكريات، ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٩.

١٤. علي كنعان أحمد، الصحافة مفهومها وانواعها، دار المناهل للطباعة والنشر، دمشق، سورية، ٢٠١٣.

١٥. محمد أحمد السعدي، اقتصاد البترول، جامعة الموصل، ١٩٧٨.

١٦. محمد حسن، الأزمات والنزاعات السياسية الدولية، ط١، مكتبة الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٧. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ط٢، لندن، لسنة ٢٠٠٩.

١٨. مظهر بابرلي، إدخال الموارد (نفايات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية)، المنظمة العربية للبحوث والترجمة، (د. ت) .
١٩. مهند حميد مهيدي، صالح، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً (دول اوروبا نموذجاً)، شركة الأكاديمين للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٩.
٢٠. نبيل جعفر، عقود التراخيص البترولية، ط١، الغدير للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٦.
٢١. نذير هارون الزيدي، العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد محمد رضا بهلوي، دراسة تاريخية، بغداد، ٢٠١٣.
٢٢. نصرة عبد الله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، دراسة للأداء الأمني لِمَجلس التعاون الخليجي، ١٩٨١– ٢٠٠٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ٢٠٠٣.
٢٣. نهاد طالب عويد الحميداوي، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٧٢ – ١٩٨٠، ط١، مؤسسة الصادق الثقافية، بابل، العراق، ٢٠١٨.
٢٤. نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.
٢٥. نور الدين محاسبة، البترول في نطاق التكرير، دار الفجر، القاهرة.
٢٦. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، ط١، مركز الوحدة العربية للدراسات، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
٢٧. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
٢٨. ياسين طه نوري الشكرجي، الحروب الأمريكية على العراق، مكتبة الرائد العلمية، الدار العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.

تاسعاً: الكتب المعربة

١. بيارسالنجر، حرب الخليج– الملف السري، ط١١، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.
٢. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي ١٩٥٠–٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، ط١، دار الكنوز الأوربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.
٣. فكتور باسوفاليوك، سماء بغداد القرمزية، ط١، ترجمة: فالح الحمراني، دار الكتب العلمية للنشر، بغداد، ٢٠١٧.

٤. الكسي فاسيليف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الأصولية إلى البراغماتية، ترجمة: المركز العربي للصحافة والنشر، موسكو، مراجعة: الدكتور حمدي عبد الحافظ، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧.

عاشراً: الكتب الأجنبية

1. Also, David Engerman, The second worlds Third world's, Exporation in Russian and Eurasian History, London, 2011.
2. AMY Myers, Iraq oil sector past present and future James Baker ill institute for Public, Policy, 2007.
3. Anna Sprouie, MIKHAL GORBACHEV, The Soviet Leader who ended the cold war and opened road to freedom for eastern Europe, Exley Publishing Group, 1990.
4. Berberogiv B, Power and Stability In The Middle East, London, Zed Books Ltd, 1989.
5. Christian Kaunert, western foreign Policy and the Middle east, first published, London, 2015.
6. DERMOT GATELY, Lessons from the 1986, oil price collapse, New Yourk University, 1990.
7. Deuth Charles, The end Brezhnev Era stagnation and secession, California, 1984.
8. Divvied. Holloway, Gorbachev New Thinking Partner, The United states, 1989.
9. Francis Fukuymu, The Soviet Union and Iraq since 1968, sant Monica Rand corporation, 1988.
10. Galla Golan, Soviet Polices in the middle East, Hous of commons library, London, 1998.
11. Gerard Bergoren, The cold war started again, lower Burrell, United states.
12. Herald Moller, East Germany and the Third world GDR'S Relations with Developing countries using the Examples of china and Ethiopia as well as Iraq and Iran, Berlin coaster, 2004.
13. Herman "Russian policy the middle east strategic change tactical contradictions".

14. James Mark, Easter Europe and the post col world, Indiana University Press, United State, 2020.
15. Karman. Mofid, The economic consquces of the Gulf war, published, London.
16. Lukasz stank, Architecture in Global socialism Fasten Europe, west Africa and Middle East In the cold war, pronation university Press, 2020.
17. M.S El Azhary, The Iran- Iraq war: An Historical Economic and Political Analysis, Martin's Press, New York, 1984.
18. Mateg B. Sileeky, The Post-Soviet Development of Elite-Level Atheltics in Kazakhstan, tyrgyzstun, Turkmenistan and Uztekistan, Introduction to Central Asia Research paper, Decmber, 2012.
19. Ned Temok, Soviet-Iraq ties at New Law Gulf War isn't helping the Christian silence monitor, Moscow, 16 march 1981.
20. OLESM SMOL annsky. The USSR and Iraq the soviet Quest for influence, Duke University press, Durham, London 1991.

الحادي عشر: الكتب باللغة الروسية

1. аседания тринадцатой сессии иракско-советского комитета по экономическому, научному и техническому сотрудничеству, документ (20) , предыдущий источник.
2. Богартов, История международных отношений 1945–2008 гг., Том 2, Трензчет Пресс, 2010, стр. 280–285.
3. начный Тимфеев, ирянефтянид оышленностье влияме назкономику Ирака, од уликованы отчет, pry нефти иказаи мъкуб Кина, 2020.

الثاني عشر: البحوث والدراسات العربية

١. أسحاق احمد سالم، اثر النفط في الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٤- ١٩٨٨، دراسة تاريخية سياسية، منطقة الخليج العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٩)، العدد (٦)، ٣٠ / آذار / ٢٠٢١.

٢. العلاقات التجارية العربية السوفيتية، مجلة أوراق اقتصادية، العدد (٦)، كانون الثاني، ١٩٩١.

٣. بلال عبد الموجود، المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩ -٩٠)، ١٩٨٧.

٤. جاسم محمد حبيب العربي، النمو الزراعي والعوامل المؤثرة عليه، مجلة التجارة، العدد (١-٢)، السنة (٤٥)، ١٩٨٢.

٥. جبل شيشان، النقابات العمالية في الميزان، ورقة بحثية مقدمة إلى منظمة العمل الدولية، ٢٠١٩.

٦. سيف الدين محمد الحديثي، أهمية الخزين النفطي في الصناعة النفطية في العالم، مجلة تنمية الرافدين، العدد (٣٩)، المجلد ١٥، ١٩٩٣،

٧. طه عبد العليم طه، آفاق العلاقات الاقتصادية العربية- السوفيتية في عهد غورباتشوف، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٠)، ٤ / ١٩٨٨.

٨. عبد الامير الأنباري، ضرورة توفير نظام المرونة لنفوط الأوبك، نشرة اوبك الشهرية، العدد (٣)، آذار ١٩٧٩.

٩. علي مرزا، مراجعة كتاب النفط بين السياسات والأوهام، مجلة سياسات عربية، العدد (١٩)، آذار، ٢٠١٦.

١٠. فاطمة عبد الحسن المحمداوي، أنماط العقود وأساليب برامجها في العراق، مجلة كلية القانون، جامعة النهرين، العدد (٣٠)، المجلد (٢١)، بغداد ٢٠١٩.

١١. محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١٢)، العدد (٤٦)، السنة ٢٠١٠.

١٢. من أوبك إلى :

١٣. نبيه الأصفهاني، يوميات الحرب العراقية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥ - ٨٦)، تموز ١٩٨٦.

١٤.نعيم جاسم محمد، حزب توده، والحياة السياسية الايرانية ١٩٤١ –١٩٥٣، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (١٠)، العددان (١–٢)، ٢٠٠٧.

الثالث عشر: الابحاث والدراسات الاجنبية

1. Ahmed Algue and Rivanalay, Antaveling Iraq-Iran Relation during Turbulenin foreign (1958-1988) : Regim security concernin foreign Policy, Osmangazi university.
2. Ahmed Mehdi, Iraq industry evolution and medium there Prospect, us.
3. Education and Learning for the 21st country information paper for the International commission on Education for the 21st country 1992.
4. Jan F. w. Bakft insurgency in Iraq. A history of Perseverance, London, 2005.
5. L. Archer, The first oil war Implication of the Gulf Crisis In the oil Market,
6. Oxford Insitute for Energy studies, 1990..

الرابع عشر: بحوث المؤتمرات والندوات

١. عزيز شريف، سلاح النفط في الكفاح ضد الإمبريالية النفطية، المؤتمر الدولي بعنوان (السِلم والتضامن)، بغداد، ١٩٨٥

الخامس عشر: النشرات الاقتصادية

١. نشرة عالم النفط، العدد (٥٢)، ١٩ / كانون الثاني / ١٩٨٠.

السادس عشر: وكالات الأنباء العالمية

اولاً: وكالة الانباء العراقية النسخة المنشورة

١. وكالة الأنباء العراقية، اجتماعات الدورة التاسعة للملاحة البحرية، ٢٣ / ٣ / ١٩٨٧.
٢. وكالة الأنباء العراقية، ٢٩ / ١ / ١٩٧٩.
٣. وكالة الأنباء العراقية، ٢١ / ٢ / ١٩٧٩.
٤. وكالة الأنباء العراقية، ٢٥ / ٢ / ١٩٧٩.
٥. وكالة الأنباء العراقية، علاقات خارجية، ١٥ / ٤ / ١٩٧٩.
٦. وكالة الأنباء العراقية، ٥ / ٥ / ١٩٧٩.

٧. وكالة الانباء العراقية، ١٣ / ٢ / ١٩٨٠.
٨. وكالة الأنباء العراقية، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٠.
٩. وكالة الأنباء العراقية، ١٨ / ٤ / ١٩٨٠.
١٠.وكالة الأنباء العراقية، ٢٢ / ٧ / ١٩٨٠.
١١.وكالة الأنباء العراقية، ١٥ / ١٠ / ١٩٨٢.
١٢.وكالة الأنباء العراقية، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤.
١٣.وكالة الأنباء العراقية، ٥ / ١ / ١٩٨٥.
١٤.وكالة الأنباء العراقية، ١٩ / ٢ / ١٩٨٥.
١٥.وكالة الأنباء العراقية، ١٠ / ٣ / ١٩٨٥.
١٦.وكالة الأنباء العراقية، ١ / ٤ / ١٩٨٥.
١٧.وكالة الأنباء العراقية، ١٧ / ١١ / ١٩٨٥.
١٨.وكالة الأنباء العراقية، ١٦ / ١٢ / ١٩٨٥.
١٩.وكالة الأنباء العراقية، ١٥ / ٤ / ١٩٨٦.
٢٠.وكالة الأنباء العراقية، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٧.
٢١.وكالة الأنباء العراقية، ١١ / ١ / ١٩٨٨.
٢٢.وكالة الأنباء العراقية، ١٥ / ١ / ١٩٨٨.
٢٣.وكالة الأنباء العراقية، ٢ / ٧ / ١٩٨٨.
٢٤.وكالة الأنباء العراقية، ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٨.
٢٥.وكالة الأنباء العراقية، ١٦ / ١١ / ١٩٨٩.
٢٦.وكالة الأنباء العراقية، ١٧ / ١١ / ١٩٨٩.
٢٧.وكالة الأنباء العراقية، ٢٨ / ١١ / ١٩٨٩.
٢٨.وكالة الأنباء العراقية، ١٠ / ٢ / ١٩٩٠.
٢٩.وكالة الأنباء العراقية، ٢ / ٣ / ١٩٩٠.
٣٠.وكالة الأنباء العراقية، ٢٨ / ٩ / ١٩٩٠.
٣١.وكالة الأنباء العراقية، ١٨ / ١٢ / ١٩٩٠.
٣٢.وكالة الأنباء العراقية، ١٠ / ٦ / ١٩٩١.

٣٣.وكالة الأنباء العراقية، الموانئ العراقية، ١٥ / ١٠ / ١٩٩١.

٣٤.وكالة الأنباء العراقية، ١٥ / ٢ / ١٩٩٢.

- **وكالة الانباء الفرنسية**

١. وكالة الأنباء الفرنسية في بيروت، ٢٥ / ٣ / ١٩٨٢.

ثانياً: وكالات الانباء السوفيتية

١. وكالة أنباء موسكو، العلاقات العراقية السوفيتية، ٢٥ / نيسان / ١٩٨٢.

السابع عشر: الصحف والمجلات

اولاً: الصحف العراقية

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الثورة	بغداد	٨٦٥	٣ / كانون الثاني / ١٩٧٩
الثورة	بغداد	٨٨٨	٣٠ / كانون الثاني / ١٩٧٩
العراق	بغداد	٨٩٢	٤ / شباط / ١٩٧٩
العراق	بغداد	٩٢٥	١٦ / آذار / ١٩٧٩
العراق	بغداد	٩٦٧	٥ / آيار / ١٩٧٩
الجمهورية	بغداد	٩٦٧	٥ / آيار / ١٩٧٩
العراق	بغداد	٩٧٠	٨ / آيار / ١٩٧٩
العراق	بغداد	٩٨٠	٢٠ / آيار / ١٩٧٩
العراق	بغداد	٨٩٩	١١ / حزيران / ١٩٧٩
الثورة	بغداد	٣٨٥١	٢ / كانون الثاني / ١٩٨٠
الجمهورية	بغداد	٣٥٢٤	٤ / كانون الثاني / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٥٢٦	٩ / كانون الثاني / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٨٣٠	٧ / شباط / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٦١٧	١٧ / نيسان / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٦٢٥	١٨ / آيار / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٧٠٧	٢٠ / تموز / ١٩٨٠

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الثورة	بغداد	٣٨٨٧	١٧ / كانون الثاني / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٣٦٣٦	٨ / آيار /١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٧٠٠	١٣ / تموز / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٧٠٧	١٩ / تموز / ١٩٨٠
الجمهورية	بغداد	٤٠٨٣	٢٢ / تموز / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٤٢٧٧	١ / شباط / ١٩٨٢
الجمهورية	بغداد	٤٢٨٩	١٣ / شباط / ١٩٨٢
الجمهورية	بغداد	٤٢٩١	١٥ / شباط / ١٩٨٢
الجمهورية	بغداد	٤٣٠٧	٣ / آذار /١٩٨٢
الثورة	بغداد	٤٣٦١	٢٦ /نيسان /١٩٨٢
الجمهورية	بغداد	٥٣١١	٢١ / آذار / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٣٣٢٥	٢ / نيسان / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٣٣٢٧	٤ / نيسان / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٣٣٣١	٨ / نيسان / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٥٥	٢ / آيار /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٥٩	٧ / آيار / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٧٠	١٨ / آيار / ١٩٨٤
العراق	بغداد	٥٣٧٣	٢٠ / آيار / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٨٣	٣٠ / آيار /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٤٠٢	١٨ / حزيران / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٤٠٤	٢٠ / حزيران /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٤٣٤	٢٠ / تموز / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٤٤٣	٢٩ / تموز / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٢٠	١٤ / تشرين الأول /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٤٤٣	١٦ / تشرين الثاني /١٩٨٤

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الجمهورية	بغداد	٥٥٩١	٢٤ / كانون الأول /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٩٣	٢٦ / كانون الاول /١٩٨٤
الثورة	بغداد	٣٥٢٤	٤ / كانون الثاني / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٥٤٥	١٣ / شباط / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٥٥٧	٢٥ / شباط / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٥٦١	٢٩ / شباط / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٦١٧	٢٣ / نيسان / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٤٦٥	٣٠ / نيسان / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٦٣٢	٤ / آيار / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٦٣٤	٦ / آيار / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٦٤٧	١٣ / آيار / ١٩٨٠
الثورة	بغداد	٣٩٦٣	٣ / نيسان / ١٩٨١
الوقائع	بغداد	٢٨٢٤	١٠/ نيسان/ ١٩٨١
الثورة	بغداد	٤٣٤٤	١١ / نيسان / ١٩٨١
الجمهورية	بغداد	٣٩٧١	١١ / نيسان /١٩٨١
الثورة	بغداد	٣٩٧١	١٤ / نيسان / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٣٦١٠	١٧ / نيسان / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٣٩٧٤	١٩ / نيسان / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٣٩٨٠	٢٠ / نيسان / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٤٠٥٧	٢٦ /حزيران /١٩٨١
الجمهورية	بغداد	٤٠٥٨	٢٧ / حزيران / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٤٠٦٣	١ / تموز / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٤٠٧١	١٣ / تموز / ١٩٨١
الجمهورية	بغداد	٤٠٧٦	١٥ / تموز / ١٩٨١
الثورة	بغداد	٣٩١١	١٠ / شباط / ١٩٨١
الجمهورية	بغداد	٥٤٩٩	١٩ / أيلول / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٦٢	٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٦٤	٢٧ / تشرين الثاني / ١٩٨٤

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الجمهورية	بغداد	٥٥٧١	٤ / كانون الاول / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٤٩	٢٦ / نيسان /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٥٩	٦ / آيار / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٣٧٠	١٨ / آيار / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٤٥٦	١١ / آب / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٦١	٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٦٣	٢٦ / تشرين الثاني / ١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٥٧٠	٣ / كانون الاول /١٩٨٤
الجمهورية	بغداد	٥٦٦٢	١٥ / آذار / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٦٧٨	٢٢ / آذار /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٦٨٨	٣١ /آذار /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٦٣٨	٢٦ / آذار / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧١٥	٢٧ / نيسان / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٢١	٣ / آيار / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٢٩	١١ / آيار /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٣٦	١٨ / آيار / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٤٣	٢٥ / آيار /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٤٧	٢٩ / آيار /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٥٦	٧ / حزيران / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٥٩	١٠ / حزيران / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٦٢	١٢ / حزيران /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٦٢	١٣ / حزيران / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٨١١	١ / آب / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٦١٦	١٧ / تشرين الثاني /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٦٤٦	١٧ / شباط /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٦٦١	٤ / آذار /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٥٧	٨ / حزيران / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٦٤	١٥ / حزيران /١٩٨٥

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الجمهورية	بغداد	٥٧٨٦	٧ / تموز / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٨٧	٨ / تموز / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٨٨	٩ / تموز / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٩٥	١٦ / تموز / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٨٨	١٩ / تموز /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٨٠٦	٢٧ / تموز / ١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٨٦٨	٣٠ / ايلول /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٨٩٠	٢٣ / تشرين الأول /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٩٢٠	٢٢ / تشرين الثاني /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٩١٢	١٤ / تشرين الثاني /١٩٨٥
الجمهورية	بغداد	٥٧٦٩	١٠ / كانون الثاني / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٥٩٧٨	١٩ / كانون الثاني / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠١٢	٢٢ / شباط /١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٣٢	١٤ / آذار / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٣٦	١٨ / آذار /١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٣٧	١٩ / آذار /١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٥٩	١٠ / نيسان / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٦٨	١٩ / نيسان /١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٦٩	٢٠ / نيسان / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٩٧	١٨ / آيار /١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٩٩	٢٠ / آيار /١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٩٠	١١ / آيار / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٩٢	١٣ / آيار / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٠٩٨	١٩ / آيار / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦١٠٠	٢١ / آيار / ١٩٨٦
الجمهورية	بغداد	٦٣٣٥	١٣ / كانون الثاني / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٣٨٦	٦ / آذار / ١٩٨٧
الوقائع	بغداد	٣١٤٠	٩ / آذار ١٩٨٧

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الجمهورية	بغداد	٦٣٩٧	١٧ / آذار /١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٤١٤	٣ / نيسان /١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٤٢٠	٩ / نيسان / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٤٢١	١٠ / نيسان / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٤٢٢	١١ / نيسان / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٤٨١	١٠ / حزيران / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٥٠٣	٢ / تموز / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٥٠٦	٥ / تموز / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٥٠٧	٦ / تموز / ١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٥٢٢	٢١ / آب /١٩٨٧
الجمهورية	بغداد	٦٧٧٨	٦ / نيسان / ١٩٨٨
الثورة	بغداد	٦٥٧٩	١ / حزيران /١٩٨٨
الجمهورية	بغداد	٦٩٢٠	٢٨ / آب / ١٩٨٨
الجمهورية	بغداد	٧٠٢٢	٨ / كانون الأول / ١٩٨٨
الجمهورية	بغداد	٧٠٢٥	١١ / كانون الأول / ١٩٨٨
الجمهورية	بغداد	٧٠٣٩	٢٥ / كانون الأول / ١٩٨٨
الجمهورية	بغداد	٧٤٢٦	١٧ / كانون الثاني / ١٩٨٩
الثورة	بغداد	٧٣٥٣	١٨ /آذار /١٩٨٩
الجمهورية	بغداد	٧٠٥٤	٩ / حزيران / ١٩٨٩
الجمهورية	بغداد	٧٠٤٩	٤ / حزيران / ١٩٨٩
الجمهورية	بغداد	٧٥١٠	١١ / نيسان / ١٩٩٠
الجمهورية	بغداد	٤٧٣٥	٥ / آذار / ١٩٩٠
الجمهورية	بغداد	٧٤٧٩	١١ / آذار / ١٩٩٠
الجمهورية	بغداد	٧٤٨١	١٣ / آذار / ١٩٩٠
الجمهورية	بغداد	٧٤٩٧	٢٩ / آذار /١٩٩٠
الجمهورية	بغداد	٧٥٧٣	٤ / حزيران / ١٩٩٠
الجمهورية	بغداد	٧٨٢٤	٦ / آذار /١٩٩١
الجمهورية	بغداد	٧٦٧١	١٥ / تموز / ١٩٩١

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
العراق	بغداد	٤٧٥١	٢٦ / آب / ١٩٩١

ثانياً: الصحف العربية والعالمية

الصحيفة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
أنباء موسكو	موسكو	٣ (٥٦٣)	٢٠ / كانون الثاني / ١٩٨٠
أنباء موسكو	موسكو	٨ (٥٩٤)	١٤ / شباط /١٩٨٠
أنباء موسكو	موسكو	٢٩ (٥٨٨)	٢ / تموز / ١٩٨٠
أنباء موسكو	موسكو	(٥٩٤/ ٣٥)	٣١ / آب /١٩٨٠
أنباء موسكو	موسكو	٣٦ (٥٨٥)	٤ / حزيران / ١٩٨٠
أنباء موسكو	موسكو	(٥٩٥/ ٣٦)	٧ / أيلول /١٩٨٠
أنباء موسكو	موسكو	٧ (٧٧٤)	١٩ / شباط /١٩٨٤
أنباء موسكو	موسكو	١٨ (٧٨٥)	٢ / آيار /١٩٨٤
السياسة	الكويت	٦٩١٤	٧ / ١١ /١٩٨٧
القبس	الكويت	٧/ ١٨٥	١٧ / ١٢ /١٩٨٥
الوطن	الكويت	٤٥٦٠	١٦ / ١٢ /١٩٨٧
الوطن	الكويت	٤٦٥٣	٣ / ٢ /١٩٨٨
الوطن	الكويت	٤٦٧٠	٢٠ / ٢ /١٩٨٨
الوطن	الكويت	٤٧٤٦	٧ / ٥ / ١٩٨٨
الوطن	الكويت	٥١٣٦	٥ / ٦ / ١٩٨٩
الرأي	الكويت	٨٨٥٠	٢٢ / ٧ / ١٩٨٨
القبس	الكويت	٦٠٧٦	١٠ / ٤ / ١٩٨٩
السياسة	الكويت	٥٥١	١٩ / ١ / ١٩٩٠
الشعب	الأردن	٢٧١٢	٢٧ / ١٠ / ١٩٩٠

ثالثاً: المجلات

المجلة	المكان	العدد	اليوم / الشهر / السنة
الف باء	بغداد	٨١٤	٢ / آيار /١٩٨٤
التضامن	فرنسا	٣٢٦	١٠ / ٧ /١٩٨٩
كل العرب	باريس	٤٢٥	١٥ / ١٠ /١٩٩٠
أوراق اقتصادية	الجزائر	٦	كانون الثاني /١٩٩١

الثامن عشر: المقالات الصحفية

اولاً: مقالات الصحف العراقية

١. جوزيف ملكون، المتغيرات الدولية وتأثيرها على العالم الثالث، صحيفة الجمهورية، العدد (٧٤٦٤)، ٢٥ / شباط / ١٩٩٠

ثانياً: مقالات الصحف الأجنبية

1. copper Bryan, oil prices, opec oil Report, Published by Petroleum Economic, London, December 1977.
2. Jhon kifner, Iraq's president Chang his images as he cons oil dtes his near-total , the New York Times, 5 July, 1980,
3. MARVIN Howe, 1raq Edging a way from soviet restoring Links, New York Times, February, 1980.
4. IRAN SAYS IRAQ Use Missiles in The war, The New York Times, 9 October.

التاسع عشر: منشورات الكترونية:

١- إبراهيم خليل العلاف، الدكتور عصام عبدالرحيم الجلبي – عالم وخبير في السياسة النفطية العراقية، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر ٢٠١٣/١/٢١، http:// www.drIbrahim-di-Allaf.com.

٢- منشورات وزارة الصناعة والمعادن على موقع: Iraqipedia.org.

العشرون: الموسوعات

١. بهيج بحليس، أحداث القرن العشرين، ج ١١، ط ١، دار نوبليس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

٢. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، دار المعارف للنشر، بغداد، ٢٠١٣.

٣. حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٢، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٦.

٤. خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، ج٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧.

٥. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، المؤسسة العربية للنشر، لبنان، ١٩٨٥.

٦. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للنشر، لبنان، ١٩٨٥.

٧. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج١، دار النهضة، لبنان، (د.ت).

٨. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج٨، مؤسسة هانياد للنشر، لبنان، (د.ت).

ملحق رقم (١)

نص توقيع اتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية للتعاون الاقتصادي والفني في ٢٦/ ٤/ ١٩٨٤ [١]

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين التي اظنت عن توسيعها وتعميقها معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التي تم التوقيع عليها في ٩نيسان ١٩٧٢ ، وقد اتفقا على يلي:

المادة الاولى

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية اتفقتا على التعاون في تنفيذ محطة كهرو حرارية بطاقة (٨٠٠ميكا واط) على اساس المشروع الجاهز تسليم المفتاح

وكذلك تقديم المعونة الفنية في انشاء الجزء الوسطى من المصب العام دجلة – الفرات.

المادة الثانية

من اجل تحقيق التعاون المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ستقوم المؤسسات السوفيتية بتنفيذ اعمال التحريات الضرورية وتوريد المواد والمعدات غير المتوفرة في العراق وايفاد الخبراء السوفييت الى العراق وذلك لجمع المعلومات والقيام بأعمال التحريات والانشاء والنصب والتدريب المهني والفني للكوادر العراقية ، وكذلك لنصب وتشغيل المعدات وايفاد الخبراء السوفييت الى العراق لتشييد الجزء الوسطى من المصب العام لجمع المعلومات الاولية ، اما المؤسسات العراقية تقدم المعلومات الاولية الضرورية لأغراض التصميم والانشاء وتوفير اليد العاملة والمواد اللازمة وضمان التمويل الكامل للنفقات.

(١) د.ك.و. وزارة الصناعة والمعادن ، ملفة رقم (٣/٥٢٣٠٠)، محضر توقيع الاتفاقية في ٢٦/نيسان/١٩٨٤، و. (٢٦)

المادة الثالثة

بغية تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بتنفيذ اعمال التصميم وتوريد المعدات المشحونة من الاتحاد السوفيتي لأغراض المشاريع المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية قرضاً يصل قيمته الى (٥١٢) مليون دولار

المادة الرابعة

تقوم الحكومة العراقية بتسديد اجور الخبراء والفنيين السوفييت من القروض المنصوص عليها في المادة الثالثة كما تقوم الحكومة العراقية بتسديد القروض بخمسة اقساط سنوية متساوية يبدأ التسديد بعد مرور ثلاث سنوات اعتباراً من السنة اللاحقة من استعمال القرض .

المادة الخامسة

تقوم حكومة جمهورية العراق بتسديد القروض والفوائد المتحصلة منها والمنصوص عليها في المادة الثالثة بدولارات الولايات المتحدة الامريكية عن طريق ايداعها في حسابات التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

المادة السادسة

لغرض دفع اقساط القروض والفوائد المترتبة عليها وفق هذه الاتفاقية يقوم البنك المركزي العراقي والبنك المركزي السوفيتي بأجراء الترتيبات لذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ويكون التسديد بدولارات الولايات المتحدة الامريكية.

المادة السابعة

اتفق الجانبان على استكمال تطوير الحقل النفطي في الرميلة الشمالي سيكون التعاون المحدود بما في ذلك الاحجام مبالغ القروض والشروط موضوع الاتفاق بين الجانبين .

المادة الثامنة

في حالة حدوث خلافات بين المؤسسات العراقية والسوفيتية حول المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية تقوم تلك المؤسسات بعرض موضوع الخلاف على اللجنة المشتركة العراقية السوفيتية للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي لغرض النظر في موضوع ذلك الخلاف .

المادة التاسعة

تقوم المؤسسات العراقية والمؤسسات السوفيتية بتوقيع الاتفاقيات المشتركة بتخويل من اللجنة الرئيسية العراقية السوفيتية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي

المادة العاشرة

تصبح الاتفاقية نافذة المفعول اعتباراً من يوم التوقيع عليها حررت الاتفاقية في موسكو في السادس والعشرين من شهر نيسان ١٩٨٤ نسختين العربية والروسية ولكل منهما نفس القوة القانونية

عن الحكومة العراقية

صبحي ياسين خضير السامرائي

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

ياكَوف ريابوف

ملحق رقم (٢)

اتفاقية بين حكومة الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لتطوير حقل نفط شمال الرميلة ١٦/شباط/١٩٨٥[١]

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين التي اظنت عن توسيعها وتعميقها معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التي تم التوقيع عليها في ٩نيسان ١٩٧٢ وقد اتفقا على ما يلي:

المادة الاولى

تتعاون حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية والحكومة العراقية في تطوير حقل شمال الرميلة النفطي

المادة الثانية

لغرض تنفيذ التعاون المنصوص عليه في المادة (١) من هذه الاتفاقية تقوم المؤسسات السوفيتية بتنفيذ اعمال التصاميم والمواد المصنعة في الاتحاد السوفيتي والقيام بأعمال التشييد والنصب بالإضافة الى اية اعمال اخرى لغرض استكمال تطوير حقل شمال الرميلة النفطي وارسال الخبراء الى العراق لجمع المعلومات الاولية وتنفيذ اعمال المسوحات والتصاميم بالإضافة الى القيام بالتدريب المهني والفني للمواطنين العراقيين الى جانب تركيب وتشغيل المعدات المجهزة من الاتحاد السوفيتي . كما تقوم المؤسسات العراقية بتسليم المؤسسات السوفيتية المعلومات الاولية اللازمة للتصاميم والتعاون مع المؤسسات السوفيتية في جمع وتهيئة المعلومات اللازمة الاخرى .

المادة الثالثة

بغية تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية المتعلقة بتنفيذ اعمال التصميم وتوريد المعدات المشحونة من الاتحاد السوفيتي (بما في ذلك مواد ومعدات التشييد والنصب) المصنوعة في الاتحاد

---

(١) د.ك.و. وزارة الصناعة والمعادن ، ملفة رقم(١٣٠، ٥٢٣٠٠)، اتفاقية تعاون تطوير حقل شمال الرميلة ، ١٩٨٥/٢/١٦، و. (٢٠)

السوفيتي والمشار اليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية ، اضافة الى تأجير المعدات المجهزة من الاتحاد السوفيتي حسب العقود التي ستبرم بين المؤسسات السوفيتية والعراقية . كما تمنح حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قرضاً بقيمة (٢٠٦١٢٨١٣٤) مليون دولار من تاريخ التوقيع على الاتفاقية.

المادة الرابعة

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتسديد الاجزاء المستنفذة سنوياً من القرض المنصوص عليه في المادة (٣) من هذه الاتفاقية بخمسة اقساط سنوية متساوية . تدفع قبل ١٥ حزيران من كلِ سنة من سنوات التسديد يبدأ التسديد بعد مرور ثلاث سنوات اعتباراً من السنة اللاحقة من استخدام ذلك الجزء من القرض تحتسب فوائد القرض ٥.٥٪ سنوياً للجزء المستنفذ من القرض وتسدد خلال الربع الاول من السنة اللاحقة لسنة استحقاقها .

تسدد الدفعة الاخيرة للفوائد في آن واحد مع الدفعة الاخيرة للقرض .

يكون تاريخ تقديم القائمة مع مستندات الشحن والوثائق الاخرى المنصوص عليها في العقود الى بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي من تاريخ استعمال القرض بالنسبة للمعدات والمواد ، ويمكن للطرف العراقي ان يسدد اقساط القرض والفوائد في مواعيد اقصر من المتفق عليه.

المادة الخامسة

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتسديد الأقساط المستحقة من القروض المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه الاتفاقية والموائد المترتبة عليه بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ايداعها لدى حسابات بنك التجارة الخارجية الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في بنوك لبلدان الثالثة المعدة من قبله.

في حالة انحراف معير وحدة حقوق السحب الخاصة المعبرة عنه بدولارات العمل الولايات المتحدة الأمريكية المحدد من قبل صندوق النقد الدولي في يوم العمل الذي يسبق يوم الدفع بثلاثة أيام عمل بنسبة تزيد +٢٪ مقارنة بنسبة سحب وحدة الحقوق الخاصة المعبر عنه بدولارات الولايات المتحدة الامريكية في يوم التوقيع على هذه الاتفاقية فيتم تعديل مبلغ الدفعة بمقدار يساوي الانحراف الفعلي لسعر وحدة حقوق السحب الخاصة لتلك الدفعة من سعرها في يوم التوقيع ابتداءً من +٥. ٠٪.

سيقوم البنك المركزي العراق بأجراء التعديل المذكور اعلاه في نفس الوقت الذي يقوم به بتسديد دفعات القرض ودفعات الفوائد المستحقة ويبلغ بذلك بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي .

المادة السادسة

لغرض مسك حسابات استخدام وتسديد القرض وكذلك احتساب ودفع الفوائد المستحقة سيتفق البنك المركزي العراقي ومصرف التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية على الترتيبات المصرفية اللازمة لإدارة الحسابات الخاصة بالقرض المنصوص عليه في المادة (٣) من هذه الاتفاقية، وسيقومان كذلك بتثبيت وحدة حقوق السحب الخاصة المعبر عنها بدولار الولايات المتحدة في يوم التوقيع على هذه الاتفاقية وحسبما جاء في المادة (٥) اعلاه.

المادة السابعة

في حالة حدوث ابنة خلافات بين المؤسسات العراقية والسوفياتية حول المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية أو العقود الموقعة على أساسها ترفع هذه الخلافات إلى اللجنة العراقية السوفياتية الدائمة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني للنظر فيها

المادة الثامنة

ستقوم المؤسسات العراقية والسوفيتية المعنية بتوقيع العقود فيما بينها وتُحدد في العقود احجام العمل والمواعيد والاسعار وشروط الدفع والشروط التفصيلية الاخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية

المادة التاسعة

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من يوم التوقيع عليها .

حرر في بغداد في ١٦شباط ١٩٨٥بنسختين اصليتين ولكل منهما نفس القوة القانونية

عن حكومة العراق

عصام عبد الرحيم الجلبي

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ي. أُساد جوك

Abstract

Iraqi-Soviet economic and cultural relations were of great importance to Moscow for historical and geostrategic reasons, and this is what made them distinct from Soviet relations with other countries, despite the development that Iraqi-Soviet economic relations witnessed as a result of Iraq's introduction of Soviet companies in all fields, especiallyOil resources and the huge revenues achieved by this sector in 1979, which were supposed to be spent on the development side. However, the arrival of the new regime to rule Iraq and its adoption of an unbalanced policy in light of international competition over economic interests led, as a result, to involve Iraq in the First Gulf War, which lasted for eight years. ExhaustedThe oil imports that were achieved at the end of the seventies and the beginning of the eighties of the last century were the beneficiaries of the Soviets, as their companies operating in Iraq were the only ones to export larger quantities than other companies in order to achieve additional profits, which is buying at the OPEC price, which may sometimes be lower than the value of the real price, and selling it to its customers. At an additional price, not to mention the cessation of ports and oil transport lines. The Soviet Union tried to play a greater role in the region, taking advantage of Iraq's economic conditions. Then he achieved another profit, greater than oil, by creating a profitable market for his military exports, which absorbed most of the oil imports by exchanging them for weapons and other goods, in addition to the debts incurred by Iraq and the millions of dollars in interest that accrued to it, which caused the Iraqi economy to be a hollow economy, and as a result, the Iraqi government adoptedA policy based on the development and construction of non-oil sectors. The economic mission was entrusted to the Joint Iraqi Economic Committee with the Soviet Union, which was established in March 1970 along the lines of the State Committee for Foreign Economic Relations of the Union of Socialist Republics, whose first achievement on the economic level was the conclusion of a treatyThe year 1972 was the year on which Iraqi-Soviet relations were based in the economic field, and it lasted for three decades. However, the role of the joint committee with the Soviet Union began to become more active after 1976, especially in the oil field and some sectors, and it took place after this date, especially between the years 1976 - 1979. By holding a sentence ofThe protocols were mostly implemented in the first half of the 1980s. At the beginning of the 1980s, the Iraqi-Soviet committee began negotiating the establishment and development of non-oil economic sectors, including (industry, agriculture, trade, transportation, irrigation), which Moscow considered a gain for it by acquiring dozens of projectsEconomic development in Iraq in light of the competition for interests in Iraq and the Arabian Gulf. Since the Soviet entry into the Iraqi economic field, they have completed many projects, including building (80) factories and constructing many dams, most notably the Haditha Dam

and reclaiming thousands of dunams of agricultural land, in addition to the completion of many projects. Transport sectorAs soon as Iraq entered Kuwait on August 2, 1990, the number of Soviet workers, including experts, technicians, and technicians, exceeded (6,000) Soviets. Thus, the Second Gulf War, coupled with political instability in the Soviet Union, and the Gorbachev government's attempt to end the Cold War, led to the cancellation of a number of contracts. It was scheduled to be concluded between 1990and 1991. However, the aforementioned circumstances prevented this, so the straw that eliminated the conclusion of economic agreements between Iraq and the socialist countries was the disintegration of the Soviet Union countries under the (Belo Vyzhsk) agreement concluded in December 1991, according to which eleven countries broke away and declared their independence to begin a new phase. From the history of relations withIndependent countries on the one hand and Moscow on the other.As for cultural relations, they were not isolated from the two parties in seeking to develop them for the goals and objectives that both sides wanted to achieve and in a way that serves the interest of each party. Among those cultural means is the media side, as Iraq and the Soviet Union were truly aware of the importance of the role of the media in the development of bilateral relations and in a way that serves the interest of each. systemEach party began providing facilities for the purpose of opening media channels for the other party and drawing the media towards common issues, especially economic ones, the main subject of which was covered by the agreements, visits, delegations, etc., the purpose of which was to show the world the depth of friendship and interdependence between Iraq and the Soviet Union, and then the side developed and did not stopWithin the limits of facilities between the two countries, it even went beyond concluding joint agreements under the auspices of their governments, giving it great importance, especially given the circumstances that the two countries went through in that era. As for the other cultural issues that the researcher dealt with throughout the thesis, they were no less important than the media aspect, but rather both sides wanted to employ them within frameworks. serveThe ideology of each regime. The Soviet Union sought to gain access as a means within countries, including Iraq, through cultural channels, including the scientific aspect in its various branches, foremost among which is related to Soviet technology. As for Iraq, it sought to exploit its friendship with the Soviet Union to introduce Soviet science and technology withinFrameworks determined by the agreements so that Iraq does not become completely isolated under the conditions of war, and one of the cultural joints that played an important role is sports activity, as this aspect was exploited under the term sports diplomacy and employed in the relations between the two sides, starting from the preparations for the Moscow Championship and continuing between bilateral team meetings and tournamentsAnd sending trainers until 1991The choice of the subject of the study was

economic and cultural relations between Iraq and the Soviet Union (1979 - 1991) to demonstrate the reality of those relations, especially the lack of studies that dealt with the subject in a detailed manner. Rather, there were indications in those studies that may be minor, in addition to the fact that the researcher wanted to delve into the truth. Economic cooperation and statementThe problems were addressed through the documents, many of which were addressed, in addition to the fact that there were facts that did not appear publicly, including the economic losses and debts that Iraq suffered as a result of the brutal eight-year war and what resulted from it, or understanding the reality of the international situation at that time. The researcher found that there were researchers when they referred to Iraqi relations -For the duration of the research, the facts are fragmentary and perhaps incomplete in their aspects and estimates of the real economic losses from which the Soviet Union was a beneficiary and a winning friend in all standards and aspects, whether in the oil sector or the work of its companies in other sectors, and the employment of the unemployed. The researcher also sought to showThe truth about the progress of building and developing sectors through cooperation with the Soviet Union, the extent of Moscow's response and seriousness in dealing with that construction, the strength of interconnectedness, and the extent to which the parties sought to separate the political side from the economic side by virtue of the positions that occurred during that period.

The thesis was divided into an introduction and five chapters, in addition to a conclusion, four of which dealt with the economic relations between Iraq and the Soviet Union, which represented the main pillar and essence, and the basic foundation for its ramifications and expansion in its joints and pillars. The first chapter came under the title (The course of Iraqi-Soviet relations within the framework of oil cooperation) 1979-1984), and he covered the course of relations with regard to oil issues because of their great importance in terms of substanceThe chapter included three basic sections that came to detail the study and provide an important basis for the absence of these relations. The first section contained cooperation between Iraq and the Soviet Union in the field of the oil industry sector, as it dealt with the nature of relations between the years 1978 - 1980 through the course of negotiations and the conclusion of joint protocols, which are the basic foundation. For laterThis history, in addition to the nature of the work of the joint economic committees, as for the second topic, which is the Soviet policy towards the Iraqi economy at the beginning of the Gulf War, which showed the Soviet vacillation regarding economic ties, in addition to Moscow's investment in the ongoing events to achieve its goals and their manifestation in a clear form between Iraq and the UnionSoviet, and then led to the perpetuation of economic interests in light of the war.The second chapter deals with the development of the prospects for joint Iraqi-Soviet economic relations in the field of oil and gas, 1991-00-

1984, which contains three main sections. The first section: Minutes of the meetings of the Iraqi-Soviet Economic Committee for Economic, Technical, and Scientific Cooperation. Its topics varied between the minutes of the meetings of the main committeesAnd the sub-section on oil and gas, in addition to the North Rumaila Agreement and the progress of the minutes of the Iraqi-Soviet Committee in the field of oil and gas 1985-1991, in addition to the work of the Iraqi-Soviet Committee 1985-1991, as these topics had dealt in detail with the work of the Iraqi-Soviet Committee for Economic, Technical and Scientific Cooperation. The findings of these records and their impact on the Iraqi oil side and its impact on joint cooperationWhile the second topic focused on: the development of Soviet relations in light of politics from 1984 to 1991, it also focused on several axes during the era of Konstantin Cher Nenko, during whose reign he addressed the impact of relations on the economic side, transport lines and their impact on relations, and the importance of oil during the First Gulf War and its impact on relations between the two countries.

As for the third topic: it is joint cooperation in the field of the oil industry and its impact on the economic relations between Iraq and the Soviet Union 1980 - 1984, in the course of oil relations since the declaration of the Gulf War, and the negotiations and agreements that included those relations, in addition to the contents of the study of oil exports and financial debts that it had. The obvious effect ofWhere it explains the financial crises that Iraq went through, which are a natural result of political miscalculation and international balance, and the Soviet Union's attempt to improve its economic situation and not widen the gap of economic decline and its reflection on the political side.

The third chapter: Iraqi-Soviet relations in the field of trade and transportation 1979-1991 included two sections. The first section was entitled general trade with the Soviet Union, and it is divided into two axes, the first of which is Iraq's military trade with the Soviet Union, including Baghdad's dealings in armament contracts, along with their prices and the extent of their relationshipThe Iraqi economy and the volume of this trade are in the balance of bilateral relations. The second axis is non-military trade (imports and exports between Iraq and the Soviet Union 1979 (1991). It dealt with consumer goods and the volume of trade between Iraq and the Union of Soviet Socialist Republics .

The second section dealt with Iraqi-Soviet cooperation in the field of transport and communications sector 1979-1981, as it included issues of maritime transport and its role in the scale of economic cooperation, in addition to the communications sector and the Soviet role in building and developing it.

As for the fourth chapter, it was entitled The Impact of Iraqi-Soviet Cooperation in the Field of Industry, Agriculture, and Irrigation 1979 -

1991, divided into two sections. The first section dealt with: Iraqi-Soviet cooperation in the industrial field 1979 (1991), and was divided into two axes, the first of which was Iraqi industrial institutions and Soviet equipment within the framework of the Iraqi Committee - Soviet Economic Cooperation1979 - 1991 The second axis is cooperation in the field of electric energy.The fifth chapter studied cultural relations between Iraq and the Soviet Union 1979 - 1991, which was divided into three main sections. The first section included: cooperation between Iraq and the Soviet Union, several axes in the scientific field 1979 - 1991, namely the impact of artistic and technical training on bilateral relations 1979 - 1991, training and school preparation. ProfessionalExperts and study fellowships for the Iraqi Ministry of Education and cooperation in the scientific and research field, which also included the research of the Scientific Research Council and bilateral relations at the scientific level, while the second section dealt with the press, media, various activities and their cultural role between Iraq and the Soviet Union, distributed among several axesTrade unions, cultural cooperation at the level of the Student and Youth Union, music and film festivals, in addition to joint art exhibitions between Iraq and the Soviet Union.

The third section also dealt with sports cooperation between Iraq and the Soviet Union, and included the participation of the national teams in the 1980 Moscow Olympics, in addition to dealing with the various participations between the years 1981-1991.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Anbar

college of arts

Department of History

Economic and Cultural Relations between Iraq and the Soviet Union 1979-1991

A thesis submitted to the Council of the College of Arts/University of Anbar in partial fulfilment of the requirements for the PhD in Modern and Contemporary History

By :

Omar Yas Issa Firas Al-Dulaimi

Supervised by

Prof. Dr. Jassim Mohammed Abd Al- Shajari

2024 B. C **1446 A.H**